

## من سورة الكهف

**قال محمود :** ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ مآً وَلَدًا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾<sup>(١)</sup> و اتخذ الولد محال في نفسه ، و إنما قال : ﴿ مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ لأنه ليس مما يُعلم لاستحالته ، فعدم العلم بالشيء إمّا للجهل بطريقه و إمّا لاستحالته .<sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** مضى مثله في قوله تعالى : ﴿ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ﴾<sup>(٣)</sup> و نظر [ بقول الشاعر ]<sup>(٤)</sup> :

و لا ترى الضب بها ينجر<sup>(٥)</sup>

و بينت أنّ الكلام حقيقة .

**قال محمود :** ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾<sup>(٦)</sup> ( أحصى ) فعلٌ ماضٍ لأنّ أفعال التفضيل لا يُبنى إلا من ثلاثي ، و ما ورد بخلافه شاذٌ لا يُقاس عليه نحو : أعدى من الجرب<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

**قال أحمد :** جعل بعض النحاة بناء ( أفعّل ) من المزيد فيه الهمزة قياساً و نسبه لسببويه<sup>(٩)</sup> ، و علله / بأنّ بناءه منه لا يغيّر نظم الكلمة ، إنّما هو تعويض همزة بهمزة .

**قال محمود :** و أيضاً / لو كان للتفضيل و نصبت ( أمداً ) به فهو لا يعمل ، أو بـ ( لبثوا ) / فلا يُساعد المعنى عليه ، أو بفعل مضمر و أحصى دالٌّ عليه كقوله :

أ ٧٩ و

ب ٦٥ و

ز ٧٤ ظ

(١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٤ ، ٥ .

(٢) الكشاف ( ٢ / ٦٧٦ ) .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٥١ ، و في " ز " ﴿ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ﴾ ( سورة الأعراف ٧ ، آية ٣٣ ) و الأولى هي الموافقة لعزو ابن المنير . راجعه إن شئت .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في غيرها [ بقوله ] .

(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٠٦ ) .

(٦) سورة الكهف ١٨ ، آية ١٢ .

(٧) قال أبو الفضل الميداني : " من العدوى " . يراجع : مجمع الأمثال ( ٢ / ٤٥ ) .

(٨) الكشاف ( ٢ / ٦٧٨ ) .

(٩) قال ابن مالك : " هو مذهب سببويه و المحققين من أصحابه " . يراجع : شرح التسهيل ( ٣ / ٤٦ ، ٤٧ ) .

..... و أَضْرِبَ مَنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَ (١)  
فقد أبعدت المتناول و هو قريب حيث أبيت أن يكون ( أحصى ) فعلاً \* ثم اضطرت  
فأضمرته .

قال أحمد : لقائل أن ينصبه تمييزاً كقوله : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ (٢) و إن كانت  
( أحصى ) هناك فعلاً \* (٣) ، و يؤيده أن الواقعة في اختلاف الأحزاب في مقدار (٤) اللبث  
﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً ﴾ (٥) فأمثلهم طريقةً هو أحصاهم أمداً .

١١٠ - قلت : و لا بُدُ فيما استبعده الزمخشري من إضمار فعلٍ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ  
رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (٦) [ فإننا ] (٧) نحتاج إلى إضمار فعلٍ من جنس ( أفعل )  
( إذ الإضافة مستحيلة هناك (٨) ، و إنما الزمخشري له أن يُجيب : بأن (٩) هناك بنا ضرورةً  
إلى إضماره و لا ضرورة هنا ، و لذلك قال : أبعدت المتناول و هو قريب .

قال محمود : دخلت الواو في قوله تعالى : ﴿ وَثَامُنُهُمْ كَاتِبٌ ﴾ (١٠) و هي الداخلة على  
الجملة الواقعة صفة أو حالاً ، كقولك : مررت برجلٍ و معه سيف و بالرجل و معه سيف ،  
﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهَهَا / كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (١١) ، و فائدتها توكيد لصوق الصفة و الحال  
ج ١٦٥ ، و الدلالة على اتصافه بذلك أمرٌ ثابت ، فالقائلون : ﴿ وَثَامُنُهُمْ ﴾ لم يقولوا ذلك رجماً بالغيب

---

(١) عجز بيت للعباس بن مرداس ، و صدره : أكرَّ و أحمى للحقيقة منهم ، و ( أضرب ) و ما قبله منصوب  
عطفًا على المنصوب بفعل ( لم أرَ ) في البيت السابق له ، و القوانس : جمع قونس و هو أعلى بيضة الرأس  
يراجع : ديوان العباس بن مرداس ( ص ٩٣ ) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٢) سورة الجن ٧٢ ، آية ٢٨ .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(٤) في " ز " [ مدة ] .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ١٠٤ .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١١٧ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) قال ابن هشام : " لأنَّ أفعل بعض ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين " . يراجع : شرح قطر  
الندى ( ٢٧٩ ) .

(٩) هذه من " ب " و في " أ " [ فإننا ] ، و في " ج " [ إننا ] ، و قد سقطت من " ز " مع تغيير في العبارة .

(١٠) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٢ .

(١١) سورة الحجر ١٥ ، آية ٤ .

كما قيل عن مَنْ قبلهم ، و أتبع هؤلاء قوله : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ فهذه الطائفة هي المحققة . (١)

**قال أحمد :** هذا هو الصواب (٢) لا كمن يزعم أنها واو الثمانية ، و يضيف إليها : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٣) في الجنة إذ أبوابها ثمانية ، و عدوا منه : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٤) في التوبة (٥) و هو الثامن من قوله : ﴿ التَّائِبُونَ ﴾ فهب أن في اللغة واوا تصحب الثمانية فأين ذكر العدد في أبواب الجنة ؟ و في التوبة ذكرت لربط الأمر بالمعروف بالنهاي عن المنكر لما بينهما من التناسب [ و منه ] (٦) : ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٧) و : ﴿ وَأُمِرَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٨) ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٩)

ز ٧٥ و

و منهم مَنْ عدَّ ﴿ تَبَيَّنَتْ وَأَبْكَرًا ﴾ (١٠) و هو غلط فاحش ؛ فإنها واو التقسيم التي لو حذفها لم يصح الكلام .

**قال محمود :** ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ (١١) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (١٢) كان معناه إلا أن تعترض مشيئة الله تعالى دون فعله و ذلك مما لا مدخل فيه للنهي ، و تعلقه به على وجهين : إمّا و لا تقولن [ لشيء ] (١٢) ذلك القول إلا أن / يشاء الله أي إلا ملتبساً بمشيئة الله ، أو قائلاً : إن شاء الله . (١٣)

أ ٧٩ ظ

(١) الكشاف ( ٢ / ٦٧٨ ) .

(٢) و هو ترجيح ابن هشام في المغني . يراجع : مغني اللبيب ( ص ٣٤٥ ) .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧٣ .

(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ١١٢ .

(٥) في " ج " [ براءة ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٤ .

(٨) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٧ .

(٩) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٠ .

(١٠) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٥ .

(١١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٣ ، ٢٤ .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٣) الكشاف ( ٢ / ٦٨٧ ) .

**قال أحمد :** لولا حملُ الكلام على أحد الوجهين المذكورين لكان معناه : و لا تقولنَّ ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله ، و ليس الغرض ذلك بل الغرض النهي (١) ، و ليت شعري ما معنى قول محمود : " إلا أن تعرض المشيئة دونه " ، و اعتقاده أن مشيئة الله لا تعترض على فعل أحد ، فكم شاء عندهم فعلاً فترك و تركاً ففعل ؟ ! حتى إنهم يقولون : قولُ القائل : و الله لا أفعل إلا أن يشاء الله أن أفعله - كذبٌ إذا كان مباحاً ؛ لأنَّ الله تعالى لا يشاؤه بزعمهم ، فسحقاً لاعتقادهم .

**قال محمود :** ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتُ﴾ (٢) قيل (٣) : إذا نسيت كلمة الاستثناء تداركها بالذكر ، و عن ابن عباس : و لو بعد سنة (٤) ، و عند عامة الفقهاء لا يؤثر [ الاستثناء ] إلا [ أن يكون ] (٥) متصلاً .

**قال أحمد :** و ظاهر الآية الأمر بتدارك المشيئة عند التذكار ، و أمَّا حلُّ اليمين بها فلا دليل لآية عليه .

**قال محمود :** و يجوز أن يكون ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ﴾ بالتسبيح و الاستغفار إذا نسيت كلمة الاستثناء و قيل : ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ﴾ إذا تركت بعض الأمور ، أو اذكره إذا اعتراك النسيان ليذكرك ما نسيت ، و قد حمل على أداء (٦) الصلاة المنسية عند ذكرها ، و قوله : ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ / إشارةً لنبأ (٧) أصحاب الكهف ، أي عسى أن يؤتيني ما هو أعظم منه . (٨)

ب ٦٥ ظ

(١) قال الطبري : " و هذا تأديب من الله عزَّ ذكره لنبيه (ﷺ) عهد إليه أن لا يجزم على ما يحدث من الأمور أنه كائن لا محالة إلا أن يصله بمشيئة الله " . تراجع : جامع البيان ( ١٥ / ٢٢٣ ) .  
(٢) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٤ .

(٣) في " ج " [ أي ] .

(٤) قال السيوطي : " أخرج سعيد بن منصور و ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و الطبراني و الحاكم و ابن مردويه ... " فذكره ، و ذكر الطبري أن قول ابن عباس و غيره في هذا لا يؤثر في رفع الكفارة إلا إن كان متصلاً بالحلف . تراجع : جامع البيان ( ١٥ / ٢٢٥ ) ، و الدر المنثور ( ٩ / ٥١٦ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [ أنها ] .

(٧) في " ج " [ إلى نبأ ] .

(٨) الكشف ( ٢ / ٦٨٨ ) .

**قال أحمد :** يؤيده قوله تعالى : ﴿أَمْرٌ حَسِبْتَ أَنْ أَصْحَبَ الْكَهْفِ﴾<sup>(١)</sup> الآية ، افتتح القصة

بتقليل شأنها ثم ختمها بأمره (ﷺ) أن يطلب أرشد منها .

١١١ - **قلت :** و قد يسبق إلى الوهم أن قصة ذكرت في الكتاب العزيز<sup>(٢)</sup> لِيُتَعَطَّ بِهَا -

لا ينبغي أن يُحتقر شأنها و لا يُسأل إنزال ما هو خيرٌ منها و أرشد . و جوابه أن المشركين

سألوا رسول الله (ﷺ) عن خبرهم<sup>(٣)</sup> و قالوا : [ أخبرنا عن ]<sup>(٤)</sup> فتيةٌ ذهبت بهم في الأرض

مذاهب ، فقل الله شأنها تحقيراً لِمَا / استعظموه ، و لم يقص الله نبأها<sup>(٥)</sup> إلا لإعلام المشركين

أن رسول الله (ﷺ) [ كان ] يتلقى الوحي من السماء ، و إن [ كانت الآية ] لا تخلو عن فائدة

و موعظة و عبرة [ فتنبّه لهذه الدقيقة ]<sup>(٦)</sup> .

١٦٦ ج **قال محمود :** / و الظاهر أن المراد : و قل إذا نسيت شيئاً : عسى أن يبدلني ربّي عن

هذا المنسي خيراً منه لقوله : ﴿أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾<sup>(٧)</sup> . (٨)

**قال محمود :** ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾<sup>(٩)</sup> جعلناه غافلاً عن الذكر بالخذلان ، أو وجدناه غافلاً

كقولك : أحمده و أبخلته<sup>(١٠)</sup> : وجدته كذلك .<sup>(١١)</sup>

**قال أحمد :** شمّر هارباً من الحقّ و تجرأ على نفي ما نسبه الله إليه اتباعاً لهواه .

**قال محمود :** أو من أغفل إبله إذا لم يجعل لها وسمّاً أي لم يسمّها بالذكر ، و لم يجعلها

ممنّ كتب في قلوبهم الإيمان .

**قال أحمد :** و هذا يمكن مع خلق الغفلة ، فلا ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره .<sup>(١٢)</sup>

(١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٩ .

(٢) في " ج " زيادة [ مع ما ذكر ] و لا يحتاجها المعنى .

(٣) ذكره السيوطي في لباب النقول ، لكن الحديث لا يثبت من جهة السند لذلك لم يخرج الشيخ مقبل بن هادي

شياً من أسباب النزول في سورة الكهف . يراجع : لباب النقول بحاشية تفسير الجلالين ( ص ٢٧٧ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، في بقية النسخ [ هم ] و ما أثبتته أولى .

(٥) الكشاف ( ٢ / ٦٨٨ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٠٦ .

(٨) الكشاف ( ٢ / ٦٨٨ ) .

(٩) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٨ .

(١٠) في " ج " [ أخلفته ] و هو تحريف .

(١١) الكشاف ( ٢ / ٦٩٠ ) .

(١٢) أهمل المختصر قول ابن المنير : إنّ التفسير بـ ( وجدته غافلاً ) لا يليق بذات الله لأنه يُشير إلى سبق

**قال محمود :** فقد أبطل الله تعالى توهم المجبرة بقوله : ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ .

**قال أحمد :** / تقدّم وجه نسبة فعل العبد إلى نفسه لكونه مقروناً بقدرته و إلى الله تعالى ٨٠١ و لكونه

موجدًا له ، فأدلة السنة تتبعه حيث <sup>(١)</sup> سلك لا محيص له عنها .

**قال محمود :** قريء ﴿الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ <sup>(٢)</sup> رفعًا صفةً للولاية ، و بالجرّ صفةً لله ، و قرأ عمرو بن عبيد بالنصب على [ التأكيد ] <sup>(٣)</sup> كقولك : هذا عبد الله الحقّ لا الباطل و هي قراءة فصيحة <sup>(٤)</sup> ، و كان عمرو بن عبيد من أفصح الناس . <sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** قد تقدّم الإنكار عليه في ذكر ما توهم أنّ القراءة موكولة إلى رأي الفصحاء و لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه و رواه متصلًا عن النبيّ (ﷺ) مخبرًا عن إنزاله من السماء فلا وجه لفصاحة الفصيح ، و لكن الزمخشريّ لا يفوت الثناء على رأس البدعة و معدن الفتنة عمرو بن عبيد [ و هو ] <sup>(٦)</sup> من كبار المعتزلة .

**قال محمود :** ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ <sup>(٧)</sup> [ قوله ] <sup>(٨)</sup> : ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ مستأنفٌ معللٌ لفسوقه ، أي لو كان ملكًا لمّا فسق ، و هذا الكلام المعترض تعمّده الله صيانةً للملائكة عن الضلال ، فما أبعد [ البون بين ما ] <sup>(٩)</sup> تعمده الله و بين قول من ضاده فزعم أنه كان ملكًا رئيسًا على الملائكة فلُعِن ، و ورّكوا ذلك على ابن عباس . <sup>(١٠)</sup>

(١) في " ج " [ آية ] ، و المثبت من بقية النسخ ، و في الانتصاف [ آية توجه ] بالهمز ، و هو تصحيف ، و صوابه بالمد . قال في القاموس : " و آية مما يُضَاف للفعل لقرب معناها من معنى الوقت " . يراجع : القاموس المحيط و تاج العروس مادة ( أي ) .

(٢) سورة الكهف ١٨ ، آية ٤٤ .

(٣) هكذا هي في الكشاف ، و الذي في النسخ [ النداء ] و هو وهم و غلطٌ ، قال ابن عادل : " نصّبًا على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة " يراجع : اللباب لابن عادل الحنبلي ( ١٢ / ٤٩٨ ) .

(٤) يراجع : مختصر في شواذ القرآن ( ص ٨٣ ) .

(٥) الكشاف ( ٢ / ٦٩٦ ، ٦٩٧ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) سورة الكهف ١٨ ، آية ٥٠ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) هكذا هي في الكشاف و في النسخ [ من ] و هو تحريف .

(١٠) الكشاف ( ٢ / ٦٩٩ ) .

**قال أحمد :** الحقُّ معه إلا في قوله : " تعمدته الله " فإنه يُطلق على مَنْ يفعل فعلًا حينًا خطأً ، فلا يليق <sup>(١)</sup> إطلاقه .

**قال محمود :** إن قلتَ : / كيف نسي يوشع الإخبار بخبر الحوت و هي معجزة موسى ز ٧٦ و وأمرة طلبه <sup>(٢)</sup> و هو حياة السمكة المملوحة و قيام الماء مثل الطاق <sup>(٣)</sup> . قلتُ : الظاهر أنَّ الشيطان ذهب بفكره كلَّ مذهب فجرَّه إلى النسيان ، و كثرت مشاهدته العجائب من موسى ( عليه السلام ) \* فألف قلة الاهتمام . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** ورد في الحديث أنَّ موسى \* <sup>(٥)</sup> لم ينصب إلا منذ جاوز الموضع الذي حده الله سبحانه <sup>(٦)</sup> ، و لعل الحكمة في إنساء يوشع أن يتيقظ موسى لعون الله مَنْ سافر في طلب علم أو عبادة و تيسيرها عليه ، و إن كان موسى متيقظًا لمثله ، فالغرض إيقاظ موسى لأُمَّته و المؤمنين من هذه الأُمَّة حين تُقصُّ عليهم هذه القصة ، فما قصَّ الله سبحانه القصص إلا ليُتدبَّر و يُقتَبَس أنوارها عاجلاً و آجلاً .

**قال محمود :** ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ ﴾ <sup>(٧)</sup> نفى الاستطاعة / مؤكداً لنفيها بـ ( لن ) كأنها مما لا يصح ، و علله بأنَّه يتولى ما ظاهره منكر ، و الرجل الصالح يتجرد للإنكار عند رؤية <sup>(٨)</sup> ذلك .

**قال أحمد :** يدلُّ عليه أنَّه قال في خرق السفينة : ﴿ أَخْرَقَتَهَا لِيُتَغْرَقَ أَهْلُهَا ﴾ <sup>(٩)</sup> و لم يقل : لتغرقنا <sup>(١٠)</sup> فنسي نفسه و اشتغل بغيره في حالة يقول المرء فيها : نفسي نفسي <sup>(١١)</sup> .

(١) في " ج " [ فلا يجوز ] .

(٢) في " ز " [ طلبته ] و هو أولى لأنه الموافق للكشاف .

(٣) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ آية ٦٣ .

(٤) الكشاف ( ٢ / ٧٠٤ ) .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٦) الحديث أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) ، فأخرجه البخاري ( ك العلم - ب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ، ح ١٢٢ ) ، مسلم ( ك الفضائل - ب من فضائل الخضر عليه السلام ، ح ٢٣٨٠ ) .

(٧) سورة الكهف ١٨ ، آية ٦٧ .

(٨) في " ز " [ مشاهدة ] و في " ج " بعدها [ الخلل ] .

(٩) سورة الكهف ١٨ ، آية ٧١ .

(١٠) في " أ " [ لتغرقها ] و هو تحريف .

(١١) سقطت من " ج " .

- قال محمود : قوله : ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (١) مسببٌ عن الغضب ، فإن قلتَ : كان حقه أن يتأخر عن السبب فلم قدم ؟ قلتُ : النيةُ به التأخير فقدم اهتماماً به ، أو لأنَّ خوف الغضب / ليس هو السبب وحده ، و لكن مع كونها للمساكين . (٢)
- قال أحمد : كأنه جعل السبب في إعايتها كونها للمساكين ، ثمَّ / بين مناسبة السبب بذكر عادة الملك في غضب السفن ، و هذا هو الترتيب أن يرتب الحكم على سبب ثمَّ يوضح المناسبة فيما بعد ، فلا يحتاج إلى جعله متقدماً ، و أسند الضمير في الأولى إلى نفسه قال : ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ و أسنده في الثانية إلى الجماعة أو العظمة ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ (٣) ﴿فَخَشِيْنَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا﴾ (٤) و الثاني مثل قول خواص الملك : أمرنا بكذا و دبّرنا كذا ، و قال في الثالثة : ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ (٥) فاختلف أساليبها لأنَّ السمع يمجُّ الأسلوب الواحد . [ و الله أعلم ] (٦) .

(١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٧٩ .

(٢) الكشاف ( ٢ / ٧١٢ ) .

(٣) سورة الكهف ١٨ ، آية ٨١ .

(٤) سورة الكهف ١٨ ، آية ٨٠ .

(٥) سورة الكهف ١٨ ، آية ٨٢ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .



## و من سورة مريم ( عليهما السلام )

قال محمود : إن قيل : لم طلب / زكريا ( عليه السلام ) الولد مع عتيه و عقر امرأته فلما وعد استبعد ؟ قلت : ليُجاب بما أُجيب تثبيتا للمؤمن و ردًا للمبطل . (١)  
قال أحمد : لا يجوز لنبيّ النطق بما لا يسوغ لطلب مثل ذلك إذ يمكن حصولها بدونه ؛ فإن زكريا ( عليه السلام ) طلب ولدًا على الجملة ، و ليس في الآية ما يدلُّ على أنه يوجد و هو هرم ، و لا أنه من زوجته و هي عاقر ، و لا أنه يُعاد إليهما [ قوتهما و ] (٢) شبابهما كما فعلَ بغيرهما ، أو يكون الولد من غير الزوجة العاقر فاستخبر عن ذلك فقيل : ﴿كَذَلِكَ﴾ (٣) أي يكون الولد و أنتما كذلك .

قال محمود : ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ لأنَّ المعدوم ليس بشيء أو شيء (٤) لا يُعبأ به كقوله :  
.....  
إِذَا رَأَى غَيْرَ شَيْءٍ ظَنَّهَ رَجُلًا (٥) . (٦)  
قال أحمد : الأول هو الحقُّ خلافًا للمعتزلة القائلين بأنَّ المعدوم الممكن شيءٌ ؛ فلاجله زاغ إلى التأويل الثاني فنفي كونه شيئًا معتدًا به مع بقاء كونه شيئًا ، و بقاء الآية على ظاهره  
أولى .

قال محمود : إنما استغفر إبراهيم لأبيه قبل أن يسمع النهي عنه (٧) ؛ لأنَّ العقل لا يأبى ذلك . (٨)

قال أحمد : الحقُّ أنَّ التحسين و التقييح باطلان فلا حاجة إلى هذا التعليل .

(١) الكشاف ( ٣ / ٥ ، ٦ ) ، يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ انِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتْ أَمْرَاتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ ( آية ٨ ) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة مريم ١٩ ، آية ٩ .

(٤) في " ز " [ شيئًا ] .

(٥) عجز بيت للمتنبى من قصيدة بمدح بها عبد الله بن سعيد الكلابي ، صدره : و ضاقت الأرض حتى كأنَّ هاربهم ، قال أبو العلاء : " حتى أنَّ هاربهم من شدة خوفه كان إذا رأى غير شيء لا يُبالى به ظنه رجلا من أصحابه " . يراجع : شرح ديوان المتنبى ( ١ / ٦٥ ) .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٦ ) .

(٧) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلِّمْ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ آية ٤٧ .

(٨) الكشاف ( ٣ / ٢٠ ) .

قال محمود : ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ <sup>(١)</sup> يجوز أن يكون مثل قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup>

أو يكون استثناءً منقطعاً . <sup>(٤)</sup>

قال أحمد : و الفرق بين الوجهين أن في الأولى جعل الفلول عيباً مجازاً ، أي إن كان فلُ  
السيف من القراع عيباً فهو فيه و إلا فلا عيب .

قال محمود : و يجوز اتصاله <sup>(٥)</sup> لأنَّ السلام دعاءٌ بالسلامة ، فيكون غير مفيدٍ لتحقيق  
السلامة ، لولا ما فيه من الكرامة .

قال أحمد : فيكون متصلًا حقيقةً ، و على الأول اتصاله مجازً ، و في الثالث بُعدٌ ؛ إذ  
يقتضي أن في الجنة لغوًا و فضولًا حاش الله من ذلك .

قال محمود : إن قلت : كيف يجتمع اللام في ﴿لَسَوْفَ﴾ <sup>(٦)</sup> مع ( سوف ) التي تدلُّ

على الاستقبال ، و اللام دالةٌ / على الحال . قلتُ : جُرِّدَت <sup>(٧)</sup> اللام للتوكيد و سُلِّبَت معناها  
الآخر كما جرِدَت اللام للعوضية في اسم الله تعالى و سُلِّبَت معنى التعريف . <sup>(٨)</sup>

قال أحمد : و لذلك منع الكوفيون اجتماعهما .

١١٢ - قلتُ : كيف يمنعون ذلك و قوله تعالى في هذه السورة و في الضحى : ﴿وَلَسَوْفَ

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى﴾ <sup>(٩)</sup> دالٌّ علي صحته <sup>(١٠)</sup> ؟ ! .

ب ٦٦ ظ

قال أحمد : و [ إنما ] جرِدَت اللام دون ( سوف ) / لاشتغال / اللام على معنيين ، فلو

ز ٧٧ و

جُرِّدَت ( سوف ) لِلغَتُّ ، و اللام يبقى فيها التوكيد [ بعد التجريد ] <sup>(١١)</sup> .

(١) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٢ .

(٢) في " ج " زيادة [ فيها فلول ] و هو غلط بل [ فيهن ] الصواب .

(٣) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٢٤ ) .

(٤) الكشاف ( ٢٦ / ٣ ) .

(٥) بداية هذا القول غير موجودة في الكشاف المطبوع ، لكن هكذا نقله أحمد ، و كذلك نقله علم الدين ؟ ! .

(٦) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٦ ، في " ج " آخر الآية بعد [ مع سوف ] .

(٧) في " ز " [ أفردت ] .

(٨) الكشاف ( ٣٠ / ٣ ) .

(٩) سورة الضحى ٩٣ ، آية ٥ .

(١٠) هذا سياق " ج " لأنها أكملها عبارة .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

**قال محمود :** ﴿أَوْلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ أَنَّا خَلَقْنَاهُ﴾ <sup>(١)</sup> لأنه إذا بدأه و هو إيجاداً من <sup>(٢)</sup> العدم ؛ فالإعادة و هي تأليف موجود [ قد ] <sup>(٣)</sup> تفرق و تفكك - أولى ، و استشهد على الأولوية بقوله : ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ <sup>(٤)</sup> .

**قال أحمد :** عندنا إعادة المعدوم جائزة عقلاً / واقعة نقلًا ، و وافقت المعتزلة عليه لكن زعموا أنّ المعدوم له ذات ثابتة في العدم و يُسمى شيئاً فليس عدماً صرفاً قبل الوجود ، و كأنهم لولا ذلك لقالوا بقول الفلاسفة في نفي إعادة المعدوم ، و المطابق للآية معتقدنا إذ النشأة الأولى لم يسبقها وجود و لا كان المنشأ شيئاً بخلاف النشأة الثانية في الأمرين ، فظهر فرق ما بين النشأتين \* ، و المعتزلي إن قال : إنّ الأجسام يعدها الله ثمّ يوجد لها و هو حقّ ، لكن لا يتمّ عندهم فرق بين النشأتين \* <sup>(٥)</sup> ؛ فإنّ المعدوم فيها كان شيئاً ، و إن قالوا : لا تتعدم الأجسام لكن تجتمع ثم تنفرق كما قال محمود - فقد أبعدها و مالوا إلى مهاوي الفلاسفة ، و تفتن محمود لأنّ القول بإعدام الأجسام و إعادتها يُبطل الفرق بين النشأتين فلم يطلقه ، و القرآن قد نطق به ، فالتزم أنّ الأجسام لا تتعدم لِيتميز به الفرق بين النشأتين ؛ لأنها على هذا جمعٌ و تأليف بخلاف الأولى فإنّها إيجاد ، فهرب من القطر فوق تحت الميزاب . **قال أحمد :** و الفرق بين النشأتين أنّ الأولى أصعب بالنسبة إلى قياس العقل و الثانية أسهل إلا أنّ ذلك راجع إلينا ، و إلا فالكلُّ بالنسبة إلى قدرته <sup>(٦)</sup> سواء .

**قال محمود :** و ﴿الْإِنْسَانُ﴾ <sup>(٧)</sup> يحتمل أن يراد به العموم و أن يراد بالخصوص ؛ و إنّما صحت إرادة العموم و اللفظ ليس له لأنه من الجنس كقوله :

فَسَيْفٌ <sup>(٨)</sup> بَنِي عَبْسٍ وَ قَدْ ضَرَبُوا بِهِ نَبَا بِيَدَيْ وَرَقَاءَ عَنِ رَأْسِ خَالِدٍ <sup>(٩)</sup>

(١) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٧ .

(٢) في " ج " [ ضد ] .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٣٠ ، ٣١ ) .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٦) في " ز " [ القدرة الإلهية ] .

(٧) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٦ .

(٨) في " أ " [ لسيف ] ، و في " ز " [ بسيف ] .

(٩) البيت للفرزدق ، قال محمد الأمين الشنقيطي : " فقد أسند الضرب إلى بني عبس ، مع أنه صرح بأن الضارب الذي بيده السيف هو ورقاء وهو ابن زهير بن جذيمة العبسي . وخالده هو ابن جعفر الكلابي " .

و كقولهم : قتل بنو فلان فلاناً و القاتل أحدهم . (١)

**قال أحمد :** التبست عليه إرادة العموم بتناول العموم ، فقال : " أراد الله بالإنسان العموم " ، و معناه يريد الله نسبة كلمة الشك و الكفر إلى كل فرد (٢) من أفراد الإنسان ، و قد صرح بأنَّ الناطق بكلمة الشك بعض الجنس ؛ ففي عبارته خلل و الصحيح أن يقال : يحتمل أن يكون التعريف جنسياً فيتناول العموم و المراد الخصوص ، و يحتمل أن يكون عهداً / فهو في أول وهلة خاص . (٣)

ز ٧٧ ظ

**قال محمود :** ﴿وإن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٤) يحتمل أن يكون استئناف خطاب للناس (٥) و يحتمل أن يكون التفاتاً . (٦)

أ ٨١١ ظ

/ **قال أحمد :** احتمال (٧) الالتفات مفرغ على إرادة العموم من الأول حتى يتحد المخاطبون ، إلا أنهم ذكروا أولاً بلفظ غيبة و ثانياً بلفظ حضور ، و إن أردنا بالأول الخصوص لم يكن التفاتاً بل عدول إلى خطاب العامة عن خطاب الخاصة المعنيين .

**قال محمود :** ﴿إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (٨) يحتمل أن تكون الواو في ﴿يَمْلِكُونَ﴾ تعود (٩) على الناس المتقين و المجرمين جميعاً ، و يحتمل أن تكون علامة مثلها في " أكلوني البراغيث " لأنَّ معنى ( مَنْ ) الجمع (١٠) . (١١)

---

ديوان الفرزدق ( ١ / ٢٦٧ ) ، الأغاني ( ١٠ / ٣٠٩ ) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ( ٤ / ٢٤٢ ) .

(١) الكشاف ( ٣ / ٢٩ ) .

(٢) في " ج " [ كافر ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٣) الانتصاف بحاشية الكشاف ( ٣ / ٣١ ) ، و قد تأخر كلام أحمد عن كلام محمود في المطبوع كما هو واضح في أرقام الصفحات ، و عبارة المختصر هنا أوضح من الانتصاف المطبوع ؛ لأن المختصر صرح باحتمالين للمعنى و هما واضحان ، و الذي يظهر من عبارة المطبوع أنه قول واحد .

(٤) سورة مريم ١٩ ، آية ٧١ .

(٥) في " ج " [ للإنسان ] .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٣٣ ) .

(٧) في " أ " [ احتل ] و الثابت من بقية النسخ .

(٨) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٧ .

(٩) في " ج " [ عائد ] .

(١٠) في " أ ، ب " [ الجميع ] ، و المثبت من " ج ، ز " و هو موافق لما في الكشاف .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٤١ ، ٤٢ ) .

قال أحمد : في هذا الوجه تعسف ؛ لأنه إذا جعله علامة ثم أعاد على لفظها بالإفراد لضمير ( اتخذ ) - كان إجمالاً بعد إيضاح ، و هو عكس طريق البلاغة التي هي الإيضاح بعد الإجمال ، فالواو على إعرابه و إن لم تكن عائدة على ( من ) إلا أنها كاشفة لمعناها كشف الضمير العائد له .

قال محمود : [ قوله تعالى ] (١) ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ (٢) أي كدت / أهدُّ

ب ٦٧ و

السماوات و أظفر الأرض عقوبة لفظاعة ذكرهم ، و ذكّر غير ذلك . (٣)

قال أحمد : و يظهر لي أنه استعارة لدالاتها على وجود الله و وصفه بصفات الكمال مسبحةً بحمده في قوله عزّ و جلّ : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ (٤) الآية ، و مما دلت عليه هي و كل ذرة أنه مقدّس عن نسبة الولد إليه ، فالمعتقد لذلك عطّل وجه دلالاتها على تقديسه و وحدانيته ، فاستعير ما فيه من إبطال روح الدلالة التي خلقت لأجلها إبطال صورتها بالهدّ و الانفطار .

١١٣ - قلت (٥) : " و استشهد أحمد على دلالة الموجودات على / وحدانية الله (٦) بقول

ج ١٦٩

الشاعر :

و في كلّ شيء له آيةٌ  
تدلُّ على أنه واحد (٧) . (٨)

قلت : الموجودات تدلُّ على أنّ لها خالقاً قادراً عالماً حكيمًا ؛ لأنّ الأثر دالٌّ على المؤثر و المقدور دالٌّ على القدرة ، و اتقان العمل دليلٌ على القدرة و العلم ، أما دلالة الموجودات على الوحدانية فلا وجه له ، و أضعف ما يُحقّق به هذا الأصل قولُ شاعرٍ ظنَّ أنّ الموجودات تدلُّ على الوحدانية ، و قد كان شيخنا عز الدين بن عبد السلام / ( رحمه الله ) ينكر على هذا

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .

(٢) سورة مريم ١٩ ، آية ٩٠ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٤٣ ) .

(٤) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٤٤ .

(٥) سقطت من " ج " ، و قد سقط هذا التعليق كاملاً من " ب " .

(٦) ممن ذهب إلى هذا الرازي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَوْلَمَ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (

الأعراف ، ١٨٥ ) ، يراجع : تفسير الفخر الرازي ( ١٥ / ٨٠ ، ٨١ ) .

(٧) الذي في ديوان أبي العتاهية [ الواحد ] لكنها هكذا في الانتصاف و في نسخ المختصر .

(٨) البيت لأبي العتاهية من مقطوعة مشهورة له تقال في الوعظ كثيراً ، يقال : إنّ أبا نواس لما رآها مكتوبة

قال : لوددتها لي بجميع شعري . يراجع : ديوان أبي العتاهية ( ص ١٢٢ ) .

القائل قوله و يذكر هذا الوجه فى إبطاله . و النكتة التى أبداها أحمد إنما تتم له بناء (١) على أن الموجودات شاهدة بنفى الولد ، و قد ظهر لك ما فيه . (٢)

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) نقل هذا الاعتراض الألوسى ( رحمه الله ) بمعناه فى تفسيره بصيغة ما لم يسم فاعله ، فلعله لشهرة علم الدين باتباعه لابن المنير ، خاصة و قد صرح به قبل ذلك فى تفسيره ، ثم قال : " و ردُّ بأنها لولم تدل جاء حديث التمانع كما حققه المولى الخيالى فى حواشيه على شرح عقائد النسفى ... " ، يراجع : روح المعاني ( ١٦ / ١٤١ ) .

## و من سورة طه

**قال محمود :** يحتمل أن يكون المراد نفي كون إنزاله سبباً لشقائه ، و إثبات كون التذكرة سبباً فيكون استثناءً من غير الجنس ، و يحتمل أن يكون معناه ما أنزلنا عليك هذا التعب <sup>(١)</sup> الشاق إلا تذكرة ، فيكون ﴿تَذَكَّرَ﴾ <sup>(٢)</sup> حالاً أو مفعولاً [ له ] <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** في الوجه الثاني بُعد ، كون <sup>(٥)</sup> الشقاء سبباً نزوله - بعيداً . و لو كانت لام الصيرورة لم يكن فيه ما جرت به عادة الله سبحانه مع نبيه من نهيه عن / الشقاء و ضيق الصدر ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿لَعَلَّكَ بِنِعْمِ اللَّهِ خَفِيضٌ﴾ <sup>(٧)</sup> .

**قال محمود :** ﴿وَأَخْفَى﴾ <sup>(٨)</sup> هي أفعال التفضيل ، و قيل : هو فعلٌ ماضٍ : يعلم السرّ و أخفاه . و ليس بقوي . <sup>(٩)</sup>

**قال أحمد :** لأنه يلزم منه عطف الجملة الفعلية على الاسمية إن عطفته على الجملة الكبرى ، أو عطف الماضي على المضارع إن عطفته على الجملة الصغرى هذا من [ جهة ] اللفظ . [ أمّا ] من [ جهة ] <sup>(١٠)</sup> المعنى فالقصد الحث <sup>(١١)</sup> على ترك الجهر و سقوط فائدته بعلم الله ما هو أخفى منه ، و إذا جعلته فعلاً ماضياً خرج عن قصد السياق ، و لو أفاد معنى آخر ، و ليس كقوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ <sup>(١٢)</sup> إذ بين السياقين اختلافٌ .

(١) هكذا في نسخ المختصر ، و في الكشاف [ المتعب ] .

(٢) سورة طه ٢٠ ، آية ٣ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) الكشاف ( ٤٩ / ٣ ) .

(٥) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [ فيكون ] و تحتاج إلى تقدير حتى يتم المعنى .

(٦) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢ .

(٧) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٣ .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٧ .

(٩) الكشاف ( ٥١ ، ٥٠ / ٣ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " فيما مرّ .

(١١) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [ الحط ] و كأنه تحريف سمع لأن في الانتصاف [ الحض ] .

(١٢) سورة طه ٢٠ ، آية ١١٠ .

[ قال أحمد ]<sup>(١)</sup> : ذكر محمود في كلام موسى أنه سمع الكلام من الجهات الست<sup>(٢)</sup> ،  
و أنه كان إذا دنا أو بُعد لم يختلف عليه الصوت ، فإن كان قصد بذلك التعصب لمعتقده في  
حدوث الكلام لم يبعد منه<sup>(٣)</sup> ، و إن كان [ قد ]<sup>(٤)</sup> نقله كما وجدته في كتب التفسير فالمعتقد  
الحق أن الذي سمعه موسى ليس حرفاً و لا صوتاً ؛ إذ لو كان صوتاً فالصوت عرضٌ فكيف  
يكون عرضٌ واحدٌ في الجهات الست ، فبه موسى عبّر بنفي لازم كونه صوتاً عن نفي  
الصوت كقوله ( عليه السلام ) : ( و كلتا يديه يمين )<sup>(٥)</sup> أي لو كانتا جارحتين لكانت  
إحداهما يسرى ، و أمّا أن الصوت لا يختلف بقرب و [ لا ]<sup>(٦)</sup> بُعد فمما يجب تغليب راويه ،  
و إنما يرويه الحشوية<sup>(٧)</sup> و يقولون : إن موسى ( عليه السلام ) قال : سبحانك أسمع صوتك  
و لا أرى شخصك ، فيثبتون صوتاً / و جسمًا ، و المعتزلة يروونه كما رواه محمودٌ فيثبتون  
صوتاً لا  
غير .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ أَكَادُّ أَخْفِيهَا ﴾<sup>(٨)</sup> قاربت أن لا أقول : إنها آتية ، و حيث  
قلت : إنها آتية عميت وقتها ، و قيل : أكاد أخفيها عن نفسي . و هو بعيد .<sup>(٩)</sup>

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و ما بعده ذكر في بقية النسخ متصلًا بقول أحمد دون فصل له عمًا  
سبقه من كلامه ، لكنه غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٢) الكشف ( ٣ / ٥٠ ، ٥٣ ) .

(٣) في " ج " [ فهو ليس ببعيد منه ] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٧٦ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) بل حديث إثبات الصوت صحيح ، و هو حديث عبد الله بن أنيس ؛ فقد رواه الأئمة و صححه الحفاظ ،  
قال ابن حجر : " أخرجه - أي البخاري - بتمامه في الأدب المفرد ، و كذا أخرجه أحمد و أبو يعلى و  
الطبراني .... و إذا ثبت ذكر الصوت بهذا الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ، ثم إمّا التفويض و إمّا  
التأويل . و بالله التوفيق " و هذا على قاعدة الأشاعرة ، أما مذهب أهل الحديث و السنة فيثبتون ما أثبتته الله  
و رسوله دون تكيف أو تحريف الذي يسمونه تأويلًا . يراجع : فتح الباري ( ١٣ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ ) ، مسند  
أحمد ( ج ١٢ ،

ح ١٥٩٨٤ ) ، حاشية التحقيق ( ص ١٦٥ ) .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ١٥ .

(٩) الكشف ( ٣ / ٥٠ ، ٥٤ ) .



قال أحمد : خفاؤها عن الله تعالى محالٌ فكيف يوصف بالقرب<sup>(١)</sup> ، و قال أبو عليّ : ﴿ أَحْفِيهَا ﴾ : أزيل خفاءها و أظهرها ، و الخفاء : الغطاء ، تقول : أخفيت : أزلتُ خفاءه ، مثل أشكيتَه و أعتبتُه<sup>(٢)</sup> ، فيستوي \* مَنْ قرأ \*<sup>(٣)</sup> بفتح همزها و ضمّها .

قال محمود : فائدة ( لي ) في قوله : ﴿ أَشْرَحَ لِي صَدْرِي ﴾<sup>(٤)</sup> أنه لَمَّا قال ( لي ) عِلْمٌ مجملًا ، و فصلّه بقوله : ( صدري ) فكأنه سأل الشرح مرتين إجمالًا و تفصيلًا .<sup>(٥)</sup>

قال أحمد : / أو يكون بيانًا لأنّ نفعها عائدٌ إليه ؛ فإنّ الله تعالى متقدّسٌ عن الانتفاع به ، بخلاف رسول ملكٍ يطلب إراحةً<sup>(٦)</sup> عليه فإنّه يريد تحصيلَ غرضٍ مرسله .

قال محمود : و قوله : ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ ﴾<sup>(٧)</sup> العامل في ( إذ ) / إمّا ﴿ وَالْقَيْتِ ﴾<sup>(٨)</sup> و إمّا ﴿ وَلِتُصْنَعَ ﴾<sup>(٩)</sup> .

قال أحمد : ﴿ وَلِتُصْنَعَ ﴾ أولى لأنّ معناه إنك محفوظٌ و مكلوءٌ<sup>(١٠)</sup> ، و زمان التربية هو زمانُ ردّه إلى أمّه ، و أمّا إلقاء المحبة عليه فقيل : ذلك من أول ما أخذه فرعون .

(١) هذا القول الذي استبعده محمود و أحمد هو قول أكثر أهل العلم ؛ قال الطبري (رحمته الله) : " فعلى ضمّ الألف من أخفيها قراءة جميع قرآء أمصار الإسلام ، بمعنى : أكاد أخفيها من نفسي ، لئلا يطلع عليها أحد ، و بذلك جاء تأويل أكثر أهل العلم . " . يراجع : جامع البيان ( ١٦ / ٣٤ ) ، تفسير ابن كثير ( ٥ / ١٦٢ ) .  
(٢) هذا المعنى رواه عنه ابن جني ، و لم أجده في كتاب الحجة . يراجع : سر صناعة الإعراب ( ١ / ٣٨ ) .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ج ، ز " .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٢٥ .

(٥) الكشاف ( ٣ / ٥٨ ، ٥٩ ) .

(٦) في " أ " [ راحة ] ، و في " ز ، ج " [ إزاحة ] و المثبت من " ب " و هو موافق لما في الانتصاف معنى .

(٧) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٠ .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٣٩ .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٦٢ ) .

(١٠) في هذه الآية إثبات صفة العين لله سبحانه ، و هو معتقد أهل الحديث و السنة أنّ الله عينين بلا كيف ، و قد بوّب البخاري لهذه الصفة بابًا في كتاب التوحيد . يراجع : مقالات الإسلاميين ( ١ / ٣٤٥ ) فتح الباري ( ١٣ / ٤٣١ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٦٦٩ ) .

قال محمود : / ﴿أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> يعجل بعقوبتنا ﴿وَأَنْ يَطَّعِي﴾ يكفر بك إلا أنهما ٨٢١ ظ

أطلقا الثاني إجلالاً لله وتهيئاً أن ينطقا به ، و لوّحا به (٢) . (٣)

قال أحمد : هذا يقوي أن قوله : ﴿أَشْرَحَ لِي﴾ أدبٌ و اعتراف بأنّ النعمة قاصرة عليه بذلك .

قال محمود : إن جعلتَ قوله : ﴿مَوْعِدًا﴾<sup>(٤)</sup> اسم مكان ليطابق قوله : ﴿مَكَانًا﴾ منع منه ﴿لَا خُلْفُهُ﴾ لأنّ المكان لا يُخلف ، و منع [ منه أيضاً قوله ] (٥) : ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾<sup>(٦)</sup> فأجاب بالزمان ، و إن جعلته مصدراً نافرّه المكان و الزمان ، و أمكن عود الضمير عليه - و الظاهر أن يكون مصدراً - بحذف مضافٍ أي مكان موعِدٍ لا نخلفه ، فالضمير عائِدٌ على (٧) المصدر المضاف إليه و ﴿مَكَانًا﴾ بدلٌ من المكان المحذوف فيطابق الجواب بالزمان لأنّه موسمٌ يُجتمع فيه في مكانٍ واحد ، و يجوز أن لا يُقدر مكاناً و يكون موعِدٌ مصدراً ناصباً لقوله مكاناً ، أو يُنصب مكاناً بفعل مضمير . (٨)

قال أحمد : في إعمال المصدر مع كونه موصوفاً بـ [ قوله ] (٩) ﴿لَا خُلْفُهُ﴾ بُعِدَ إِلَّا

ز ٧٩ و

أن تجعل ﴿لَا خُلْفُهُ﴾ معترضةً / و هو بعيدٌ أيضاً ؛ إذ وقوع الجمل عقيب النكرة يجرها إلى الوصفية ، و يحتمل أن يُجعل ﴿مَوْعِدًا﴾ اسم مكان فيطابق ﴿مَكَانًا﴾ و الزمان بما ذكره ، و يعود ﴿لَا خُلْفُهُ﴾ على المصدر المفهوم من اسم (١٠) المكان إذ حروفه فيه (١١) ، و الموعِد

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٥ .

(٢) في " ج " [ و لو جاء به ] .

(٣) الكشاف ( ٦٤ / ٣ ) .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٨ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٩ .

(٧) في " ج " [ إلى ] .

(٨) الكشاف ( ٦٩ ، ٦٨ / ٣ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) في " ز " [ ظرف ] و هو غلط .

(١١) في " ج " [ حروفه ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

- إذا كان اسم مكان - حاصله (مكان وعد) ، و كذا إذا كان اسم زمان كان ( زمان وعد ) ،

و إذا جاز عود الضمير إلى ما دلت عليه قوة الكلام فرجوعه إلى ما هو كالمنطوق به أولى ، قالوا : مَنْ صدق كان خيراً له . فأعادوا الضمير على مصدر ( صدق ) لدلالة الفعل عليه ، ويكون على هذين التأويلين جوابُ موسى ( عليه السلام ) من جوامع الكلم ، سألوهُ مكاناً فعلم أن الزمان لا بدّ أن يُسأل عنه ، فأجاب بجواب مفرد كافٍ في الجميع ، فإن قيل : المسؤول عنه جعل ضمناً و صرّح<sup>(١)</sup> بما لم يُطلب [ و هو الزمان ]<sup>(٢)</sup> ؟ فجوابه : قرينة سؤالهم قوّت ذلك المضمّن ، و أمّا ما لم يسألوا عنه فصرّح به إذ لا قرينة معه .

**قال محمود :** قوله عزّ و جلّ : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ﴾ إلى قوله : ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> هو من الالتفات من الغيبة إلى التكلم افتتاحاً و إيداناً بأنّه القادر الذي تنتقاد المخلوقات لأمره .<sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** الالتفات يكون في كلام متكلم واحد ، و هاهنا حكى الله سبحانه عن موسى قوله لفرعون : ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾<sup>(٥)</sup> ، و قوله : ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾ إمّا أن يكون من كلام موسى ( عليه السلام ) فيكون كقول خواص الملك : أمرنا و فعلنا<sup>(٦)</sup> يريدون الملك ، و ليس بالفتات . و إن كان الله تعالى ابتداءً وصف ذاته فليس الفتاتاً ، و هو انتقالٌ من حكاية إلى إنشاء خطاب و على هذا يوقف على [ قوله ]<sup>(٧)</sup> ﴿وَلَا يَنْسَى﴾ . و يحتمل أنّ موسى وصف الله تعالى بهذه الصفة على لفظ الغيبة و قال : فأخرج به أزواجاً . فلمّا حكاه / الله تعالى عنه أسند الضمير إلى ذاته سبحانه ؛ لأنّ الحاكي / هو المحكيُّ عنه ، فمرجع الضميرين واحدٌ .

(١) في " ز " [ أجب ] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٣ .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٦٦ ) ، و هذا القول لم يأت في موضعه من حيث ترتيب الآيات كما هو واضح .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٢ .

(٦) في " ج " [ جعلنا ] .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

**قال محمود :** ألهمهم الله حسن الأدب مع موسى ( عليه السلام ) في تخبيره بقولهم :  
﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ (١) . (٢)

**قال أحمد :** سبق أدبهم في قولهم : ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾

(٣) جعلوا الموعد / من موسى ( عليه السلام ) و ابتدؤوا بخلفهم (٤) ، و ألهم الله سبحانه ز ٧٩ ظ  
موسى أن يبتدؤوا ليكون إلقاءه قذفًا (٥) بالحق على الباطل فيدمغه ، و ألهمه أن يجعل الموعد  
يوم عيدهم ليفتضحوا على رؤوس الأشهاد .

/ **قال محمود :** و قال : ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ (٦) و لم يقل : عصاك ، إمَّا تحقيرًا لها في  
جنب قدرة الله تعالى . (٧)

**قال أحمد :** المقصودُ بتحقيرها في جنب قدرة الله تعالى تحقيرُ كيد السحرة من باب  
الأولى ، و أهل البلاغة يمدحون الإنسان بتعظيم جيش عدوه ، فصغرَّ الله تعالى أمر العصا  
تصغيرًا (٨) لكيد السحرة .

**قال محمود :** أو تعظيمًا لأمرها إذ فيه (٩) تثبيتٌ لقلب موسى .

**قال أحمد :** يدلُّ النظم على تحقيرها أولًا (١٠) و تعظيمها ثانيًا لأنَّ ما في يمينك مبهمٌ ،  
و العرب تبهم مرةً لتُحَقَّرَ و تؤذَنُ أنَّه عند الناطق أهونٌ من إيضاحه ، و مرةً تُعْظَمُ [ بذلك ]  
(١١) و أنَّه من العناية بشأنه ممَّا يكتفي فيه بالرمز و الإشارة . و يحتمل وجهًا آخر : و هو أنَّ  
موسى ( عليه السلام ) أول ما علم أنَّ العصا آية من الله بقوله : ﴿وَمَا تَلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ﴾

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٥ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ٧١ ) .

(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٨ .

(٤) في " ج " [ الخلف من أنفسهم ] .

(٥) في " ج " [ قد جاء ] .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٩ .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٧٢ ) .

(٨) في " ج " [ تحقيرًا ] .

(٩) في " ج " [ لأمر موسى و فيه ] .

(١٠) سقطت من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

﴿ (١) \* و أظهر [ فيها ] (٢) آيتها ، فلَمَّا دخل وقت الحاجة إليها قال : ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ليتيقظ بهذه الصيغة للوقت الذي قيل له : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ \* (٣) و أظهر له معجزتها فأنسه بأن خاطبه بما خاطبه به وقت ظهور آيتها ، و هو وقت يحتاج فيه إلى الأُنس لقوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ (٤) .

**قال محمود :** سبحان من فرَّق بين الإلقاءين : الإلقاء حبالهم و عصيهم و إلقاءهم أنفسهم ساجدين إيماناً (٥) . (٦)

**قال أحمد :** في تكرير لفظ الإلقاء و العدول عن قوله : ( فسجد ) إشعاراً بلطفه في نقلهم من غاية الكفر (٧) إلى غاية الانقياد ، و يحصل ذلك بتكرير لفظ واحد لمعنيين متناقضين ، و فيه مناسبة لما قدّمه من قوله : ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ و ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ .

**قال محمود :** ﴿فَأَضْرَبَ هُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ (٨) قريء بسكون الباء (٩) ، و هي إمّا تكون مخففةً من المفتوحة أو صفةً مفرداً أو جمعاً كصاحب و صحب وُصِفَ به المفرد مبالغة في ثبوت الوصف نحو : معى (١٠) جياع (١١) ، [ جعله ] (١٢) لفرط الجوع كأنه اجتمع له جوع جماعة شتى . (١٣)

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ١٧ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و فيها أيضاً [ الآية ] بدلاً من " آيتها " .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٧ .

(٥) يريد قوله تعالى : ﴿فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ آية ٧٠ .

(٦) يراجع : الكشاف ( ٣ / ٧٣ ) .

(٧) في " ج " [ العناد ] و في الانتصاف الكلمتان .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٧ .

(٩) هي قراءة الحسن البصري . يراجع البذور الزاهرة ( ص ٤١١ ) .

(١٠) سقط من " أ " ، و المعى : المصير ، واحد المصيران ( مذكر و قد يؤنث ) ، ( ج ) أمعاء ، يراجع : المعجم الوسيط مادة ( معا ) .

(١١) بعض بيت سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٤٤ ) .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٣) الكشاف ( ٣ / ٧٥ ) .

قال أحمد : أو قدر كل جزء من أجزاء الطريق طريقاً ، و كانت كذلك [ إذ ] <sup>(١)</sup> كانت / ز ٨٠ و اثنتي عشرة طريقاً لكل سبط طريق .

قال محمود : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ قوله ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَمَا هَدَى ﴾ تهكم . <sup>(٤)</sup>

قال أحمد : إن قلت : التهكم أن يؤتى بعبارة و المقصود عكس <sup>(٥)</sup> مقتضاها ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، و أمّا [ قوله ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَمَا هَدَى ﴾ فهو إخبار عن <sup>(٨)</sup> عدم الهداية . قلت : الأمر كذلك لكن في العرف في قولك : ما هدى زيداً عمراً إثبات كون زيد مهتدياً عالمًا بطريق الهداية ، و فرعون أضل الضالين فكيف يُتوهم أن يهدي غيره ؛

و لأنّ [ فرعون قد وصف بقوله ] : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ ﴾ [ و هو ] <sup>(٩)</sup> كافٍ في المقصود من عدم الهداية ، و زائدٌ عليه الإضلال فإنّ من لا يهدي قد <sup>(١٠)</sup> يكون غير مضلّ .

قال محمود : ﴿ فَيَجَلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ <sup>(١١)</sup> الغضب : عقوبة الله ، و الدليل ( عليه ) وصفه بالحلول . <sup>(١٢)</sup>

قال أحمد : لا يسعه أن يفسره <sup>(١٣)</sup> / إلا بالعقوبة ؛ لأنه ينفي الإرادة في جملة ما نفاه من صفات الكمال <sup>(١٤)</sup> ، و عند أهل السنة يجوز أن يكون [ الغضب ] <sup>(١)</sup> إرادةً من صفات الذات

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في " ز " [ و ] .

(٢) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٩ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٧٦ ) .

(٥) في " ج " [ القصد ضد ] .

(٦) سورة هود ١١ ، آية ٨٧ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) بعدها في " ج " [ حال فرعون بما هو حق ] .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) في " ج " [ يجوز أن ] .

(١١) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٠ .

(١٢) الكشاف ( ٣ / ٧٧ ) .

(١٣) هكذا في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [ يذكر ] .

(١٤) صفة الغضب كغيرها من صفات الله سبحانه لا يجوز تحريفها عن معناها فهذا يعبر عنها بأثرها و آخر يحملها على صفة أخرى مما يثبتها ثم هو ينفي مثلها ، و مذهب السلف الصالح في ذلك إثبات الصفة على ما

، أو عاملهم معاملة الغضبان صفة فعل ، و لا يأبى وصفه بالحلول أن يكون صفة ذات ، و يكون كقوله (ﷺ) : ( ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ) (٢) بتأويله المعروف ، أو عبّر عن حلول أثر الإرادة بحلول الإرادة (٣) ، كقولك : انظر إلى قدرة الله أي أثر قدرته .

ب ٦٨ ظ

**قال محمود :** إن قلت : سئل موسى عن سبب العجلة بقوله : ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ﴾ (٤) فقال : ﴿هُمُّ أَوْلَاءِ عَلِيٍّ أَثْرَى﴾ (٥) و قوله : ﴿لِتَرْضَى﴾ هو الجواب / فلم أخره ؟ قلت : السؤال تضمن إنكار العجلة فكان أهمّ الأمرين [ عند موسى ( عليه السلام ) ] [ بيان أن العجلة إنما هي مما لا ينفك عنه الوفد من تقدم بعضهم بعضاً بشيء يسير ، لقوله : ﴿هُمُّ أَوْلَاءِ عَلِيٍّ أَثْرَى﴾ ، ثم بيّن سببها و هو طلب رضا الله تعالى . (٧)

**قال أحمد :** و المراد بسؤال موسى ( عليه السلام ) تعليمه أدب السفر ، و هو أن يتأخر رئيس القوم [ عنهم ] ليحيط بصره بطائفته ، و قد علم [ الله تعالى ] (٨) ذلك لوطاً ( عليه السلام ) بقوله : ﴿وَاتَّبَعَ أَذْبَرَهُمْ﴾ (٩) على أن موسى ( عليه السلام ) إنما أغفل ذلك لعله طلب الرضا بمسارعتة إلى الميعاد الذي يود لو ركب إليه أجنحة الطير (١٠) .

**قال محمود :** إن قلت : لم خلق العجل فتنة ؟ (١١)

يليق بالله تعالى ، و من ذلك صفة النزول التي أشار ابن المنير إلى تأويلها المعروف عند المتكلمين ، و أهل الحديث و السنة يثبتونها و لا يقولون : كيف ينزل ؟ بل هي على ما يليق بالله تعالى . يراجع : الشريعة ( ص ٢٤٧ ) ، مختصر الصواعق ( ص ٤١٦ ) ، معارج القبول ( ١ / ١٥٨ ) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك التهجّد - ب الدعاء في الصلاة من آخر الليل ، ح ١١٤٥) ، مسلم (ك صلاة المسافرين و قصرها - ب الترغيب في الدعاء و الذكر آخر الليل ، ح ٧٥٨) .

(٣) هكذا هي في " ز " و هو موافق للانتصاف ، و في " أ ، ب [ أمرها ] ، و في " ج " عكس المعنى .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٣ .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٤ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشف ( ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة الحجر ١٥ ، آية ٦٥ .

(١٠) في " ج [ الطيور ] و بعدها زيادة غير واضحة .

(١١) يريد قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ .


يراجع : الكشف ( ٣ / ٨٠ ، ٨١ ) .

قال أحمد : قد قدمنا أن الله تعالى قد تعبدنا بالبحث عن علل أفعاله <sup>(١)</sup> لا عن علل أحواله ،

و حتم [ علينا ] <sup>(٢)</sup> ذلك بقوله تعالى : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> و  
الزمخشري يراعي قاعدة رعاية الأصلح .

قال محمود : / ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ﴾ <sup>(٤)</sup> [ أي كما أنزلنا  
عليك الآيات المتضمنة <sup>(٥)</sup> للوعيد أنزلنا القرآن كله كذلك مكرراً ] <sup>(٦)</sup> فيه الآيات لتكونوا بحيث  
يراد منكم التقوى و ترك المعاصي . <sup>(٧)</sup>

قال أحمد : الصواب ليكونوا على رجاء التقوى و التذكر ، و لو أراد الله تقواهم لكان ،  
و العجب أنه نقل عن سيبويه في أول هذه السورة في ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ <sup>(٨)</sup> أي كونا  
على رجائكما ، ثم كاع <sup>(٩)</sup> عنه هاهنا لأجل معتقده .

قال محمود : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾  وَأَنْكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾  
<sup>(١٠)</sup> ذكر [ في هذه الآية ] <sup>(١١)</sup> أصناف قوام الإنسان بنفي نقائصها تنبيهاً على أن أضرارها من  
الشقاء فتجتنب . <sup>(١٢)</sup>

قال أحمد : و في الآية من البلاغة قطع النظر \* عن النظر \* <sup>(١٣)</sup> بأن قطع الظماً عن  
الجوع و الضحى عن الكسوة ، و الغرض به تعديد النعم و تصنيفها ، / و لو قرن كلاً بشكله  
لتوهم أن المقرونات جملة واحدة ، كما قال الكندي الأول :

(١) في " أ " [ أحواله ] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ١١٣ .

(٥) في " ز " [ المنتظمة ] .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٨٧ ) .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٤ .

(٩) كاع عن الشيء ( يخاف يخاف ) : هابه و جبن عنه . [ لغة في كع ] .

(١٠) سورة طه ٢٠ ، آية ١١٨ ، ١١٩ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) الكشاف ( ٣ / ٨٩ ) .

(١٣) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .



كَأَنِّي لم أركب جوادًا للذة و لم أتبطنَ كاعبًا ذات خلخال

و لم أسبأ الزقَّ (١) الروي و لم أقل لخلي كرى كرة بعد إجفال (٢)  
قطع ركوبَ الجواد عن قوله لخياله : كرى ، [ و قطع ] (٣) و تبطنَ الكاعب عن ترشف الكأس .  
و تبعه الكندي (٤) الآخر فقال :

وقفت و ما في الموت شكُّ لناظر كأنك في جفن الردى و هو نائم  
تمرُّ بك الأبطال كلى هزيمة و وجهك وضَّاح و ثغرك باسم (٥)  
فاعترضه سيف الدولة (٦) إذ قطع الشيءَ عن نظيره (٧) ، و لكن قصر فهمه عمَّا طالت إليه يدُ  
أبي الطيب ، و في الآية مع هذا مراعاة رؤوس الآي .

قال محمود : ﴿وَرَزَقُ رَبِّكَ حَيْرٌ وَأَبْقَى \*﴾ (٨) أي رزق المتعنين بالدنيا أكثره حرام ،  
و الحلال من كلِّ وجه خيرٌ \* (٩) و أبقى إذ لا يُنسب إليه إلا الحلال . (١٠)

(١) هكذا جاءت في " ب ، ج " و جاءت في " أ ، ز " بالراء بدلًا من الزاي ، و جاءت في الانتصاف [ و  
لو أرشف الرزق ] و هو تحريف ظاهر .

(٢) البيتان لامرئ القيس ، و أتبطن : ألامس ، الكاعب : التي نهذ ثديها ، أسبأ : أشترى الخمر لشربها ،  
و الزق : وعاء يُشرب فيه الخمر . يراجع : ديوان امرئ القيس ( ص ١٣٨ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) نسبة إلى محلة بالكوفة . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٣ ) .

(٥) البيتان للمتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بعد هزيمته للروم ، أولها البيت المشهور : على قدر أهل  
العزم تأتي العزائم \* و تأتي على قدر الكرام المكارم ، فشبه إحاطة الردى به بكونه في جفنه ، و سلامته  
بكون الردى نائم عنه ، و في الثاني يقول : وقفت و كان الأبطال تمر بك و هي مجروحة منهزمة عابسة  
الوجه

و أنت مشرق الوجه ضاحك السن . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبى ( ٣ / ٤٢٨ ) .

(٦) سيف الدولة : هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان التغلبي الربيعي ، اجتمع ببابه شيوخ العلم و  
الأدب لسخائه و أكثر المتنبى من مدحه ، كثير الغزو و له أخبار كثيرة مع الروم ، توفي سنة ٣٥٦ هـ .  
يراجع : وفيات الأعيان ( ٣ / ٤٨١ ) ، سير أعلام النبلاء ( ١٦ / ١٨٧ ) ، الأعلام ( ٤ / ٣٠٣ ) .

(٧) الذي وجدته في كتب البلاغة ( مراعاة النظير ) و يُسمى أيضًا التناسب و التوفيق ؛ فلعل ابن المنير  
استنبط هذا النوع من الآية مع الشاهد من قصة سيف الدولة مع المتنبى . يراجع : شرح عقود الجمان  
للسيوبي ( ص ١٠٨ ) ، المعجم المفصل في علوم البلاغة للدكتورة إنعام فوال عكاوي ( ص ٦٤٦ ) .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ١٣١ .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) الكشف ( ٣ / ٩٥ ، ٩٦ ) .

قال أحمد : القدرية يُثبتون رازقاً غير الله كما أثبتوا خالقاً غيره ، / و عندنا <sup>(١)</sup> كلُّ ما ج ١٧٣ قامت به البنية فهو رزقٌ حلالاً كان أو حراماً ، [ و قد تقدّم أمثال هذه القاعدة فيما سبق ] <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هكذا هي في النسخ إلا في " أ " ففيها [ عنده ] و في هامشها بخط الناسخ " لعله عندنا " .  
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

## و من سورة الأنبياء ( عليهم السلام )

قال محمود : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ (١) عدل عن قوله : يعلم السر ، مع قوله : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾

ز ٨١ و

﴿ (٢) ؛ لأنَّ القولَ أعمُّ فيندرجُ السرُّ فيه ، و العمومُ مناسبٌ للغرضِ و نبَّه عليه بقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ أي لذاته فلا تخفى عنه خافية . (٣)

قال أحمد : قوله : ﴿ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ إثباتٌ لصفتي [ السمع و البصر ] (٤) لله

ب ٦٩ و

و الزمخشريُّ يحرفهما عن مواضعهما ، فيكون سميعاً عليماً لذاته ، / و الصفات مشتقات من المصادر لا تثبت إلا بمصادرهما ، فمن أنكر السمع و العلم فقد تسارع إلى إنكار السميع العليم و تحقيق هذا [ في فن ] (٥) الكلام ، و إنما الزمخشري إذا ادَّعى أنَّ الآية ظاهرة له بيئنا خلافه ، أو حرَّف شيئاً عن موضعه نبَّهنا عليه ، و هذه الآية خاصة تعسف فيها و خالف نصّها .

قال محمود : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ (٦) الآية ، سبحاننا أن نتخذ لهواً أو لعباً ، بل

من عادتنا و موجب حكمتنا و استغنائنا عن القبيح أن نغلب اللعب بالجد . (٧)

قال أحمد : أراد باستغنائه عن القبيح وجوب رعاية المصالح ، و فعل ما يظنونه حسناً بعقولهم (٨) ، فلا يستغني الحكيم عن خلق الحسن ، و الحكمة تقتضي الاستغناء عن القبيح ،

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٤ ، هكذا جاءت في جميع النسخ ( قُلْ ) و هي قراءة نافع التي هي قراءة أهل مصر في ذلك الوقت و الآية مكتوبة بخط مغربي ، و هي قراءة جمهور القراء غير حفص و حمزة و الكسائي و خلف و قراءة هؤلاء الأربعة ( قَالِ ) كما نقرأها برواية حفص في مصر الآن ، يراجع : البدور الزاهرة ( ص ٢١٤ ) .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " ، و في " أ ، ب " [ من ] .

(٦) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٧ .

(٧) الكشاف ( ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ ) .

(٨) في " ج " [ بقولهم ] .

يقولون : ليس في الإمكان [ أكمل ] <sup>(١)</sup> من هذا العالم و لو أمكن لفعله [ الله ] <sup>(٢)</sup> ؛ إذ لو تركه لكان إمّا بخلًا أو عجزًا تعالى الله عنهما ، و الحقُّ إنّ الله سبحانه مستغنٍ عن الأفعال <sup>(٣)</sup> ، و له أن يخلق ما يتوهمه القدريّ حسنًا أو قبيحًا ، و ليس في الوجود إلا الله تعالى و صفاته و أفعاله .

أ ٨٤ ظ

**قال محمود :** و في قوله : ﴿بَلْ / نَقَذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ﴾ <sup>(٤)</sup> استعارة القذف و هو الدفع بقوة تصويرًا لإبطال الباطل و إهداره بالحق ؛ كأنّه جرمٌ صلبٌ قذف به على الباطل الرخو الأجوف فدمغه . <sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** و هذه نكتة حسنة قدّم قبلها تلك السيئة .

**قال محمود :** إن قيل : لم استعمل الاستحسار في النفي و هو أبلغ في الثبوت دون النفي في قوله : ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> ؟ قلت : لأنّ الغرض وصف الملائكة بالاجتهاد و أنّ عبادتهم الشاقة تقتضي الاستحسار و أعظم <sup>(٧)</sup> الفتور . <sup>(٨)</sup>

**قال أحمد :** <sup>(٩)</sup> و بمثله أجيب ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

ز ٨١ ظ

**قال محمود :** إن قلت : لم أنكر عليهم اتخاذ آلهة موصوفة بالإنشار / و هم ما وصفوا ز ٨١ ظ ألتهم بذلك ؟ قلت : لأنّه لازمٌ لهم على دعواهم الإلهية . <sup>(١١)</sup>

**قال أحمد :** فيكون المنكر صريح الدعوى و لازمها و هو أبلغ .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " لأن في " أ " بياض مكانها ، و في " ب ، ج " [ أمكن ] ، و ما في " ز " أولى لموافقته لما في الانتصاف و لوضوح المعنى به .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) هكذا هي في النسخ كلها ، و في الانتصاف [ مستغن عن العالم بأسره ] .

(٤) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٨ .

(٥) الكشاف ( ٣ / ١٠٥ ) .

(٦) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٩ .

(٧) في " ز " [ غاية ] .

(٨) الكشاف ( ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ) .

(٩) في " ج " زيادة [ فيكون المنكر صريح ] وهي غير مفهومة .

(١٠) هذا وهم في ذكر الآية موجود في الانتصاف و في نسخ المختصر ، فهذا لفظ سورة فصلت ، آية ٤٦ ، و قد مضى الكلام في ( سورة الأنفال ، آية ٥١ ) ( ص ٣٠٣ ) ، و لفظها ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ

لِّلْعَبِيدِ﴾ .

(١١) الكشاف ( ٣ / ١٠٦ ) .

قال محمود : و قوله : ﴿ هُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فائدتها معنى الخصوصية ، أي لا يقدر على الإنشار إلا هم . (٢)

قال أحمد : في هذا نظرٌ ؛ [ فإنَّ ] <sup>(٣)</sup> آلات الحصر مفقودة ، و ليس من قبل " صديقي زيدٌ " ؛ فإنَّ المبتدأ في الآية أخصُّ شيءٍ لأنَّه [ من جملة المضمرات ] <sup>(٤)</sup> ؛ و أيضًا فإنَّه لا يحصل من حصر الإلهية فيهم و نفيها عن الله سبحانه مقصود السياق ؛ فإنَّه قال عقيبا : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(٥)</sup> و معناها لو كان فيهما غير الله لفسدتا ، و مقتضى قول محمود أن يكون <sup>(٦)</sup> : لو كان فيهما آلهة إلا الأصنام لفسدتا ، فلا وجه لما قاله الزمخشري .  
<sup>(٧)</sup> و عندي أن فائدة ﴿ هُمْ ﴾ الإيذان بأنهم لم يتخذوا آلهة من الأرض / ينشرون ، و ﴿ هُمْ ﴾ استئنافٌ كأنَّه قال : أم اتخذوا آلهة من الأرض مع الله فهم إذن ينشرون ؛ إذ هو لازم قولهم ، و مما يوضحه أن دليل التمانع الذي اقتبس من نور هذه الآية أن يقال : لو فرض وجود إلهين فإمَّا أن يتم لكل واحدٍ منهما القدرة على ما يشاء أو لا يتم لواحدٍ منهما أو يتم لأحدهما دون الآخر ، و أدق الأقسام إبطالًا أن يكونا قادرين ، فاقتصر في الكتاب العزيز عليه <sup>(٨)</sup> و أفسده موجزًا للفظ بقوله : ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ . فقوله : ﴿ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ لادعاء صفة الإلهية لآلهتهم . <sup>(٩)</sup>

ج ١٧٤

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢١ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و هذا السياق في " ج " بالمعنى .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في " أ ، ب " غير واضحة أحسبها [ مضمر ] و في " ز " بياض ، و الذي في الانتصاف [ ضمير ] .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٢ .

(٦) في " ج " [ يقول ] .

(٧) في " ج " هنا زيادة [ قال أحمد ] .

(٨) في " ج " [ على إبطاله ] .

(٩) المتدبر لهذه الآية يجد أن الله ( عزَّ و جلَّ ) أنكر على المشركين هذه الآلهة التي اتخذوها من وجهين : الأول أنَّها من الأرض ، و هي صفة للآلهة كما قال المعربون - التنيان للعكبري ( ص ٤٢١ ) ، و إعراب القرآن لمحبي الدين درويش ( ٥ / ١٨ ) - . و حمل أبي حيان - البحر المحيط ( ٦ / ٢٨٢ ) - هذه الآية على قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا صَمَامًا آلِهَةً ﴾ ( الأنعام ، آية ٧٤ ) و قوله : ﴿ وَأَخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ( النساء ، آية ١٢٥ ) ضعيفٌ لاختلاف الترتيب ؛ لأنَّ مفعولي الأفعال التي لها عمل ( كان ) يكون لهما من التقديم و التأخير ما للمبتدأ و الخبر مجردين - شرح التسهيل لابن مالك ( ٢ / ٧٥ ) - فعلى تقدير أبي حيان يجب أن يقال : اتخذوا من الأرض آلهة ؛ فإن الجار و المجرور هنا يجب تقديمه إذا كان خبرًا ، و لو كان أبو حيان قدَّر المفعول الثاني محذوفًا كما يظهر مما ذكره ، فيبقى أيضًا الجار و المجرور وصفًا لآلهة

المشركين ، و كذلك على مذهب أبي علي الفارسي في ( اتخذ ) أنه قد ينصب مفعولاً واحداً - يكون الجار و المجرور وصفاً ، و يُحمل كلام ابن مالك أنه " لا يعلم ( اتخذ ) إلا يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بمعنى الأول " - شرح التسهيل ( ٨٣ / ٢ ) - على شرط بقائه على معناه ؛ لأنه قد جاء في القرآن الكريم ( اتخذ ) ينصب مفعولاً واحداً و هو قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ ﴾ ( سورة مريم ، آية ٣٥ ) فلم أجد من المعربين إلا القول بأن ( من ) زائدة لتأكيد العموم و ( ولد ) مجرور لفظاً مفعول به منصوب محلاً - إعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش ( ٤ / ٦٠٥ ) ، أضواء البيان ( ٤ / ١٩٧ ) - ؛ و ذلك لأنه بتأكيد النفي ألغى معنى التصيير تماماً ، و يكون هذا اللفظ لماً شارك ( جعل ) في معنى التصيير ، و ( جعل ) قد ينصب مفعولاً واحداً كقوله : ﴿ وَجَعَلَ الظُّمُتِ وَالنُّورِ ﴾ ( الأنعام ٦ ، آية ١ ) - حمل ( اتخذ ) عليه ، فيكون بمعنى خلق و أنشأ و صنع - المعجم الوسيط مادة ( جعل ) - ، و فهم ابن عاشور هذا المعنى و إن كان لم يفصل في إعراب الآية فقال : " و لأنّ في قوله : ( أن يتخذ ) إشارة إلى أنه لو كان له ولد لكان هو خلقه و اتخذ فلم يعد أن يكون من جملة مخلوقاته ؛ فإثبات النبوة له خلف من القول . " - التحرير و التنوير ( ١٦ / ١٠٣ ) - ؛ و لهذا لا تستطيع أن تقدّر مفعولاً أولاً في هذا التركيب إلا إن قلت : ما كان لله أن يتخذ من خلقه من ولد ، فستجد أن ( من ) هنا لا بداء غاية الاتخاذ متعلقة بالفعل كما تجدها في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ( سورة العنكبوت ، آية ٤٢ ) و ( يدعو ) ينصب مفعولاً واحداً بلا شك ؛ فمن أعرب ( ولداً ) في هذا الآية مفعولاً ثانياً فقد أخطأ ، و لم يدرك أنه بذلك نقل ( اتخذ ) من معنى إلى معنى ؛ لأنك في الإثبات إذا لم يُذكر المفعول الثاني تستطيع أن تحملها على أي من المعنيين إن لم يكن في السياق ما يرجح أحدهما ، و في هذه الآية لا يستقيم معنى التصيير إلا بتكلف ، و بهذا يظهر لك من جمال القرآن أنه يحكي قول المشركين بما ينفية ضمناً ؛ لذلك كان الأولى بالمعربين أن يجعلوا ( اتخذ ) في كل ما جاء بنسبة الولد إليه على هذا المعنى فلا بقدروا مفعولاً أولاً له ؛ لأنه لا فائدة في تقديره كما لم تكن فائدة في ذكره ، و يزداد لك وضوح هذا المعنى إذا تلوت قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾ ( سورة الصافات ، آية ١٥١ ، ١٥٢ ) أنه لماً حكى قولهم صراحةً سبقه بإبطاله و تزييفه ثم أرفده بتكذيبه ، و كذلك في سورة الإخلاص نفى هذا الفعل أكثر من مرة ، فقَبَلَهُ نَفَاهُ أَمْ نَفَى بِإِثْبَاتٍ أَنَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ ثُمَّ نَفَاهُ فَقَالَ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ( سورة الإخلاص ، آية ٣ ) فجمع بين الوصفين المتلازمين فالقول بجواز أحدهما إثبات للآخر ؛ و هذا هو الدورُ المستحيل في كلِّ عقل . فإذا حُمِلَ معنى ( اتخذ ) على غير ( التصيير ) جاز ما قاله أبو علي دون نكير ، و قد صرح أبو حيان أنه بمعنى صنعوا و صوروا لكنه علق الجار و المجرور بـ ( اتخذوا ) و هو جائز لكنّ المعنى يُرَجَّحُ أن يكون الجار و المجرور وصفاً للآلهة ، و قد صرح ابن هشام - مغني اللبيب ص ٤٩١ - : أن من الجهات التي يعترض بها على المعرب " أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراعي المعنى " ؛ فالأولى أن يكون المعنى المتضمن قريباً من معنى ( صنعوا ) كـ ( ابتدَعوا ) و ( اختلقوا ) ليوافق معنى هذا اللفظ ما عبّر تعالى به عن حال المشركين فقال تعالى : ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ( سورة الأنعام ، آية ١٠٠ ) قال الطبري : " اختلقوا ، يقال : اختلق فلان على فلان و اخترقه إذا افتعله و افتراه " - جامع البيان ( ٩ / ٤٥٤ ) - و قوله

**قال محمود :** ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾<sup>(١)</sup> لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّهُ رَبُّ الْأَرْبَابِ<sup>(٢)</sup> و خالقتهم و مالكتهم و جب إجلاله ؛ فَإِنَّ الرعية تهاب ملوكها أن تسألهم فما ظنك بخالق الملوك ، مع أن الملوك يجوز عليها الخطأ ، و الله سبحانه لا يجوز عليه فعل القبائح ، و أفعاله وفق دواعي الحكمة . (٣)

: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ (سورة العنكبوت ، آية ١٧ ) أي خلقاً ذا إفك و باطل ، و قوله تعالى : ﴿أَيْفَاكَ ءِالِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (سورة الصافات ، آية ٨٦ ) فإفك على الراجح حال أي ذوي إفك أو مفعول لأجله . و على هذا يستقيم تفسير هذا اللفظ في القرآن ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ الْمَفْعُولَانِ كَانَ بِمَعْنَى ( صَيَّرَ ) . و إن لم يذكر و كان الفاعل الخالق فهو بمعنى ( خلق ) المتعدي لمفعول واحد ، و إن كان الفعل مسنداً للمشركين كان على معنى ( اختلق ) و ( ابتدع ) ، و بهذا يظهر أنه لا حاجة إلى التقدير في قوله تعالى : ﴿وَ اتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِن بَعْدِهِ مِن حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُمُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (سورة الأعراف ، ١٤٨ ) فيقال : المفعول الثاني محذوف أي إلهًا - التبيان للعكبري ( ص ٢٨٥ ) - . و بهذا يترجح جعل الجار و المجرور متعلقاً بمحذوف صفة لـ ( آلهة ) بل جعل ابن عاشور ( هم ينشرون صفة ثانية لـ ( آلهة ) و قال : " و ذكر الأرض هنا مقابلة لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ ( آية ١٩ ) لَأَنَّ الْمَرَادَ أَهْلَ السَّمَاءِ " - التحرير و التنوير ( ١٧ / ٣٧ ) - ؛ و هذا هو ما تعلق به إنكار الله عليهم ، و فيه إشارة إلى إثبات العلو لله سبحانه علو القهر و علو الذات و علو الصفات عن النقائص - شرح الطحاوية لابن أبي العز ( ص ٢٨٩ ) - ، فكما مدح نفسه سبحانه بفوقيته على الخلائق ﴿سَخَّافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ ( النحل ، آية ٥٠ ) ذم هؤلاء بالسفول ، و بيّن للمشركين أنهم لو عقلوا لَمَّا تَعَلَّقَتْ قُلُوبُهُمْ بِمَخْلُوقٍ مِثْلِهِمْ أَوْ هُوَ دُونِهِمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، و قد لمح هذا المعنى الزمخشري فسارع إلى نفيه كعادته ، فأتى بالحديث الذي يؤيد هذا المعنى في الآية - قوله (ﷺ) : ( أين الله ؟ ) و هو في صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي ( ك المساجد و مواضع الصلاة - ب تحريم الكلام في الصلاة ، ح ٥٣٧ ) - ليحرفه أولاً ثم يصرف معنى الآية عنه ، فسبحان مقلب القلوب ! . و الثاني : أنها لا تخلق شيئاً و لا تستطيع و هذا المعنى جاء من ذكر المسند إليه و تقديمه ؛ لأنهم موضع الإنكار لا للخصوصية كما قال الزمخشري ، كما أن قطع الجملة على الاستئناف - كما قال ابن المنير - يضعف هذا المعنى المراد أيضاً ؛ لَأَنَّ الْآيَةَ جَاءَتْ سِيَاقًا وَاحِدًا تَوْقُظُ عُقُولَ الْمُشْرِكِينَ لِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوا ءِالِهَةً جَمَعَتْ نِقَائِصَ الذَّاتِ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَرْضِ وَ نِقَائِصَ الصِّفَاتِ لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ؛ فَالوصفان في الآية دليلان على نفي الإلهية عنها ؛ لِأَنَّهَا نِقَائِصٌ لَا تَلِيْقُ بِالْإِلَهِ الْحَقِّ . و الله أعلم .

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٢) في " ج " زيادة [ إله الآلهة ] .

(٣) الكشاف ( ٣ / ١٠٧ ، ١٠٨ ) .

قال أحمد : ما أقيح قوله دواعي الحكمة في حق الله ، فالدواعي و الصوارف تستعمل في أفعال / المحدثين ، و قوله : " لا يجوز عليه فعل القبائح " ، لقد (١) نسيتُ :  
ب ٦٩ ظ ..... و ما بالعهد من قدم (٢)

[ ها نحن ] (٣) كما فرغنا من دليل إبطال التشريك أفتجعل مع الله شريكاً يفعل القبائح ؟ ! و ما الفرق بين أن / تشرك بالله تعالى ملكاً أو بشراً (٤) يخلق لنفسه ما لا يشاء الله ، بل ما يشاء الله خلافه . و القدرية أقيح شركاً فغيرهم أشرك / الملائكة و هؤلاء أشركوا نفوسهم و الشياطين  
و الجن و الحيوانات . نعوذ بالله تعالى من ذلك .

قال محمود : ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٥) مفضلون على جميع عباد الله تعالى . (٦)

قال أحمد : جعل القرآن تبعاً لرأيه ، و ليس غرضنا إلا بيان ذلك خاصة ؛ فإن لفظ ( مكرمون ) لا يُعطي إلا إكراماً مطلقاً أعم من كونه على سائر الخلق أو على بعضهم .  
قال محمود : ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ (٧) كراهة أن تميد ، أو تكون ( لا ) (٨) محذوفة لأمن اللبس . (٩)

قال أحمد : و أولى من هذين الوجهين أن يكون مثل قولك : أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط . قال سيبويه : أي أدم الحائط بها إذا مال (١٠) . و قدّم ذكر الميل عناية بأمره ؛ و لأنّه السبب في الإدعام ؛ فالإدعام سبب إعداد الخشبة فعامل سبب السبب معاملة السبب ، و عليه حمل قوله تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (١١) أي (١) تثبتها

(١) هكذا في نسخ المختصر ، و في الانتصاف [ فقد ] .

(٢) بعض بيت للأحوص الأنصاري ، و هو : إذ كدت أنكر من سلمى فقلت لها \* لما التقينا و ما بالعهد من قدم . يراجع : شعر الأحوص الأنصاري ( ص ٢٥٢ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) هكذا هي في النسخ ، و في الانتصاف [ و بين من يشرك نفسه ] و بهذا يتضح المعنى .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٦ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ١٠٩ ) .

(٧) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٣١ .

(٨) في " ج " [ اللام ] ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٩) الكشاف ( ٣ / ١١١ ، ١١٢ ) .

(١٠) يراجع : الكتاب ( ٣ / ٥٣ ) .

(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .



إذا مادت ، و هذا أقرب من قول محمود : " أن لا تميل " (٢) إذ معناه كره الله لكم ، و مكروه الله محال أن يقع (٣) ؛ و لأنّ المشاهد خلافه فكم من زلزلة أمادت الأرض ، و على تقديرنا معناه تثبيت الأرض بالجبال إذا مادت ، و ذلك لا يُنافي الميّد ، و كذا ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ لا يأبى وقوع النسيان من أحدهما ، لكنّه ميّد يستعقبه التثبيت ، فإنّه كاللمحة و تزول .

**قال محمود :** ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ الْهَتَكُمْ﴾ (٤) الذكرُ يكون بخير و بخلافه و يتقيّد بالقرينة ، فإن كان الذاكر صديقاً كان ذكراً بخير و إن كان عدواً كان ذكراً بشرّاً . (٥)

**قال أحمد :** و منه قول موسى ( عليه السلام ) : ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾ (٦) معناه أتعيبون الحقّ ثمّ قال : أسحرّ هذا فلم يجعله محكياً للقول [ فإنّ القول قد بيّنه بقولهم ] (٧) : ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (٨) و قد مضى في غير هذا ، و إنّما لم يقولوا : " أهذا الذي يذكر آهتكم بكلّ سوء " استفظاعاً منهم أن يحكوا ما قال من رميها بأنّها لا تسمع و لا تبصر و لا تتفّع و لا تضر ، و حاشوها من نقل نمّه فرمزوا إليه بالإشارة ، كما يتحاشى المؤمن من حكاية كلمة الكفر فيومض إليها ، فسبحان من أضلهم فتأدّبوا مع الأوثان و أسأؤوا / الأدب مع الرحمن .

ز ٨٢ ظ

**قال محمود :** ﴿وَلَسْلَيْمَنْ أَرْسَحَ عَاصِفَةً﴾ (٩) / و وصفها [ أيضاً ] (١) بأنّها رخاء ، فقد جمعت الوصفين فهي رخاء طيبة و في سرعة حركتها كالعاصفة . (٢)

(١) في " ج " [ فكذا هاهنا ] .

(٢) في " ز " [ كراهة أن تميل ] .

(٣) هذا الموضوع يحتاج إلى توضيح فابن المنير يعني المكروه كوناً و قدراً يستحيل وجوده ، أمّا المكروه شرعاً فهو جائز الوقوع قال تعالى : ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ (سورة الإسراء ، ٣٨) ، قال ابن كثير : " كل هذا الذي نهينا عنه ... فهو سيئة مؤاخذ عليها { مَكْرُوهًا } عند الله ، لا يحبه و لا يرضاه " و مع ذلك فهو كائن في الكون لأنّه تعالى أراد وقوعه قدراً .

(٤) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٣٦ .

(٥) الكشف ( ٣ / ١١٤ ) .

(٦) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٧ .

(٧) ما بين المعكوفين من " ز " لأنها أولى من عبارة بقية النسخ : [ لأنهم بيّنوا القول ] .

(٨) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٦ .

(٩) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٨١ .

قال أحمد : كما وُصِفَتْ عصا موسى ( عليه السلام ) تارةً بأنَّها جانٌّ و تارةً بأنَّها تُعبانٌ ،  
أي في خفتها و في عظم خلقها كالثعبان .

قال محمود : ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾<sup>(٣)</sup> أي نفخنا في / عيسى الروح في [ جوف ]  
(٤) مريم : أحييناه (٥) في جوفها . (٦)

قال أحمد : اختار الزمخشري في قوله تعالى : ﴿أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ  
فَلْيَلِقْهُ﴾<sup>(٧)</sup> قال : الضمائر كلها ترجع إلى موسى ( عليه السلام ) ؛ لأنه إذا قُدِفَ التابوت في  
اليم / و ألقى التابوت إلى الساحل و موسى فيه فقد قُدِفَ و ألقى ، و اختار غيره (٨) عودَ  
الضميرين الأخيرين إلى التابوت ، و هذه الآية مصداقٌ لاختيار محمود ؛ لأنه نزلَ نفخ الروح  
في عيسى في جوفها منزلةً نفخ الروح فيها .

قال محمود : ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾<sup>(٩)</sup> [ أي كما ]<sup>(١٠)</sup> أوجدناه من العدم نُعيدُه  
ثانيًا من عدم . (١١)

قال أحمد : هذا عودٌ إلى الحقِّ بعد غلظه فيما قال في مريم (١٢) و فسَّرَ الإعادة بجمع  
المتفرق ثم كدَّرَ صفوه بقوله : " ﴿إِنَّا كُنَّا فَعَلِينَ﴾ : [ أي ]<sup>(١٣)</sup> قادرين على الفعل و لا

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) الكشاف ( ٣ / ١٢٧ ) .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٩١ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) في " ز " [ فأحييناه ] و في " ج " [ و أحييناها ] و هو وهم .

(٦) الكشاف ( ٣ / ١٣٠ ) .

(٧) سورة طه ٢٠ ، آية ٣٩ .

(٨) جوَّز ذلك ابن عطية ، و قد ناقش أبو حيان القولين لكنه أيَّد قول الزمخشري بأنَّ موسى ( عليه السلام )  
سبق الكلام لأجله فهو أولى بعود الضمير إليه . يراجع : المحرر الوجيز ( ٤ / ٤٤ ) ، البحر المحيط ( ٦ /  
٢٢٦ ) .

(٩) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٠٤ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) الكشاف ( ٣ / ١٣٤ ، ١٣٥ ) .

(١٢) في " ج " [ فيما تقدَّم ] و المثبت من بقية النسخ ، و هو يعني قوله تعالى : ﴿أَوَّلًا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ أَنَّا

خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ (سورة مريم ، آية ٦٧) .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

يلزم منه حصول الفعل " تحويماً منه على أن الموعود به ليس إعادة عن عدم بل إعادة تأليف ما افترق ، و الحقُّ بقاء الفعل على ظاهره ، و يكون الباعث للزمخشري على تفسير الفعل بالقدرة أن الله سبحانه ذكرها ماضية ، لكن أحوال القيامة لما كانت محققةً جاء أكثرها بلفظ الماضي إيذاناً بتحقق وقوعها . و الله أعلم .

## من سورة الحج

**قال محمود :** ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ <sup>(١)</sup> يقال : مرضع على النسب ،  
و مرضعة على أصل اسم الفاعل . <sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** و الفرق أن النسب لا يلاحظ فيه حدوثُ الصفة المشتق منها <sup>(٣)</sup> ، بل مقتضاه  
أنَّه موصوفٌ بها ، و في غير النسب يلاحظ حدوث الفعل و خروج الصفة عليه ، و في الآية  
أخرج الصفة على الفعل .

**قال محمود :** ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ أثبت <sup>(٤)</sup> السكرَ مجازًا و نفاه  
حقيقة .

**قال أحمد :** و من علامات المجاز صحة سلبه ، كما إذا قلتَ للبيد : حمار ، [فإنه]  
يصحُ / نفيه <sup>(٥)</sup> ، و كذا هنا نفى الحقيقيّ مؤكِّدًا بالباء ؛ لأنَّ هذا السكر هو أمرٌ لم يُعهد مثله ،  
و الاستدراكُ بقوله تعالى : ﴿وَلَيْكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ تعليلٌ لإثبات السكر المجازي [ أي ]  
<sup>(٦)</sup> لَمَّا نفى عنهم السكر [ فكأنه ] <sup>(٧)</sup> قيل : فما هذا السكر العجيب و الحال التي هم عليها ؟  
فقال : سببها شدة عذاب الله تعالى .

**قال محمود :** ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية ،  
يجوز أن يكون تشبيهًا مجموعًا و مفرقًا ، فالمركب <sup>(٩)</sup> تشبيهه المشرك بحال من خَرَّ من السماء  
فاختطفته الطير فمزعته <sup>(١٠)</sup> في حواصلها ، أو عصفت به الريح فهوت به في مطاوح [ بعيدة

(١) سورة الحج ٢٢ ، آية ٢ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ١٣٩ ) .

(٣) أي تكون مثل تامر و لابن أي ذو تمر و ذو لبن ، و مثله هنا مرضع أي ذات إرضاع فهي صفة ثابتة ،  
و قد لا يكون منها إرضاع الآن . يراجع : المفصل للزمخشري ( ص ٢٠٠ ) ، و إعراب القرآن و بيانه ( ٥  
/ ٩٧ ) .

(٤) في " ز " [ و لكن ] .

(٥) في " ز " [ سلبه ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) سورة الحج ٢٢ ، آية ٣١ .

(٩) في " ج " [ فإن كان مركبًا فهو ] .

(١٠) في " ز " [ فتوزعته ] ، و في " ج " [ فمزقته ] و المثبت من " أ " و هو موافق لما في الكشاف .

، و إن كان متفرقاً فقد شَبَّه الإيمان في علوه بالسماء ، و من ترك الإيمان كالساقط من السماء ، و الأهواء التي توزعته بالطير التي اختطفته ، و الشيطان المضلُّ بالريح الموقعة له

المطواح ] (١) . (٢)

**قال أحمد :** تقرير كونه متفرقاً تشبيهه المشرك (٣) بالهاوي من السماء : إن كان ردةً كان كمثل من علا السماء بإيمانه ثم هبط بارتداده ، / و إن كان مشركاً أصلياً (٤) فقد عدَّ تمكنه من الإيمان و عدوله عنه بمنزلة الصاعد إلى السماء ثم الهابط كقوله في الكافرين : ﴿يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ (٥) و لم يدخلوا في النور بل كانوا متمكنين منه ، و في قول محمود : " الأفكار المتوزعة كتخطف الطير ، و الشيطان كالريح " نظرٌ ؛ لأنه / يرجع بهما إلى أمر واحد ؛ فالأفكار من نتائج وسوسة الشيطان ، و الآية سيقَّت لجعلها شيئين ، و الذي يتضح في الشبهين غير ذلك ، فالكافرون قسمان : أحدهما مذذب شاكُّ ليس بمصمم فهذا مشبَّه بمن اختطفه الطير فلا يتولى (٦) طائر منه على مزعة إلا انتهبها منه آخر ، كذا المذذب متى لاح له خيال اتبعه و ترك ما كان عليه . و الآخر مصمم لا يرجع / و هو فرحٌ بضلاله فهو مشبَّه باستقرار من ألقته الريح في وادٍ فاستقر فيه و نظيره صفة الضلال بالبعيد في قوله : ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلالًا بَعِيدًا﴾ (٧) ﴿أُولَئِكَ فِي ضَلالٍ بَعِيدٍ﴾ (٨) أي بعيدٌ رجوعهم عنه إلى الحق .

ب ٧٠ ظ

**قال محمود :** ﴿وَكُذِّبَ مُوسَى﴾ (٩) كرر ( كذَّب ) (١٠) في قصة موسى لأن قوم موسى

بنو إسرائيل و لم يكذبوه إنما كذبه القبط ، أو لأن آيات موسى كانت ظاهرة . (١١)

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " و قد سقط من " أ ، ز " .

(٢) الكشاف ( ٣ / ١٥١ ، ١٥٢ ) .

(٣) في " ب " [ الشرك ] .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٧ .

(٦) هكذا في النسخ و في الانتصاف [ يستولي ] .

(٧) سورة النساء ٤ ، آية ١١٦ .

(٨) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣ .

(٩) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٤ .

(١٠) في " ج " هنا زيادة [ موسى ] و لا يحتاجها المعنى .

(١١) الكشاف ( ٣ / ١٥٧ ) .

قال أحمد : و يحتمل أن يكون تطريةً لطول / الكلام ، و ليلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فيتصل المسبب بالسبب كقوله تعالى في ص : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، و في قوله في ق بعد تعديدهم : ﴿ كُلُّ كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> فربط العقاب و الوعيد بـ ( كَذَّبَ ) .

قال محمود : [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فيه إيذانٌ بحلم الله و وقاره و استنصاره الأمد البعيد حتى إنَّ يوماً واحداً عنده كألف سنة . <sup>(٧)</sup>

قال أحمد : الوقار المقرون بالحلم <sup>(٨)</sup> يُفهم منه لغة سكون الأعضاء و طمأنينتها عند المزعجات <sup>(٩)</sup> ، و لا يجوز إطلاقه على الله سبحانه كالأناة و التؤدة ، و أمّا قوله : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> فهو مفسرٌ بالعظمة فليس من هذا .

(١) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٤ .

(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ١٢ : ١٤ .

(٣) هذا المثال زيادة على ما في الانتصاف فلعله زيادة إيضاح من علم الدين .

(٤) سورة ق ٥٠ ، آية ١٤ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٧ .

(٧) الكشاف ( ٣ / ١٥٩ ) .

(٨) هكذا هي في " ج " و هي موافقة لما في الانتصاف ، و في بقية النسخ [ بالحكم ] .

(٩) هذه قاعدة الأشاعرة في صفات الله عزَّ و جلَّ يفسر الصفة بما يُعلم من حال المخلوق ثم ينفىها ، و هو منهج يؤدي إلى الغلط ؛ لذلك يُخطئون في تفسير صفة الخالق بالمعلوم من صفة المخلوق ، و يخطئون مرة أخرى في صرفهم معنى الصفة إلى ما يرونه صواباً ، و هو تحريف للكلم ، و كلام على الله بغير علم ، بل الحق أن كل صفة جاءت لله تعالى هي على ما يليق بالله تعالى ، و لا يلزم أن يلحق الخالق ما في صفات المخلوقين من نقائص ، لما عُلم من الشرع و ثبت في العقول و الفطر من الفرق بين الخالق تعالى و المخلوق ، و يظهر منهجهم هذا في كلامهم على صفة المحبة و الغضب و الرحمة و غيرها ، هذا ما يخص أصل الأشاعرة في ذلك ، أما تفسير الوقار بالعظمة فهذا ثابت عن السلف منهم ابن عباس (رضي الله عنه) و مجاهد .  
يراجع : جامع البيان ( ٢٣ / ٢٩٥ ) ، مختصر الصواعق المرسلّة ( ص ٣٣٧ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧٠٠ ) .

(١٠) سورة نوح ٧١ ، آية ١٣ .

قال محمود : ﴿وَإِنْ جَدَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾<sup>(١)</sup> أي عالم بالذات لا يتعذر عليه تعلق

بمعلوم .

قال أحمد : قد تقدّم إنكار تحميلة للقرآن ما لا يحتمله فالأعلم في اللغة ذو العلم المفضل على غيره فيه فكيف يفسره بما ينفي صفة العلم ألبتة .

---

(١) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٨ .

## و من سورة المؤمنون<sup>(١)</sup>

قال محمود : اختلف<sup>(٢)</sup> في الإيمان<sup>(٣)</sup> فقيل : هو النطق باللسان و مواطأة القلب بالشهادتين ، و الآخر أنه صفة مدح لا يستحقها إلا البر دون الفاسق .<sup>(٤)</sup>

قال أحمد : الأول مذهب الأشعرية و الثاني للمعتزلة ، و لو لم يبنوا عليه أن الفاسق يُخَلد في النار لكان البحث لفظياً<sup>(٥)</sup> ، و نقل القاضي عن عمرو بن عبيد و طبقتَه أن الإيمان التصديق بالقلب و جميع / فرائض الدين فعلاً و تركاً ، و عن أبي الهذيل أنه جميع فرائض الدين و نوافله . و حجتنا<sup>(٦)</sup> أن الإيمان لغة لمجرد التصديق<sup>(٧)</sup> و الأصل عدم النقل<sup>(٨)</sup> لقوله تعالى : ﴿لَسَانًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٩)</sup> .

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> قال محمود : الزكاة تُطلق على المخرج و على فعل المزكي و هو التزكية ، و تتعين هاهنا التزكية ، ثم ضبط المصدر بأنه الذي

(١) هكذا جاءت في " أ ، ز " و هو المشهور في المصاحف ، و في " ب " [ سورة المؤمنين ] و قد جاء التسمية به في حديث صحيح رواه أبو داود ( ك الصلاة - ب الصلاة في النعل ، ح ٦٤٩ ) عن عبد الله ابن السائب (رضي الله عنه) ، و في " ج " [ و من سورة قد أفلح المؤمنون ] .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) يريد قوله تعالى : ﴿الْمُؤْمِنُونَ أَفْلَحَ قَدْ﴾ آية ١ .

(٤) الكشاف ( ٣ / ١٧٠ ) .

(٥) في " ج " زيادة [ و لكن بنوا عليه مسألة من أصول الدين ] .

(٦) في " ج " [ احتج القاضي ] .

(٧) يراجع : الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به ، للقاضي الباقلاني ( ص ٥٢ ) .

(٨) يقال هذا إن لم يثبت النقل ، أما و قد ثبت في السنة تعريف الإيمان و إدخال الأعمال فيه ، و قول الأئمة الإيمان يزيد و ينقص ؛ فلا يقال : الإيمان مجرد التصديق لغة ؛ لأنه لفظ شرعي فوجب الرجوع إلى الشرع لمعرفة مدلوله ، فالذي دلت عليه نصوص الوحي و اتفق عليه أئمة الحديث و جماهير علماء الأمة أنه تصديق بالجنان و إقرار باللسان و عمل بالأركان ، و لا يلزم من ذلك خروج الفاسق من مسمى الإيمان بالكلية ، بل هو مؤمن بما أتى من إيمان ، فاسق بكبيرته . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٣٣٢ ) ، معارج القبول ( ٢ / ١١ ) .

(٩) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٢ ، هذه الآية يبدو أنها من تصرف علم الدين في اختصاره ؛ لأن الذي في

الانتصاف المطبوع قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيَلْسَانَ قَوْمِهِ ﴾ ( سورة إبراهيم ، آية ٤ ) و ما

احتج به علم الدين أقرب استدلالاً .

(١٠) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٤ .



يصدق عليه أنه فعل الفاعل ، فالعين المخرجة مصدرٌ بالنسبة إلى الله تعالى و كذا السموات و الأرض و كلُّ مخلوقٍ من جوهر و عرض و جميع الحوادث لو قيل : مَنْ فاعلها ؟ قلت : الله أو بعض الناس . (١)

قال أحمد : يقول السني : الفاعل هو الله وحده (٢) ، و إذا سئل بصيغة مشتقة من الفعل على طريقة اسم الفاعل : / مَنْ القائم ؟ أو القاعد ؟ أجاب بأنه الذي خلق الله الفعل على يده كزيد و عمرو .

قال محمود : النداء في ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ﴾ (٣) ليس على ظاهره ، و كيف ؟ و إنما بُعثوا (٤) / في أزمنة متفرقة . و المعنى كلُّ رسولٍ نُودي بذلك . (٥)

قال أحمد : هذه نفحةٌ اعتزالية فمذهبنا أن الله سبحانه متكلمٌ في الأزل أمرٌ ناهٍ ، و لا يشترط في الأمر وجود المأمورين ، بل الخطاب أزلًا (٦) على تقدير وجود المخاطبين (٧) ،

(١) الكشاف ( ٣ / ١٧٢ ) .

(٢) هذا من خط الأشاعرة بين فعل الله الذي أسنده لنفسه و فعل العباد الذي أسنده إليهم ، فالفعل خالق كل شيء ، فهذا فعله ، و ما أسنده إلى عباده فهم الفاعلون له حقيقة لا مجازًا كما يدعي الأشاعرة ، و هذا لا يتعارض مع خلقه تعالى لأفعالهم ، و هذا مما ضلَّ فيه القدرية و الجبرية ، فالقدرية قالوا : العباد يخلقون أفعالهم ، و الجبرية قالوا : العباد لا يخلقون و لا يفعلون ، و الذي دلَّ عليه الشرع أن العباد يفعلون أفعالهم و لا يخلقونها ، فالفعل هو الخالق وحده سبحانه و تعالى . قال أبو عبد الله البخاري : " فسمى الإيمان و الإسلام و الشهادة و الإحسان

و الصلاة بقراءتها و ما فيها من حركات الركوع و السجود فعلا للعبد " . يراجع : خلق أفعال العباد ( ص ٣٦ ، ٣٧ ) ، شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٤٤٤ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧٠٨ ) .

(٣) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٥١ .

(٤) هكذا في " ب ، ج " ، و قد تحرفت في " أ ، ز " [ بعثون ] و في الكشاف [ أرسلوا ] .

(٥) الكشاف ( ٣ / ١٨٥ ) .

(٦) هكذا في " أ ، ب " و في " ج " [ أزلًا ] و في " ز " [ أولًا ] و هو تحريف .

(٧) كلام ابن المنير جاء على وهم من الزمخشري يخالف مذهبه في الكلام أنه مخلوق فتكون الآية حجة عليه فقال بأنها ليست على ظاهرها ؛ و كذلك ظن ابن المنير بذلك أنها حجة له ، و الآية على مذهب السلف أن الكلام صفة ذات فهي أزلية أبدية قائمة بالله تعالى ، و كذلك صفة فعل فيتكلم الله إذا شاء بما شاء ، و على هذا تكون الآية تبين أمر الله إلى كل رسول في زمنه و حياته بالأكل من الطيبات ؛ كما قال تعالى للمؤمنين :

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ ( سورة البقرة ، آية ١٨٣ )

( فبين أمره للمؤمنين و كان قد سبق مثله لغيرهم من الأمم السابقة ، و مثله أيضًا ما اتفقت فيه شريعة القرآن مع غيرها من شرائع الكتب السابقة مما ذكره الله في القرآن . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية ( ص ١٧٧ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧١٠ ) .

و المعتزلة أنكروا قدم الكلام فحملوا الآية على خلاف ظاهرها فلم يخصون هذه الآية و ما ذكروه جارٍ في جميع الأوامر العامة للأمة ؟ .

**قال محمود :** ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾<sup>(١)</sup> و كانوا كلهم كفرَةً لأنَّ بعضهم أبي الإسلام

ب ٧١ و

/ حذرًا من مخالفة آباءه ، و من أن يقال : صبا كَأبي طالب ، لا كراهةً للحق .<sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** أحسن من هذا أن يعود ضميرُ ( و أكثرهم ) على الجنس بجملته كقوله تعالى

: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> و [ كقوله تعالى ] [٤] : ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ

بِْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup> لقوله [ بعد ذلك ] [٦] : ﴿بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ و قد جاء به الناس كافةً ،

و يُحتمل أن يُراد بالأكثر الكل كما حمل القليل على النفي . و قول محمود : " مَنْ ترك

الإيمان لأجل آباءه ليس كارهاً " غيرُ صحيح ؛ فَمَنْ أحبَّ شيئاً كره ضده ، فلَمَّا أحبوا البقاء

على كفرهم كرهوا الانتقال عنه ، و استجره الكلام إلى تحقيق موت أبي طالب على الكفر

لأنه أشهر عمومة النبي (ﷺ) و لو أسلم لاشتهر إيمانه كحمزة و العباس [٧] ، و مَنْ

يُثبت إسلامه يعتذر بأنّه أسلم عند الاحتضار فلم يشتهر<sup>(٨)</sup> ، و الظاهر أنه لم يُسلم لشهادة النبيّ

(ﷺ) أنه ( في ضحاح من نار يغلي رأسه من قدميه )<sup>(٩)</sup> ، و لا يكون ذلك كتعذيب

العصاة ؛ فإنَّ مَنْ أثبت إسلامه ادَّعاه قبيل الاحتضار فيُجبُّ ما قبله ، و تلك الحالة لا تحتل

(١) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٧٠ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ١٩٠ ) .

(٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٨ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة يوسف ١٢ ، آية ١٠٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) هكذا في " ج " و في بقية النسخ [ أحمد ] أو [ أجد ] و لا معنى لها هنا .

(٨) ذكره ابن إسحاق و قد ضعفه ابن كثير من وجوه ، و احتج ابن حجر على بطلانه بمخالفته لما في

الصحيح . يراجع : السيرة النبوية لابن هشام ( ٢ / ٤٧ ) ، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن

هشام ( ٤ / ٢٩ ) ، البداية و النهاية لابن كثير ( ٤ / ٣٠٦ ) ، فتح الباري لابن حجر ( ٧ / ٢٢٤ ) .

(٩) أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري (ﷺ) بلفظ قريب ، فأخرجه البخاري (ك مناقب الأنصار -

ب قصة أبي طالب ، ح ٣٨٨٥ ) ، مسلم (ك الإيمان - ب شفاعة النبي (ﷺ) لأبي طالب ، ح ٢١٠ ) .

فَعَمَلٌ مَعْلُومٌ (١)  
توجب (٢) ذلك .

قال محمود : ﴿فَمَا أَسْتَكَاثُوا﴾ (٣) استكان استفعل من الكون أي : انتقل \* من كون  
إلى كون (٤) ، كقولك : استحال : انتقل \* (٥) من حالٍ إلى حالٍ . (٦)

(١) في " ب " [ معارض ] و هي تخالف بقية النسخ و الانتصاف .

(٢) في " ج " [ تحتمل ] ، و المثبت من بقية النسخ و هو موافق للانتصاف ، لكن تعبير " ج " أفضل لعقيدة  
أهل السنة لأننا لو حكمنا بإسلام أحد و علمنا بعصيانه لله فنقول إنه في المشيئة ، أمّا إيجاب العقوبة بالذنب  
فهو مذهب المعتزلة ؛ فلعل هذه اللفظة من إصلاح علم الدين لعبارة ابن المنير .

(٣) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٧٦ .

(٤) قد يشهد لهذا القول أنّ الجوهري قال في مادة ( كون ) : و الاستكانة : الخضوع ، و قد جزم أبو البقاء  
بخطأ مَنْ قال : إنها من ( سكن ) و استدللّ بثبوت عين الكلمة في جميع تصاريفها - التبيان ( ص ١٥٣ ) -  
، و ضعّف أبو البركات بن الأنباري في بيانه ( ٢ / ١٨٧ ) القول الثاني أنّها من ( سكن ) و قال : " و الأول  
أصح في اللفظ و الاشتقاق و هذا التصريف أوضح في المعنى " ؛ لكنّ العرب إذا استعملت كلمة ربما بنت  
منها على التوهم كلمات أخر مثل قول الجوهري في ( المكانة ) : و لمّا كثر لزوم الميم توهّم أصلية فقيل :  
تمكّن كما قالوا في المسكين : تمسكن . - الصحاح مادة ( كون ) ج ٥ ، و مقاييس اللغة لابن فارس مادة (

كون )  
ج ٥ ، و كذلك قال الجوهري في الاتخاذ مادة ( أخذ ) ج ٢ - ، و فعل الزمخشري بتجويز الأخرى أنّه من  
( سكن ) أولى ، و قد ذكر صاحب تاج العروس فيها أقوالاً منها : أنّها من ( الكين ) ، قال : " و هو أشبه " ،  
و أنّها من السكينة . و قد ذكر ابن فارس ( السكينة ) في باب ( سكن ) - مقاييس اللغة ( ٣ / ٨٨ ) - ، و  
قد جزم أصحاب المعجم الوسيط و كذلك صاحب لسان العرب بوضع ( استكن ) و ( استكان ) في مادة ( سكن )  
( سكن ) و هو الأولى بالصواب ؛ لأنّه الأقرب إلى الذهن ؛ و استعمال هذا الجذر في هذا المعنى هو المعروف  
، و لا حاجة إلى تكلف التخريج على وزن مشهور و إن كان من فعل لا يُعرف منه هذا المعنى ، حتى لا  
يكاد يذكر عند أهل المعاجم مثل التخريج الذي حكاه ابن المنير ( رحمه الله ) بل ربّما كان وهماً و اللفظ الذي  
حكاه مصحفاً عن الاكتنات : الخضوع كما ذكره صاحب اللسان و كذلك في المعجم الوسيط مادة ( كنت )  
فهو من مادة أخرى تماماً لا يمت إلى الآية بصلّة . و هذا التخريج الذي وضعه أبو البقاء و ابن الأنباري هو  
الأقرب لحقيقة اللغة الحية القابلة للتطور ، فإحداث ( استكان ) من ( استكن ) لزيادة تحصل في المعنى المراد  
بزيادة المبني ، ثمّ لمّا شابه ( استكان ) قولهم : ( استقام ) أجره مجرى ( استقام ) في الاشتقاق فيقال :  
( استكانة ) ك ( استقامة ) و ( يستكين ) ك ( يستقيم ) و هذا أمرٌ يناسب الذوق العربي ، و هو أقرب من  
الكلمات الأعجمية التي ذابت في اللسان العربي و ألفتها الأسماع حتى خاطبهم الله ( سبحانه ) بما عرفوه و  
أفوه منها على ما اختاره بعض المحققين في مسألة وجود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم ، و الله أعلم .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ز " .

(٦) الكشف ( ٣ / ١٩٢ ، ١٩٣ ) .

قال أحمد : هذا أحسن من تأويل مَنْ جعله من السكون ، و جعله ( افتعل ) و أُشِبتْ

٨٧١ و

الفتحة فتولدت / الألف <sup>(١)</sup> كقوله <sup>(٢)</sup> :

يَنْبَاعُ مِنَ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ <sup>(٣)</sup> ..... <sup>(٤)</sup>  
فإنه غير فصيح و هو ضرورة الشعر ، لكن تنظيره <sup>(٥)</sup> بـ ( استحال ) وهم ؛ فإن استكان  
عنده أحد أقسام ( استفعل ) التي معناه التحول كـ ( استحجر ) و ( استتوق ) ، أمّا ( استحال  
( فتلاثيه من ( حال يحول ) ، فأفاد معنى الحول من غير نقل إلى استفعل ؛ فـ ( استفعل )  
فيه بمعنى ( فعل ) . و معنى الآية فما انتقلوا من كون التجبر إلى كون الخضوع فإن قيل :  
إنما دلّ ( استكان ) على الانتقال من حال إلى حال ، أمّا كونه من ( تجبر ) إلى ( خضع ) أو  
عكسه فلا . فجوابه : أن أصلها ذلك لكن عرف الاستعمال خصّها بهذا ، و كان جدي أبو  
العباس بن فارس قد حكى لي أنه دخل بغداد زمن الناصر <sup>(٦)</sup> و جمع له العلماء ببغداد  
للمناظرة فجرى الكلام في هذه الآية فسئل عنها فقال جدي <sup>(٧)</sup> هو مشتق من قول العرب :  
كنت <sup>(٨)</sup> لك إذا خضعت ، و هي لغة هذلية <sup>(٩)</sup> . قال أحمد : نقلها أبو عبيد <sup>(١٠)</sup> في

(١) في " ج " زيادة [ من إشباع الفتحة ] .

(٢) في " ج " [ كقول عنتره ] و ليست في الانتصاف .

(٣) سقطت من " ب " .

(٤) البيت من معلقة عنتره بن شداد العبسي المشهورة ، و عجزه : زِيَافَةُ مِثْلِ الْفَنَيْقِ الْمَكْدَمِ ، قال أبو عبد الله  
الزوزني : " أراد ( ينبع ) فأشبع الفتحة لإقامة الوزن ... الذفري : ما خلف الأذن ، الجسرة : الناقة الموتقة  
الخلق " . يراجع : ديوان عنتره ( ص ٨٢ ) ، شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الزوزني ( ص ٢٠٢ ،  
٢٠٣ ) .

(٥) في " ج " [ تنظير الزمخشري ] .

(٦) الناصر : هو أبو العباس أحمد بن المستضيء بأمر الله بن المستنجد بالله ، أطول العباسيين مكوّثاً في  
الحكم ، من سنة ٥٧٥ هـ : سنة ٦٢٣ هـ ، و كان شجاعاً مهيباً بسط نفوذ الخلافة في عهده . يراجع : سير  
أعلام النبلاء ( ٢٢ / ١٩٦ ) ، البداية و النهاية لابن كثير ( ١٧ / ١٣٣ ) .

(٧) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف [ و أن أحدهم و كان يُعرف بالأجل اللغوي خصه الوزير  
بالسؤال عنها فقال : ... ] فالقول للأجل اللغوي ؛ فيكون هذا وهماً إن صح ما في المطبوع ، و الأجل اللغوي  
هو : علي ابن منصور بن عبيد الله الخطيبي أبو علي ، الأصبهاني الأصل بغدادي المولد و المنشأ ، عالم  
فاضل لغوي فقيه كاتب ، قرأ على ابن القصار و أبي البركات الأنباري و غيرهما ، و تفقه على مذهب  
الشافعي . قال ياقوت : " و لا أعلم له في زمانه نظيراً في علم اللغة " ، توفي ( ٦٢٢ هـ ) . يراجع : معجم  
الأدباء ( ٥ / ١٩٧٣ ) ، الوافي بالوفيات ( ٢٢ / ١٤٧ ، ١٤٨ ) بغية الوعاة ( ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ) .

(٨) بحثت عن هذا المعنى فلم أعثر عليه ، و لعل صواب هذه الكلمة أن تكون بتاء مشددة مضمومة لدخول  
تاء الفاعل على التاء الأصلية للفعل ، فيكون وهماً من ابن المنير لأنها من مادة ( كنت ) لا ( كون ) كما ظنّ

الغريبيين<sup>(٣)</sup> و هو أحسن محامل الآية ، و يكون استفعل بمعنى فعل مثل قرَّ و استقرَّ و علا و استعلی<sup>(٤)</sup> و حال و استحال ، لِمَ لا تجعله على هذا من استفعل للمبالغة كاستحسر و استعصم ؟ فقلتُ : \* المعنى ياباه لأنَّ المقصود وصفهم بغاية القسوة فلو جعلتها للمبالغة لم تُقدِّ ذلك \*<sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ نفي الأبلغ أدنى من نفي الأدنى فيكون ذمًّا بأنهم ما بلغوا في الضراعة نهايتها ، و هم لم يتلمظوا<sup>(٦)</sup> بشيء منها ، فكيف ينفي عنهم نهايتها ؟

١١٤ - قلتُ : له محملٌ صحيح و هو التنبيه على أنَّ ذلك العذاب مقتضى لغاية الاستكانة

ج ١٧٨

و قد ورد هذا السؤال في قوله : ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> و هي للمبالغة ، و أجاب الزمخشريُّ

/ بما ذكرته و قد غفل عنه [ أحمد ]<sup>(٨)</sup> مع تذكره [ هاهنا ] أية ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ و تمثيله

ب ٧١ ظ

بها في / معنى المبالغة [ كما سبق ]<sup>(٩)</sup> .

قال محمود : ﴿بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾<sup>(١٠)</sup> أبلغ من ادفع بالحسنة [ السيئة ]<sup>(١١)</sup>

لمعنى التفضيل ، أي ادفع غاية<sup>(١٢)</sup> إسائتهم بغاية الإحسان لتكون الحسنة مضاعفة .<sup>(١٣)</sup>

قال أحمد : ما ذكره [ محمود ] يقتضي مفاضلةً بين الحسنة و السيئة و لا اشترك

بينهما [ فكيف يقع تفاضل ؟ ]<sup>(١٤)</sup> ، و المراد أنَّ الحسنة في باب الحسنات أزيد من السيئة في

؛

و بهذا يتبين بقاء التخريجين السابقين على الخلاف فيهما بين العلماء .

(١) في " ج " [ لهذيل ] .

(٢) في " ج " [ وجدتها لأبي عبيد ] .

(٣) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف [ في غريب أبي عبيد المروي ] و هو تحريف و الصواب [

الهوري ] و قد سبق أن نقل عنه ابن المنير ، و لم أجد ما نقله هنا في مادة ( كون ) . يراجع الغريبيين ( ٥ /

١٦٥٥ ) .

(٤) هكذا هي في " أ ، ب ، ج " و في " ز " [ استعلا ] و الألف فيما زاد على الثلاثة تكتب ياءً .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٦) هكذا هي في " أ ، ز " و كذلك في " ج " إلا أنَّها بالضاد بدلًا من الظاء ، و في " ب " [ يتلفظوا ] .

(٧) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٩ .

(٨) في " أ " [ محمود ] و هو وهم من ناسخه ، و الصواب من غيرها .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٩٦ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سقطت من " ج " .

(١٣) الكشاف ( ٣ / ١٩٦ ) .

(١٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

باب السيئات ، فتجيء [ المفاضلة ] <sup>(١)</sup> فيما هو أعم ، كقولك : العسل أحلى من الخل أي هو في الأصناف الحلوة أجود من الخل في الأصناف الحامضة لا لاشتراك بينهما ، و [ مثله ما ] يُحكى أن أشعب <sup>(٢)</sup> قال : نشأت أنا و الأعمش <sup>(٣)</sup> في حجر فلان <sup>(٤)</sup> فما زال يعلو و أستقل حتى استويينا ، أي [ حتى ] <sup>(٥)</sup> بلغ / كل واحد منا الغاية . قال أحمد : و تحتمل الآية وجهًا آخر من التفصيل أقرب [ من هذا ] ، و هو [ أن يراد ] المفاضلة بين <sup>(٦)</sup> الحسنات ؛ فإنها قد تدفع بصفح و إغضاء و قد تدفع بإحسان ، و قد تبلغ فيه <sup>(٧)</sup> غاية الاستطاعة ، فهذه أنواع كلها دفع و بعضها أحسن فأمر بأخذ الأحسن منها في دفع السيئة . [ قال أحمد : فتجري المفاضلة على حقيقتها و هو أحسن ] <sup>(٨)</sup> .

قال محمود : ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> / أَمَا يُنَاقِضُ قَوْلَهُ : ا ٨٧ ظ  
﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> ؟ . <sup>(١١)</sup>

قال أحمد : يجب الأدب <sup>(١٢)</sup> في إيراد الأسئلة على الكتاب العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ  
الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ <sup>(١٣)</sup> [ و سؤال الأدب أن يقول : قصر فهمي عن الجمع

---

(١) ما بين المعكوفين من " ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في " أ " [ الحسنه ] و في " ب " [ الجملة ] و سقطت من " ز " مع التي قبلها .

(٢) أشعب : هو أبو العلاء أشعب بن جببر الطامع المَلْحِي ، يعرف بابن حميدة المدني ، عُرف بنوادره و طمعه ، تأدب و روى الحديث قليلا ، قال الأزدي : لا يُكتب حديثه ، توفي سنة ١٥٤ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء ( ٦٦ / ٧ ) ، لسان الميزان ( ١٩٤ / ٢ ) .

(٣) الأعمش : هو أبو أيوب ميمون بن مهران الجزري ، الإمام الحجة عالم أهل الجزيرة ، تابعي روى عن ابن عباس و ابن عمر ، روى له مسلم و أصحاب السنن ، توفي سنة ١١٧ هـ . يراجع : الثقات لابن حبان ( ٤١٧ / ٥ ) ، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ( ٣٣٦ / ٦١ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٧١ / ٥ ) .

(٤) في " ج " [ رجل واحد ] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) هذه من " ز " و هي موافقة لما في الانتصاف ، و في " أ ، ب ، ج " [ من ] و الأول أقرب للمعنى .

(٧) في " ج " [ في الإحسان ] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١٠١ .

(١٠) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٥٠ .

(١١) الكشف ( ١٩٨ / ٣ ) .

(١٢) في " ج " [ يجب ألا يسلك هذا المسلك ] .

(١٣) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٢ .

بين الآيتين فما وجهه ؟ [ (١) ] و لو أورد هذا السؤال رجلٌ على عمر بن الخطاب كذا (٢) لأوجع ظهره بالدره .

**قال محمود :** جوابه (٣) حملُه على اختلاف مواقف القيامة .

**قال أحمد :** الزمخشري عادته أن ينتهز الفرصة في إنكار الشفاعة إذا سمع ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ (٤) [ و أمثالها ] (٥) ، و يتغافل عن طريق الجمع بينه و بين ما يشهد بثبوتها فلا يحمله على اختلاف أحوال القيامة . (٦)

**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ (٧) إمَّا صفة لازمة أو كلامٌ معترض ؛ إذ في الصفة إيهامٌ (٨) أنَّ إليها سوى الله يمكن أن يقام به برهان . (٩)

**قال أحمد :** إن كان صفةً كان تهكمًا كقوله تعالى : ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ (١٠) و في نفس الأمر لا سلطان منزلًا و لا غير منزل ، و مثله في صرف الجملة بعد النكرة عن الوصف قوله : ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ (١١) [ حيث أعرب الزمخشري ( موعداً ) ] (١٢) مصدرًا ناصبًا لـ ( مكاناً ) و اعترضته بأنَّ المصدر الموصوف لا يعمل إلا على كره ، و اعتذرتُ عنه بصرف الجملة عن الوصف و جعلها معترضةً مؤكدة .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " [ بهذه الصيغة ] .

(٣) في " ج " [ وجه الجمع بينهما ] .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٤٨ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) كلام ابن المنير هنا يُظهر انحراف الزمخشري في استدلاله لموافقة بدعته ، ففي هذه الآية أدرك الزمخشري القول الحق فيها لعدم الهوى ، فحمل اختلاف الآيات هنا على اختلاف مواقف يوم القيامة ، أما نصوص الشفاعة فقد ضرب بعضها ببعض لينفي الإيمان بها لأنها لا توافق أصوله ، و الشفاعة ثابتة بالقرآن و السنة ، و نفيها مكابرة . يراجع : الشريعة للأجري ( ص ٢٦٩ ) ، شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٢٢٩ ) ، معارج القبول ( ٢ / ١٨٥ ) .

(٧) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١١٧ .

(٨) هكذا هي في " ب " بالرفع ، و في " أ " ، ز " بالنصب [ إيهامًا ] و هو لحن ، و في " ج " ذكرت العبارة بالمعنى [ لأن الصفة توهم ... ] .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٢٠١ ) .

(١٠) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٥١ .

(١١) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٨ .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

## و من سورة النور

**قال محمود :** ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(١)</sup> الزانية مبتدأ \* و الخبر محذوف ، أي :  
و فيما افترض عليكم ، قاله سيبويه و الخليل<sup>(٢)</sup> . و قيل : الخبر ﴿فَاجْلِدُوا﴾ و دخلت الفاء  
لأنَّ الألف و اللام \*<sup>(٣)</sup> بمعنى الذي .<sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** حجة الأول أنَّ الكلام أمرٌ و هو موضع اختيار النصب ، و الأكثرون قرأوا  
بالرفع فلو جعل خبراً و بُني عليه المبتدأ لكان خلاف ما عليه الفصحاء ، و مثله سيبويه بقوله  
: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا / أَنَّهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> [ أي ] : فيما يتلوه [ عليكم ] ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾  
[<sup>(٦)</sup> ؛ إذ قوله : ﴿فِيهَا أَنَّهُمْ﴾ لا يكون خبراً عن ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ ، و أمَّا / من [ جهة ] المعنى  
فهو أتم [ أيضاً ]<sup>(٧)</sup> على الأول لأنَّ الحكم مذكورٌ جملةً و تفصيلاً و هو أوقع / في النفس من  
ذكره [ دفعةً ]<sup>(٨)</sup> .

**قال محمود :** ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾<sup>(٩)</sup>  
الجملة الأولى صفة الزاني و رغبته في الفواجر ، و [ الجملة ] الثانية صفة للزانية بأنها  
غير مرغوب فيها [ للأعفاء ]<sup>(١٠)</sup> .<sup>(١١)</sup>

**قال أحمد :** ليس ما ذكره موضحاً لتطابق الجملتين ، و إيضاحه أنَّ الأقسام أربعة :  
الزانية لا ترغب إلا في زانٍ ، [و] الزاني لا يرغب إلا في زانية ، [و] العفيف لا يرغب إلا

(١) سورة النور ٢٤ ، آية ٢ .

(٢) يراجع : الكتاب ( ١ / ١٤٣ ) .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٢٠٣ ) .

(٥) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٥ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٩) سورة النور ٢٤ ، آية ٣ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ) .



في عفيفة ، [و] <sup>(١)</sup> العفيفة لا ترغب إلا في عفيف . فذكر منها قسمان دالان على القسمين المسكوت عنهما <sup>(٢)</sup> ، فالقسم الأول دال على قرينه و هو انحصار رغبة الزانية في الزاني ، و القسم الثالث يفهم الرابع ، و هو انحصار رغبة العفيف في العفيفة ، و عبّر عن الزناة بما لا ينفك عن الزنا ، فمعنى الأول العفيفة لا ينكحها زانٍ / فذكر الأعداء بسلب نقائصهم ، و أسند النكاح في القسمين المذكورين للذكور بخلاف قوله : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ فجعل كل واحدٍ [منهما] <sup>(٣)</sup> زانياً و قدّم الزانية في الكلام الأول لأنّ الأصل في الزنا المرأة بما يبدوا من إطماعها ، و الثاني في النكاح و المعتبر فيه الرجل ، و هم البادئون بالخطبة ، و لمّا كان الغرض تنفير الأعداء عن الزنا قرنه بالشرك . و كره مالكٌ نكاح المشهورين بالفاحشة ، و نقل بعض أصحابه إجماع المذهب <sup>(٤)</sup> أنّ للمرأة أو وليها فسخ نكاح الفاسق <sup>(٥)</sup> .

قال محمود : [ و قوله ] <sup>(٦)</sup> ﴿ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَأَنْفُسِهِنَّ خَيْرًا﴾ <sup>(٧)</sup> أي ظنوا بالمؤمنين و المؤمنات الذين هم منهم خيراً كقوله عزّ و جلّ : ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ <sup>(٨)</sup> . <sup>(٩)</sup>

قال أحمد : السرُّ في هذا تعطيف المؤمن على أخيه و منعه من إذائه ، و تصويره بصورة من قذف نفسه بالفاحشة .

قال محمود : و نقل أنّ أبا أيوب الأنصاري قال لامرأته : ألا ترين مقالة الناس ؟ قالت له : لو كنت بدل صفوان <sup>(١٠)</sup> أكنت تخون رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قالت : و لو كنت

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) هكذا هي في النسخ غير " أ " ففيها [ المذاهب ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٥) يراجع : الذخيرة للقرافي ( ٤ / ٢١٣ ) ، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ، للشيخ صالح الأبي الأزهري ( ١ / ٢٨٨ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ١٢ .

(٨) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١١ .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٢١٢ ، ٢١٣ ) .

(١٠) صفوان : هو أبو عمرو صفوان بن المعطل بن رَحْصَةَ السُّلَيْمِي الذكواني ، شهد الخندق و ما بعدها ، و قد مدحه النبي ﷺ فقال : " ما علمت عنه إلا خيراً " ، و قتل شهيداً في أرمينية سنة ١٩ هـ في خلافة عمر . يراجع : الطبقات الكبرى ( ٥ / ١٥٣ ) ، الاستيعاب ( ص ٣٤٤ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٢ / ٥٤٥ ) .

أن بـ \_\_\_\_\_ دل

عائشة ما خنتك ، فصفوان خيرٌ منك و عائشة خيرٌ مني . (١)

**قال أحمد** : ألهمها الله بنور الإيمان إثبات براءة عائشة و صفوان بطريق الأولى . (٢)  
و يحتمل خلاف ما قال محمود ، أن تكون ( النفس ) (٣) على حقيقتها ، و معناه أن سيئ الظن  
بغيره ينبغي أن يُسيء الظن بنفسه ، فإن ادعى وازع الإيمان في حق نفسه (٤) - فهو حكمٌ لها  
بالبراءة خصوصاً بمجرد الهوى [ لا بنور الهدى ] (٥) .

**قال محمود** : في قوله تعالى : / ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (٦) فائدة ز ٨٦ و

ذكره الأفواه أن تلك الأقوال لم تصدر عن علمٍ قام بقلوبهم ، بل هي مجرد قولٍ باللسان . (٧)  
**قال أحمد** : أو توبيخاً كقولك : تقول ذلك بملء فيك ؛ لأنَّ القائل ربّما رمز أو عرض ،  
و ربّما تشدّق جازماً كالعالم ، و قد قيل هذا في قوله عزّ و جلّ : ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ  
أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (٨) .

**قال محمود** : في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴾ (٩) تعجيبٌ من عظم  
الأمر فإنَّ الإنسان إذا رأى عجباً من صنع الله تعالى سبح ، ثمَّ استعمل [ التسبيح ] في كلِّ  
عجب فأورده هاهنا توبيخاً على ترك التعجب . قال [ محمود ] (١٠) : و إنّما جاز كون زوجة

ب ٧٢ ظ

---

(١) رواه ابن إسحاق و من طريقه ابن جرير في تفسيره ، و قال السيوطي : " أخرج ابن إسحاق و ابن جرير  
و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و ابن مردويه و ابن عساكر عن بعض الأنصار " فنكره . يراجع : السيرة  
النبوية لابن هشام ( ٣ / ١٨٦ ) ، جامع البيان ( ١٧ / ٢١٢ ) ، الدر المنثور ( ١٠ / ٦٩٩ ) .

(٢) في " ج " زيادة [ قال أحمد ] .

(٣) في " ز " هنا زيادة قوله : [ باقية ] .

(٤) في " ج " [ حقه ] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة النور ٢٤ ، آية ١٥ .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٢١٤ ) .

(٨) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٨ .

(٩) سورة النور ٢٤ ، آية ١٦ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

النبي كافراً ، و لم يجز كونها فاجرة <sup>(١)</sup> ؛ / لأن كفر الزوجة غير منفر بخلاف الكشخنة <sup>(٢)</sup> .  
(٣)

قال أحمد : لم أعلم كلاماً أبرد من هذا و كيف يخفى مثله على ذي لب .

قال محمود : [ في قوله عز و جل ] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَنَفَلَتِ ﴾ <sup>(٤)</sup>

ج ١٨٠ إمّا أن يُراد الجميع من زوجات <sup>(٥)</sup> النبي (ﷺ) و يكون هذا [ الوعيد ] مخصوصاً / بقاذفهن ،  
[ و يجوز أن يراد به ] <sup>(٦)</sup> عائشة وحدها و جُمعت إرادة لها و لبناتها كقوله :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينَ قَدْ ..... <sup>(٧)</sup>  
يعني عبد الله بن الزبير و أتباعه إذ كان يكنى بأبي خبيب . <sup>(٨)</sup>

قال أحمد : الأظهر أنه أراد عموم المحصنات و تدخل عائشة [ فيه ] بأبلغ الوجوه ، إمّا

[ بطريق ] الأولى ، / أو لأنها صاحبة السبب ، و [ قد ] <sup>(٩)</sup> قالت امرأة العزيز : ﴿ مَا جَرَأُ

مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> تهويلًا و مرادها يوسف ( عليه السلام ) ، فالتعميم أفخم .

قال محمود : [ في قوله عز و جل ] <sup>(١١)</sup> : ﴿ الْحَيِّثُ لِلْحَيِّثِينَ وَالْحَيُّثُورُ لِلْحَيِّثَاتِ

وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> الآية ، يحتمل أن تكون الخبيثة الكلمة من الإفك ،

(١) هكذا هي في " ج " و هو الموافق لما في الكشف ، و في غيرها [ زانية ] .

(٢) الكشخان : الدُّبُوث ، و كشخه تكشخاً و كشخنه : قال له : يا كشخان ، يراجع : القاموس المحيط مادة ( كشخ ) و ( كشخن ) .

(٣) الكشف ( ٣ / ٢١٥ ) .

(٤) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٣ .

(٥) في " ج " وحدها [ جميع زوجات ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) صدر بيت لحميد بن مالك الأرقط ، و عجزه : ليس الإمام بالشحيح الملحد ، و تفسير ابن المنير يوافق

رواية من قال ( الخبيبين ) على الجمع ، و قيلت على التنثية و هما ابن الزبير و أخوه مصعب ، و قدني أي

حسبي و كفاني ، و هي مبتدأ خبره الجار و المجرور بعده . يراجع : الكتاب ( ٢ / ٣٧١ ) ، شرح ابن عقيل

( ١ / ١١٥ ) ، المغني ( ص ١٧١ ) .

(٨) الكشف ( ٣ / ٢١٨ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٥ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٦ .

و الخبيث : مَنْ أشاعها ، و الطيبة من الصدق . أو الخبيثات : الفواجر ، و الطيبون : الأعماء . (١)

**قال أحمد :** فعلى الثاني يكون تفصيلاً لما أجمل في قوله : ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ﴾ (٢) فصرحت الآية بالأقسام الأربعة و زيادة ، و هي شهادتها على أن عائشة زوجة أطيّب الطيبين فلا تكون إلا طاهرة طيبة مبرأة ، و يقوي (٣) الثاني أيضاً وعدّهم بالمغفرة و الرزق الكريم ، و هو الموعود به [لهنّ] (٤) في قوله عزّ و جلّ : ﴿نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (٥) و قالت عائشة : " أعطيت تسعاً " فذكرت منها أنها خلقت طيبة / عند طيب (٦) .

ز ٨٦ ظ

**قال محمود :** في قوله عزّ و جلّ : ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾ (٧) أنه من الاستئناس ضد الاستيحاش ، أي حتى يؤذن لكم و تستأنسوا ، عبّر عن الشيء بمرادفه ، أو حتى تستعلموا من (أنس) إذا أبصر ، (٨) و يجوز على بُعد أن يكون [معناه] حتى تعلموا أنّ فيها إنساناً ، (٩) استعمل من الإنس (١٠) . و الأول أظهر ، و [إنما] عدل [فيه] (١١) إلى المجاز تأديباً للمخاطبين ببيان ثمرة الاستئذان من ميل النفوس ، و تنفير عن الاستيحاش بتقدير عدم الاستئذان . (١٢)

(١) الكشاف ( ٣ / ٢١٩ ) .

(٢) سورة النور ٢٤ ، آية ٣ .

(٣) في " ز " [ يؤيد ] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣١ .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک ( ك معرفة الصحابة - ب ذكر أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنها) ، ح ٦٨٠٩ ) و قال : هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، و أخرجه أبو يعلى و قال الهيثمي ( ح ١٥٣٠٧ ) : " رواه أبو يعلى ، و في الصحيح و غيره بعضه ، و في إسناد أبي يعلى من لم أعرفهم " ، و في رواية للطبراني " خلال في سبع " ، قال الهيثمي ( ح ١٥٣٠٨ ) : " رواه الطبراني ، و رجال أحد أسانيد الطبراني رجال الصحيح " يراجع : مجمع الزوائد ( ٩ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ) .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٧ .

(٨) في " ج " هنا زيادة [ قال ] .

(٩) هنا بداية تعليق أحمد وربما حدث ذلك لسقط في النسخ .

(١٠) هكذا هي في " ج " و هو الموافق لما في الانتصاف ، و في بقية النسخ [ الإنسان ] .

(١١) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(١٢) الكشاف ( ٣ / ٢٢٠ ) .

قال محمود : [ في قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ﴾ <sup>(٢)</sup> أي مواضع زينتهن جعل النهي عن إبداء الزينة \* نهياً عن إبداء مواقعها بطريق الأولى . <sup>(٣)</sup>

قال أحمد <sup>(٤)</sup> : و قوله تعالى : ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا تُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ يحقق أنّ إبداء الزينة \* <sup>(٥)</sup> مقصودٌ بالنهي .

قوله تعالى : ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٦)</sup> قال محمود : هذا أمرٌ للندب ، و ذكر قوله ( عليه السلام ) : " مَنْ وَجَدَ نِكَاحًا وَ لَمْ يَنْكِحْ فَلَيْسَ مِنَّا " . <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

قال أحمد : هذا يدلُّ على الوجوب كقوله ( عليه السلام ) : ( مَنْ غَشِنَا فَلَيْسَ مِنَّا ) <sup>(٩)</sup> ، ( و مَنْ شَهِرَ السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا ) <sup>(١٠)</sup> ، و ورد أيضاً مثله في الندب .

قال محمود : [ قوله تعالى ] <sup>(١١)</sup> : ﴿إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي بشرية الحكمة و المصلحة كقوله : ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ <sup>(١٢)</sup> . <sup>(١)</sup>

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٧ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٢٢٤ ) .

(٤) في " ز " [ محمود ] و هو وهم .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة النور ٢٤ ، آية ٣٢ .

(٧) قال ابن حجر : " أخرجه أبو داود في المراسيل و أحمد و إسحاق و الدارمي و عبد الرزاق و ابن أبي شيبة كلهم من رواية أبي المفلس عن أبي نجیح رفعه " و قال نور الدين الهيثمي : " رواه الطبراني في الأوسط "

و الكبير و إسناده مرسل حسن كما قال ابن معين " . يراجع : مجمع الزوائد ( ك النكاح - ب الحث على النكاح ، ح ٧٣٠٣ ) ، الكافي الشاف لابن حجر بحاشية الكشاف .

(٨) الكشاف ( ٣ / ٢٢٨ ) .

(٩) أخرجه مسلم عن أبي هريرة ( ك الإيمان - ب قول النبي ﷺ ) من غشنا فليس منا ، ح ٢٩٤ ) ، و أبو داود ( ك البيوع - ب في النهي عن الغش ، ح ٣٤٥٢ ) ، و الترمذي ( ك البيوع - ب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ، ح ١٣١٥ ) ، ابن ماجة ( ك التجارات - ب النهي عن الغش ، ح ٢٢٢٤ ) .

(١٠) أخرجه الشيخان من حديث حديث ابن عمر و أبي موسى الأشعري ( ﷺ ) بلفظ " مَنْ حَمَلَ " ، فأخرجه البخاري ( ك الفتن - ب قول النبي ﷺ ) من حمل علينا السلاح فليس منا ، ح ٧٠٧٠ ، ٧٠٧١ ) ، مسلم ( ك الإيمان - ب من حمل علينا السلاح فليس منا ، ح ٩٨ ، ١٠٠ ) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة التوبة ٩ ، آية ٢٨ .

قال أحمد : شرط المصلحة على قاعدته فحجر واسعاً من رحمة الله ، و احتجابه عليه لا  
له ؛ فإن الآية شُرطَ فيها المشيئة لا المصلحة ، و هاهنا نكتةٌ و ذلك أننا رأينا من يتزوج فلا  
يحصل له الغنى ، و وعدُ الله صدقٌ فلا بدَّ من شرطٍ مضمر ، و هم يُضْمرون المصلحة و  
نحن نُضمر المشيئة<sup>(٢)</sup> ، فمن لم يُغنيه الله بعد تزوجه فهو ممن لم يشأ إغناؤه . فإن قيل :  
فكذلك العزَّاب / أيضاً / غناؤهم معلقٌ بالمشيئة ، و ليس هذا كإضمار المشيئة في الغفران  
للعاصي ؛ فإن الغفران شرطه التوحيد و له ارتباطٌ بالمشيئة فأفاد أن غير الموحد لا يُغفر له  
حتماً و الموحد مقيّدٌ بالمشيئة ، و هاهنا لا يقال : غير الناكح لا يُغنيه الله ؟ فجوابه : أنه قد  
رُكِّز في الطباع الساكنة إلى الأسباب أن العيال سببٌ / في الفقر و عدمهم سببٌ توفرُّ المال ،  
فأريد قلع هذا الوهم المتمكن بأن الله تعالى قد يُنمي المال مع كثرة العيال التي هي في الوهم  
سببٌ نفاذِ المال ، و قد يحصل الإقلال مع العزوبة و الواقع يشهد له ، فدلَّ على أن ذلك /  
الارتباط الوهمي باطلٌ ، و أن الغنى و الفقر بفعل الله تعالى مسببٌ للأسباب لا يقف إلا على  
المشيئة ، فإذا علم الناكح أن النكاح لا يؤثر في الإقتار لم يمنعه [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> من الشروع<sup>(١)</sup> فيه

(١) الكشاف ( ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ) .

(٢) الظاهر من سياق الآيتين يمنع تقييد المطلق في آية النور بالقيود المذكور في آية التوبة ؛ لأن آية التوبة  
جاءت زاجرة عن محرم ، و الأصل في المؤمن أن ينزجر عنه و إن تسبب له ذلك في عسر و مشقة ، و  
جاءت بشرى الله عزَّ و جلَّ مقرونة بالمشيئة لتعطي معنى تعلق القلب بالرب الرزاق الذي برحمته يعوضك  
عن سبب بأسباب و عن باب يغلق بأبواب مفتحة ، و هذا مع بقاء محنة التكليف المستفاد من تعليق ذلك على  
المشيئة ، أمّا آية النور فلم يرد هذا التقييد تأكيداً للوعد ؛ لأن من الناس من قد يظن أن النكاح مصلحة و هي  
تجرُّ مضرة زيادة فقرٍ واقع محقق ؛ فيقول : دفع المضرة مقدم على جلب المصلحة ، و أيضاً ما يوجد في  
قلوب الناس من الخوف على أولاد يأتي بهم إلى حياة ضيقة شفقة عليهم ؛ و خوفاً من تبعه ذلك ؛ فألغى الله  
هذا الوهم بتأكيد الوعد ، و بهذا جاء تفسير السلف لهذه الآية كما قال ابن مسعود (رضي الله عنه) : " التمسوا الغنى  
في النكاح " فجعله سبباً لحصوله ، و الأسباب بيد الله تعالى فهو القادر على حصول الأثر أو منعه ، و هذا  
يُظهر أهمية تعلق القلب بالله تعالى ؛ و بهذا يظهر الفرق بين سياق الآيتين ، و يزيد المعنى وضوحاً تفسير  
ابن كثير لقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ (سورة الإسراء ، آية  
١٨) قال : " يخبر تعالى أنه ما كلُّ من طلب الدنيا و ما فيها من النعيم يحصل له ، بل إنما يحصل لمن أراد  
الله و ما يشاء ، و هذه مقيدة لإطلاق ما سواها من الآيات " ففهم (رضي الله عنه) من تعليق المفعول بالمشيئة جواز  
عدم حصوله ، و هذا مرادٌ في آية النور بترك التقييد بالمشيئة ، فيصير طلب الغنى بالنكاح سبباً كونياً مثل  
طلب الرزق بالسعي في الأرض ، فكلاهما سبب و الله الوكيل ، و من يتوكل على الله فهو حسبه ؛ إن الله  
بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شيئاً قدرًا ، و انظر إلى قول الله تعالى : ( يغنهم ) فهذا وعد بالغنى ، و الفقير  
همه تحصيل القوت ، فهذا فضل الله حثاً لعباده على النكاح و طلب العفة ؛ و الله حسبنا و هو نعم الوكيل .  
يراجع : جامع البيان ( ١٧ / ٢٧٥ ) ، تفسير ابن كثير ( ٥ / ٤٠ ، ٣٢٤ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

، و معنى الآية حينئذٍ أنّ النكاح لا يمنعهم الغنى من فضل الله ، فعبر عن نفي كونه مانعاً من الغنى بوجوده معه ، و لا يبطل المانع إلا وجود ما يتوهم كونه ممنوعاً مع ما يتوهم مانعاً و لو في صورة من الصور ، و منه [ قوله تعالى ] (٢) : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي ﴾ (٣) ظاهره أمرٌ بالانتشار عند انقضاء الصلاة ، و المراد تحقيق زوال المانع و أنّ الصلاة إذا قضيت فلا مانع فعبر عن نفي مانع الانتشار بما يقتضي تقاضي الانتشار مبالغة .

**قال محمود :** [ في قوله تعالى ] (٤) : ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا فَعَيْتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾ (٥) الآية ، إن قلت : لم أقم ﴿ إِنَّ أَرْدَنَ حَضًّا ﴾ مع العلم بأن الإكراه لا يكون إلا إذا أردن التحصن ؛ إذ لولاه لكن مطاوعات ؟ و لم يذكر جواباً شافياً . (٦)

**قال أحمد :** و عندي أنه للإيقاظ لأنّ السامع ينبغي أن ينتفي من هذه الرذيلة و إن لم يكن زاجر شرعي ؛ إشعاراً بأنّ أمته خير منه ، و لولا هذا لما قوي الزاجر النفسي ، و عسى هذه الآية أن تأخذ بالنفوس الدنية فكيف بالنفوس العربية .

**قال محمود :** إنما نكر ( ماء ) في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ (٧) و عرفه في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (٨) لأنّ المراد هنا أنه خلق كل دابة من نوع من الماء و هو النطفة ، ثمّ خالف بين المخلوقات بحسب اختلاف النطف فمنها كذا

و منها كذا كقوله تعالى : ﴿ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ ﴾ (٩) الآية ، و الغرض في آية ( اقترب ) (١٠) أنّ أجناس الحيوانات كلّها مخلوقة من الماء . (١)

(١) في " أ " [ الررع ] و هو تحريف ، و المثبت من بقية النسخ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الجمعة ٦٢ ، آية ١٠ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة النور ٢٤ ، آية ٣٣ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٢٣٣ ) .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٤٥ .

(٨) يعني سورة الأنبياء ، و هي آية ٣٠ ، سبق ذكرها .

(٩) سورة الرعد ١٣ ، آية ٤ .

(١٠) هذه التسمية لسورة الأنبياء جاءت من ابن المنير لثبوتها في الانتصاف و ليست في الكشاف ، و تكرر ذلك عند التعليق على الآية ( ٣ ) من سورة النمل ، قال ابن عاشور في اسم سورة الأنبياء : " و لا يعرف لها اسم غير هذا " . يراجع : بصائر ذوي التمييز ( ١ / ٣١٧ ) ، و التحرير و التنوير ( ١٧ / ٥ ) .

قال أحمد : تحرير الفرق أن في الأولى بين أن القدرة خلقت من واحد أشياء مختلفة ،  
و الثانية القصد فيها خلق الأشياء المتفقة (٢) من جنس الماء المختلف ، فالأولى إخراج مختلف  
من متفق ، و الثانية إخراج متفق من مختلف .

قال أحمد (٣) : في قوله عزّ و جلّ : ﴿غَيْرَ مُتَّبَرِّجَتٍ بِزِينَةٍ﴾ (٤) لم يذكر فيه الزمخشريُّ  
شيئاً ، و عندي / أنه من باب :

على لاحب لا يهتدى بمناره (٥)

أي لا منار / فيه فيهتدى به ، كذا هنا أي لا زينة لهنّ فيتبرجن بها إذ الكلام فيمن هنّ كذلك ،  
فإذا كان استعفاف هؤلاء خيراً لهنّ فما ظنك بذوات الزينة ، و أبلغ من ذلك جعله عدم وضع  
الثياب من القواعد من الاستعفاف إيداناً بأنّ وضع الثياب لا مدخل له في العفة ، هذا في  
القواعد ، فكيف في الكواعب ؟ (٦)

قوله تعالى : ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ (٧) قال محمود : الصديق يكون واحداً و جمعاً و  
المراد هنا الجمع . (٨)

قال أحمد : / قال محمود في سرّ إفراده في [ قوله ] (٩) : ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ وَلَا  
صَدِيقٍ حَمِيمٍ (١٠) أفرده دون ( الشافعين ) تنبيهاً على قلة الأصدقاء ؛ فإنّ الإنسان قد يحتمي  
له و يشفع فيه من لا يعرفه ، و يحتمل أن يراد في الاثنين الجمع ، و أن يراد في الاثنين  
الإفـراد  
و يكون ذلك سرّه .

قال محمود : ﴿فَسَلِّمُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي على الجنس الذي منكم ديناً و قرابة . (١١)

(١) الكشاف ( ٣ / ٢٤٠ ) .

(٢) أي في جنس الحياة ، و تعريف الماء بأل الجنسية يفهم منه اختلاف أنواعه .

(٣) في " ب " [ محمود ] و يغني عنه ذكره في أثناء القول .

(٤) سورة النور ٢٤ ، آية ٦٠ .

(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٠٧ ) .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٢٤٨ ) .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٦١ .

(٨) الكشاف ( ٣ / ٢٥٠ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٠٠ ، ١٠١ .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٢٥١ ) .



قال أحمد : سمَّاهم ( أنفساً ) تنبيهاً على علة إباحة الأكل من بيوتهم ، ج ١٨٢  
و أنَّها <sup>(١)</sup> / للداخل [ فيها ] كبيت نفسه لاتحاد القرابة ، فليطب نفساً بانبساطه فيها . [ و الله  
أعلم ] <sup>(٢)</sup> .

---

(١) في " ج " [ و أن تلك البيوت ] .  
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

## و من سورة الفرقان

**قال محمود :** يجوز أن يكون وصفه بالفرقان لتفرقته بين الحقّ و الباطل ، و أن يُراد نزوله مفرداً <sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup>

**قال أحمد :** الثاني أظهر لقوله بعد آيات : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ، فوصفه بالفرقان في أولها مقدمة لذلك .

**قال محمود :** ﴿ إِذَا رَأَيْتَهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> هو من قولك : " دور [يني] [ <sup>(٦)</sup> فلان تتراءى " على المجاز . <sup>(٧)</sup>

**قال أحمد :** لا حاجة إلى المجاز فرؤية جهنم جائزة ، و قد تظافرت <sup>(٨)</sup> الظواهر بوقوع هذا الجائز ، و بقوله : ﴿ تَغِيظًا وَرَفِيرًا ﴾ و تحاجها مع الجنة و قولها : ﴿ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> و ( اشتكت النار إلى ربها ) <sup>(١٠)</sup> . و لو فُتِحَ باب التأويل في أحوال المعاد لجرّ إلى مذهب الفلاسفة ، و نحن متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع <sup>(١١)</sup> .

(١) في " ج " [ متفرقاً ] ، و في الكشاف [ مفروقاً ] .

(٢) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٠٦ .

(٣) في تفسير قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ ﴾ ( سورة الفرقان ، آية ١ ) . الكشاف ( ٣ / ٢٥٥ ) .

(٤) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٣٢ .

(٥) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ١٢ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ) .

(٨) في " ب " [ تظاهرت ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٩) سورة ق ٥٠ ، آية ٣٠ .

(١٠) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة ( رضي الله عنه ) ، فأخرجه البخاري ( ك مواقيت الصلاة - ب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، ح ٥٣٧ ) ، مسلم ( ك المساجد مواضع الصلاة - ب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، ح ٦١٧ ) .

(١١) يعني المانع العقلي و هو أصل في مذهب الأشاعرة لأنّ النصوص عندهم محتملة ظنية ، أمّا أدلة العقل فهي قطعية ، و هذا سطره الرازي في كتابه معالم أصول الدين ؛ لذلك يخضعون النصوص للتحريف عن معناها لأدنى شبهة عقلية ، ثم يتضح مع تحقيق النظر خلو النص من هذه الشبهة ، لأنّ العقل لا يخالف النقل

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَتُّوْلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ (١)

ز ٨٨ و

فيها كسرٌ بيِّن لمن يزعم أنَّ الله تعالى يُضِلُّ عباده حقيقةً حيث تبرا المعبودون ، و قالوا : بل بفضلك على هؤلاء أوجب أن جعلوا بدل الشكر كفراً ، فإذا برأت / الملائكة و الرسل أنفسها فهم لله أشدُّ تنزيهاً ، و لقد نزهوه حيث أضافوا الفضل إلى الله و الضلال الذي نشأ عنه إلى الضالين ، فهو شرح الإسناد المجازي في قوله تعالى : ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ (٢) و لو كان حقيقةً لكان (٣) للمعبودين / أن يقولوا : أنت أضللتهم . (٤)

أ ٩٠ و

قال أحمد : اعتقاد أنَّ الله سبحانه خالقُ [ الهدى و ] (٥) الضلال توحيدٌ محضٌ دلَّ عليه [ قوله ] (٦) سبحانه : ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٧) و قوله : ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ و قول موسى : ﴿تُضِلُّ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ (٨) و لو كان الضلال مستحيلاً عليه لَمَا جاز [ لموسى ] (٩) الكلیم نسبته تعالى إلى ما لا يجوز . و الملائكة لم يُسألوا : مَنْ المضلُّ لعباده (١٠) مطلقاً ؟ فقال : مَنْ أضل ؟ بل قال : ﴿أَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ﴾ ؟ ﴿أَمْ هُمْ ضَلُّوا﴾ ؟ فليس الجواب أن يقولوا : أنت أضللتهم ، إنما ذاك جوابٌ مَنْ قال : مَنْ أضلُّ هؤلاء ؟ فعولهم عنه لأجل عدم المطابقة ، لا لاعتقادهم خلاف هذا ، بل جوابهم حجةٌ لأهل الحق ؛ إذ المعتمد [ الصحيح ] أنَّ للعبد اختياراً ، و ليس العبد مكرهاً [ و لا حركته ] كحركة المرتعش ، و قد قدمنا أنَّ الفعل الاختياري له نسبتان : إلى الله إيجاباً ، و إلى العبد [ اختياراً أو ] (١١) كسباً (١٢) . فقالت الملائكة : ﴿مَتَّعْتُهُمْ

---

الصحيح الثابت عن الله تعالى و رسوله (ﷺ) . يراجع : معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي ( ص ٢٢

( ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧٣١ ) .

(١) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ١٧ .

(٢) سورة النحل ١٦ ، آية ٩٣ .

(٣) في " ج " [ لقد كان الجواب العتيد أن ... ] .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٥٥ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) هكذا هي في " ز " ، و في بقية النسخ [ لعبادهم ] و هو كذلك في الانتصاف لكن المعنى يؤيد الأول .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١١٨ ) .

وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ ﴿١﴾<sup>(١)</sup> فنسبوا النسيان إليهم لأن الشهوات التي اختاروها استجرتهم إلى النسيان ، و نسبوا أصل الشهوات / إلى الله تعالى بقولهم : ﴿مَتَّعْتُهُمْ وَأَبَاءَهُمْ﴾ و هو ب ٧٤ و استندراجهم ببسط النعم .

**قال محمود :** إِنَّمَا قَدَّمَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ﴾<sup>(٢)</sup> عناية<sup>(٣)</sup> به ، كقولك : رأيتُ منطلقاً زيدياً<sup>(٤)</sup> إذا كانت عنايتك بالمنطلق .<sup>(٥)</sup>  
**قال أحمد :** و فيه نكتة [ هي ]<sup>(٦)</sup> إفادة الحصر<sup>(٧)</sup> ؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَ (٨) دخول ( رأيتَ ) مبتدأ و خبر ، المبتدأ ( إلهه ) و الخبر ( هواه ) ، و تقديم الخبر كما علمت يفيد الحصر ، فكأنه<sup>(٩)</sup> قال : رأيت من لم يتخذ معبوده إلا هواه ؟ ! و ذلك أبلغ في ذمّه و توبيخه .

**قال محمود :** في قوله عزّ و جلّ : ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾<sup>(١٠)</sup> و أعين [ جمع عين و هو ]<sup>(١١)</sup> جمع قلة ؛ لأنّ أعين المتقين قليل بالإضافة إلى غيرهم ، كقوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> . (٢)

(١) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ١٨ .

(٢) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٤٣ .

(٣) في " ز " [ اعتناء ] و هو قريب .

(٤) هكذا هي في " ب ، ج " و في " ز " [ زيدياً منطلقاً ] و هو خلاف ما في الكشاف .

(٥) الكشاف ( ٣ / ٢٧٤ ) ، و قد سقط هذا القول من " أ " وحدها .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) التقديم و التأخير هنا لا للحصر و لكنه أظهر فائدتين : الأولى أنّ هذا التأخير مع صيغة الاستفهام التي تفيد الإنكار تجعل أنّ القصد إلى إله ضرورة عقلية فطرية مسلمة ، و محل الإنكار هو اتخاذ الهوى إلهًا ، و كلّ ما عبّد من دون الله فهو من عبادة الهوى . الثانية : أنّ من هذا شأنه بعيد كلّ البعد عن الهداية لأنّه ليس له قلبٌ يسمع الموعدة و لا عقل يفقه حجج الله ، قال ابن جرير ( رحمه الله ) : " أمّ تحسّب يا محمد أنّ أكثر هؤلاء المشركين ( يسمعون ) ما يتلى عليهم فيعون ، ( أو يعقلون ) ما يعاينون من حجج الله فيفهمون " ؛ لذلك تجد من يبحث عن إلهه الحقّ في دينه أيًا ما كان ينتهي به قلبه إلى جنة الإسلام ، و هي قصص كثيرة تتكرر كلّ يوم ، القاسم المشترك فيها هو البحث عن الإله الحق . يراجع : جامع البيان ( ١٧ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ ) .

(٨) في " أ " [ قد ] و هو تحريف .

(٩) في " ج " [ فصار كأنه ] .

(١٠) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٧٤ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال أحمد : و الظاهر أنّ المحكي كلام كل واحد من المتقين ، أي يقول كل واحد منهم :  
اجعل لنا من أزواجنا و ذرياتنا قرّة أعين ، و هذا أحسن من تأويله ؛ / فإنّ المتقين و إن  
كانوا قليلاً فهم كثيرٌ في أنفسهم و قلتهم [ إنما هي ]<sup>(٣)</sup> بالنسبة إلى غيرهم ، و المعتبر / في  
جمع القلة أن يكون الشيء قليلاً في نفسه لا بالنسبة .

---

(١) سورة سبأ ٣٤ ، آية ١٣ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ٢٨٨ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

## من سورة الشعراء

**قال محمود :** فائدة الجمع بين ( كل ) و ( كم ) في قوله عزّ و جلّ : ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> أن ( كلّا ) دلّت على الإحاطة بأزواج النباتات ، و ( كم ) دلّت على أنّ هذا المحاط به متكاثراً مفرطاً في الكثرة .<sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** فيكون المراد بالتكثير الأنواع ، و الظاهر أنّ المراد به آحاد الأزواج و الأنواع ، فلو أسقطت ( كلّا ) و قلت : انظر إلى الأرض كم أنبت الله فيها من الصنف الفلاني لكنت أكثرًا أحاد ذلك الصنف ، فإذا أدخلت ( كلّ ) آذنت بتكثير آحاد كل صنف لا آحاد / صنف معين .

**قال محمود :** [ في قوله عزّ و جلّ : ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> ]<sup>(٤)</sup> عدّد فرعون نعمه على موسى و وبّخه بما جرى من قتله الخباز بقوله : ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾<sup>(٥)</sup> و فظعه عليه .<sup>(٦)</sup>

**قال أحمد :** وجه تفضيحه إتيانه به مجملًا مبهما إيدانًا بأنّه لفظاعته لا ينطق به كقوله تعالى : ﴿فَعَشِيهِمْ مِّنَ اللَّيْمِ مَا غَشِيَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾<sup>(٨)</sup> ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾<sup>(٩)</sup> .

**قال محمود :** في قوله عزّ و جلّ : ﴿فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> علم فرعون أنّه لا يأتي بالمعجزة إلا صادق في دعواه و أنّها تصديق من الله لمدعي النبوة ،

(١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ٢٩٢ ) .

(٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٨ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٩ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ) .

(٧) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٨ .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٦ .

(٩) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٠ .

(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٣١ .

و الحكيم (١) لا يصدق الكاذب ، و العجب أن فرعون لم يخف عليه هذا و خفي عن (٢) طائفة من أهل القبلة فجوزوا القبيح على الله سبحانه حتى لزمهم تصديق الكاذبين بالمعجزات . (٣)

**قال أحمد :** بينا هو يعرض بتفضيل فرعون على أهل السنة إذ حكم على إخوانه القدرية أنهم فراعنة و فيهم (٤) نصيبٌ من ذلك ؛ إذ كلُّ واحد [ منهم ] (٥) يزعم أنه خالقٌ مبدع لأفعاله ، و حجروا على الله أن يفعل إلا ما واطأ (٦) عقولهم أنه حسنٌ في الشاهد ، و أهل السنة لا يخرجون ممكناً عن القدرة ، و له أن يبتلي عباده فيُضلُّ ، و يخلق المعجزة على يد الكاذبين (٧) ، و لا يلزم من ذلك خرمٌ في الدين ، و لا توهمٌ (٨) في معجزات النبيين ، و لا يقدر الجواز العقلي في العلم اليقيني ، و إلا لزم الشكُّ في أن جبال الأرض عادت تبراً أحمر ، / و أن تراب الأرض مسكٌ أذفر ، / و البحار دم عبيط (٩) ؛ لأنه ممكن في العقل و مع ذلك لا يشكُّ في عدمه . و أين الزمخشري من حديث الذي يشقه الدجال نصفين و يمشي بينهما ؟ ثم

ز ٨٩ و  
ب ٧٤ ظ

(١) في " ز " [ الحكمة ] ، و في " ج " هنا زيادة [ لا يصدق إلا الصادق ] .

(٢) في " ز " [ على ] .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٠٠ ) .

(٤) في " ج " [ لهم ] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٦) في " ج " [ وافق ] .

(٧) آيات الأنبياء ليست محصورة في ظهور الخوارق على أيديهم ، بل من العقلاء من يستدل بأخلاق الأنبياء و أفعالهم على صدق نبوتهم ؛ لذلك أفرد أبو نعيم الأصبهاني و غيره فصلاً لأخلاقه (ﷺ) ، كذلك آياتهم ليست في مقدور أحد من الخلق ، و هذا واضح من الفرق بين عصا موسى ( عليه السلام ) و بين غيرها من عصي السحرة ، لذلك فأيات الأنبياء لا تشبه على من رآها بفعل غيرهم ، و المعتزلة ظنوا أن صور هذه الآيات قد تشبه مع خوارق السحرة و الكاذبين فأنكروا خوارق العادات لغير الأنبياء ، و من ذلك إنكارهم

الكرامات الأولياء ، و كرامات الأولياء معدودة في معجزات نبيهم (ﷺ) ، و هذا هو فهم أبي نعيم في دلائله في الفصل الذي عقده لما جرى على يد أصحابه (ﷺ) من الكرامات ، أمّا الأشاعرة فلم يظهر لهم الفرق بين آيات الأنبياء و خوارق غيرهم من الكاذبين فجوزوا حصول ذلك لهم على أصلهم الذي ذكره ابن المنير ، و هو محجوج بأن قدرة الله على كل ممكن لا تنافي حكمة الله تعالى لأن صفات الواحد سبحانه لا تتعارض ؛ لذلك لا تخفى آية الرسول و تشبه بأفعال السحرة و الكذبة على عاقل منصف بعيد عن الهوى .  
يراجع : دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني ( ص ٦٢٧ ) ، النبوات لابن تيمية ( ١ / ٤٨٠ ) ، شرح العقيدة الطحاوية ( ص ١٥٠ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧٤١ ) .

(٨) في " ز " [ خرما ] و إثبات الألف هنا لحن .

(٩) هكذا هي في " ج " و هو أولى من العودة إلى العطف على جملة " عادت " نصيباً كما في " أ ، ب ، ز " ]  
دماً عبيطاً .

يقول : قَمْ ، [ فيقوم ] (١) فيمشي حياً ، فيقول : ما تقول فيَّ ؟ فيقول : ما ازددتُ فيك إلا بصيرة أنت الدجال الذي وصفه لنا رسول الله (ﷺ) ، فيهمُّ به مرةً ثانية فلا يُسلط عليه (٢) . فقد رأى هذا المؤمن انخراق العادة على يد أكذب الكاذبين و ما شككه ذلك في معلومه و لم يتلکأ في معاودته بالردِّ ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ (٣) .

١١٥ - قلتُ : و للزمخشري أن يقول : إظهار المعجزة على يد مدعي الإلهية جائزٌ ؛ لأنَّ سمات الحدث ظاهرة على مدعيها فلا يحصل اللبس بخلاف مدعي النبوة ؛ فليس بأحمد حاجة إلى الاستشهاد بالحديث (٤) .

قال محمود : ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ (٥) : أخره ، و المرجئة الذين لا يقطعون بوعيد الفساق ، و يقولون : هم مرجئون لأمر الله . (٦)

قال أحمد : حرّف في تبیین المرجئة ، فأهل السنة / هم الذين لا يقطعون بوعيد الفساق و ٩١١ و يرجعون بأمرهم إلى المشيئة (٧) ، فإن كان المرجئة هم المؤمنون بقوله عزّ و جلّ : ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (٨) فاشهدوا أنا مرجئة (٩) .

قال محمود : [ في قوله تعالى ] (١٠) : ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ / قَلِيلُونَ﴾ (١١) قلّهم من ج ١٨٤

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الفتن - ب لا يدخل الدخال المدينة ، ح ٧١٣٢) ، مسلم (ك الفتن و أشراف الساعة - ب في صفة الدجال و تحریم المدينة عليه ، ح ٢٩٣٨) .

(٣) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٧ .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٣٦ .

(٦) الكشاف (٣ / ٣٠٢) .

(٧) في " ج " [ الله و مشيئته ] .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٩) و يدخل في المرجئة أيضاً من خالف مذهب السلف بأن الإيمان قول و عمل يزيد و ينقص ، و جعل الإيمان التصديق فقط كما هو مذهب الأشاعرة و منهم ابن المنير . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥١٦) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٥٤ .



أربعة [ أوجه ] <sup>(١)</sup> : عبّر عنهم بشرذمة و هي تفيد القلة ، و وصفهم بالقلة ، و جمع وصفهم ليعلم أنّ كلّ حزبٍ منهم قليل ، و اختار جمع السلامة المفيد للقلة . <sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** وجّه خامس جمعُ الصفة و الموصوف مفرد ، و هو قد يكون مبالغة في لصوق الوصف بالموصوف و تناهيه فيه كقولك : معى جياع <sup>(٣)</sup> ، و هنا الأصل : [ إنّ هؤلاء ] <sup>(٤)</sup> لشردمة قليلة كقوله : ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> لتناهيهم في القلة ، و يبقى نظراً فإنّ <sup>(٦)</sup> هذا المعنى هل ينفي الوجوه الأربعة أو يُذهب <sup>(٧)</sup> منها شيئاً فتأمله .

١١٦ - **قلت :** ينبغي <sup>(٨)</sup> أن لا يُسقط منها شيئاً إذ هو مبالغة في أحدها و هو وصفهم بالقلة . و الله أعلم .

**قال محمود :** ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ <sup>(٩)</sup> أضاف المرض إلى نفسه لأنّ كثيراً منه بتفريط الإنسان في مطعمٍ و مشرب . <sup>(١٠)</sup>

**قال أحمد :** و قال غيره <sup>(١١)</sup> : هو أدبٌ مع الله بنسبة النعمة إليه ، و لعل الزمخشري عدل عن هذا لأنّ إبراهيم ( عليه السلام ) نسب الإمامة إلى الله و هي أشدُّ من المرض <sup>(١٢)</sup> ، و هو أيضاً يرد على / الزمخشري فإنّ الموت أيضاً قد يكون بتسبب أو تفريط <sup>(١٣)</sup> ، و يمكن الفرق بين الموت و المرض بأنّ الموت قضاء محتوم على جميع البشر بخلاف المرض ، فكم من

(١) سقطت من " أ " وحدها .

(٢) الكشف ( ٣ / ٣٠٥ ) .

(٣) بعض بيت سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٤٤ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤٩ .

(٦) في " ج ، ز " [ أنّ ] .

(٧) في " ز " [ أو ينفي ] .

(٨) في " ج " [ الظاهر ] .

(٩) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٨٠ .

(١٠) الكشف ( ٣ / ٣١٠ ) .

(١١) يراجع : زاد المسير لابن الجوزي ( ٦ / ١٢٩ ) .

(١٢) و إجابة ابن الجوزي عن ذلك : " أنّ القوم كانوا لا ينكرون الموت و إنما يجعلون له سبباً سوى تقدير الله عزّ و جلّ فأضافه إبراهيم إلى الله عزّ و جلّ " ، فالآيات من طريقة القرآن الكريم في الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية و قد جمعت هذه الآيات من البلاغة فنوناً . يراجع أيضاً : إعراب القرآن الكريم و بيانه ( ٥ / ٤١٨ ) .

(١٣) الكشف ( ٣ / ٣٠٠ ) .

معافى منه إلى أن يموت <sup>(١)</sup> ، فالتأسي بعموم الموت قد <sup>(٢)</sup> يُسقط أثر كونه بلاء فلا تكون نسبتته إلى الله سوء أدب [ بخلاف ] <sup>(٣)</sup> المرض ؛ فإنه بلاء محقق <sup>(٤)</sup> فنسبه إبراهيم ( عليه السلام ) لنفسه ، و يؤيده أن كل ما ذكره مع المرض ذكره جزماً و بتاً ، و أمّا المرض فجعله مع شرط [ و هو ] <sup>(٥)</sup> ( إذا ) مع إمكان أن يقول : و أمرض فيشفيني .

**قال محمود :** و إنما جمع ( الشافعين ) و أفرد ( الصديق الحميم ) [ في قوله عزّ و جلّ : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ ﴾ ] <sup>(٦)</sup> وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿ <sup>(٧)</sup> لكثرة الشافعين ، فمن نزل به خطباً استشفع بمن يعرفه و بمن لا يعرفه ، فأما الصديق فقليل . <sup>(٨)</sup>

**قال أحمد :** / الصديق يقع على الواحد و الجمع ، فما الدليل على إرادة الواحد [ هاهنا و المعنى على الجمع ] ؟ ثم لو سلمناه <sup>(٩)</sup> كان أعمّ لأنه نفي فيفيد ما زاد عليه [ إلى ما لا نهاية له ] <sup>(١٠)</sup> .

**قال محمود :** [ في قوله تعالى ] <sup>(١١)</sup> ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> المراد نوحٌ وحده كقولك : فلانٌ يركب الدواب ، و ما له إلا واحدة .

**قال أحمد :** لا حاجة إلى تأويل ؛ فإنّ من كذب نبياً واحداً فقد كذب وجه دلالة معجزته على الصدق ، و هذا مشترك بين الجميع ؛ فقد كذب الجميع ، و هو معنى قوله عزّ و جلّ : ﴿ لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

(١) في " ب " [ إلى الموت ] .

(٢) في " أ " وحدها [ فلا ] و لا تناسب المعنى .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " في غيرها [ و ] .

(٤) في " ز " [ محض ] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الشعراء ، آية ١٠٠ ، ١٠١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف ( ٣ / ٣١٣ ) .

(٩) في " ج " [ سلمنا أنّ المراد به الواحد ] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٠٥ .

(١٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٥ .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (١) : ﴿ أَتَبْتُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً ﴾ (٢) كانوا يهتدون في طرقهم بالنجوم ، فاتخذوا في طرقهم أعلامًا فَعْتَبُوا (٣) بذلك ؛ إذ النجوم تغني عنه ، وقيل : القصور المشيدة ، وقيل : بروج الحمام . (٤)

**قال أحمد :** / البروج المشيدة أظهر ، وقد وصف النبي (ﷺ) مَنْ يَأْتِي آخِرَ الزَّمَانِ [ ٩١١ ظ بقوله ] (٥) : ( يتطاولون في البنيان ) (٦) ، وكره مالكٌ أن يكون في المحراب مكان مرتفع ؛ وقال : " لأنهم يعبثون " ؛ فَعَبَّرَ عنهم بالعبث كما جاء في هذه الآية . و أمَّا عبثهم (٧) بالعلامات مع الاستغناء بالنجوم فبعيدٌ ؛ لأنَّ الحاجة تدعو إليه لغيمٍ مطبقٍ أو غيره ، ولو فُعل ذلك [ في ] (٨) زماننا لَمَا كَانَ معيَّبًا .

١١٧ - **قلتُ :** ما ذكره أحمد من الاستدلال بمن يأتي آخر الزمان \* يتطاولون في البنيان و أنه \* (٩) من أشراف الساعة - لا حجة فيه [ على الكراهة ] ؛ فإنَّ أشراف الساعة منها ما هو حرام / : [ كثرة ] (١٠) الربا و الهرج (١١) ، و منها ما هو مباحٌ كولادة الأمة ربَّتها ، و هو التسريُّ و ليس حرامًا و لا مكروهًا ، فلا يلزم من جعل الشيء (١٢) علامةً على شيءٍ تحريمٍ و لا كراهة ، / فلا يؤخذ كراهية (١٣) مطاولة البنيان من هذا الحديث (١٤) . (١)

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٢٨ .

(٣) هكذا هي في " أ ، ج " و في " ز ، ب " [ فعيبوا ] و في الكشاف المطبوع [ فعبثوا ] لكن السياق يرجح إحدى روايتي المختصر و هما متقاربتان في المعنى ، و ربما كانت الثانية أولى .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٣١٦ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) أخرجه مسلم من حديث عمر (رضي الله عنه) ( ك الإيمان - ب بيان الإيمان و الإسلام و الإحسان ، ح ٨ ) و هو حديث جبريل المشهور و قد أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة .

(٧) في " ز " [ عبيهم ] .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سقطت من " ب " .

(١٢) في " ج " [ كون الشيء نصب ] .

(١٣) في " ز " [ تحريم ] .

(١٤) في " ز " [ من هذه ] مع إسقاط كلمة ( الحديث ) فربَّما عاد اسم الإشارة على الآية لأنه للمؤنث ؛ فإنَّ ابن المنير ذكر اعتماد مالك في قوله على الآية و استشهد له بهذا الحديث .

**قال محمود :** ﴿ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَيْبُكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> يحتمل أن يكون بياناً و تبعيضاً و يُراد به العضو المباح ، و قرأ ابن مسعود : ( ما أصلح لكم من أزواجكم ) أي و كانوا يفعلون ذلك بنسائهم<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

**قال أحمد<sup>(٥)</sup> :** استدلل بذلك على تحريم وطئ المرأة في غير المأثى ؛ لأنها لو كانت بياناً لكان ذمّاً على ترك الأزواج ، و هو بمجرد لا يكون مذموماً ؛ إذ هو التخلي من المكان ، و إنّما يُذمُّ إتيان الذكران فيكون نهياً عن الجمع ، فيكون النصبُ في الثاني متوجّهاً على الجمع إمّا تعييناً و إمّا أظهر<sup>(٦)</sup> ، و قد أجمعت القراءة<sup>(٧)</sup> على رفعه و لا يتفقون على ترك الأفصح ؛ فظهر أنّ هذا المعنى غير مراد ؛ فنثبت أنّها للتبعيض ليكون النهي عن إتيان الذكران و عن ترك إتيان النساء في المأثى فيتوجّه الرفع لاستقلال كل واحدة من المعصيتين بالذكر .

**قال محمود :** ﴿ مِنْ الْمُخْرَجِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> من جملة من أخرجناه و لعلمهم كانوا يُخرجون من أخرجوه على أسوأ حال .<sup>(٩)</sup>

**قال أحمد :** كثيراً ما ورد في القرآن خصوصاً في هذه السورة العدول عن التعبير<sup>(١٠)</sup> بالفعل إلى الصفة المشتقة ، و جعل الموصوف واحداً من جمع : ﴿ مِنْ الْمَسْجُونِينَ ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿ مِنْ أَلْوَعِظِينَ ﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿ مِنْ الْمَرْجُومِينَ ﴾<sup>(١٣)</sup> ﴿ مِنْ الْمُخْرَجِينَ ﴾ ﴿ مِنْ الْقَالِينَ ﴾<sup>(١٤)</sup> و في غيرها ﴿ بَانَ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ ﴾<sup>(١٥)</sup> ﴿ ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَعْدِينَ ﴾<sup>(١٦)</sup> لأنّ التعبير بالفعل

ب ٧٥ ظ

(١) يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي ( ١ / ١٩٤ ) .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٦٦ .

(٣) يراجع : معاني القرآن للزجاج ( ٤ / ٩٩ ) ، زاد المسير ( ٦ / ١٤٠ ) .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ) .

(٥) في " ز " [ محمود ] و هو سهو .

(٦) هكذا هي في النسخ و في الانتصاف [ الأفصح أو المتعين ] .

(٧) في " ج " [ القراء ] .

(٨) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٦٧ .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٣٢٠ ) .

(١٠) في " ج " [ التفسير ] .

(١١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٩ .

(١٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٣٦ .

(١٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١١٦ .

(١٤) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٦٨ .

(١٥) سورة التوبة ٩ ، آية ٨٧ .

/ يُفهِم وقوعه خاصة ، و أمّا بالصفة و جعل الموصوف واحداً من جمع فيفهم أمراً زائداً ، و هو جعل ذلك سمةً للموصوف ثابتةً التعلق كاللقب المشهور ، و لو قلتَ : رضوا بأن يتخلفوا لم تزد على الإخبار بتخلفهم ، و المتلو [ و هو قوله ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ مَعَ الْخَوَالِفِ ﴾ ألحقهم لقباً رديئاً

و صيّرهم نوعاً فسلاً رذلاً <sup>(٣)</sup> ، و كذا ما يرد من أمثالها .

قال محمود : ﴿ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> المجرور صفةً أي غابرة ، و لم يكن الغبور

صفتها / وقت التنجية أي / إلا عجوزاً مقدراً غبورها <sup>(٥)</sup> في العذاب . <sup>(٦)</sup>

قال أحمد : وجهُ العدول عن ( غابرة ) إلى ( الغابرين ) <sup>(٧)</sup> ما ذكره في المسألة قبلها .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> إنما نسبه إليه

مكذباً لأنه مكن منه [ فكأنه ] <sup>(٩)</sup> قد أمر به ، أمّا ترك الإيمان فقد أسنده إليهم بقوله : ﴿ لَا

يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . <sup>(١١)</sup>

قال أحمد : بقاؤه على ظاهره هو التوحيد و أن الله خلق قلوبهم نابية <sup>(١٢)</sup> عن الحق .

قال محمود : و اعلم أن الآيات الأولى مقدمات لهذه الآية ، أبان أنه منزل بلغتهم التي لا

يعرفون غيرها على لسان عربي لو أشكل عليهم فهم شيء منه لكان البيان عنده عتيداً ، و لو

(١) سورة التوبة ٩ ، آية ٨٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(٣) في " ج " بياض مكان الكلمتين ، و الفصل من كل شيء : الرذال الرديء و الجمع : أفسل و فسؤل .

يراجع : المعجم الوسيط مادة ( فسل ) .

(٤) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٧١ .

(٥) أي : مكثها ، و الغابر : الباقي . يراجع : المعجم الوسيط مادة ( غير ) .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٣٢١ ) .

(٧) هكذا هي في " ج " دون حرف جر ، و في غيرها [ من الغابرين ] و حرف الجر في الآية ( في ) .

(٨) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٠٠ ، و في نسخ المختصر كلها ( نسله ) و هو آية مشابهة لها من سورة الحجر ، آية ١٢ ، لذلك أثبت الصواب .

(٩) ما بين المعكوفين من " ز " و في " أ " [ فكذبه ] و قد سقطت من " ج ، ز " .

(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٠١ .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٣٢٦ ) .

(١٢) في " ب ، ج ، ز " [ نائية ] .

نزل على لسان غيره فربّما اعتذروا بعدم فهمه ؛ فأزاح أعدارهم و دحض حجّتهم ، و سلّكه في قلوبهم و مكنّهم من فهمه بل قدر عليهم أنّهم لا يؤمنون به . (١)

قال أحمد : يعني بقوله : " قدر " : علم ؛ لأنّ التقدير عنده العلم ، و الحق أنّ الله أراد أنّهم لا يؤمنون ، و هو جوابٌ عن سؤالٍ إنّ قيل : إنّ قلوبهم نابية عن الحق لا يلجها بوجه و لا سبب فكيف سلك (٢) الحق فيها ؟ فيجاب بهذا .

---

(١) الكشاف ( ٣ / ٣٢٤ ) ، هذا النقل كما ترى مقدّمًا في ترتيب الكشاف عن سابقه ، لأن نص كلام الزمخشري الذي نقله ابن المنير غير موجود لذلك وضعه في هذا الموضع من الكشاف هو اجتهاد من الناشر ، أمّا نسخ المختصر فقد اتفقت على هذا الترتيب .

(٢) في " ز " [ يلحق ] .

## من سورة النمل

قال [ محمود ] <sup>(١)</sup> : ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> كرر الضمير أي لا يوقن

بالآخرة إلا الجامعون بين الإيمان و العمل الصالح . <sup>(٣)</sup>

قال أحمد : [ قد ] <sup>(٤)</sup> تكرر منه أن إيقاع الضمير مبتدأ يُفيد الحصر كقوله : ﴿هُمْ

يُنشِرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> أي لا ينشر إلا هم ، و عدُّ الضمير من آلات الحصر ليس يثبت فجدد عهدًا

بسورة ( اقترب ) ، و أمَّا هاهنا فالضمير تكرر <sup>(٦)</sup> لأنَّ الأصل و هم يوقنون بالآخرة ، فقدم

المجورور للعناية فوق فاصلاً بين المبتدأ و الخبر ، فأريد أن يلي المبتدأ خبره و قد حال

ج ١٨٦

المجورور بينهما ، فطرَّب ذكره و لم يفت العناية / بالمجورور حيث بقي مقدماً .

قوله تعالى : ﴿زَيْنًا هُمْ أَعْمَلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> قال محمود : إنما أسند التزيين إلى

ذاته ، و قد أسنده إلى الشيطان [ في قوله ] في هذه السورة : ﴿ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ

﴾ [ <sup>(٨)</sup> ؛ لأنَّ الإسناد إلى الله سبحانه مجاز و إلى الشيطان حقيقة . قال الحسن : زينا لهم

أعمال البر فعموا عنها . <sup>(٩)</sup>

قال أحمد : و هذا مبنيٌّ / على قاعدة رعاية الصلاح ، و لو عكس فقال : الإسناد إلى الله

ز ٩١ و

حقيقة [ و إلى الشيطان مجاز ] <sup>(١٠)</sup> لكان [ أقرب و ] <sup>(١١)</sup> أصوب ، و اختار ما رواه عن

الحسن لموافقته [ لمذهبه و لتقويته هواه ] <sup>(١٢)</sup> ، و قد أتى الله بنيانهم من القواعد ، و قد ورد

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٣٦ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢١ ، و هو الموضع الذي أشار إليه بعد بقوله : " سورة اقترب " .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و الآية : ( سورة النمل ٢٧ ، آية ٢٤ ) .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

التزيين غالباً في الشر ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾<sup>(١)</sup> ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٣)</sup> و ورد في الخير قليلاً كقوله تعالى : ﴿وَزَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> و يبعد هاهنا الخير<sup>(٥)</sup> / قوله : ﴿أَعْمَلْتُمْ﴾ و هم لم يعملوا البر و ظاهر الإضافة يُعطيها . فتأمل قوله : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> و قال : ﴿لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَانَا لِلْإِيمَانِ﴾<sup>(٧)</sup> أطلق الإيمان في موضعين عن / إضافته إليهم لأنه ما صدر منهم .<sup>(٨)</sup>

ب ٧٦ و

أ ٩٢ ظ

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾<sup>(٩)</sup> قال [ محمود ]<sup>(١٠)</sup> : معناه طائفة من العلم .<sup>(١١)</sup>

قال أحمد : أخذ التبويض و التقليل من التنكير ، و كما يرد للتقليل من شأن المنكر فقد يرد للتعظيم كما مر في قوله : ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرَّانَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾<sup>(١٢)</sup> \* و الغرض من لدن أي<sup>(١٣)</sup> حكيم عليم \*<sup>(١٤)</sup> ، فظاهرُ تنكير ( علماً ) في سياق الامتتان تعظيمُ

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٤ .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٢ .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٣٧ .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٧ .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٤ .

(٧) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٧ .

(٨) سبق الكلام على هذه الآية و أنّ التزيين المضاف إلى الله حقيقة في معناه ، و التزيين المضاف إلى الشيطان حقيقة في معناه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٦٣ ) .

(٩) سورة النمل ٢٧ ، آية ١٥ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(١١) الكشف ( ٣ / ٣٤١ ) .

(١٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦ .

(١٣) سقطت من " ج ، ز " و من الانتصاف المطبوع و لا يتم المعنى بدونها .

(١٤) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ز " .



العلم [ الذي آتاه أي : ( علماً ) أي علم ؛ و هو كذلك فعلمهما ممّا يُستعظم ، فمنه علمٌ <sup>(١)</sup> منطق الطير ] <sup>(٢)</sup> و سائر الحيوانات ، و كلُّ علمٍ بالإضافة إلى علم الله تعالى قليل .

**و قوله تعالى :** ﴿ وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ **قال محمود** : و لم يقلوا على كلِّ عباده و لا أكثر عباده ، فتواضعا بذلك و بجلا نعمة الله بقوله : ﴿ فَضَّلَنَا ﴾ . <sup>(٣)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية **قال محمود** : لما دخل قتادة التف <sup>(٥)</sup> عليه الناس فقال : سلوا عمّا <sup>(٦)</sup> سئتم ، فقال أبو حنيفة - و كان شاباً - : سلوه عن النملة التي كلمت سليمان أنكرًا كان أم أنثى ؟ فسألوه فأفحم ، فقال أبو حنيفة : كانت أنثى لأنَّ الله ( عزَّ و جلَّ ) قال : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ و لم يقل : قال نملة . <sup>(٧)</sup>

**قال أحمد** : لا أدري العجب [ منه أم ] <sup>(٨)</sup> من أبي حنيفة إن ثبت ذلك عنه ؛ لأنَّ النملة كالحمامة و الشاة ، تقع على الذكر و الأنثى ، فيقال : / نملة ذكر و نملة أنثى ، و شاة و حمامة كذلك ؛ فلفظها مؤنث و معناها محتملٌ ، و تأنيثها لأجل لفظها و إن كان المراد بها ذكراً و هو الأفصح المستعمل ؛ قال النبيُّ ( ﷺ ) : ( لا يُضحى <sup>(٩)</sup> بعوراء و لا عمياء و لا عجفاء ) <sup>(١٠)</sup> أخرج الصفات على اللفظ مؤنثة و لا يعني الإناث من النعم خاصة كذا هاهنا .

(١) هذه زيادة من " ج " فقط .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٤١ ) .

(٤) سورة النمل ٢٧ ، آية ١٨ .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " و هو موافق لما في الكشاف و هو الصواب ، و في " ج ، ز " [ التفت ] و هو موافق لما في الانتصاف المطبوع و لعله تحريف .

(٦) هكذا هي في " ب ، ج " و في " أ ، ز " [ عم ] و ( ما ) هنا موصولة و ليست استفهامية .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٣٤٤ ) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) في " ج " [ يضحى ] و كذلك قدم ( عجفاء ) على الصفتين الأخريين .

(١٠) أخرجه الأربعة من حديث البراء بن عازب (رضي الله عنه) ، فأخرجه أبو داود (ك الضحايا - ب ما يكره من الضحايا ، ح ٢٨٠٢) ، الترمذي (ك الأضاحي - ب ما لا يجوز من الأضاحي ، ح ١٤٩٣) ، النسائي (ك الضحايا - ب ما نهى عنه من الأضاحي : العوراء ، ح ٤٣٦٩) ، ابن ماجه (ك الأضاحي - ب ما يكره أن يضحى به ، ح ٣١٤٤) و قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح ... و العمل على هذا الحديث عند أهل العلم " .

و كيف يشكر أبا حنيفة <sup>(١)</sup> بهذا و يُفحَم به فتادة مع غزارة علمه ؟ و الأشبه أن هذا لا يصح عنهما .

**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكٰذِبِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي أصدقت أم كذبت ؟ إلا أن هذا أبلغ لأنه إذا كان معروفاً بالكذب لم يوثق به . <sup>(٣)</sup>  
**قال أحمد <sup>(٤)</sup> :** و هذا مما نبهنا عليه في سورة الشعراء <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ أَهَكَذَا عَرَشُكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> لم يقل : أهذا عرشك ؟ لئلا يكون تلقيناً ، فقالت : ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ و لم تقل : هو هو ، و لا : ليس هو ؛ فلم تقطع في أمر محتمل <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

**قال أحمد :** و في قوله : ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ و لم تقل : هكذا هو - نكتة حسنة ، و إن كانت كاف التشبيه فيهما جميعاً ، و تتميز ( هكذا ) بالمطابقة ، فحكمته أن ( كأنه ) عبارة من قوي عنده الشبه فكاد يقول : \* هو هو \* <sup>(٩)</sup> . و ( هكذا هو ) عبارة جازم بتغاير الأمرين حاكم بوقوع الشبه بينهما ، فالأول أشبه بحال بلقيس . و قول الزمخشري : " و <sup>(١٠)</sup> لا ليس بهو " إن كان من قوله / فهو وهم ، و الصواب : [ و لا ] <sup>(١١)</sup> ليس به <sup>(١٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ لَنُبَيِّنَنَّ لَهُمْ وَاٰهْلَهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِنَّا لَصٰدِقُونَ ﴾ <sup>(١٣)</sup> **قال محمود :**  
و قالوا : ﴿ وَإِنَّا لَصٰدِقُونَ ﴾ مع أنهم / كاذبون لأنهم اعتقدوا أنهم إذا بيتوه <sup>(١٤)</sup> و أهله فجمعوا بين البياتين فذكروا أحدهما كانوا صادقين ؛ لأنهم فعلوا البياتين جميعاً ، و فيه دليل

(١) في " ج " [ يستكر أبو حنيفة هذا ] و المعنى يحتمله .

(٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٢٧ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٥١ ) .

(٤) في " ج " [ محمود ] و هو وهم .

(٥) آية ( ١٦٧ ) ، ( ص ٤٧٠ ) .

(٦) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤٢ .

(٧) عبارة الكشاف و الانتصاف [ لم تقع في المحتمل ] و لعل عبارة المختصر أوضح .

(٨) الكشاف ( ٣ / ٣٥٧ ) .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) في " أ " [ أن ] و ما أثبتته من بقية النسخ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) و المثبت في الكشاف على الصواب الذي ذكره ابن المنير ؛ فليس في كلام الزمخشري وهم .

(١٣) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤٩ .

(١٤) في " أ " [ بيتوا ] و ما أثبتته من بقية النسخ .

على أنّ الكذب قبيحٌ عند الكفرة الذين لا يعرفون الشرع / فقصّدوا قتلَ نبيِّ الله و لم يرضوا و ٩٣ أ  
لأنفسهم بأن يكونوا كاذبين حتى سوّوا (١) للصدق حيلةً ليتقصوا (٢) من عهدة (٣) الكذب . (٤)

**قال أحمد :** و حيلة الزمخشري لتصحيح قاعدة التحسين و التقيح بالعقل قريبٌ من حيلتهم

التي سمّاها الله تعالى مكرًا ، و غرضه أن يستشهد على صحة مذهبه بموافقة قوم لوط (٥) / ز ٩٢ و  
عليها ، و أنّي يتمّ له ذلك و هم كاذبون ؟ ! فإنّ من فعل الأمرين و جحد أحدهما فلا مرية في  
فريته ؛ و إنّما تتمّ الحيلة لو فعلوا أمرًا واحدًا فادّعي عليهم فعل أمرين فجددوا المجموع . و  
لم يختلف العلماء في أنّ من حلف لا أضرب زيدًا فحلف لا أضرب زيدًا و عمرًا كان [ كاذبًا ] (٦) حانثًا  
بخلاف من حلف لا أضرب زيدًا و عمرًا [ فحلف لا أضرب أحدهما ] (٧) أو لا أكل رغيفين فأكل  
أحدهما فهو محلّ خلاف العلماء في الحنث و عدمه ؛ فإذا ثبت كذبهم في قولهم : ﴿ مَا شَهِدْنَا  
مَهْلِكَ أَهْلِهِ ﴾ (٨) فإن كانوا عقلاء فهذه الحيلة لا تجعل الكذب صدقًا ؛ فبطل قول محمود : "  
إنّها حيلةٌ ليتقصوا عن عهدة الكذب " ، و إن كانوا غير عقلاء فإن رضي محمودٌ بإثبات قاعدة  
التحسين و التقيح [ التي ] (٩) هي من قواعد العقائد بموافقة قوم غير عقلاء على صحتها  
فحسبه و ما رضي به لدينه .

---

(١) في " ج " [ صوروا ] ، و في " ز " [ جعلوا ] و هو محتمل ، و المثبت موافق لما في الكشف .

(٢) فصى الشيء من الشيء و عنه يفصي فصيًّا : فصله و أزاله ، و تفصّى من الشيء و عنه : تخلص منه  
. يراجع : المعجم الوسيط مادة ( فصى ) .

(٣) في " أ ، ج " [ عهد ] و الصواب ما أثبت ، لأنّ العهدة : التّبعة ، يقال : على فلان عهدةٌ لا خلاص منها  
. يراجع : المعجم الوسيط مادة ( عهد ) .

(٤) الكشف ( ٣ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ) .

(٥) هكذا هي في الانتصاف المطبوع و كذلك تابعتها نسخ المختصر و هو سهو لعلّ العهدة فيه على نسخ  
الانتصاف ثم تابعتها علم الدين لأنّ هذه قصة صالح ( عليه السلام ) ؛ و لذلك نقل الألويسيّ تعقب ابن المنير  
لكنه لم يصرح بنقله عنه ثم صحح ( رحمه الله ) النقل فقال : " بموافقة قوم صالح " يراجع : روح المعاني ( ١٩ / ٢١٤ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في " ج " [ فحرف عمرًا ] .

(٨) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤٩ .

(٩) ما بين المعكوفين سقط من " أ " و وقع فيها تكرار بمقدار ثلاثة أسطر من كلام مضي .

**قوله تعالى :** ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ <sup>(١)</sup> **قال محمود :** معلوم أن <sup>(٢)</sup> لا خير فيما أشركوه حتى يوازن بينه و بين من هو خالق كل خير و إنما هو إلزام و تبيكيت . <sup>(٣)</sup>  
**قال أحمد :** كلام مرضي لكن ضع مكان قوله : " خالق كل خير " ، خالق كل شيء ؛ فإنه مذهب قدي أو إشراك خفي .

**قوله تعالى :** ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ <sup>(٤)</sup> **قال محمود :** إن قيل : كم من مضطر لا يجاب ؟ قلت : الإجابة موقوفة \* على كون المدعو به مصلحة ، و لهذا لا يحسن دعاء العبد إلا شرطاً فيه المصلحة . <sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** الإجابة معقودة <sup>(٦)</sup> \* <sup>(٧)</sup> بالمشيئة لا بالمصلحة ، و القدرية يقفونها على المصلحة لإيجابهم رعاية المصالح ، و قوله : لا يحسن الدعاء من العبد إلا شرطاً فيه المصلحة - غلط ؛ فإن المشيئة شرط بالاتفاق و مع ذلك كره النبي <sup>(ﷺ)</sup> أن يقول : اللهم اغفر لي إن شئت . و قال : ( إن الله لا مكره له ) <sup>(٨)</sup> .

**قوله عز و جل :** ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾ <sup>(٩)</sup> **قال محمود :** المراد بالبلدة مكة و إضافة اسم الله / إليها لتشريفها ، و ذكر تحريمها لأنه أخص أوصافها <sup>(١٠)</sup> و أسنده إلى ذاته لشرفها ثم قال : ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ أدخل كل شيء تحت ربوبيته و ملكوته كالتابع لهذه / البلدة المعظمة ، و فيه إشارة إلى أن ملكاً ملك هذه البلدة المكرمة و ملك إليها كل شيء أنه ملك عظيم الشأن . <sup>(١١)</sup>

(١) سورة النمل ٢٧ ، آية ٥٩ .

(٢) في " ج " [ أي ] و قد سقطت الكلمة التي قبلها .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٦٣ ) .

(٤) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٢ .

(٥) الكشاف ( ٣ / ٣٦٤ ) .

(٦) هكذا هي في " ز " و في " أ ، ب " لعلها [ مقرونة ] و هو الموافق للانتصاف لكنها محرفة فيهما .

(٧) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٨) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة <sup>(ﷺ)</sup> ، فأخرجه البخاري ( ك الدعوات - ب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له ، ح ٦٣٣٩ ) ، مسلم ( ك الذكر و الدعاء و التوبة - ب العزم بالدعاء و لا تقل إن شئت ، ح ٢٦٧٩ ) .

(٩) سورة النمل ٢٧ ، آية ٩١ .

(١٠) في " أ " هنا زيادة [ فيها ] ليست في بقية النسخ و لا يحتاجها المعنى .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٣٧٦ ) .

**قال أحمد :** و تحت قوله : ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ فائدةٌ أخرى : لَمَّا أضاف اسمه إلى ملك هذه البلدة أتبعه ملك كل شيء لئلا يُتوهم اختصاص ملكه بها ، و نبّه على أنّ الإضافة الأولى قصد بها التشريف لا لأنها ملك الله تعالى خاصة .

**قوله تعالى :** ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ <sup>(١)</sup> **قال محمود :** العالم بالذات لا يخفى عليه شيءٌ و لا تجوز عليه الغفلة . <sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** سبق له جحد صفة العلم و إيهام أنّ سلبها داخلٌ في تنزيه الله تعالى ؛ لأنّه يجعل استحالة الغفلة عليه تعالى \* معللةً بأنّ علمه بالذات لا بالعلم . و الحقُّ أنّ استحالة / الغفلة عليه تعالى \* <sup>(٣)</sup> لأنّ علمه لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض و لا في السماء ، بل هو علمٌ قديم عام التعلق بالكائنات <sup>(٤)</sup> و الممكنات و الممتنعات ، و لا يتوقف تنزيهه سبحانه على تعطيل صفات / كماله و جلاله تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ج ١٨٨

(١) سورة النمل ٢٧ ، آية ٩٣ ، و قد سقط ذكرُ الآية من " ب " .

(٢) الكشاف ( ٣ / ٣٧٧ ) .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٤) هكذا هي في " ز " و هو موافق للانتصاف ، و في بقية النسخ [ في الكائنات ] .

## و من سورة القصص

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصْحُونَ ﴾<sup>(١)</sup> قال محمود : روي أنهم اتهموها لما قالت : ﴿ وَهُمْ لَهُ نَصْحُونَ ﴾ بمعرفة موسى ، فقالت : إنما أردتُ و هم للملك فرعون<sup>(٢)</sup> ناصحون فخلصت من التهمة .<sup>(٣)</sup> قال أحمد : أوردتُ هذه الرواية استحساناً لفظتها ، و لكنها<sup>(٤)</sup> من بيت النبوة و أخت النبيِّ فحقيق بها ذلك .

١١٨ - قلتُ : ما ذكره محمودٌ و أحمد [ و إن كان معقولاً ] - بعيدٌ ؛ لأنَّ اللغة التي كانت تتكلم بها أختُ موسى غير هذه اللغة ؛ فالألفاظ المتلوة في القرآن عبارة عن معنى الألفاظ التي قالتها ، و هذا الاحتمال إنما نشأ من تركيب الألفاظ العربية ، و احتمال الضمير للأمرين فيها فلا يلزم أن يكون لفظها في لغتها محتملاً للأمرين ، و هذه الرواية و إن رواها البغويُّ و حكاها الزمخشريُّ و استحسناها أحمد [ في لغتها ]<sup>(٥)</sup> - بعيدةٌ كما أوضحته .<sup>(٦)</sup>

قال محمود : ﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> تيراً من عظيم لأنَّ ظهير المجرمين شريكهم فيما هم بصدده ، ( يقال يوم القيامة : أين الظلمة و أعوان

(١) سورة القصص ٢٨ ، آية ١٢ .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٨٣ ) .

(٤) في " ز " [ فإنها ] و هي تقارب ما في الانتصاف [ لكونها ] ، و ما أثبتته من بقية النسخ ، و هو يصح على معنى الحديث - لا يثبت عند أهل الحديث كما في البدر المنير لابن الملقن ( ٨ / ٢٨٢ ) - ( أنا أفصح العرب بيد أني من قریش ) فيكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم . يراجع : الإيضاح للقرظيني ( ص ٣٨٤ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) كلام علم الدين هذا علق عليه الألويسي قائلاً : " و احتمال الضمير لأمرين مما لا تختص به اللغة العربية بل يكون في جميع اللغات ، على أن الفراعنة من بقايا العمالقة و كانوا يتكلمون بالعربية فلعلها كملت بلسانهم و يسمى هذا الأسلوب من الكلام الموجه " روح المعاني ( ٢٠ / ٥٠ ) .

(٧) سورة القصص ٢٨ ، آية ١٧ .

الظلمة ؟ / أين من لاق (١) لهم دواة أو برى لهم قلمًا فيجعلون في تابوت من نار (٢) . (٣) ز ٩٣ و

قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾  
(٤) قال [ محمود ] (٥) : هذا كلامٌ حكيم لا يُزاد عليه ، إذا اجتمعت القوة و الأمانة في القائم بأمرك فقد فرغ بالك ، و ساقطت كلامها مساقَ المثل و لم تقل : هو قويٌّ أمين . (٦)  
قال أحمد : و هو أجمل في مدح النساء للرجال من المدح الخاص و أبقى للحشمة ؛ و خصوصًا إن كانت فهمت أن أباهما يزوجها منه ، و ما أحسن ما أخذ الفاروق هذا المعنى فقال : " أشكو إلى الله ضعف الأمين و خيانة القوي " (٧) ففي (٨) ضمن هذه الشكاية / سؤال  
الله سبحانه أن يُنحفه بقويٍّ أمين يستعين به . و إيهام ابنة شعيب (٩) قد سلكته (١٠) امرأة العزيز في قصة يوسف [ حيث قالت ] (١١) ﴿ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا ﴾ (١٢) لكن شتان ما بين الحياء المجبول و المتكلف :

أ ٩٤ و

- 
- (١) لاق الشيء يلوق لوقًا : ليته ، يراجع : المعجم الوسيط مادة ( لاق ) .  
(٢) قال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف : ذكره صاحب الفردوس من حديث أبي هريرة ، و قد بحثت عنه في مضافه فلم أعر عليه ، و وجدت حديث حذيفة بمعناه : " الظلمة و أعوانهم في النار " . يراجع : الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاع الديلمي ( ٢ / ٤٧٠ ) .  
(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٨٥ ) .  
(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٢٦ .  
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .  
(٦) الكشاف ( ٣ / ٣٨٩ ) .  
(٧) ذكره ابن الجوزي بلفظ : " أشكو إلى الله جلد الخائن و عجز الثقة " ، و عزاه لابن أبي شيبة . يراجع : مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن الجوزي ( ص ١١٧ ) .  
(٨) في " ب " [ قد ] .  
(٩) هذا أحد الأقوال في تسمية الرجل الصالح الذي صاهره موسى عليه السلام ، لكن لا يروى اسمه في أثر صحيح ، قال ابن جرير : " و هذا مما لا يُدرَك علمه إلا بخبر و لا خبر بذلك تجب حجته " . يراجع : جامع البيان ( ١٨ / ٢٢٤ ) ، تفسير ابن كثير ( ٦ / ٨٤ ، ٨٥ ) .  
(١٠) في " أ " [ سكته ] و هو تحريف .  
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .  
(١٢) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٥ .

ليس التَّكْحُلُ فِي الْعَيْنَيْنِ كَالْكَحْلِ (١) .....

مرادها ما جزاء يوسف فيما أراد بي من السوء إلا أن تسجنه أو تعذبّه عذابًا أليماً لكن أوهمت زوجها الحياء و الخفر ، أي إذا كان الحياء يمنعني من النطق به فكيف لا يمنعني من فعل الفاحشة ؟

**قوله تعالى :** ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجًا﴾ (٢) **قال :** نقل من مذهب أبي حنيفة منع النكاح على خدمة سنة و جوازه على خدمة عبده سنة ، و فرّق بينهما بأنّه في الأولى مسلم نفسه و ليس بمال ، و في الثانية مسلم عبده و هو مال ، و الشافعي يُجيز النكاح على المنافع المعلومة مطلقاً . (٣)

**قال أحمد :** و في مذهب مالك ثلاثة أقوال المنع و الكراهة و الجواز (٤) ، و الآية أجازت النكاح على منافع الحر ، لكن حجة المنع أنّ هذا شرع من قبلنا (٥) .

**قوله تعالى :** ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ﴾ (٦) **قال محمود :** العاقبة أي المحمودة كقوله

تَعَالَى : ﴿أُولَٰئِكَ هُمِ الْعِزَّةُ الَّذِينَ لَا يُلَاقُونَ اللَّهَ وَلَا يُنَاقُونَ﴾ (٧) ﴿

مَّا يُلَاقُونَ اللَّهَ وَلَا يُنَاقُونَ﴾ (٨) و المراد الدنيا و عاقبتها أن يُخْتَمَ

للإنسان بالرحمة و الرضوان و تلقي الملائكة بالبشرى ، و إنّما / اختصت العاقبة بالخير دون

ز ٩٣ ظ

(١) عجز بيت للمتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة أولها : أجاب دمعي و ما الداعي سوى ظلّ \* دعا فلنَّاه قِبَلِ الرَّكْبِ و الإبل ، و صدر البيت : لَأَنَّ حَلْمَكَ حِلْمٌ لَا تَكْلُفُهُ ، و الكحل أن تكون أشفار العين سوداً خلقة ، و المعنى أنّ حلمك لا يزول لأنّه صفة خلقت بها . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبى للمعري ( ٢٨٣ / ٣ ) .

(٢) سورة القصص ٢٨ ، آية ٢٧ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٣٩١ ) .

(٤) قال الشيخ صالح الأبي : " منعه مالك و كرهه ابن القاسم و أجازه أصيبغ ، و إن وقع مضى على المشهور " . يراجع : جواهر الإكليل ( ١ / ٣١٢ ) .

(٥) أي المحكي في القرآن و السنة من شرعهم ، و كلام ابن المنبر على القول بأنّه ليس شرعاً لنا ، و هو قول الجمهور ، و اختار الحنفية أنه شرع لنا . يراجع : الوجيز لـ د . عبد الكريم زيدان ( ص ٢٦٤ ) .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٧ .

(٧) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٨) سورة الرعد ١٣ ، آية ٤٢ ، هكذا ثابتة في النسخ [ الكافر ] و هي قراءة غير الشامي و الكوفيين و يعقوب ، و قرأ المذكورون [ الكفّار ] . يراجع : البدور الزاهرة ( ص ١٧٥ ) .



الشر لأنَّ الله تعالى جعل الدنيا مجازاً للآخرة ، و أراد من عباده أن لا يعملوا إلا الخير ، و ما خلقهم إلا لأجله كما قال : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فالعاقبة الأصلية هي عاقبة الخير / و عاقبة السوء لا اعتداد بها ؛ لأنها من تحريف الفجار . <sup>(٢)</sup>

قال أحمد : / تقدم من قواعد الحق ما يُستضاء به ، و نقول : إنَّ استدلاله على أنَّ عاقبة الخير و عبادة الله هي المرادة [ بقوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ معارضٌ بأدلة أهل السنة <sup>(٤)</sup> [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ﴾ <sup>(٦)</sup> أي خلقنا لعذاب جهنم . و عن عمر أنه قال : " و إنَّكم آل المغيرة ذرء النار " <sup>(٧)</sup> . أي : خلقها . فإن دلت آية الذاريات ظاهراً على ما ذكر فقد دلت آية الأعراف على أنه خلق كثيراً من الثقلين ليكون عاقبتهم جهنم جزاء على كفرهم ، و الجمع بين الآيتين بحمل عموم [ آية ] <sup>(٨)</sup> الذاريات على خصوص آية الأعراف ؛ فإنَّ المراد ما خلقت السعيد من الثقلين إلا لعبادتي فنبت أنَّ العاقبتين كلاهما مراد ، و وجهه مجيء العاقبة المطلقة كثيراً و إرادة الخير بها أنَّ الله سبحانه يهدي الناس إليها ، و وعدهم ما في سلوكها من النجاة و النعيم ، و نهاهم عن ضدها و توعد عليه بالعذاب الأليم ، و ركَّب فيهم عقولاً ترشدهم إلى عاقبة الخير و أزاح عنهم ، فكان من حقهم أن يسلكوا طريق الخير و أن يجعلوها / نصب <sup>(٩)</sup> أعينهم ؛ فأطلقت العاقبة للخير لذلك ؛ إذ هي المأمور بها فعوملت معاملة ما هو مراد و إن لم

(١) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٦ .

(٢) الكشاف ( ٣ / ٣٩٧ ) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) هذه المعارضة هي لمن أخذ بعض الأدلة الشرعية و طرح ما عداها ، أمَّا على مذهب من أعمل جميع الأدلة فلا معارضة بينها ، لأنَّ آية الذاريات أخبر فيها تعالى عن إرادته الشرعية التي أنزل لها الكتب و أرسل بها الرسل ، و آية الأعراف أخبر بها تعالى عن إرادته الكونية القدرية أنه خلق خلقه فجعلهم فريقين : فريقاً في الجنة و فريقاً في السعير . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧٦٩ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧٩ .

(٧) قال ابن حجر : " أخرجه أبو عبيد في غريبه ... فذكره منقطعاً " . يراجع : غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ابن سلام ( ٤ / ٢٢٧ ) ، الكافي الشاف لابن حجر ( ٢ / ١٧٣ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) هكذا شكلها في " أ " و ( نصب ) بفتح النون و ضمها و سكون الصاد فيهما . يقال : نصبَ عيني : أمامها ، يراجع : المعجم الوسيط مادة ( نصب ) .

تكن مرادة<sup>(١)</sup> . فإن قيل : لم لا يكون فهم جودة العاقبة لإضافتها باللام في قوله عزّ و جلّ : ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿هُم عُقَبَى الدَّارِ﴾<sup>(٣)</sup> ، و عاقبة السوء عليهم ؛ فاستعمال اللام هو الدال على كونها خيراً و في الشر يقال : ﴿عَلَيْهِمْ دَايِرَةُ السَّوْءِ﴾<sup>(٤)</sup> . قلت : لولا ورود قوله : ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾<sup>(٥)</sup> لكان في ذلك مقنع .

**قوله تعالى :** ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾<sup>(٦)</sup> **قال**

**محمود :** عبّر عن نفي المعلوم بنفي العلم ؛ لأنّ العلم لا يتعلق / بالمعلوم إلا بما هو عليه ، إن موجوداً فموجود و إن معدوماً فمعدوم ، ثمّ عبّر عن نفي كونه موجوداً بنفي كونه معلوماً .  
(٧)

**قال أحمد :** وهم فيه محمود لأنّ الله تعالى عبّر عن نفي المعلوم بنفي العلم في قوله عزّ و جلّ : ﴿قُلْ أَتَنْتَبِهُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup> ﴿أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٩)</sup> فظنّ أنّ سرّ التعبير شامل لكلّ تعلق بالمعلوم و ليس كذلك ، بل هذا التعبير لا يكون إلا في علم الله تعالى لعموم تعلقه حتى لا يعزب عنه أمرٌ ؛ فما لم يتعلق العلم بوجوده لزم أن لا يكون موجوداً ، و علم المخلوقات ليس له هذه الدرجة<sup>(١٠)</sup> ؛ لجواز أن لا يتعلق علمهم بشيء و هو موجود ؛ و إنّما فرعون ( لعنه الله ) كان يدعي الإلهية فعامل علمه معاملة علم الله تعالى في أنه لا يعزب عنه شيء ؛ فمن ثمّ طغى و تكبرّ و عبّر بنفي علمه عن نفي المعلوم ، و يناسب تعاضمه قوله : ﴿فَأَوْقَدْ لِي يَهْمَنُ عَلَى الطِّينِ﴾ و لم يقل فاطبخ

---

(١) التفسير الصحيح أنّها غير مرادة كوناً و قدراً ، و لكنها مرادة شرعاً . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٢٦ ) .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٢٨ .

(٣) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٢ .

(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ٩٨ ، و كذلك ( الفتح ٤٨ ، آية ٦ ) .

(٥) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٥ .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٣٩٩ ) .

(٨) سورة يونس ١٠ ، آية ١٨ .

(٩) سورة الرعد ١٣ ، آية ٣٣ .

(١٠) في " ز " [ هذا التعلق ] .

الآجر لي تعاضماً كما قال مَنْ له العظمة : ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾<sup>(١)</sup> و من تعاضمه نداؤه لوزيره باسمه و بحرف النداء و توسط ندائه خلال الأمر ، و بناؤه الصرخ و رجائه الطلوع دليلٌ على أنه لم يكن مصمماً على الجحود .

**قال محمود :** و ذلك مناقضٌ لما أظهره من الجحد الجازم بقوله : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ فإمّا أن يخفى هذا التناقض على قومه لغباوتهم ، و إمّا أن يفتنوا بها<sup>(٢)</sup> و يخافوا نقمته .<sup>(٣)</sup>

**قال أحمد :** و يجوز / أن يُحمل قوله : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ على الشكِّ ب ٧٨ و \* و نفي علمه خاصة \*<sup>(٤)</sup> و إجرائه مجرى سائر / علوم الخلق في أنه لا يلزم من نفي تعلقه بوجود أمر نفي ذلك الأمر ؛ لجواز كونه عازباً عن علمه فلا يكون تناقضاً ، و ليس القصدُ رفعَ التناقض عن كلامه فهو أحقر من ذلك ، بل الكلام في مقتضى اللفظ .

**قال محمود :** [ في قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ﴾<sup>(٦)</sup> مقابلة فعله الذي عظمه بأن شبهه بحصيات نُبذت في البحر .<sup>(٧)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾<sup>(٨)</sup> **قال محمود :** دعوناهم أئمةً دعاة كما تقول : جعلته بخيلاً فاسقاً / / إذا دعوته [ بذلك ]<sup>(٩)</sup> . (١٠)

**قال أحمد :** لا فرق عندنا بين قوله : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَاتٍ ﴾<sup>(٢)</sup> و بين هذه الآية ، فمن حمل الجعل على التسمية هاهنا فهو بمثابة مَنْ حمّله على<sup>(٣)</sup> التسمية هناك .

(١) سورة الرعد ١٣ ، آية ١٧ .

(٢) في " ز " [ لها ] و ما أثبتته من بقية النسخ ، و كلاهما جائز يقال فطنَ للأمر و به و إليه : تنبّه له . فهو فاطنٌ و فطنٌ و فطينٌ ، يراجع : المعجم الوسيط مادة ( فطن ) .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٤٠٠ ، ٤٠١ ) .

(٤) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤٠ .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٤٠١ ) .

(٨) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤١ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) الكشاف ( ٣ / ٤٠٢ ) .

**قال محمود :** في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> [ معناه

[<sup>(٥)</sup> إرادة تذكركم لأنَّ الإرادة تشبه الترجي فاستعير لها ، أو يُراد به ترجي موسى . ]<sup>(٦)</sup>

**قال أحمد :** القول الأول قدرِيٌّ<sup>(٧)</sup> ، و الثاني هو الصواب .

**قوله تعالى :** ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾<sup>(٨)</sup> **قال محمود :** ( لولا ) الأولى امتناعية

و الثانية تحضيضية و الفاء الأولى عاطفة و الثانية جواب ، أي لولا أنهم قائلون إذا عُدُّوا : هلا أرسلت إلينا رسولاً بذلك محتجين - لَمَا أرسلتُ إليهم أحداً . فإن قيل : كيف استقام جعل العقوبة سببَ الإرسال لا القول ؛ لدخول حرفِ الامتناع عليها دونه ؟ قلتُ : العقوبة سببُ القول فهي سببُ السبب ؛ فجعلتُ سبباً و عطفُ السببِ الأصليُّ عليها [ بالفاء المسببة<sup>(٩)</sup> ] .<sup>(١٠)</sup>

**قال أحمد :** و هذا كقوله : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(١١)</sup> و

السرُّ في جعل سببِ السببِ سبباً و عطفِ السببِ الأصليِّ عليه [ <sup>(١٢)</sup> أمران : أحدهما مزيدُ العناية بسببِ السببِ لكونه مقصودَ السياق و هذا هو السر الذي أبداه سيبويه<sup>(١٣)</sup> ] . الثاني أنَّ

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١ .

(٢) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٢ .

(٣) في " ج " [ بمعنى ] .

(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٥١ ، هذا وهم في نسخ المختصر ؛ لأنَّ كلام محمود هذا مذكور عند قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونََ الْأُولَى بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ( آية ٤٣ ) و هو واضح من ترتيب الآيات موضع التعليق .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٤٠٣ ) .

(٧) بل الصواب أنَّ ( لعل ) هنا للتعليل كما سبق في مثله ، و يراد به هنا بيان الإرادة الشرعية بإنزال الكتاب لحصول الذكرى . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٢٥ ) .

(٨) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤٧ .

(٩) في الكشاف [ الفاء المعطية معنى السببية ] .

(١٠) الكشاف ( ٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ) .

(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .

(١٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " و كذلك سقطت منه أشياء من " ز " و المثبت من " ب ، ج " .

(١٣) قال سيبويه : " فإن قال إنسانٌ : كيف جاز أن تقول : أن تضل و لم يعد هذا للضلال و للالتباس ؟ فإنما ذكر ( أن تضل ) لأنه سبب الإذكار ؛ كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، و هو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط و لكنه أخبر بعلته الدعم و بسببه " . يراجع : الكتاب ( ٣ / ٥٣ ) .

في هذا النظم تنبيهًا على سببية كل واحد منهما ، أمّا الأول فلاقتراانه بحرف التعليل و هو ( أن ،  
و الثاني لاقتراانه بفاء السبب ، و لا يُعطى هذا المعنى إلا من المقروء لا من قول القائل : أن  
تذكر إحداها إذا ضلت . و كان بعضُ النحاة يورد هذه الآية إشكالًا على النحاة و على أهل  
السنة من المتكلمين و يقول : ( لولا ) يدلُّ على امتناع جوابها لوجود ما بعدها فيكون الواقع  
بعدها في الآية موجودًا و هي عقوبة المذكورين بتقدير عدم بعثة الرسل ، و جوابها المحذوف  
غير واقع و هو عدم الإرسال ؛ لأنه ممتنع بالأول و متى لم يقع عدم الإرسال كان الإرسال /  
واقعا ؛ فيشكل على أهل السنة لأنهم يقولون <sup>(١)</sup> : لا حكم قبل ورود الشرع فلا يُتصور  
العقوبة بتقدير عدم البعثة ؛ و ذلك لأنها واقعة على مخالفة أحكام الشرع و لا شرع فلا <sup>(٢)</sup>  
عقوبة .

و يشكل على النحاة فإنه يقتضي عدم وقوع بعثة الرسل و الواقع خلافه ، و كان مورد  
الإشكال يُجيب <sup>(٣)</sup> بأن فيه محذوفًا و الأصل <sup>(٤)</sup> : و لولا كراهة أن تصيبهم ، و حينئذ يزول /  
الإشكال . و إنما جاء الإشكال من حيث عدم تحرير النحاة لمعنى ( لولا ) بقولهم : هي تدلُّ  
على أن ما بعدها موجودٌ و جوابها ممتنع به ، و التحرير أنها تدلُّ على أن ما بعدها مانعٌ من  
جوابها .

و أن معناها لزوم جوابها لما بعدها ثمَّ المانع قد يكون موجودًا [ و قد يكون مفروضًا ، و الآية  
من قبيل فرض المانع ، / و كذا اللزوم فقد يكون الشيء الواحد ] <sup>(٥)</sup> لازمًا لشيئين فلا يلزم من  
نفي أحد ملزوميه نفيه ، و به يزول الإشكال الوارد في قوله <sup>(٦)</sup> : " نعم العبد صهيب لو لم  
يخف الله لم يعصه " <sup>(٧)</sup> .

(١) في " ج " [ في قولهم ] .

(٢) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [ و لا ] .

(٣) في " أ " [ بحيث ] و هو تصحيف .

(٤) في " أ ، ب " [ بأن فيه محذوف أو الأصل ] و هو لحن و تحريف .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٦) في " ج " زيادة [ عليه السلام ] و الأثر لم يثبت عن عمر مسندًا فكيف يكون مرفوعًا ؟ ! .

(٧) قال السخاوي : " اشتهر في كلام الأصوليين و أصحاب المعاني و أهل العربية من حديث عمر و ذكر  
البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب ، و كذا قال جمع جمٍّ من أهل اللغة ، ثم رأيت بخط شيخنا  
- يعني ابن حجر العسقلاني - أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة لكن لم يذكر له ابن قتيبة  
إسناده ، و قال : أراد أن صهيبا إنما يطيع الله حبًا لا لمخافة عقابه " و أقدم من ابن قتيبة أبو عبيد القاسم بن  
سلام (رحمته الله) و قد ذكره في غريب الحديث و لم يسنده أيضًا ، و الشرخ الذي ذكره ابن قتيبة هو كلام أبي

قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ / مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَّهَاتِ رُسُلًا﴾ الآية (١) قال [ محمود ] (٢) : هذا بيانٌ لعدله و تقديسه عن الظلم ؛ إذ لا يُهلكهم إلا إذا استحقوا العذاب ، و لا إذا استحقوا حتى تتأكد الحجة ببعثة الرسل . (٣)

قال أحمد : هذا جوابٌ ساقط على سؤال وارد على القدرية ، و هو لو كانت العقول تحكم بأحكام التكاليف لقامت (٤) الحجة على الناس و إن لم يكن بعثَ الرسل ! فلا يجدون عنه جواباً .

قوله تعالى : ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ (٥) [ قال محمود ] (٦) : لم يُعلق الوعد بترك العلو و الفساد و لكن بترك إرادتهما ، كما قال سبحانه : ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ (٧) علق العقوبة على الركون ، و عن علي [ كرم الله وجهه ] (٨) أن الرجل يعجبه أن يكون شراك نعله أحسنَ من شراك نعل أخيه فيدخل تحتها (٩) . و كان عمر بن عبد العزيز (١٠) يرددها حتى قبض (١١) . و عن الفضيل (١) أنه قرأها و قال : ذهبت الأمانى هاهنا . و من

---

عبيد في غريبه . يراجع : المقاصد الحسنة للسخاوي ( ص ٤٤٩ ، ح ١٢٥٩ ) ، غريب الحديث لأبي عبيد ( ٤ / ٢٨٤ ، ح ٦٥٤ ) .

(١) سورة القصص ٢٨ ، آية ٥٩ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٤١٠ ) .

(٤) في " ز " [ لقلعت ] .

(٥) سورة القصص ٢٨ ، آية ٨٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) سورة هود ١١ ، آية ١١٣ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) قال ابن حجر : " أخرج الطبري و الواحدي ... عن علي بهذا موقوفاً و إسناده ضعيف " و معناه أن هذا الإعجاب بنعله يدخله في هؤلاء الموصوفين في هذه الآية بالتكبر و الإفساد . يراجع : جامع البيان ( ١٨ / ٣٤٤ ) ، و الكافي الشاف بحاشية الكشاف .

(١٠) عمر بن عبد العزيز : هو أبو حفص الأموي جده مروان بن الحكم ، ولد و نشأ بالمدينة ثم ولي إمارتها ،

و ولي الخلافة سنة ٩٩ هـ ، و اشتهر بالصلاح و العدل ، و هو من علماء التابعين ، توفي سنة ١٠١ هـ .

يراجع : صفة الصفوة ( ٢ / ١١٣ ) ، تهذيب الكمال ( ٢١ / ٤٣٢ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٥ / ١١٤ ) .

(١١) ذكره الذهبي في سير الأعلام ، و قال المحقق : إسناده قوي . يراجع : سير أعلام النبلاء ( ٥ / ١٤١ ) .

الطَّماع (٢) أن يُجعل العلوُّ لفرعون لقلوبه : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (٣) ، \* و الفسادُ  
لقارون بقوله

﴿وَلَا تَبِعِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ (٤) \* (٥) و يقول : مَنْ لم يكن مثلَ فرعون و قارون فله  
مثل تلك الدار الآخرة ، و لا يتدبَّر ﴿وَالْعَقِيبَةُ لِلْمُتَّفِينِ﴾ / كما تدبَّرها عليٌّ و عمر  
و الفضيل . (٦)

ز ٩٥ ظ

قال أحمد : هو يعرِّضُ بأهل السنة في [ اعتقادهم ] (٧) أن كلَّ موحدٍ من أهل الجنة ،  
و إنما طمعوا فيما أطعمهم الله على لسان رسوله (ﷺ) حيث قال : ( مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
دَخَلَ الْجَنَّةَ وَ إِنَّ زَنَى وَ إِنَّ سَرَقَ ثَلَاثًا ، وَ فِي الثَّلَاثَةِ وَ إِنَّ رَغِمَ أَنْفَ أَبِي ذَرٍّ ) (٨) . (٩)

(١) الفضيل : هو أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي ، الإمام القدوة الثبت كان كثير  
الحديث ، ولد بخراسان و سمع الحديث بالكوفة ، ثم انتقل إلى مكة فتعبد بها حتى مات سنة ١٧٨ هـ . الطبقات  
الكبرى ( ٨ / ٦١ ) ، صفة الصفوة ( ٢ / ٢٣٧ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٨ / ٤٢١ ) .

(٢) الطماع هنا مصدر طَمِعَ فيه و به يطمعُ طَمَعًا و طَمَاعًا و طَمَاعِيَةً : اشتهاه و رغب فيه . يراجع :  
المعجم الوسيط و القاموس المحيط مادة ( طمع ) .

(٣) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤ .

(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٧٧ .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٤٢٠ ، ٤٢١ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٧٦ ) .

(٩) ذكر أبو جعفر الطحاوي أنَّ الإسلام بين الأمن و الإياس ، و هذا هو الحق ؛ لأنَّ كلام ابن المنير هنا مع  
تعريفه للإيمان فيما مرَّ بيبين تغليب جانب الأمن على جانب الوعيد ، و هو خلاف طريقة السلف الصالح الذين  
عملوا بقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَأَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ  
يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ( سورة الزمر ، آية ٩ ) ، و قوله تعالى  
: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ ( سورة المؤمنون ، آية ٦٠ ) و قد فسر

النبي (ﷺ) هذا الوجل أنه من المؤمنين الذين يعملون الصالحات ، و هم أحق به و أهله ؛ لأنَّه دليل إيمانهم  
، هذا الإيمان هو الذي دفع أمة الإسلام إلى العمل على إعمار الدنيا و إقامة الدين حتى صاروا قادة الدنيا  
زمنًا طويلا ، ثم ظهر تعريف الأشاعرة للإيمان فما لبث أن تغلغل في جسد هذه الأمة مثل السوس في العظام  
، و عمت بلاد الإسلام المظالم و الرشوة و الفساد ؛ لأنَّ الإيمان مجرد التصديق فصار كثير المسلمين - إلا  
من رحمه الله - يجاهر بالكبائر ، فخرّبوا دينهم و لم يصلحوا دنياهم ، و صار المعروف منكراً و المنكر  
معروفًا ؛ لانتشار المنكرات بين المسلمين و غربة الشرع بين أهل الإسلام ، كل هذا الانحدار الشديد لأمة

---

الإسلام نتيجة واضحة لهذه العقيدة التي تتبناها بعض المؤسسات الإسلامية و تسعى في نشرها ، و كأنّ هذه الكبوات العنيفة لأمتنا لم تعد كافية لتنبية هؤلاء الراقيدين في ظلمات التقليد لمذاهب المتكلمين الذين تركوا الأصول الصحيحة المسندة و اتبعوا الآراء و الأهواء ، و زادوا الشقاق و الخلاف بين الأمة ، و طريق النجاة معروف ، و هو الرجوع إلى عقيدة السلف التي سطرها أهل الحديث و حفظوها لنا في قولهم : الإيمان قول يزيد و ينقص ، فهذه العقيدة هي التي تجعل المؤمن يسير على الصراط الذي بيّنه الله تعالى بقوله : ﴿ رَحْمَةً وَيَرْجُوا الْآخِرَةَ تَحَذَّرُ رَبِّهِ ﴾ فيعبد الله عزّ و جلّ بالخوف و الرجاء معاً ؛ و بهذا يتحقق مقصود الشرع من إقامة مصالح الدين و الدنيا . شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٥٢٠ ) ، تفسير ابن كثير ( ٥ / ٢٧٧ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٧٨٠ ) .



## و من سورة العنكبوت

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (١) : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ (٢) لم يزل يعلمه معدوماً و لا يعلمه موجوداً إلا إذا وُجِد . (٣)

**قال أحمد :** هذا يوهم مذهباً فاسداً و هو أنّ العلم بالكائن غير العلم بما سيكون ، و الحق أنّ علم الله تعالى واحدٌ يتعلق بالموجود زمان وجوده و قبله و بعده على ما هو عليه ، و فائدة ذكر العلم التنبيه بالسبب على المسبب و هو الجزاء ، أي ليعلمنهم فلْيُجَازِيَنَّهُمْ بحسب علمه فيهم . (٤)

**قال محمود :** ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ (٥) المراد إمّا قومٌ مسلمون سيئاتهم صغائر مغمورةٌ بالחסنات ، و إمّا قومٌ أسلموا بعد كفرٍ فالإسلام يجبُ ما قبله . (٦)

**قال أحمد :** هذا من يُحجر رحمةُ الله الواسعةُ بناءً على مذهبه في وعيد أصحاب الكبائر و قد سبق إبطاله .

**قال محمود :** ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا ﴾ (٧) الآية ، و بعض

المتسمين بالإسلام إذا أراد أن يُشجع صاحبه على ذنب / قال : افعل هذا و إثمه في عنقي . ب ٧٩ و و يُحكى أنّ رجلاً رفع إلى المنصور (٨) حوائج فقضاها فقال : بقيت لي حاجة هي العظمى

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ ) .

(٤) قال ابن جرير : " و الله عالم بذلك منهم قبل الاختبار ، و في حال الاختبار ، و بعد الاختبار ، و لكن معنى ذلك : و ليُظهِرَنَّ اللهُ صدق الصادق منهم في قبيله : آمنا بالله من كذب الكاذب منهم بابتلائه إياه بعدوه ، ليعلم صدقه من كذبه أوليائه " . يراجع : جامع البيان ( ١٨ / ٣٥٧ ) .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٧ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٤٢٧ ) .

(٧) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ١٢ .

(٨) المنصور : هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن حبر الأمة الهاشمي ، ثاني الخلفاء العباسيين تولى سنة ١٣٦ هـ ، باني مدينة السلام ( بغداد ) سنة ١٤٥ هـ ، من أكثر الخلفاء هيبة و ازدهرت الدولة الإسلامية في عهده ، توفي محرماً بمكة سنة ١٥٨ هـ . يراجع : أسماء الخلفاء و الولاة و ذكر مددهم لابن حزم الأندلسي - مطبوع مع جوامع السيرة له - ( ص ٣٦٧ ) ، تاريخ مدينة السلام ( ١١ / ٢٤٤ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٧ / ٨٣ ) .

و هي شفاعتك في المحشر ، فقال عمرو : يا أمير المؤمنين إياك و هؤلاء / فهم قطاع الطريق في المأمن . (١)

قال أحمد : عمرو بن عبيد أول القدرية المنكرين / للشفاعة ، و الآية [ لا ] (٢) تطابق الحكاية ، لكن محمود بنى على أنه لا فرق بين اعتقاد الشفاعة و اعتقاد أن الكفار يحملون خطايا أتباعهم فساقهما سياقاً واحداً ، و في قوله : ﴿ إِنَّهُمْ \* لَكَذِبُونَ ﴾ نكتة \* (٣) و هي أن الأمر قد يجيء بمعنى الخبر فإن بعض الناس أنكروه و التزم تخريج جميع ما ورد في القرآن على الأمر ، و لا يتم له ذلك هاهنا (٤) ؛ لأن التكذيب إنما يتطرق إلى الخبر . (٥)

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ / فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ز ٩٦ و (٦) [ قال محمود ] : (٧) [ إنما ] (٨) عدل عن قوله : ( تسع مائة و خمسين ) ؛ لأنه يحتمل فيه إطلاق العدد على أكثره للمبالغة بخلافه مع الاستثناء . (٩)

قال أحمد : لأن الاستثناء استدراك و نقص بعض الجملة تحريراً للعدد فلا يحتمل المبالغة

قال محمود : و فيه نكتة أخرى ، و هو (١٠) أن القصة لبيان ما كابده نوح من طول المصابرة تسلية للنبي (ﷺ) فذكر رأس العدد الذي لا رأس أكثر منه أوقع ، و إنما قال في الأول : ( سنة ) ، و في الاستثناء ( عاماً ) اجتناباً للتكرار الذي لا يُحمد إلا في التفضيم .

(١) الكشاف ( ٣ / ٤٣٠ ) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٤) يعني قوله : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ .

(٥) قال الزجاج : " و هو أمر في تأويل الشرط و الجزاء ، و المعنى إن تتبعوا سبيلنا حملنا خطاياكم ، و المعنى إن كان فيه إثم فنحن نحتمله " . و قال أبو حيان : " إذا كان المعنى على هذا كان إخباراً في الجزاء بما لا يطابق و كان كذباً " . يراجع : معاني القرآن للزجاج ( ٤ / ١٦١ ) ، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ( ٧ / ١٤٠ ) .

(٦) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ١٤ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٤٣٠ ) .

(١٠) في " ج ، ز " [ و هي ] و المثبت من " أ ، ب " و كلاهما جائز ، فالمثبت عائد على " الشأن " و الذي في " ج ، ز " عائد على " النكتة " .

قال أحمد : و لو فخم المستثنى لعاد بنقص <sup>(١)</sup> تفخيم المستثنى منه و تكثيره عند السامع

قال محمود : [ قوله عزّ و جلّ ] <sup>(٢)</sup> : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾

﴿ <sup>(٣)</sup> و ( يعيده ) <sup>(٤)</sup> ليس معطوفاً على ( يبدأ ) بل إخبار كما قال : ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ

الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، كقولك : ما زلت أوتر فلاناً و أستخلفه بعدي . <sup>(٦)</sup>

قال أحمد : قال في قوله : ﴿أَمَّنْ يَبْدُوْا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ <sup>(٧)</sup> هو معطوف لأنه لازم

قولهم و إن لم يُقَرِّوا به ، و الفرق أنّ هاهنا العطف يقتضي دخول الإعادة في الرؤية و هي لم تقع بعد ، و ليس كذلك في النمل ، و لقائل أن يقول : و إن لم يقع إلا أنها بإخبار الله تعالى كالمرئي فعوملت معاملة المرئي إلا أنّ جعله خبراً مستأنفاً أوضح .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ

يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ <sup>(٨)</sup> أفصح باسم الله مع النشأة الآخرة ؛ إذ هي المقصودة و فيها تصطك  
الركب فكانت حقيقةً بذلك .

قال أحمد : الأصل الإظهار ثم الإضمار ، و يليه لقصد التفخيم الإظهار بعد الإظهار ،

و يليه و هو أفخم الإظهار بعد الإضمار .

قال محمود : [ قوله تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ <sup>(١٠)</sup> أي

بالغرض الصحيح . <sup>(١١)</sup>

(١) في " ز " [ تتقبص ] فهي موافقة لمعنى " أ ، ب " ، و في " ج " [ ببعض ] و هو موافق لما في الانتصاف المطبوع و أظنه تحريفاً .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ١٩ .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٢٠ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٤٣٤ ) .

(٧) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٤ .

(٨) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٢٠ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٤٤ .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٤٤١ ) .

قال أحمد : اللفظ و المعنى فاسدان ، و لو كان المعنى الذي قالوه صحيحاً لوجب اجتناب

هذه الألفاظ الرديئة . (١)

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ أَلَدَارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ أَحْيَوَانٌ﴾ (٢) عدل عن الحياة إلى

هذا البناء تعظيماً لشأن حال الآخرة و دوامها . (٣)

ز ٩٦ ظ / قال أحمد : لأنَّ هذا الوزن يختص بالحركة كالنزوان و الجولان . و الله أعلم .

## و من سورة الروم

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤) يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنْ

أَحْيَوَةِ الدُّنْيَا (٤) هي بدلٌ من الأول و فيه نكتةٌ ، و هي الإشعار بالتسوية بين عدم العلم / و

هو الجهل و بين العلم بظاهر الحياة الدنيا فكأنهما شيءٌ واحد فأبدل أحدهما من الآخر ، و

فائدة تنكير الظاهر أنهم لا يعلمون إلا ظاهراً واحداً من / جملة ظواهرها . (٥)

قال أحمد : و في التنكير تقليل لمعلومهم و لعلمهم يُقربُه من النفي حتى يطابق المبدل

منه . و عن الحسن : ينقر أحدهم الدرهم بأصبعه فيعلم أجيدٌ هو أم رديء (٦) .

(١) واضح من كلام ابن المنير أن اعتراضه أشدّه على لفظ الغرض ؛ لأنه في قرار نفسه لا يستطيع نفي

المعنى المراد من الآية ؛ فهذه الآية لبيان حكمة الله تعالى في خلقه الدنيا ، قال ابن كثير : " يعني لا على

وجه اللعب و العبث " ، و هو كما قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ

الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾ (سورة ص ، ٢٧) ، فنفي الحكمة التي نطقت بها نصوص الوحي

مكابرة لكثرة ما جاء من التعليل في القرآن الكريم . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٦ / ١١٦ ) ، ( ٧ / ٣٩ ) ،

حاشية التحقيق ( ص ١٢٥ ) .

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٦٤ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٤٤٨ ) .

(٤) سورة الروم ٣٠ ، آية ٦ ، ٧ .

(٥) الكشاف ( ٣ / ٤٥٣ ) .

(٦) قال السيوطي : " أخرج ابن المنذر و ابن أبي حاتم و ابن مردويه عن الحسن ... فذكره بمعناه . يراجع

: الدر المنثور ( ١١ / ٥٨٦ ) ، تفسير ابن أبي حاتم ( ٩ / ٣٠٨٨ ، ح ١٧٤٦٧ ) .

**قال محمود :** [ قوله عزّ و جلّ ] <sup>(١)</sup> : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ <sup>(٢)</sup> ]

مفعولاً لهما و إن لم يكن فعل فاعل الفعل / المعلل ؛ لأنّ المفعولين فاعلون ، تقديره : فيجعلكم راثنين البرق أو على حذف مضافٍ [ أي و من آياته ] <sup>(٣)</sup> إيرائكم البرق خوفاً و طمعاً <sup>(٤)</sup> ] <sup>(٥)</sup> . <sup>(٦)</sup>

**قال أحمد :** الخوف و الطمع مخلوقان لله سبحانه فيلزم اجتماع شرائط النصب فيهما ، و هو كونهما مصدرين مقارنين و الفاعل الخالق واحد ؛ فلا بدّ من تخريجه على هذا الوجه و هو أنّ قول النحاة أن يكون فعلاً لفاعل الفعل أي <sup>(٧)</sup> يكون متصفاً به ، فإذا قلت : جيئتك إكراماً لك \* فقد وصفت نفسك بالإكرام ، أي جيئتك مكرماً لك \* <sup>(٨)</sup> ، و الله تعالى و إن خلق الخوف و الطمع إلا أنه مقدسٌ عن الاتصاف بهما ؛ فاحتيج إلى تأويل المصنف <sup>(٩)</sup> على المذهبيين .

**قال محمود :** قوله : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> إنما عظمت الإعادة حتى كأنها فضّلت على قيام السموات و الأرض لكنها هونت بالنسبة إلى الإنشاء . <sup>(١١)</sup>

**قال أحمد :** نتلقى تعظيمها من ( ثُمَّ ) فإنها تؤذن ببعده مرتبتها . و قوله في الجواب : هونت بالنسبة إلى النشأة لا يخلص ؛ فإنّ الإعادة ذُكرت عقيب قيام السموات و الأرض بأمره

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٤ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) هكذا هي في النسخ المخطوطة ، و الذي في الكشاف [ على تقدير حذف المضاف : أي إرادة خوف و إرادة طمع ] .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ ) .

(٧) في " ز " [ أن ] و المثبت من بقية النسخ .

(٨) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٩) في " ج " [ المنصف ] و ما بعدها ساقط إلى آخر القول .

(١٠) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٥ .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٤٦١ ) ، جاء في المطبوع تأخير هذا القول على القول الآتي ، و هو موافق لترتيب الكشاف ، لكن ترتيب نسخ المختصر ربما جاء هكذا لأنّ هذا التعليق اشتمل على التعرض لآية سابقة من السورة كما يتضح ذلك من عزو الآيات في الحاشية ؛ فلعل علم الدين قدّمه لذلك ، و ربما كان هذا اجتهاد من الناشر ؛ لأنني لم أطلع على نسخ الانتصاف ، و يكون علم الدين ملتزماً بترتيب ابن المنير ( رحمهما الله ) .

ز ٩٧ و

، و قيامها ابتداءً و إنشاء أعظم من الإعادة<sup>(١)</sup> ، فيلزم تعظيم الإعادة بالنسبة إلى ما عطف عليه من الإنشاء و يعود الإشكال . و المخلص منه / بقاء ( ثم ) على بابها في تراخي الزمان<sup>(٢)</sup> ، أو يُسَلَّم<sup>(٣)</sup> تراخي المراتب على أن يكون مرتبة المعطوف عليه العليا و مرتبة المعطوف هي الدنيا تأكيداً في مجيئها ؛ فإنَّ المعطوف بها حينئذٍ في أكثر المواضع أرفع درجةً من المعطوف عليه .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾

﴿<sup>(٥)</sup> أَخْرَتُ الصَّلَاةَ هَاهُنَا وَ قَدِّمْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ عَلَىٰ هَيْبٍ ﴾<sup>(٦)</sup> فَإِنَّ الْقَصْدَ هُنَاكَ اخْتِصَاصَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَىٰ إِيْلَادٍ [ بَيْنَ ]<sup>(٧)</sup> الْهَيْبِ وَالْعَاقِرِ<sup>(٨)</sup> ؛ فَلَا مَعْنَى لِلْاِخْتِصَاصِ هَاهُنَا ، كَيْفَ وَالْأَمْرُ عَلَىٰ مَا يَعْتَقِدُونَهُ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَسْهَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ! فَالْاِخْتِصَاصُ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى .

**قال أحمد :** هذا كلامٌ نفيس ، لكن تلقى فيه الاختصاص \* من التقديم على مذهبه .  
**قال محمود :** الفعل إمَّا ممتنعٌ عقلاً لذاته أو ممتنعٌ \*<sup>(٩)</sup> لصارف يصرف الحكيم عن فعله ، أو تفضُّلٌ يتخيَّر الحكيم بين أن يفعل و أن لا يفعل ، أو واجبٌ على الحكيم فعله ؛ فالإنشاء الأول تفضُّلٌ و الإعادة واجبةٌ على الله لأجل الجزاء ، فكانت أبعد عن الامتناع لاتصافها بالوجوب ؛ فلذلك وُصِفَتْ بالتسهل و أنَّها أهون من الإنشاء .<sup>(١٠)</sup>

---

(١) قد يظهر من كلام ابن المنير هنا تعظيم الإنشاء بالنسبة للإعادة و هما سواء في قدرة الرب تعالى ، و قد احترز من هذا فيما سبق . يراجع : كلام أحمد في سورة مريم ( ص ٤٦٥ ) .  
(٢) تعرض ابن المنير لهذه الآية في سورة غافر ( آية ٥٧ ) و ساير فيها كلام الزمخشري و اختار هناك أن ( ثم ) لتراخي المراتب على خلاف تقديره هنا . فراجع إن شئت .  
(٣) هكذا هي في النسخ جميعها ، و قد تحرف المعنى في الانتصاف المطبوع ، ففيه بدلاً من [ أو يسلم ] قوله [ لا لتراخي المراتب ] و الكلام بعده يناقض هذا ، و يوافق ما في نسخ المختصر .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٧ .

(٦) سورة مريم ١٩ ، آية ٢١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) هكذا جاءت في " ب ، ز " و هو الصواب ، و جاءت في " أ ، ج " [ القاهر ] و هو تحريف ، و الهم :

الشيخ الكبير الفاني و الجمع : أهمام . يراجع : المعجم الوسيط مادة ( هم ) .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) الكشاف ( ٣ / ٤٦٢ ) .

قال أحمد : لقد ضلَّ و صدَّ عن السبيل ، فلا يجب على الله تعالى شيءٌ ، على أن ما ذكره من النزغات / القدرية غير مستقيم على أصولهم المجتثة ؛ فإن مقتضاها وجوب الإنشاء في الحكمة إذ لولا مصلحة اقتضت الإنشاء لما وقع الإنشاء ، و تلك المصلحة توجب متعلقها ؛ فوضح أنه لا إلى السنة رقى و لا على مذهب الاعتزال بقي .

## و من سورة لقمان

[ قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ﴾ (١) [ (٢) اختلف

العلماء في نبوة (٣) لقمان ، و ذكر أنه خير بين النبوة و الحكمة فاختر الحكمة . (٤)

قال أحمد : و فيه بُعدٌ بيّن ؛ فالحكمة قطرةٌ من بحر النبوة ، و أعلى درجات الحكمة ينحطُّ عن أدنى مراتب النبوة ، و ليس من الحكمة اختيارُ / الحكمة المجردة على النبوة . (٥)

ب ٨٠ و

قوله تعالى : ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (٦) أي ما ليس

بشيء ، عبر بنفي العلم عن نفي المعلوم [ قاله محمود ] (٧) . (٨)

قال أحمد : هو من باب :

على لاحب لا يهتدى بمناره (٩)

أي ما ليس بإله فيكون لك به علمٌ ، و ليس كما ذكره في قوله : ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ

(١) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٣ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و المثبت سياقها لأنه أفضلها .

(٣) هكذا هي في " ج ، ز " و هو الصواب ، و في " أ ، ب " [ سورة ] و هو تحريف .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٤٧٧ ) .

(٥) لعل ابن المنير يشير بهذا إلى عدم ثبوت هذا التخيير في خبر صحيح ، فقد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن قتادة فقال فيه : " أثر غريب " ، ثم قال : " فهذا من رواية سعيد بن بشير و فيه ضعف قد تكلموا فيه بسببه فإله أعلم " . يراجع : تفسير ابن أبي حاتم ( ٩ / ٣٠٩٧ ، ح ١٧٥٣٣ ) ، تفسير ابن كثير ( ٦ / ١٤٨ ) .

(٦) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٥ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف ( ٣ / ٤٧٩ ) .

(٩) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٠٧ ) .

غَيْرِي ﴿ (١) .

ز ٩٧ ظ

ج ١٩٤

/ قال محمود : / [ قوله عزّ و جلّ ] (٢) : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ

﴿ (٣) خصّ الأم بعد ذلك بالذكر لتأكيد حقّها و هو مطابق لبدايته في الحديث بالأمر ببرّها ، [ فَإِنَّهُ ( قال : يارسول الله من أبرُّ ؟ قال : أمك ، قال : ثمّ من ؟ قال : أمك ، قال : أمك ، قال : ثمّ من ؟ قال : أمك ، قال : ثمّ من ؟ قال : أمك ، قال : ثمّ من ؟ قال : أمك ) (٤) ] (٥) . (٦)

قال أحمد : هو من قول الفقهاء : تعليل الحكم يفيد تأكيداً . (٧)

قال محمود : ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ ﴿ (٨) هذا من التميم

البديع . (٩)

قال أحمد : تمّ خفاءها في نفسها بخفاء مكانها من الصخرة فهو من وادي :

و إِنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمَّ الْهَدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ (١٠)

قال محمود : [ قوله تعالى ] (١١) : ﴿ نَمَتُّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضَّطُّرَّهُمْ ﴿ (١٢) شبّه إلزامهم التعذيب

(١) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٤ .

(٤) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأدب - ب من أحق الناس بحسن الصحبة ، ح ٥٩٧١) ، مسلم (ك البر و الصلة و الآداب - ب بر الوالدين و أنّهما أحق به ، ٢٥٤٨) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف ( ٤٧٩ / ٣ ) .

(٧) في الانتصاف المطبوع [ إن اللأم من عمل الولد قبل اللحم جلّه ] لا أدري ما يريد ؟ و عبارة المختصر أوضح ، و تكاد تجزم إذا قرأت كلام ابن عاشور في هذه الآية أنه نقلها من عبارة علم الدين إذ يقول : " وجملة ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُرُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ ﴾ في موضع التعليل للوصاية بالوالدين قصداً لتأكيد تلك الوصاية ؛ لأنّ تعليل الحكم يفيد تأكيداً " و قد نص في مقدمته - ( ٧ / ١ ) - : أنه لا يعزرو لقصد الاختصار ، و ذكر أنّ حاشية الطيبي من مراجعه فلعله نقلها عن حاشيته . يراجع : التحرير و التنوير ( ١٥٨ / ٢١ ) .

(٨) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٦ .

(٩) و لفظ محمود موجود في الانتصاف ، و ليس موجوداً في الكشاف ! فلم يذكر الزمخشري هذا النوع من البديع . يراجع : الكشاف ( ٤٨٠ / ٣ ) .

(١٠) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٢١ ) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة لقمان ٣١ ، آية ٢٤ .



باضطرار المضطر إلى الشيء فلا يقدر على الانفكاك عنه .<sup>(١)</sup>  
**قال أحمد :** تفسير هذا الاضطرار أنهم لشدة ما يُكابدون من النار يطلبون البرد ؛ فيُسلط عليهم الزمهرير فيكون أشدَّ عليهم من اللهب ، فيسألون العود إلى اللهب اضطرارًا ، فهو اختيارٌ عن اضطرار ، و بأذيال هذه البلاغة تعلق الكندي في قوله :  
يرون الموت قَدَامًا و خَلْفًا فيختارون و<sup>(٢)</sup> الموتُ اضطرار .<sup>(٣)</sup>  
**قال محمود :** [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَارٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾<sup>(٥)</sup> أُكِّدَتْ هذه الجملة دون الأولى لأنَّ أكثر المسلمين كانوا حينئذٍ قد مات أبائهم على الكفر ، و غناء الكافر عن المسلم بعيدٌ فلم يحتج إلى تأكيد ، و غناء المسلم عن الكافر مما يقع في الوهم فأكد نفيه .<sup>(٦)</sup>

**قال أحمد :** هذا الجواب يتوقف على أنَّ الخطاب للموجودين حينئذٍ [ خاصة ]<sup>(٧)</sup> ، و الصحيح أنَّه عام لهم و لكل من يطلق<sup>(٨)</sup> عليه اسم الناس . و الجواب الصحيح أنَّ الله تعالى أوجب على الأبناء برَّ الأباء ، و قرن النهي عن عقوقهما بالشرك ، و أوجب على الولد كفاية أبيه ؛ فقطع هاهنا وهمَّ الوالد عن أن ينفعه ولده في الآخرة كما كان في الدنيا ، فلمَّا كان جزاء الولد عن الوالد<sup>(٩)</sup> مظنة الوقوع و مطلوبًا في الدنيا كان حقيقًا بتأكيد النفي<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) الكشاف ( ٣ / ٤٨٤ ) .

(٢) في " ج " سقطت الواو فنصب [ اضطرارًا ] .

(٣) البيت للمتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة أولها : طِوَالِ قَنَا تَطَاعِنَهَا قِصَارُ \* وَ قَطْرُكَ فِي نَدَى وَ غَى بَحَارُ . قال أبو العلاء : " قد أحاط بهم الموت من قدامهم و خلفهم فقدامهم العطش و وراءهم الرماح " . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبى ( ٣ / ٤٧٧ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة لقمان ٣١ ، آية ٣٣ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) هكذا هي في " ج " و في غيرها [ ينطلق ] .

(٩) في " ج " [ الوالد على الولد ] .

(١٠) في " ج " هنا زيادة [ في القسم الآخر ] .

## و من سورة السجدة

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُم مِّن نَّذِيرٍ / مِّن قَبْلِكَ﴾ <sup>(٢)</sup> لأنَّ <sup>(٣)</sup> قریشاً لم يتقدّم بعثُ نبيِّ إليهم . فإن قلت : بِمَ قامتُ الحجّةُ عليهم ؟ قلتُ : أمّا قيامُ الحجّةِ بالشرائع التي لا تدرك / إلا بالأنبياء فلا سبيل إليه ، و أمّا قيامُها بمعرفة الله و توحيدِهِ و <sup>(٤)</sup> حكمتِهِ فتعمُّ لأنَّ أدلةَ العقل معهم في كلِّ زمان .

**قال أحمد :** مذهبنا أنه لا تُدرك الأحكام التكليفية إلا بالشرع ، و قاعدة الحسن و القبح قد تكرر إبطالها فأعرض عمّا يقوله محمودٌ فيها حتى يخوض في حديثٍ غيره ، و إنّما قامتُ الحجّة على العرب بِمَن تقدّم من الرسل كأبيهم إسماعيل ( عليه السلام ) . و قوله <sup>(٥)</sup> : ﴿مَّا أَتَتْهُم﴾ يعني في زمانه ( عليه السلام ) .

**قوله تعالى :** ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> [ قال محمود ] <sup>(٧)</sup> : من الكفر و من الكبائر .

**قال أحمد :** مذهب [ أهل ] <sup>(٨)</sup> السنة أنّ الموجب للخلود [ في جهنم ] الكفرُ خاصةً ، و [ هذه ] <sup>(٩)</sup> المسألة سمعية و أدلتها من الكتاب قطعية .

**قوله تعالى :** ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> **قال [ محمود ]** <sup>(١١)</sup> : فيه حسمٌ لطمع المتمنين . <sup>(١٢)</sup>

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٤٩٢ ) .

(٤) في " أ " [ قولهم ] و الصواب ما أثبتّه .

(٥) سورة السجدة ٣٢ ، آية ١٤ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٤٩٥ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة السجدة ٣٢ ، آية ١٧ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١٢) الكشاف ( ٣ / ٤٩٧ ) .

قال أحمد : يُشير إلى أهل السنة و اعتقادهم أنّ المؤمن <sup>(١)</sup> العاصي موعودٌ بدخول الجنة لا بدَّ له منها / وفاء بوعده الله سبحانه ، و أنّ أحدًا / لا يستحق على الله سبحانه شيئاً بعمله <sup>(٢)</sup> . فأخذ من قوله تعالى : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ شاهدًا لمذهبه [ و لا يتم له ذلك ] ،

ب ٨٠ ظ

ج ١٩٥

و قول النبي <sup>(ﷺ)</sup> : ( لا يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله . قيل : و لا أنت [ يا رسول الله ] ؟ قال : و لا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضله <sup>(٣)</sup> منه و رحمة ) <sup>(٤)</sup> - يوجب حمل الآية على أنّ المراد منها قسمة المنازل بينهم في الجنة فهي على حسب الأعمال . و ليس بالقوي ؛ فإنّ المذكور في الآية مجرد الدخول . و إمّا أن يُحمل ، و هو الأظهر ، على أنّ الله سبحانه لمّا وعد المؤمن <sup>(٥)</sup> الجنة ، و وعده الحق ، صارت الأعمال بالوعد كالأسباب فعبر عنها بها تأكيداً لصدق الوعد في النفوس و تصويره بصورة المستحق بالعمل كالأجرة [ و هو ] من مجاز التشبيه . ذكر محمود الحديث المشهور [ عن النبي <sup>(ﷺ)</sup> ] فيما يرويه عن ربّه <sup>(٦)</sup> : ( أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت و لا أذن سمعت و لا خطر على قلب بشر اقرؤوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ) <sup>(٨)</sup> . قال أحمد : كان جدي يختار أن يقرأ بعد الحديث : ﴿ مَا أُخْفِيَ ﴾ بسكون الياء <sup>(٩)</sup> لمطابقة صدر الحديث في قوله : " أعددتُ " فيكون الضميران عائدين إلى الله سبحانه . <sup>(١٠)</sup>

/ قال محمود : [ قوله عزّ و جلّ ] <sup>(١١)</sup> : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> أي يتوبون . فإن قيل : لعل من الله تعالى إرادة ، و لو أراد شيئاً لكان ، و توبتهم مما لا يكون ؛ لأنهم لو تابوا

ز ٩٨ ظ

(١) سقطت من " ج " .

(٢) في " ج " [ بعلمه ] و أراه تحريفاً من الناسخ .

(٣) في " ج " [ بفضله ] و في " ز " [ بعفو منه ] .

(٤) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٣٣٤ ) .

(٥) في " ج " [ المؤمنين ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) هذا سياق " ج " لأنه أتمّ الآية و الحديث ، و في بقية النسخ اختصار .

(٨) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة <sup>(ﷺ)</sup> ، فأخرجه البخاري ( ك بدء الخلق - ب ما جاء في صفة الجنة و أنّها مخلوقة ، ح ٣٢٤٤ ) ، مسلم ( أول كتاب الجنة و صفة نعيمها ، ح ٢٨٢٤ ) .

(٩) هي قراءة حمزة و يعقوب ، و قرأ الباقر بالفتح . يراجع : البدور الزاهرة ( ص ٢٥٨ ) .

(١٠) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٠٠ ) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٢١ .

ما عذبوا العذاب الأكبر . قلتُ : إرادة الله سبحانه إن تعلقتُ بأفعاله كان و لم يمتنع للقدرة و حصول الداعي ، و إن تعلقتُ بأفعال عباده فإن أرادها و أراد قسرهم عليها فهي كأفعاله ، و إن أرادها و هم يختارونها و هو عالمٌ أنهم يختارونها لم يقدح ذلك في اقتداره ، كما لا يقدح في اقتدارك إرادتكُ (١) أن يختار عبدك الطاعة لك و هو لا / يختارها ؛ لأنَّ اختيارها لا يتعلق بقدرتك فلا يكون فقده عجزاً منك . (٢)

**قال أحمد :** هذا فصلٌ رديء و شركٌ جليٌّ لا خفيٌّ ، و جرّه إلى ذلك تحريفُ كلمةٍ ( لعل ) إلى [ معنى ] (٣) الإرادة . و الحقُّ فيها أنها لترجي المخاطبين لامتناع الترجي على الله سبحانه ، و كذا فسرها سيبويه (٤) فيما تقدّم .

**قوله تعالى :** ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ تَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ (٥)  
**قال محمود :** و سبب نزولها أنه شجر بين عليٍّ [ بن أبي طالب كرم الله وجهه ] (٦) و الوليد (٧) ابن عتبة (٨) يوم بدرٍ كلامٌ ، فقال له الوليد : اسكتْ فإنك صبيٌّ أنا أشبُّ منك شباباً و أجدُّ جلدًا و أذرب لساناً و أحدُّ سناناً و أشجع جناناً و أملاً حشواً في الكتيبة . فقال له عليٌّ [ عليه السلام ] (٩) : اسكتْ فإنك فاسق . قال محمود : فنزلتُ عامةً للمؤمنين و الكافرين فتناولتهما

معاً (١٠) . (١١)

(١) سقطت من " ج " .

(٢) الكشاف ( ٣ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) يراجع : الكتاب ( ١ / ٣٣١ ) ، و حاشية التحقيق ( ص ١٢٥ ، ١٢٦ ) .

(٥) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٢٠ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الوليد هو : أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي ، من مسلمة الفتح ، بعثه النبي ( ﷺ ) على صدقات بني المصطلق ، و جعله عمر على صدقات تغلب ، و حدّه عثمان في شرب الخمر ، و لزم الرقّة زمن الفتنة فلم يشارك فيها ، توفي سنة ٦١ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى ( ٦ / ٣٧ ) ، الاستيعاب ( ص ٧٥١ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٣ / ٤١٢ ) ، الأعلام ( ٨ / ١٢٢ ) .

(٨) هكذا هو في جميع النسخ و في الكشاف و الانتصاف و غيرهما [ ابن عقبة بن أبي معيط ] ، و قد ذكر الحافظ في الكافي الشاف أنّ ذكر الوليد بن عقبة غلط فاحش لأنه لم يكن رجلاً وقتها ، فاعل هذا من إصلاح علم الدين .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) في " ز " [ جميعاً ] .

(١١) الكشاف ( ٣ / ٤٩٩ ) .

قال أحمد : ذكر السبب المحقق (١) ، و المراد بالفساق و بالذين فسقوا الكفار (٢) ، و أدرج فيها المؤمن تعصباً لمذهبه في وجوب خلود الفساق (٣) .

١١٩ - قلت : و لم يشفِ أحمدُ في الجواب فإنَّ الاعتبار (٤) بعموم لفظ الآية لا بخصوص سببها ، و الفسق يطلق على المؤمن لقوله تعالى : ﴿ بئسَ الأسمُ الفُسُوقُ بعدَ الأيمنِ ﴾ (٥) ، و ( فاسقاً ) نكرةٌ في الشرط فيعمُّ . و الجواب الصحيح تسليمُ العموم و تخصيصه بالآيات [

(١) في " ز " [ المختص ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٢) و ذلك " لأنَّ كلام من الكفر و الظلم و الفسق و النفاق جاءت في النصوص على قسمين : أكبر يخرج من الملة لمنافته أصل الدين بالكلية ، و أصغر ينقص الإيمان و ينافي كماله و لا يخرج صاحبه منه ، فكفر دون كفر و ظلم دون ظلم " . يراجع : معارج القبول ( ٢ / ٢٥٥ ) .

(٣) كون هذا الأثر سبب نزول الآية لا يصح لأمر : أولها سياق الآيات أنها في الكافرين لقرائن هي قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ تَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ ﴾ فهذا يدلُّ على تكذيبهم بعذاب النار ، و على خلودهم فيها بذكر عدم الخروج ، و كذلك النص على

استحقاق العذاب الأكبر و هو عذاب الكافرين ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلَدِّ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ ﴾ و هذا هو قول قتادة ذكره ابن جرير و عليه ذكر تأويل الآية أولاً . الثاني أنَّ السورة مكية و هو إطلاق أكثر المفسرين و رجحه ابن عاشور - التحرير و التنوير ( ٢١ / ٢٠٤ ) - ، و سياق الأثر يدل على كونه بعد الهجرة إما في غزوة بدر أو بعد ذلك . الثالث أنَّ سنده لا يصح فقد أسقطه الشيخ مقبل من أسباب نزول سورة السجدة ، و كذلك قال ابن عاشور ببطلانه ، أضف إلى ذلك ما في المتن من غرائب ؛ فعلي (ؓ) أكبر من الوليد بيقين فكيف يقول له : فإنك صبي ، إلا إن كان هذا الكلام صدر من أبيه عقبة بن أبي معيط ، و قد جاءت بذلك رواية عن ابن عباس أيضاً عزاها السيوطي لابن مردويه و الخطيب و ابن عساكر ؛ و هو أولى بسياق الأثر و سياق الآية لأنَّ عقبة قُتل بيدر كافراً و كان علي (ؓ) شاباً لم يتزوج بعد ، الرابع إطلاق الفسق على صحابي أمر عظيم بل حكم القاضي ابن العربي أنَّ القول بذلك فسق ؛ و هذا يبعد من علي (ؓ) لمقاولة بينه و بين الوليد (ؓ) أن يقول له ذلك ، و الثابت في صحيح مسلم ( ك الحدود - ب حد الخمر ) أنه أشرف على جلد الوليد في الخمر و لم يرو أنه أغلظ له القول ، بل آية ( ٦ ) من سورة الحجرات ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ التي قال فيها ابن عبد البر في الاستيعاب : لا خلاف بين أهل التأويل في أنها نزلت في الوليد بن عقبة كما علمت ، ذكر الأستاذ شعيب الأرناؤوط - في تخريج أحاديث سير الأعلام - أنَّ سند سبب نزولها فيه راو مجهول ، و كذلك أسقطه الشيخ مقبل بن هادي من أسباب نزول سورة الحجرات . يراجع : جامع البيان ( ١٨ / ٦٢٤ ) ، تفسير ابن أبي حاتم ( ٩ / ٣١٠٩ ، ح ١٧٨٥٠ ) ، الكامل لابن عدي ( ٦ / ١١٨ ) ، العواصم من القواصم للقاضي ابن العربي ( ص ٢٨٩ ) ، الدر المنثور ( ١١ / ٧٠٥ ) .

(٤) في " ج " [ العبرة ] .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١١ .

الكثيرة [ (١) و الأخبار [ الصحيحة ] الدالة على اعتبار الطاعة [ و على ] (٢) حصول الشفاعة كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٣) و قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٤) ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (٥) و الأحاديث الثابتة في الشفاعة (٦)

، ز ٩٩ و

ج ١٩٦

و أنه لا يبقى في النار / مَنْ في / قلبه أدنى [ أدنى ] (٧) مثقال ذرة من إيمان . (٨)

---

(١) الكشاف ( ٣ / ٤٩٩ ) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الزلزلة ٩٩ ، آية ٧ .

(٤) سورة الكهف ١٨ ، آية ٣٠ .

(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧٠ .

(٦) في " ج " [ شفاعة نبيّنا ( عليه السلام ) ] .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ج " بعدها زيادة [ من ] .

(٨) كلام علم الدين هنا ضعيف لأنّ الآية في المشركين على الراجح فلا يدخل في عموم الآية عصاة المؤمنين أو فساقهم حتى نحتاج إلى إخراجهم بالتخصيص بهذه الأدلة المذكورة ، فقوله ( فاسقاً ) على تسليم أنه عام لتنكيره في سياق الشرط ، لكننا نقول هو عام يراد به الخصوص للقرائن اللفظية الموجودة في الآية كما سبق بيانه ، و لا نحتاج إلى مخصص منفصل من خارج الآية .

## و من سورة الأحزاب

[ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ (١) قال محمود : أسدُّ

ما ذُكر فيه أنهم كانوا يدعون لابنِ خطل (٢) قلبين فنفى الله سبحانه و تعالى صحة ذلك و قرنه بأقوالهم الباطلة (٣) ، و هي جعلهم الأديعاء أبناء و الزوجات أمهات ، ففي الأول يلزم قيام أحد المعنيين بالآخر كالعلم و الجهل و الأمن و الخوف . و أمَّا الثاني فالزوجة / في مقام الامتهان و الأمُّ في مقام الإكرام (٤) [ فكيف يكون هذا في منزلة هذا ] . و أمَّا الثالث فلأنَّ البنوة

ب ٨١ و

و الدعوة علاقة عارضة ، فالكلُّ متنافٍ . و ذكرَ سبحانه ﴿ فِي جَوْفِهِ ﴾ تصويرًا لصورة اجتماع القلبين ليبادر إلى [ ردِّها ] (٥) و إنكارها . (٦)

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَ مِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ (٧) قال محمود : قدَّم نبينا (ﷺ) على نوح ( عليه السلام ) لأنهم ذُكروا للتفصيل تخصيصًا بعد التعميم فقدَّم أفضل المخصوصين . (٨)

قال أحمد : ليس التقديم في الذكر مقتضى ذلك ألا ترى إلى [ قول الشاعر ] (٩) :

(١) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٤ .

(٢) ابن خطل : هو عبد الله بن خطل من بني تيم بن غالب ، أسلم و هاجر ثم قتل مسلمًا و ارتدَّ ، فأهدر النبي (ﷺ) دمه يوم الفتح فقتله سعيد بن حريث و أبو برزة الأسلمي . يراجع : السيرة النبوية لابن هشام ) / ٤

(٣) . ( ٣١ )

(٤) ليس في الكشاف ذكر لابن خطل ، إنما ذكر الزمخشري أبا معمر ، و جميل بن أسد الفهري ، و ممن ذكر ابن خطل هنا ابن عطية ، و روى ابن أبي حاتم أنه جميل بن معمر الجمحي . يراجع : تفسير ابن أبي حاتم ( ٩ / ٣١١٢ ، ح ١٧٥٧٤ ) ، المحرر الوجيز ( ٤ / ٣٦٨ ) .

(٥) في " ج " وحدها تقديم ذكر الأم و ربما كان أولى لفضلها .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٥٠٥ ) ، و هو تلخيص لكلام الزمخشري دون تعليق من ابن المنير .

(٨) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٧ .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٥٠٩ ، ٥١٠ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في غيرها [ قوله ] .

بهاليلُ منهم جعفرٌ و ابن أمّه عليٌّ و منهم أحمد المتخير (١) و ختم به (ﷺ) تشريفاً ؛ فالسرُّ في تقديمه [ في هذه الآية ] أنّه هو المخاطب بهذا [ الخطاب ] (٢) و المنزل عليه هذا المثلوّ ؛ فكان أحقّ (٣) . ثمّ جرى ذكرُ الأنبياء ( عليهم السلام ) بعده على الترتيب .

**قوله تعالى :** ﴿يَنْبِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتَنَّ كَأَحَدٍ / مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ الآية (٤) **قال محمود** ٩٨١ ظ  
: لستنّ كجماعة واحدة من النساء ، أي إذا تقصيتُ جماعات النساء واحدة واحدة لم تساوِ (٥) واحدة في الفضل و السابقة و منه قوله عزّ و جلّ : ﴿ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾ (٦)  
﴿ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ (٧) ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ (٨) و أمثالها . (٩)

**قال أحمد :** أراد المطابقة بين المتفاضلين ؛ فإنّ نساء النبيّ جماعة [ فكيف يقال : ( لستن كأحد ) ] ، و قد كان [ محمودٌ ] (١٠) مستغنياً عن ذلك بحمل المعنى على حدّه (١١) و يكون أبلغ أي ليست واحدة منكن كواحدة من آحاد النساء فيلزم تفضيل الجماعة على الجماعة و لا يلزم ذلك في عكسه فتأمله . و جاء التفضيل هاهنا كمجيئه في قوله عزّ و جلّ : ﴿ أَفَمَن تَخْلُقُ

---

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها أهل مؤتة ، و علل المبرد تأخير ذكره (ﷺ) : " فإن العرب إذا كان العطف بالواو قدمت و أخرت ... و لو كان بـ (ثم) أو الفاء لم يصلح إلا تقديم المقدم " . يراجع : ديوان حسان بن ثابت ( ١ / ٩٩ ) ، الكامل للمبرد ( ١ / ٥٢٩ ) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) في " ج " ؛ [ فكانت البداية به أولى و هو بها أحق ] .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٢ .

(٥) هكذا هي في " ج " دون هاء و جاءت في بقية النسخ [ تساوه ] و في الكشاف [ تساويكن ] .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٥ .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٣٦ ، و سورة آل عمران ٣ ، آية ٨٤ .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٢ .

(٩) الكشاف ( ٣ / ٥٢٠ ) ، و الذي في الكشاف و الانتصاف آية النساء فقط ، فتكون الآيتان الأخريان من زيادات علم الدين .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) في الانتصاف [ واحدة ] .



لَا تَخْلُقُ ﴿١﴾ و قوله : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ (٢) و قد مضت فيه نكتة .

قال محمود : [ قوله تعالى ] (٣) : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ / يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (٤) إن ز ٩٩ ظ

جعلت يصلي بمعنى يترحم فما بال عطف الملائكة عليه ؟ و أجاب بأنهم لما كانوا يدعون (٥) بالرحمة يستجيب دعاءهم جعلوا كأنهم فعلوا الرحمة تقول : حيَّاك الله بمعنى أحياك ثم تقول : حييته كأنك دعوت بذلك فاستجيب . (٦)

قال أحمد : هو يفرُّ من إرادة الحقيقة و المجاز معاً بلفظ واحد \* و قد التزمه هاهنا \*  
(٧) بجعل الصلاة رحمة من الله حقيقة و من الملائكة مجازاً .

١٢٠ - قلتُ : ﴿يُصَلُّونَ﴾ فيه ضمير جمع فهو ينتزل منزلة تكرار لفظ ( يصلي ) فليس

هذا من إرادة الحقيقة و المجاز بلفظ واحد \* فلا حاجة إلى اعتذار محمود و لا جواب أحمد عنه \* (٨) . (٩)

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ١٧ .

(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٦ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٥٦ .

(٥) في " ج " [ كان شأنهم أن يدعوا ] .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٥٢٠ ) ، هذا الكلام موجود في الكشاف عند تفسير قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ

وَمَلَائِكَتُهُ﴾ ( سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٤٣ ) .

(٧) ما بين العلامتين \* \* بياض في " ج " .

(٨) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(٩) حكى الألويسي قوله بمعناه و عقبه بقوله : " و هو كما ترى " كأنه يضعفه ، و كذلك حكاه في الموضوع الآخر فقال : " و قال آخر " ؛ لأنَّ الألويسي يختار في مثل هذا القول بعموم المجاز ، لكنَّ كلام علم الدين قد يكون أقرب للصواب إذا اختار أنه لا مجاز أصلاً ، و هو الحق فيحمل اللفظ على ما يليق بما قيّد به ، فتكون صلاة الله كما تليق به و قد فسرها أبو العالية بثناء الله على عبده ، و صلاة الملائكة كما يعرف من حالهم و قد جاء مفسراً في سورة غافر ( آية ٧ ، ٨ ) بالدعاء و الاستغفار ، و صلاة المؤمنين كما علمنا الشرع . و الله أعلم . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٦ / ٢٠٦ ) ، فتح الباري ( ٨ / ٤١٩ ) ، روح المعاني ( ٢٢ / ٤٣ ، ٧٦ ) .

قوله تعالى : ﴿لَيْنٌ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ (١) الآية . قال محمود :

المراد بقوله : ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ ريثما يلتقطون عيالاتهم (٢) و أنفسهم لا غير . (٣)

قال أحمد : فيه دليلٌ على / أَنَّ مَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ إِخْلَاءَ مَنْزِلٍ مَمْلُوكٍ لِلْغَيْرِ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ يُمَهِّلُ رِيثًا يَنْقُلُ نَفْسَهُ وَ مَتَاعَهُ وَ عِيَالَهُ (٤) زَمَانًا حَتَّى يَتَيْسَّرَ لَهُ مَوْضِعٌ آخَرَ .

## و من سورة سبأ

[ قوله تعالى ] : ﴿وَالَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ (٥) قال محمود : الحمد الأول واجبٌ على

نعمة متفضل بها ، و الثاني ليس بواجب لأنه على نعمة واجبة على المنعم . (٦)  
قال أحمد : الحق في (٧) الفرق أن الأول عبادة يكلف بها ، و الثانية لا تكليف فيه إنما هو في الآخرة كالأمور الجبلية في الدنيا ، كما جاء [ في الحديث ] : ( يُلْهَمُونَ النَّفْسَ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفْسَ ) (٨) ، و إلا فكلا النعمتين فضلٌ [ من الله ] (٩) .

قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١٠) قال محمود : ألزمهم الحجة من قوله تعالى : ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ﴾ (١١) إلى هذه الآية ، و هذا الإلزام إن لم يزد على إقرارهم بألسنتهم لم يتقاصر عنه ، أمره أن يقول :

أ ٩٩٩ و

(١) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٦٠ ، في " ب " جاء بأخر الآية فقط لأنه موضع الشاهد .

(٢) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [ يلتقطون ] .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٥٤٤ ) .

(٤) في " ج " [ عياله و متاعه ] و في " ب " أسقط [ متاعه ] .

(٥) سورة سبأ ٣٤ ، آية ١ .

(٦) الكشاف ( ٣ / ٥٤٩ ) .

(٧) في " ج " [ أن ] .

(٨) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) (ك الجنة و صفة نعيمها و أهلها - ب في صفات الجنة و أهلها و تسبيحهم فيها بكرة و عشياً ، ح ٢٨٣٥) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٢٤ .

(١١) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٢٢ .

﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ و هذا من الكلام الذي يُبادر كلُّ سامعٍ له من مخالف أو موافق أن يقول : قد أنصفك خصمك ، و هذا أوصل للغرض و أقطع للشغب / و منه قول حسان [ بن ثابت ] <sup>(١)</sup> :

ب ٨١ ظ

أتَهجوه و لستَ له بكفٍّ فشركما لخيركما الفداء <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup> / قال أحمد : و هو تفسير مهذب و افتتان مستعذب ، فلا / ينكر على الفقهاء قولهم في المجادلات : " أحد الأمرين لازم " ؛ فهو غير بعيد من هذا الوادي .

ز ١٠٠ و

قال محمود : و إنما جرَّ ( الهدى ) بـ ( على ) و الضلال بـ ( في ) كأنَّه جعل المهتدي كالمستعلي على فرس جوادٍ و صاحب الضلال كالمنغمس في ظلام مرتبك فيه . <sup>(٤)</sup> و قوله : ﴿لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> أدخل في الإنصاف مما <sup>(٦)</sup> قبلها حيث أسند إلى النفس و أراد بالزلات الصغائر ، و أسند العمل إلى المخاطبين و المراد به الكفر . <sup>(٧)</sup>

قال أحمد : و عبَّر عن الهفوات بما يعبَّر به عن [ العظائم ، و عن العظائم بما يُعبَّر به عن ] <sup>(٨)</sup> الهفوات للإنصاف و ذكر الإجمام المضاف إلى النفس بصيغة الماضي التي تُعطي معنى التحقيق <sup>(٩)</sup> ، و عن العمل المنسوب إلى الخصم بما لا يُعطي ذلك .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) البيت من قصيدة قالها يوم فتح مكة ، و يروى : فلستَ له بندٌ . قيل : هذا أنصف بيت قالته العرب ، و في لفظه ما استشكله بعض العلماء ، لكن يذهب قولُ سيبيويه : " و منه مررتُ برجلٍ شرٌّ منك فهو نعتٌ على أنه نقصٌ أن يكون مثله " . يراجع : ديوان حسان بن ثابت ( ١ / ١٨ ، ٢٣ ) ، الكتاب ( ١ / ٤٢٣ ) .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٥٦٤ ) .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٥٦٤ ، ٥٦٥ ) .

(٥) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٢٥ .

(٦) في " ج " [ من الآية التي ] .

(٧) الكشاف ( ٣ / ٥٦٥ ) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) في " ج " [ التخصيص ] و هو تحريف .

## من سورة الملائكة (١)

قال محمود : و محل ﴿يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ (٢) رفع صفة لخالق ، أو لا يكون له محلٌ تفسيرا و يُجعل ( من خالق ) [ مرفوع المحل بفعل ] (٣) دلَّ عليه ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ أي هل يرزقكم خالق غير الله ، أو جعلتَ ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ كلامًا مبتدأ . (٤)

قال أحمد : الأخير أوجه [ و سيأتي تعريزه ] (٥) .

قال [ محمود ] (٦) : و لا يُطلق على غير الله ( الخالق ) على الأخير (٧) ، أمَّا على الوجهين الآخرين : الوصف و التفسير فقد تقيّد بالسماوات و الأرض و خرج عن الإطلاق فكيف يستشهد به على نفيه مطلقاً ؟

قال أحمد : القدريُّ يقول : نعم خالقٌ غير الله ، فكلُّ أحدٍ عندهم يخلق فلهذا (٨) أوسع الدائرة و أتى بالأوجه النافرة ، و الذي يحقق الوجه الثالث المانع من إطلاق الخالق على غير الله - أنَّ المخاطبين (٩) مشركون ، إذا سئلوا : مَنْ خلق السماوات و الأرض ؟ قالوا : الله . و إذا سئلوا : مَنْ يرزق منهما (١٠) ؟ قالوا : الله . فقررُوا إقامة الحجة عليهم بإقرارهم ، و لو كان كما قال محمود لكان مفهومه إثباتَ خالقٍ غير الله لكن لا يرزق منهما (١١) ، و هؤلاء

---

(١) للسورة اسمان و هذا هو الثابت في نسخ المختصر ، و المشهور في المصاحف (سورة فاطر) . يراجع : بصائر ذوي التمييز ( ١ / ٣٨٦ ) ، و التحرير و التنوير ( ٢٢ / ٢٤٧ ) .

(٢) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣ .

(٣) هكذا هي في الكشاف ؛ و في نسخ المختصر [ تفسيراً لفعل دلَّ عليه ( يرزقكم ) ] فهو تحريف لكن اتفقت عليه نسخ المختصر .

(٤) الكشاف ( ٣ / ٥٨٠ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) في " ز " [ على الأول ] و هو وهم .

(٨) هكذا هي في " أ ، ب " ، و في " ج ، ز " [ فلقد ] .

(٩) هكذا هي في " ج ، ز " على المطابقة ، و في " أ ، ب " بالإفراد .

(١٠) في " ز " زيادة [ من السماء و الأرض ] .

(١١) سقطت من " ج " .

الكفرة قد تبرؤا منه ؛ فلا وجه لتقريعهم بما لا يلائم قولهم . و أيضا فإن ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ و ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ جملتان سيقتا مساقا واحداً و الثانية مفصلة اتفاقاً فكذا الأولى . (١)

ج ١٩٨  
ز ١٠٠ ظ

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (٢) : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ / إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ (٣) [ أي ] (٤) لا / يقولن لكم الشيطان : اعملوا ما شئتم فإن الله غفور رحيم ؛ يغفر كل كبيرة و يعفو عن كل خطيئة . (٥)

**قال أحمد :** يعرض باعتقاد أهل السنة و هذا لا يناقض معتقدهم (٦) ؛ فإن الله تعالى وعد العفو على الكبائر و قرن الوعيد بالمشيئة في حق الموحدين في مثل قوله عز و جل : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٧) .

**قال محمود :** / [ قوله تعالى ] (٨) : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (٩) يعني بالمصطفين أمة محمد (ﷺ) ثم انقسموا إلى ظالم لنفسه و هو المرجأ لأمر الله ، و مقتصد خلط عملاً صالحاً و آخر سيئاً ، و سابق [ بالخيرات ] (١٠) . ثم قال : إن قلت : كيف جعل جنات بدلاً من الفضل الكبير ؟ قلت : الإشارة بالفضل إلى السبق في الخيرات ، و هو السبب في الجنات و نيل الثواب ؛ فأقيم السبب مقام المسبب . و في اختصاص السابقين بذكر الجزاء دون الآخرين ما يوجب الحذر . فليحذر المقتصد و ليهلك الظالم لنفسه ، و عليهما بالتوبة النصوح و لا يغترأ بقوله / (ﷺ) : ( سابقنا سابق ، و مقتصدنا ناج ، و ظالمنا مغفور )

ب ٨٢ و

(١) و جعل ( يرزقكم ) مستأنفاً هو اختيار أبي حيان أيضاً . يراجع : البحر المحيط ( ٧ / ٢٨٧ ) .  
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .  
(٣) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٥ .  
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .  
(٥) الكشاف ( ٣ / ٥٨١ ) .  
(٦) في " ز " [ مذهبه ] .  
(٧) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .  
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .  
(٩) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣٢ .  
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

له (١) فشرطُ صحته التوبة (٢) ؛ فلا تعلل نفسك بالخدع . (٣)  
قال أحمد : قد صُدِّرتُ [ هذه ] (٤) القصة بذكر المصطفين من عباد الله تعالى ثمَّ قَسَمْتُهُم  
إلى ظالم و مقتصد و سابق ؛ فيلزم اندراج الظالم الموحد في المصطفين و إنَّه لمنهم . و أي  
نعمة أعظم من اصطفائه للتوحيد و العقائد السالمة من البدع ؟ ! فما بال المصنف يُطنب في  
التسوية بين الموحد المصطفى و بين الكافر المخزي ! و قوله عزَّ و جلَّ : ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ  
يَدْخُلُونَهَا﴾ (٥) عائذٌ إلى المصطفين عموماً ، و إعرابها مبتدأ و ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ خبره ، و قوله  
تعالى : ﴿مُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ إلى آخر الآية خبرٌ بعد خبر ، و خيرٌ (٦) على (٧) خير . و الله  
أعلم . (٨)

---

(١) الحديث ضعيف جداً ، قال ابن حجر : " أخرجه البيهقي في الشعب عن عمر (رضي الله عنه) مرفوعاً و هذا  
منقطع ، و أخرجه الثعلبي و ابن مردويه عن عمر (رضي الله عنه) و هو ضعيف و أخرجه سعيد بن منصور عن  
عمر (رضي الله عنه) موقوفاً " ملخصاً . يراجع : الكافي الشاف بحاشية الكشاف ، سلسلة الأحاديث الضعيفة و  
الموضوعة للشيخ الألباني ( ٨ / ١٥٤ ، ح ٣٦٧٨ ) .

(٢) في " ج ، ز " [ فشرطه صحة التوبة ] ، و ما أثبتته من " أ ، ب " .

(٣) الكشاف ( ٣ / ٥٩٤ ، ٥٩٥ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣٣ .

(٦) في " ج " [ خير ] بالياء المثناة من تحت لكن جاءت الأخرى بالياء الموحدة ، و في " ز " جاءت الكلمتان  
بالموحدة ، و في " أ ، ب " جاءت الكلمتان غير منقوطين ، و في الانتصاف المطبوع جاءت العبارة [ خيرٌ  
بعد خير ، و خير على خير ] و هذا لا يليق ببلاغة ابن المنير و الصواب ما أثبتته و هو الموافق لمقام الكلام  
عن نعيم الجنة و ما عداه تصحيف .

(٧) في " ج " [ بعد ] .

(٨) قال ابن كثير : " قال ابن عباس و الحسن و قتادة : و هذه الأقسام الثلاثة كالأقسام الثلاثة المذكورة في  
أول سور الواقعة و آخرها . و الصحيح أن الظالم لنفسه من هذه الأمة و هذا اختيار ابن جرير كما هو ظاهر  
الآية و كما جاءت به الأحاديث " . يراجع : جامع البيان ( ١٩ / ٣٦٧ ) ، تفسير ابن كثير ( ٦ / ٢٧٥ ) .

## و من سورة يس

[ قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٦﴾ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾ ] (٢) قال محمود

: إن قلت : قد عُلم بكونه من المرسلين أنه ﴿ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ . فما فائدته ؟ قلت : الغرض و صفه و وصف ما جاء به ، كأنه قال : إنك من المرسلين الثابتين على طريق ثابت ، و في تنكير ( صراط ) دليل أنه (٣) لا يكتنه وصفه . و لم يزد أحمد على أن قال : تقدم أن التنكير يفيد التفضيم . (٤)

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ ﴾ (٥) صفة لـ ( قوماً ) /

أي لم ينذروا ، و قيل : إن ( ما ) مصدرية أو موصولة (٦) ، فالفاء على الأول تعلقت بالنفي ز ١٠١ و جواباً له ، و على الثاني و الثالث هو كقولك : أرسلتك لتنذر فلاناً فإنه غافل ، و على هذا يُجاب من يعترض بقوله تعالى : ﴿ مَا آتَاهُمْ مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ (٧) إنها لنفي إنذارهم لا لنفي إنذار الآباء القداماء من ولد إسماعيل . ثم قال : و أمّا كون التفسير الأول نافيًا و الآخران مثبتان ؛ فالآباء الأبعدون منذرون و الأذنون غير منذرين . ثم مثل تصميمهم على الكفر بأن جعلهم كالمغلول المقمح لا يُطاطيء رأسه ، و الحاصل بين سدين لا يُبصر ما أمامه و خلفه ، و الضمير للأغلال في [ قوله ] : ﴿ فَهِيَ ﴾ (٨) لأن طرفي الغل تحت الذقن فيه حلقة فيها رأس العمود يمنعه أن يُطاطيء [ رأسه ] (٩) . (١٠)

قال أحمد : يكون تصميمهم على الكفر مشبهاً بالأغلال و استكبارهم مشبهاً بالإقماح ؛ لأن المقمح لا يُطاطيء رأسه ، و قوله : ﴿ فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ ﴾ تنمة / للزوم الإقماح ، و عدم ج ١٩٩

(١) سورة يس ٣٦ ، آية ٣ ، ٤ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) في " ج " [ لا يدرك كنه وصفه ] .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣ ، ٤ ) .

(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ٦ .

(٦) في " ج " [ و قيل : إنها موصولة ] .

(٧) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٣ .

(٨) سورة يس ٣٦ ، آية ٨ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٤ ، ٥ ) .

النظر في القرون الخالية مشبّهة بالسدّ من خلفهم ، و عدم النظر في العواقب المستقبلية مشبّهة بسدّ من قدامهم .

**قال محمود :** فما قولكم فيمن جعل الضمير للأيدي لأنّ الغلّ جامع<sup>(١)</sup> لليد و العنق و لذلك يُسمّى جامعة<sup>(٢)</sup> ؟ قلتُ : هو بعيدٌ لأنّه جعل الإقماح نتيجة قوله : ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ و لو كان للأيدي لم يكن معنى الإقماح ظاهرًا .

**قال<sup>(٣)</sup> :** و يحتمل أن تكون الفاء للتعقيب كقوله : ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ ، و للتسبيب . و ضغط اليد مع العنق يوجب الإقماح ؛ فإنّ اليد تبقى ممسكةً بالغلّ تحت الذقن رافعة لها ؛ و لأنّ اليد إذا كانت مطلقةً كانت راحة للمغلول ، فربّما تحيلّ بها على فكاك الغلّ فيكون منبّهًا على انسداد باب الحيلة عليهم<sup>(٤)</sup> .

**[ قوله تعالى : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ]** إنّما تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ<sup>(٥)</sup> **قال محمود :** ذكر ما دلّ على انتفاء إيمانهم مع [ ثبوت ] الإنذار ثمّ قفاه بقوله : ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ و إنّما كانت التقفية تصحّ لو كان الإنذار منفياً ؟ و أجاب بأنّ البغية المرومة<sup>(٦)</sup> بالإنذار منفية عنهم و هي الإيمان فكأنّه قال : إنّما تحصل / بغية الإنذار ممّن اتبع [ الذكر ]<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

ز ١٠١ ظ

**قال أحمد :** في سؤاله سوء أدب و كان ينبغي أن يقال : ما وجه ذكر<sup>(٩)</sup> الإنذار / الثاني<sup>(١٠)</sup> في معرض المخالفة للأول ؟ .

ب ٨٢ ظ

(١) هكذا هي في " ج " ، و في " ز " [ مانع ] و في " أ " [ يجمع ] و في " ب " [ كأمع ] ، و الصواب ما أتبته ، لأنّه بعد ذلك قال : يسمّى جامعة ، و هو كذلك في المعجم الوسيط مادة ( جمع ) يقال للغلّ جامعة .  
(٢) في " ب " [ كأمعة ] و هو تحريف لا تتاسبب المعنى يراجع : لسان العرب مادة ( كمع ) .  
(٣) يعني أحمد ، و كلامه في الانتصاف ( ٤ / ٥ ، ٦ ) .  
(٤) في " ج " [ عنهم ] يقال : سدّ عليه باب الكلام : منعه منه . يراجع : المعجم الوسيط مادة ( سدّ ) .  
(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ١٠ ، ١١ .  
(٦) هكذا هي في " ج " و في الكشاف ، و في " ز " [ المطلوب ] و هي بمعناها ، و في " أ ، ب " [ المشروطة ] و هو تحريف .  
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .  
(٨) الكشاف ( ٤ / ٦ ، ٧ ) .  
(٩) سقطت من " ج " .  
(١٠) في " ب " [ الآتي ] ، و قد سقطت من " ز " .



**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> مع قوله : ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> إنما أثبت اللام في الجملة الثانية و حذفها من الأولى لأنَّ الجملة الأولى ابتداء إخبار ، و الثانية جواب إنكار فكانت حقيقةً بالتأكيد <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

**[ قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> **قال محمود :** أخبر عن ( كلُّ ( جميع ) لأنَّ ( كلًّا ) يُفيد الإحاطة ، و ( جميع ) يُفيد الاجتماع ] و هما معنيان مفترقان [ <sup>(٦)</sup> . <sup>(٧)</sup>

**قال أحمد :** و من ثمَّ وقع ( أجمع ) في التوكيد تابعًا لـ ( كلِّ ) .

**قال محمود :** في قوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> يجوز أن تكون ﴿ أَحْيَيْنَاهَا ﴾ صفةً للأرض لأنَّ المراد بالأرض الجنس ، لم يُرد أرضًا بعينها ، و [ يجوز ] أن تكون بيانًا لوجه الآية فيها .

**قال أحمد :** غيره [ من النحاة ] <sup>(٩)</sup> يمنع من وقوع الجملة وصفًا للمعرفة و إن كانت جنسًا و يراعي المطابقة اللفظية ، و منه :

و لقد أمر على اللّئيم يسبني ..... <sup>(١٠)</sup>

١٢١ - قلتُ : قد أورد محمودٌ هذا شاهدًا على [ جواز الوصف لما صورته صورة

(١) سورة يس ٣٦ ، آية ١٤ .

(٢) سورة يس ٣٦ ، آية ١٦ .

(٣) هذ عبارة " ج " لأنها أتم و أحسن .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٨ ، ٩ ) ، و قد ترك علم الدين تعليق أحمد لأنه لم يزد شيئًا يُذكر .

(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ٣٢ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٤ / ١٤ ) .

(٨) سورة يس ٣٦ ، آية ٣٣ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) صدر بيت لرجل من سلول مؤلّد ، هكذا نسبه سيبويه ، و ذكره الأصمعي في أصمعية نسبها لشمر ابن عمرو الحنفي ، و عجزه : فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني ، و البيت شاهد على جواز وصف المعرف الجنسي بالجمل لأنه قريب في المعنى من النكرة ، بل ذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنه يتعين كون الجملة صفةً في هذا البيت للمعنى . يراجع : الكتاب ( ٣ / ٢٤ ) ، الأصمعيات ( ص ١٤٢ ) ، شرح ابن عقيل ( ٣ / ١٩٦ ) ، مغني البيب ( ص ٤٠٥ ) .

إذا أراد به الجنس [ (١) في تفسير الفاتحة (٢) فجدد به عهدًا .

**قوله تعالى :** ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي هَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ (٣) **قال محمود :** معناه لا يدخل

أحدهما على الآخر \* في سلطانه \* (٤) فيطمس ضوءه ؛ بل يتعاقبان . و إنما جعل الشمس غيرَ مدركةٍ و القمرَ غيرَ سابقٍ ؛ لأنَّ الشمس بطيئة السير تقطع فلکها في سنة ؛ و القمر يقطع فلکها في شهر ، فكانت الشمس لبطنها جديرةً أن توصف بالإدراك ، و القمر لسرعته حقيقٌ (٥) أن يوصف بالسبق . (٦)

**قال أحمد :** يؤخذ من هذه الآية أنَّ النهار تابعٌ لليل [ كما هو مذهب الفقهاء ] (٧) ؛ إذ جعل

الشمس التي هي آية النهار غيرَ مدركةٍ للقمر الذي هو آية الليل ، فنفي الإدراك الذي يُمكن / أن يقع ، و هو يستدعي تقدّم القمر و تبعية الشمس ؛ فإنّه لا يُقال : أدرك السابق اللاحق لكن يقال : أدرك اللاحق السابق ؛ فالليل إذن متبوعٌ و النهار تابعٌ . فإن قيل : فالآية صرحتُ بأنَّ الليل لا يسبق / النهار ؟ فجوابه أنه مشترك الإلزام (٨) إذ الأقسام المحتملة ثلاثة : إمّا تبعية النهار لليل كمذهب الفقهاء ، أو عكسه و هو المنقول عن طائفة من النحاة ، أو اجتماعهما . فهذا القسم الثالث / منفيٌّ باتفاق (٩) ، فلم يبق إلا تبعية النهار لليل [ و عكسه ] (١٠) و السؤال ج ٢٠٠ و

ز ١٠٢ و

ج ٢٠٠

واردٌ عليهما لا سيما من قال : إنّ النهار سابقٌ لليل يلزمه من طريق البلاغة أن يقول : و لا الليل يُدرك النهار ؛ فإنّ المتأخر إذا نفي إدراكه كان أبلغ من نفي سبقه مع أنه ناءٍ عن قوله تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي هَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ نأيًا ظاهرًا ؛ فالتحقيق أنَّ المنفي [ إنما هو ]

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في غيرها [ على الجواز ] فقط .

(٢) في " ج " [ فاتحة الكتاب ] . يراجع : الكشاف ( ١ / ٢٦ ) .

(٣) سورة يس ٣٦ ، آية ٤٠ .

(٤) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٥) في " ج " [ حقيقًا ] فيكون من العطف على جملة ( كان ) .

(٦) الكشاف ( ٤ / ١٧ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) مشترك الإلزام : و حقيقته إجماع الخصم إلى الاعتراف بنقض دليله إجمالاً حيث دل على نفي ما هو الحق

عنده في صورة النزاع . يراجع : شرح المقاصد في علم الكلام للفتازاني ( ١ / ٢٦٩ ) .

(٩) لعله يريد في مكان واحد من الأرض .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(١) السبقية الموجبة لتراخي النهار عن الليل و تخلل زمن آخر بينهما فيثبت التعاقب ، أمّا سبق أول المتعاقبين الآخر فغير معتبر ؛ و قد أجاب موسى ( عليه السلام ) بقوله : ﴿ هُمْ أَوْلَاءٌ عَلَيَّ أَثْرَى ﴾ (٢) عذراً عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى ﴾ (٣) ؛ سهل أمر العجلة بكونهم على أثره ، فكيف لو كان مقدماً و هم على عقبه ليس بينهم مسافة ، فذلك لو اتفق لكان سياق الآية يوجب أن لا يُعَدَّ عجلةً و لا سبقاً ؛ فحينئذ يكون القول بسبق النهار الليل مخالفاً لصدر الآية ؛ فإنَّ بين عدم الإدراك \* الدال على التأخر و التبعية و بين السبق بوناً بعي\_\_\_\_\_داً ،

و لو كان الليل تابعاً متأخراً لكان حرياً أن يوصف بعدم الإدراك \* (٤) ، و لا يبلغ به عدم سبق ، فتقدم الليل على / النهار مطابق لصدر الآية صريحاً ، و لعجزها بتأويل حسن .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَدُونَ ﴾ (٥) إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿ (٥) فمن هاهنا أخذ أبو الطيب قوله :

فإن (٦) أسلم فما أبقي و لكن سلمت من الحمام إلى الحمام (٧) (٨) لأنه تعالى أخبر أنهم إن سلموا من موت الغرق فتلك السلامة إلى أجل يموتون فيه و لا بد . (٩)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ ﴾ (١٠) تنكيه و تنكير ﴿ سَلَمٌ قَوْلًا ﴾ (١١) و تنكير قوله : ﴿ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ (١) للتفخيم أي : أي شغل و أي سلام (٢) . و أي صراط (٣) ، قال كثير :

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٤ .

(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٣ .

(٤) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ٤٣ ، ٤٤ .

(٦) في " ب " [ و إن ] .

(٧) البيت من قصيدة له يصف فيها الحمى التي أصابته بمصر و يذم بها كافر ، قال أبو العلاء : " إن سلمت الآن من مرضي فلا خلود في الدنيا " . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبى ( ٤ / ١٤٥ ) .

(٨) الآتي كلام أحمد و هو دون نسبة في النسخ فصار ممزوجاً بكلام محمود السابق .

(٩) الكشاف ( ٤ / ١٨ ) .

(١٠) سورة يس ٣٦ ، آية ٥٥ .

(١١) سورة يس ٣٦ ، آية ٥٨ .

لَئِنْ كَانَ يُهْدَى بَرْدٌ أَنْيَابَهَا الْعَلَى لَأَفْقَرَ مِنِّي إِنَّنِي لَفَقِيرٌ (٤) ز ١٠٢ ظ  
أي بالغ في / الفقر . قال محمود : و يجوز أن يكون [ قوله ] : ﴿ هَذَا صِرَاطٌ ﴾ [ أي صراط  
[ (٥) أقل الأحوال فيه أن يُعتقد أنه مستقيم ، كقول الرجل لولده : هذا فيما أظنُّ قولٌ نافع غير  
ضارٌّ توبيخاً على إعراضه . (٦)  
قال محمود : في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ نَعْمِرُهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ (٧) فيه  
مناسبة لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ ﴾ (٨) لأنه استدلالٌ بقدرته سبحانه على  
ردّه لأرذل العمر و [ إلى ] الضعف [ و الهرم ] بعد القوة [ و الشباب ] على أنه قادرٌ على  
طمس أعينهم [ ومسحهم على مكانتهم ] (٩) . (١٠)

## سورة الصافات

[ قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ (١١) ] (١٢) / قال محمود : المقسم به طوائف ١٠١١ و  
من الملائكة أو نفوسها ، و المراد صفُّهم في الصلاة ، فزجرهم السحاب أي سوقه ، فتلاوتهم

(١) سورة يس ٣٦ ، آية ٦١ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٠ ) و هذه الفقرة مزج علم الدين كلام محمود بكلام أحمد ثم كلام محمود مرة أخرى .

(٣) في " ج " زيادة [ فالتكثير يفيد ذلك ] .

(٤) البيت قيل : لكثير عزة ، و قيل : لقيس بن الملوح ( مجنون ليلى ) ، و ليس في ديوانهما ، و ذكر محقق  
شرح الحماسة للمرزوقي أنه لعبد الله بن الدمينية و هو في ديوانه ، و معنى أنيابها العلى : الشريفة ، أو  
الأعالي من الأسنان لأنه موضع القبل ، و يعني ببرد الأسنان : عذوبة الرضاب عند المذاق . يراجع : شرح  
ديوان الحماسة للمرزوقي ( ٣ / ١٣٠٥ ) ، ديوان عبد الله بن الدمينية ( ص ٢٦ ) ، مشاهد الإنصاف بحاشية  
الكشاف .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٢٢ ، ٢٣ ) .

(٧) سورة يس ٣٦ ، آية ٦٨ .

(٨) سورة يس ٣٦ ، آية ٦٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٢٤ ، ٢٥ ) .

(١١) سورة الصافات ٣٧ ، آية ١ .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

ذكر الله ، أو العلماء لتصاف أقدامهم في الصلاة و زجرهم بالمواعظ<sup>(١)</sup> و تلاوتهم الذكر ، أو الغزاة يصفون و يزجرون الخيل ذاكرين الله ، و الفاء لتعاقب وجود الصفات كقوله :

يا ويح<sup>(٢)</sup> زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الْـ صَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ<sup>(٣)</sup>  
أو للفتاوت في بعض الوجوه كقولك : اعمل الأحسن فالأحسن ، أو لترتيب الموصوفات  
كقوله : ( رحم الله المحلقين فالمقصرين )<sup>(٤)</sup> . فإن وحدث الموصوف كانت لترتب تفاضل  
الصفات ،

ج ٢٠١

و إن تبيته<sup>(٥)</sup> دل على ترتيب الموصوفات فيه ، و يجوز أن تكون أولى الصفات أفضلها و [ يجوز أن تكون ]<sup>(٦)</sup> على العكس ، و معنى تثنيتهما / أن تجعل كل صفة لطائفة ، فالفتاوت إمّا لأنّ الطائفة الأولى أو الأخيرة أفضل .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : جعل الأول للأفضل بدايةً بالأهم و عكسه مراعاة للترقي ، و منه قوله :

بهاليل منهم جعفرٌ و ابن أمّهم عليٌّ و منهم أحمد المتخيّر<sup>(٨)</sup>  
و لا يقال في البيت أنّ الواو لا تقتضي ترتيباً ؛ فإنّ هذا عذرٌ و ما ذكرناه إيضاح لما فيه من  
البديع . و في هذه الآية دليل على صحة مذهب الخليل و سيبويه أنّ الواو الثانية في مثل قوله  
عزّ وجلّ : ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾﴾<sup>(٩)</sup> و أو عطف لا واو قسم ، و غيرهما

(١) في " ب " [ بالمواعد ] و هو تحريف .

(٢) في الكشف و ديوان الحماسة [ يالهف ] .

(٣) البيت لابن زيابة التيمي و هو عمرو بن الحارث بن همام ، شاعر جاهلي ، و زيابة أمه ، فيقول : يا  
حسرة أمة تهكمًا بالحارث بن همام الشيباني ؛ لأنّ هذه الصفات للمدح فهو الذي كر صباحًا فغنم و سلم و  
عاد . يراجع : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ( ١ / ١٤٧ ) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشف ( ١ /  
٥٠ ) .

(٤) لم أجد بهذا اللفظ لذلك قال المناوي : لم أفق عليه ، و أصل الحديث في الصحيحين من حديث ابن عمر  
(رضي الله عنهما) ، أخرجه البخاري ( ك الحج - ب الحلق و التقصير عند الإحلال ، ح ١٧٢٧ ) ، مسلم ( ك الحج -  
ب تقصير الحلق على التقصير و جواز التقصير ، ح ١٣٠١ ) . يراجع أيضاً : الفتح السماوي بتخريج  
أحاديث القاضي البيضاوي للمناوي ( ص ٩٥٤ ) .

(٥) هكذا هي في النسخ و في الكشف [ تلتته ] و هو الصواب ، فلا بد أن ما في النسخ تحرف .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشف ( ٤ / ٣٢ ، ٣٣ ) .

(٨) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٥٠٥ ) .

(٩) سورة الليل ٩٢ ، آية ١ ، ٢ .

يراها حروف (١) قسم ، و وقوع الفاء هاهنا مع أنّ المراد العطف و لم تفترق الحال إلا بما أعطته الفاء من تفاوت الرتب - دليل لهما (٢) .

ز ١٠٣ و

قوله عزّ و جلّ : ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ (٣) أبطل محمود (٤) أنّ / يكون صفةً ؛ لأنّ الحفظ من شيطان لا يسمع - لا معنى له ، و أبطل أنّ يكون أصله لئلا يسمّعوا فحذف اللام و حذفها كثيرٌ ثمّ حذف ( أن ) كقوله :

أَلَا أَيُّهَاذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَعَى ..... (٥)  
استبعاداً لحذف حرفين و إن جاز حذف كل واحدٍ منهما منفرداً ، و أوجب أنّ يكون استثناءً . (٦)

قال أحمد : و كلا الوجهين صحيحٌ ، و عدم استماع الشيطان إنّما كان بسبب الحفظ ، فحاله عند الحفظ أنّ لا يسمع ، فيصير موصوفاً حالة / الحفظ بذلك ، و مثله قوله عزّ و جلّ

ب ٨٣ ظ

: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ (٦)  
﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ (٧) فالعاملُ في ( مسخرات ) و هي حال - قوله : ( سخر ) ، فالحال التي سخرها فيه ملازمة لكونها مسخرة ، و قد أشار محمودٌ في هذه الآية إلى قريبٍ من هذا [ الذي ذكرناه ] لكنه ذكر معه تأويلاً آخر كالمبعد لهذا الوجه ، فجعله جمع مسخر مصدرًا كممَزَّق و جعل معناه أنواعاً من التسخير ، و من هذا النمط [ قوله عزّ و جلّ ] : ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ (٨) و ليسوا رسلاً إلا بعد الإرسال ،

(١) في " ز " [ حرف ] .

(٢) هذه المسألة مبنية على جواز العطف على معمولي عاملين ، و قول ابن المنير يذهب هنا إلى جواز ذلك و هو ترجيح ابن هشام الأنصاري . يراجع : مغني اللبيب ( ص ٤٥٧ ) .

(٣) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٨ .

(٤) في " ج " [ قال محمود : لا يجوز ] .

(٥) صدر بيت لطرفة بن العبد ، عجزه : و أنّ أشهد اللذات هل أنت مخلدي ، و هو من معلقته المشهورة ، قال أبو عبد الله الزوزني : " الوعى أصله صوت الأبطال في الحرب ثم جعل اسماً للحرب ، يقول : ألا أيها الإنسان الذي يلومني على حضور الحرب و حضور اللذات هل تخلدني إن كفتت عنها " . يراجع : ديوان لطرفة بن العبد ( ص ٣٣ ) ، شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الزوزني ( ص ٨٢ ) .

(٦) الكشف ( ٤ / ٣٤ ، ٣٥ ) .

(٧) سورة النحل ١٦ ، آية ١٢ ، هذه القراءة التي استشهد بها ابن المنير هي قراءة الجمهور ، بنصب ( النجوم ) و ( مسخرات ) و قراءة حفص برفعهما . يراجع : البدر الزاهرة ( ص ١٨٢ ) .

(٨) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٤٤ .

و أمّا إنكاره اجتماع حذفين فقد ساغ [ ذلك ] <sup>(١)</sup> في قوله عزّ و جلّ : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمَّ أَنْ تَضِلُّوا﴾ <sup>(٢)</sup> أي لنلا تضلوا .

**قوله تعالى :** ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى قوله عزّ و جلّ : ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> [ أي ] يتحدّثون على الشراب [ كما هو عادة الشرب قال الشاعر ] <sup>(٥)</sup> :

وَمَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَاتِ إِلَّا أَحَادِيثُ <sup>(٦)</sup> الْكِرَامِ عَلَى الشَّرَابِ <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

/ **قوله تعالى :** ﴿هَلْ أَنتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> قال محمود : قريء ( فأطلع ) على أنه فعل

مضارع منصوب <sup>(١٠)</sup> معناه أني لا أستبد بأمر دونكم و هو من أدب المجالسة . <sup>(١١)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ <sup>(١٢)</sup> قال محمود : أي و ما تعملون من

الأصنام ، كقوله تعالى : ﴿بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ <sup>(١٣)</sup> و يكون

<sup>(١٤)</sup> الشيء الواحد مخلوقاً لله معمولاً لهم ، [ فهو ] <sup>(١)</sup> كقولك : عمل النجار الباب أي شكله لا

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٦ .

(٣) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٤٥ .

(٤) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٥٠ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٦) في ثمار القلوب للثعالبي [ محادثة ] .

(٧) هكذا هو في النسخ و في الكشاف [ على المدام ] ، و جاء في ثمار القلوب و في التحرير و التنوير مثل

رواية علم الدين هنا ، و قد نسبه الشيخ عليان للفرزدق و لم أجده في ديوانه ، و ذكره الثعالبي في ثمار

القلوب فنسبه لأبي محمد الفياضي ، و قال ابن عاشور : " محمد بن فياض " . يراجع : ثمار القلوب لأبي

منصور الثعالبي ( ١ / ٨١٢ ) ، التحرير و التنوير ( ٢٣ / ١١٥ ) .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٤٢ ) .

(٩) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٥٤ .

(١٠) ذكرها الزمخشري و أبو جعفر النحاس و الزجاج و لم ينسبها لأحد ، و ليست من القراءات المتواترة .

يراجع : معاني القرآن للزجاج ( ٤ / ٣٠٤ ) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( ص ٨٤٠ ) ، الحجة

للقراء السبعة للفراسي ( ٦ / ٥٥ ) ، معجم القراءات ( ٨ / ٢٩ ) .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٤٣ ) ، و هذا سياق " ج " لأنه أفضلها .

(١٢) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٦ .

(١٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٥٦ .

(١٤) في " ج " [ و أما كون ] .

جوهره ، و لا يصحُّ أن تكون ( ما ) مصدريةً لأدلة العقل ؛ و لأنَّ الله تعالى احتجَّ عليهم بكونه خالقًا للعباد و المعبود ، فكيف يعبد مخلوقٌ مخلوقًا ؟ فلو قال : و خلق عملكم لم يكن للكلام (٢) طباقٌ ؛ و لأنَّ [ ( ما ) في ] (٣) قوله : ﴿ مَا تَنَحُّونَ ﴾ (٤) موصولةٌ ؛ فالفرق بينها و بين الثانية تعسفٌ ، و لا يصحُّ أن تكون موصولةً بمعنى : و ما تعملون من أعمالكم فتوافق الأولى / في كونها موصولة لبقاء الإلزامين في عنقك لا يفكهما إلا إذعانك للحق ؛ فإنها و إن كانت موصولةً فقد أردتَ بها المصدر الذي هو العمل ، و أردتَ / بالأولى عينَ المنحوت ، و فيه فكُّ النظم كما لو جعلتها مصدرية . (٥)

ز ١٠٣ ظ  
ج ٢٠٢

**قال أحمد :** يتعيَّن حملها على المصدرية (٦) ؛ إذ لم يعبدوا الأصنام من حيث هي حجارة عارية عن الصورة ، و لولاه (٧) لَمَا خَصُّوا حجرًا دون حجر ، بل [ إنما ] (٨) عبدوها باعتبار أشكالها و هي أثر عملهم ، فعلى الحقيقة إنما عبدوا عملهم ؛ فوضحتُ الحجة في أنَّهم ]

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " [ للآية ] .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٥ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٤٨ : ٥٠ ) .

(٦) الحمد لله الذي لم يجعل لمبتدع دليلًا من كلامه تعالى ، بل كل دليل احتجوا به فهو حجة عليهم ، فابن المنير ينفاج لإبطال هذا الإعراب الذي يظنه يطعن على مذهب أهل السنة ، لكن لا حجة فيه للمعتزلة عند التحقيق ، لذلك من أئمة السنة من رضي الإعرابين ، و بيَّن موافقتهما لمذهب الحق ، بل رجح إعراب المعتزلة

و بيَّن أنه أيضًا حجة عليهم . قال شيخ الإسلام ابن تيمية ( رحمته الله ) : " و ( ما ) بمعنى ( الذي ) ، و من قال : إنها مصدرية و المراد : و الله خلقكم و عملكم ضعيف ؛ فإنَّ سياق الكلام إنما يدل على الأول ، و التقدير : و الله خلق العابد و المعبود ، لكن يقال : هذه الآية تدل على أنَّ أعمال العباد مخلوقة ؛ لأنه قال : و الله خلقكم و الذي تعملونه من الأصنام ؛ فلا يخلو : إمَّا أن يكون المراد خلقه لها قبل النحت و العمل ، أو قبل ذلك و بعده ، فإن كان المراد ذكر كونها مخلوقة قبل ذلك لم يكن فيها حجة على أنَّ المخلوق هو المعمول المنحوت . لكن المخلوق ما لم يُعمل و لم ينحت . و إن كان المراد خلقها بعد العمل و النحت فمن المعلوم أنَّ النحت الذي فيها هو أثرهم و عملهم " انتهى ملخصًا . و قد حكى قوله ابن حجر في الفتح و قال : " و قد ارتضى الشيخ سعد الدين التفتازاني هذه الطريق " . يراجع : منهاج السنة النبوية لنتي الدين ابن تيمية ( ٣ / ٣٣٦ : ٣٣٨ ) ، فتح الباري ( ١٣ / ٥٨٦ ) .

(٧) في " ج " [ و لولا التصوير ] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .



و عملهم ] (١) مخلوقان لله عزَّ و جلَّ ، فكيف يعبد مخلوقٌ مخلوقًا ؟ و قوله : " هي موصولة و المراد عمل أشكالها " - مخالفة (٢) للظاهر و احتياجٌ إلى حذف مضاف ، أي و ما تعملون شكله و صورته و هو موضع لبس [ و موضع الإضمار إنما يجوز حيث يؤمن اللبس ] (٣) ، و إذا جُعِلَ المعبود نفس الجوهر كيف يُطابق توبيخهم ببيان أنَّ المعبود من صنعة العابد و هم يوافقون أنَّ جواهر الأصنام ليست من خلقهم ، فيكون على هذا ما هو من عملهم ليس معبودًا ، و ما هو معبودٌ و هو الجوهر ليس عملاً لهم . قوله : " المطابقة تنفك على رأي أهل السنة " - لا يصحُّ ؛ فإنَّا نحمل الأولى على المصدر ، و هم في الحقيقة [ إنما ] عبدوا نحتهم لأنها قبل النحت لم تُعبد ، فالمطابقة و الإلزام على هذا أبلغ ، و لو كان كما قال لقامت الحجة لهم و لكافحوا و قالوا : ما خلق الله ما نعمل لأننا [ إنما ] (٤) عملنا التشكيل و الصورة . و لله الحجة البالغة ، و لهم الأكاذيب الفارغة .

**قال محمود :** إن قيل : رأى [ إبراهيم ] (٥) في المنام أنه يذبح ولده و لم يذبح ، فكيف قيل (٦) : ﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا ﴾ (٧) ؟ و أجاب بأنه / [ قد ] (٨) بذل وسعه من بطحه (٩) و إمرار الشفرة على حلقة لكن مُنِع ، فهو مصدقٌ للرؤيا و لهذا لم يعص و لم يُفِرط ، بل هو مطيعٌ مجتهد كما لو ذبح ، و ليس هذا من ورود النسخ قبل الفعل و لا قبل وقته في شيء كما و هم فيه قومٌ . (١٠)

ب ٨٤ و

**قال أحمد :** يجوز النسخ قبل الفعل عندنا لأنَّ التكليف ثابتٌ قبل الفعل فجاز نسخه كالموت ؛ و لأنَّ القدرة على الفعل عندنا تقارن الفعل ، ثمَّ ثبت وقوعه بهذه الآية ؛ فإنَّ إبراهيم ( عليه السلام ) أمرٌ / بالذبح / لقوله : ﴿ يَتَأَبَّتْ أَفْعَلٌ مَا تُؤْمَرُ ﴾ (١١) \* و نُسخ قبل

أ ١٠٢ و

ز ١٠٤ و

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) في " أ " مشكولة بالنصب و هو لحن لأنها خبر عن ( قوله ) و يتضح ذلك من السياق ، و في غيرها لم تشكل ، فما جاءت به " أ " زيادة غير مقبولة لمخالفة غيرها لها و تحريفها للمعنى .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [ جاء ] .

(٧) سورة الصافات ٣٧ ، آية ١٠٥ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) في " ج " [ اضجاعه ] .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٥٥ ) .

(١١) سورة الصافات ٣٧ ، آية ١٠٢ .

التمكن بدليل الفداء . فإن أشار محمودٌ إلى أنّ المأمور به مقدمات الذبح فباطلٌ بقوله : ﴿أَنْتِ  
أَذْنُكَ﴾

و قوله : ﴿أَفَعَلَ مَا تُوْمَرُ﴾ \* (١) . (٢)

١٢٢ - قلتُ : و بالاحتياج إلى الفداء .

قال أحمد : و إن أراد [ أنه ] (٣) لم يتمكن و سلم أنه أمر و لكن منع بأمر من الله فهو نسخ  
و هو عين ما أنكر ، فلمّا ظهر خطأ (٤) المعتزلة في هذا قال بعضهم : " كان يذبح و يلتحم  
(٥) " ، و هو باطلٌ لأنه مخالفة الظاهر .

١٢٣ - قلتُ : و يبطله الاحتياج إلى الفداء . و الله أعلم .

---

(١) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " ، و قد اضطربت عبارة " ج " لهذا السقط .

(٢) قال الشيخ الخضري : " قال الجمهور يجوز هذا النسخ بعد أن يتمكن المكلف من الاعتقاد ، و قال جمهور  
المعتزلة و بعض الحنابلة و الكرخي و أبو منصور الماتريدي و الجصاص و أبو زيد و الصيرفي من  
الشافعية : لا يجوز " ، و هذا الخلاف مبني على مسألة هي : هل الحكمة من التكليف الامتنال فقط أو هي  
متردة بين الامتنال و الابتلاء ؟ و قصة إبراهيم ( عليه السلام ) هنا تؤيد الثاني ، يقول الشيخ الشنقيطي : "   
لأنه بيّن في هذه الآية الكريمة أن حكمة تكليفه لإبراهيم بذبحه ولده ليست هي امتناله ذلك بالفعل ، لأنه لم يرد  
ذبحه كونه

و قدرًا ، و إنما حكمة تكليفه بذلك مجرد الابتلاء و الاختبار " . يراجع : البحر المحيط في أصول الفقه  
للزركشي ( ٤ / ٨١ ) ، أصول الفقه للخضري ( ص ٢٥٢ ) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن  
للشنقيطي ( ٦ / ٤١٦ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٤) في " ز " [ عار ] .

(٥) في " ز " [ يلتئم ] .

## و من سورة ص

**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا وَأَصْبَرُوا عَلَيَّ الْهَيْتُكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ (١) أي يريد الله و ما أراد فلا مرد له .

**قال أحمد :** الكفار يعترفون أن مراد الله لا مرد له ، و القدرية تنكره و يقولون : [ إن ] (٢) أكثر أفعال العباد مخالفة للإرادة القديمة (٣) ، فقد أقرَّ الزمخشري بما عادته إنكاره . (٤)  
**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ﴾ (٥) [ أي لَمَّا يذوقوه ] (٦) بعدُ و لو ذاقوا لآمنوا اضطراراً حيث لا ينفع الإيمان (٧) . (٨)

**قال أحمد :** ( لَمَّا ) يُنْفَى بها ما يُتَوَقَّع وجوده . قال سيبويه : " هي جوابُ ( قد فعل ) " (٩) . و ( لم ) لنفي ما توقع و لم تدخل ( قد ) على مثبتة ، و قوله ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ) : ( الشفعة فيما لم يُقَسَم ) (١٠) دليلٌ على أن الشفعة مخصوصة بما يقبل القسمة . / و قال لي قائلٌ : غاية ما [ هذا ] (١١) في الحديث إثباتُ (١٢) الشفعة فيما نفي عنه القسمة ، أمَّا أنها تقبلها أو لا تقبلها فلا

ج ٢٠٣

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) في " ج " [ لإرادة الله ] .

(٤) الكشاف ( ٧٠ / ٤ ) حيث يوجد كلام الزمخشري ، و نقل أحمد لم أجده في الانتصاف المطبوع .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ٨ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) في " ج " [ لا ينفع نفساً إيمانها ] و هو موافق لجزء من الآية ( ١٥٨ ) من سورة الأنعام .

(٨) الكشاف ( ٧١ / ٤ ) .

(٩) يراجع : الكتاب ( ١١٧ / ٣ ) .

(١٠) أخرجه الشيخان من حديث جابر ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) ، فأخرجه البخاري ( ك البيوع - ب بيع الشريك من شريكه ،

ح ٢٢١٣ ) ، مسلم ( ك المساقاة - ب الشفعة ، ح ١٦٠٨ ) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سقطت من " ج " .

تعرض له ، فأبطلت ذلك بأن آلة النبي المذكورة مقتضاها قبول المحل (١) للفعل المنفي و توقع وجوده ، تقول : الحجر لا يتكلم و لا تقول : لم يتكلم .

**قال محمود :** [ قوله عز و جل ] : ﴿ أَمَلَهُمُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلَيَرْتُقُوا فِي الْأَسْبَابِ ﴾ (٢) فيه تهكم أي إن كانوا يصلحون لقسمة رحمة ربك (٣) و يعرفون الأحق بالنبوة فليرتقوا في المعارج الموصلة إلى [ السماء و ] العرش حتى يستووا عليه ، و ينزلوا بالوحي على من يختارون ، ثم خسأهم [ عن ذلك ] بقوله عز و جل : ﴿ جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ ﴾ (٤) أي ما هؤلاء إلا جند متحزون [ على النبي ﷺ ] (٥) عما قليل يُهزمون . (٦)

**قال أحمد :** الاستواء المنسوب إلى الله سبحانه ليس مما يتوصل إليه بالصعود في المعارج ، فليس استواؤه استقراراً (٧) ، بل لما خلق الله / الخلق فعل فيه فعلاً سمّا استواءً ، و ز ١٠٤ ظ عبارة محمود هاهنا (١) ليست بجيدة .

(١) هكذا هي في " ج ، ز " و كذا في الانتصاف المطبوع ، و في " أ ، ب " [ المحصل ] .

(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ١٠ .

(٣) في " ج " هنا زيادة [ و هي النبوة ] .

(٤) سورة ص ٣٨ ، آية ١١ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٧١ ، ٧٢ ) .

(٧) سبحان مقلب القلوب أشعري يعلم معتزلياً طريقة النبي ! فالزمخشري تكلم عن العرش و لم يتكلم في صفات الباري سبحانه ، و العرش - كما نص على ذلك الأئمة منهم البيهقي في الأسماء و الصفات و ابن حجر في الفتح - جسم مخلوق ، و هو فوق المخلوقات كلها بل فوق الفردوس كما ثبت في صحيح البخاري ، و الوصول إلى العوالم العلوية مما يحلم به كثير من المتكبرين حتى في زماننا هذا ، لكن هيهات !! و من نظر في لفظ الآية علم أن للرقى أسباباً ، و أدرك من لفظ الآية أيضاً عجز البشر عن بلوغ شيء من أمانيهم ، و من قرأ عن علم الفلك و عن مقولتهم غزو الفضاء يعلم أن ليس في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه ، و الآية مصرحة بالتهكم بهم و أنهم عباد مقهورون ؛ فالأجدر بهم أن يعترفوا بذلك ، و يسلموا الأمر لله تعالى ؛ فهو يختار من يشاء لرسالته ، هذا معنى الآية ، و فهم الزمخشري لها لا بأس به ، و قد أقحم ابن المنير مسألة الاستواء هنا ، و ما قاله ليس بمذهب الزمخشري لأنه ينفي كل الصفات ، و المعتزلة أول من حرّف الاستواء إلى الاستواء ، و كذا ليس بمذهب أهل الحديث و السنة ، فقد سبق تفسير الاستواء بالعلو و الارتفاع هذا قول السلف و ترجيح ابن جرير الطبري و غيره ، و كذلك ذكر القرطبي أنه لا يُعرف عن السلف غير إثبات علو الله تعالى و استوائه على العرش حقيقة ، و كيف مجهول ، و هذه المسألة ليست بالتالي أتكلّم عنها هاهنا و قد أفردتها الأئمة بالتصنيف كأبي محمد الجويني و الحافظ الذهبي و ابن القيم ، و الذي يخالف فيها مثله كمثل من

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾<sup>(٢)</sup> قال محمود : اعلم أنَّ الأحزاب الذين جعل

الجند مهزوماً منهم هم الذين وجد منهم التكذيب [ بأعيانهم ]<sup>(٣)</sup> . (٤)

قال أحمد : و كرر لفظ الأحزاب في الموضوعين تنبيهاً على أنَّ الأولين و الآخرين من وادٍ واحد في التحزب على الأنبياء .

قال محمود : قوله عزَّ و جلَّ : ﴿إِن كُفِّرُوا كَذِبًا لَآتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٥)</sup> ذكر

تكذيبهم هاهنا مبيّناً بعد إجماله أولاً ، و جعل هاهنا / التكذيب من كلِّ واحد ؛ لأنَّ مَنْ كَذَّبَ واحداً منهم فقد كَذَّبَ جميعهم .

قال أحمد : و في تكرار تكذيبهم تطرية لَمَّا طال / الكلام ، كقوله [ عزَّ و جلَّ في سورة

الحج : ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ﴾<sup>(٦)</sup> إلى أن قال بعد ذلك : ﴿وَكَذَّبَ مُوسَى﴾<sup>(٧)</sup> أعاد لفظة ( كذب ) تطرية لَمَّا طال الكلام [ (٨) ] .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾<sup>(٩)</sup> [ قال محمود

: الإشراق [ حين [ تطلع الشمس ] : يصفو نورها و هو وقت الضحى ، و أمَّا الشروق فهو الطلوع ، [ تقول ] : شرقت الشمس : طلعت ، و أشرقت : أضاءت و صفت ، و من ثمَّ أخذ ابن عباس [ من هذه الآية ]<sup>(١٠)</sup> صلاة الضحى<sup>(١١)</sup> ، و يُحتمل أن يكون<sup>(١)</sup> من : أشرق القوم دخلوا في وقت الشروق ، و المراد صلاة الفجر لأنها تنتهي بشروق الشمس . (٢)

---

يحاول أن يحجب ضوء الشمس براحة كفه ، أسأل الله الهداية و السداد . تراجع : جامع البيان ( ١ / ٤٥٧ ) ، الأسماء و الصفات للبيهقي ( ص ٤٩٩ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ٣ / ٢٧٣٧ ) ، مختصر العلو للعلي الغفار لشمس الدين الذهبي ( ص ٨٠ و ما بعدها ) ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة و الجهمية لابن قيم الجوزية ( ص ٥١ و ما بعدها ) فتح الباري ( ١٣ / ٤٥٩ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٨٣٩ ) .

(١) في " ج " [ في هذا الفصل ] .

(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ١٣ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٧٣ ) .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ١٤ .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٢ .

(٧) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٤ .

(٨) ما بين المعكوفين من " ج " و قد جاء في بقية النسخ مختصراً جداً .

(٩) سورة ص ٣٨ ، آية ١٨ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) تراجع : جامع البيان ( ٢٠ / ٤٤ ) .

قال أحمد : العشي ظرفٌ بلا إشكال فلو حُمِلَ الإشراق على الدخول في الشروق لكان مصدرًا لا ظرفًا لأنه فعل المظروف ، و على الأول و إن كان مصدرًا إلا إنه ظرفٌ ؛ لأنه فعلُ الشمس و هو يُستعمل ظرفًا كالطُلوع و الغروب .

قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُنَّ﴾ قال محمود : الفعل يدلُّ على حدوث التسييح شيئًا بعد شيء كأنَّ السامع محاضرًا لها ، قال الأَعشى (٣) :

إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ (٤) .....  
و لو قال : محرقة لم يكن شيئًا . (٥)

قال أحمد : قال سحنون (٦) : إذا قال : أنا محرّمٌ يوم كذا بصيغة اسم الفاعل يكون محرّمًا \* عند وجود التعليق ، و لا كذلك بصيغة المضارع إذا قال : أنا أحرم يوم كذا لا يكون محرّمًا حتى يجدد الإحرام ، و اختلف المتأخرون من أصحابنا في معنى قول سحنون في اسم الفاعل يكون محرّمًا يوم يفعل : فمنهم / مَنْ قال : أراد الفور فيُنشئ إحرامًا ، و منهم [ مَنْ ] (٧) قال : يكون محرّمًا \* (٨) بالتعليق الأول ، و مالكٌ سوَّى بين اسم الفاعل و الفعل (٩) . و لمَّا كان حشرُ الطير دفعةً واحدةً أدلَّ على القدرة / لم يكن لاستعمال الفعل وجةً .

ج ٢٠٤

(١) في " ج " زيادة [ مأخوذًا ] .

(٢) الكشف ( ٤ / ٧٥ ) .

(٣) الأَعشى : هو أبو بصير ميمون بن قيس بن ثعلبة ، من فحول شعراء الجاهلية ، يسمى صنّاجة العرب لجودة شعره ، أدرك الإسلام و لم يسلم ، عدّه بعضهم من أصحاب المعلقات ، توفي ٧ هـ . يراجع : طبقات فحول الشعراء ( ١ / ٦٥ ) ، الشعر و الشعراء ( ١ / ٢٥٧ ) ، معجم الشعراء ( ص ٤٠١ ) .

(٤) عجز بيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها الملق بن خنثم بن شداد ، صدره : لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة ، معنى يفاع : الأرض المرتفعة . يراجع : ديوان الأعشى الكبير ( ص ٢٢٣ ) .

(٥) الكشف ( ٤ / ٧٥ ، ٧٦ ) .

(٦) سحنون : هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التتوخي ، إمام أهل المغرب و صاحب المدونة ، أخذ عن أئمة من أهل المشرق و المغرب ، و أخذ عنه خلق كثير ، و تولى قضاء القيروان ، توفي سنة ٢٤٠ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء ( ١٢ / ٦٣ ) ، الديباج المذهب لابن فرحون ( ص ٢٦٣ ) ، شجرة النور الزكية ( ص ٦٩ ) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) ما بين العلامتين \* سقط من " ب " .

(٩) نسب ابن عبد البر التسوية بين أنا محرّم و أنا أحرم لابن القاسم . يراجع : المدونة الكبرى ( ١ / ٤٧٢ ) ، الكافي في فقه أهل المدينة ( ص ١٩٦ ) .

١٢٤ - قلت : تأمل ما قاله أحمد فليس فيه إلا نقل فرع على مذهب مالك لا يمس بالآية ، ثم اختار أن مذهب مالك يخالف ما جاء من بديع الآية . فليت شعري أراد الرد على فصاحة الآية أو رد على إمامه الذي يقلده فيما يُفتي به .

قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ذكر محمود في هذا فصلاً بديعاً مستطيلاً أورده أحمد مختصراً ، قال ] <sup>(٢)</sup> : كان أهل زمان داود ( عليه السلام ) يسأل بعضهم بعضاً النزول عن زوجته ليتزوجها ، و قد كان الأنصار يواسون المهاجرين <sup>(٣)</sup> [ بمثل ذلك ، فرأى داود ( عليه السلام ) امرأة أورياً فأعجبته فسأله إيثاره بها ليتزوجها ، فنزل عنها استحياء فتزوجها [ داود ( عليه السلام ) ] \* فأولدها سليمان \* <sup>(٤)</sup> ، فقيل له : إنك مع كثرة نسائك كان الأولى أن لا تسأل ذا زوجة واحدة النزول [ لك ] عنها و أن تقهر هـ

و قيل : خطبها أورياً ثم خطبها داود ( عليه السلام ) فأثروه [ فتزوجها ] . و قيل : [ إن داود ( عليه السلام ) ] تمنى منزلة أبائه الأنبياء فقيل له : قد ابتلوا فصبروا ، فسأل الابتلاء ليصبر <sup>(٥)</sup> فقيل : إنك مبنئى يوم كذا فاحترس فأغلق عليه محرابه <sup>(٦)</sup> ، فتمثل له الشيطان في صورة حمامة ، ذهب فمدَّ يده ليأخذها لولد له صغير فتبعه فرأى المرأة المذكورة قد نفضت شعرها ، فبعث إلى أيوب صاحب / البلقاء أن قدّم أورياً [ على التابوت ] ، و كان من قدّم على التابوت يحرم عليه الرجوع حتى يفتح أو يُستشهد فقدّمه فسلم ثم أمره بتقديمه أخرى فسلم ثم أخرى فقتل <sup>(٧)</sup> و لم يحزن عليه كحزنه على الشهداء و تزوج [ داود ] <sup>(٨)</sup> امرأته . فهذا ونحوه يقبح الحديث به عن متسم بالصلاح من أحاد المسلمين فضلاً عن أعلام الأنبياء ؛ و عن عليّ ( كرم الله وجهه ) : من حدّث قصة داود كما يرويها القصاص جلدته مائة و ستين حدّاً الفرية مضاعفاً <sup>(٩)</sup> . و حدّث عمر بن عبد العزيز بهذه القصة و بحضرته عالم محقق فكذبها و قال :

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٢١ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٤) في " ج " [ و وعد الصبر ] و ربما كانت عبارة " ج " أولى .

(٥) هكذا هي في " أ ، ج " و هو الموافق لما في الكشاف ، و في " ب ، ز " [ حجراته ] .

(٦) في " أ " [ فسلم ] و هو خلاف النسخ و الكشاف ، فالصواب ما أثبتته و يؤكد ذلك السياق .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) قال الحافظ ابن حجر : " لم أجده " . و قصة داود ( عليه السلام ) هذه ترك ابن كثير رواياتها في تفسيره ، و كذلك في البداية و النهاية قال : " و قد ذكر كثير من المفسرين من السلف و الخلف هاهنا قصصاً و أخباراً أكثرها إسرائيليّات ، و منها ما هو مكذوب لا محالة ، تركنا إيرادها في كتابنا قصداً اكتفاء و اقتصاراً

ب ٨٥ و

إن كانت القصة على ما في كتاب الله عزَّ و جلَّ فالتماس / خلافها فرية ، و إن كانت بخلاف ذلك فإظهار ما ستره الله قبيح ، فقال عمر (١) : لسماعي هذا الكلام أحبُّ إليَّ ممَّا طلعتُ عليه الشمس ، و المثل الذي ضرب لداود ( عليه السلام ) ليس فيه إلا سؤال النعجة إلى نعاجه ، فهو / أشبه بسؤال النزول عن الزوجة . (٢)

قال أحمد : نبّه الزمخشريُّ على مجيء الإنكار على طريق التمثيل فإنَّ التعريض داعٍ إلى التأمل ، و فيه اجتناب المجاهرة بالإنكار إبقاءً للحشمة ، يُنكر الوالد على ولده حاله بالتمثيل ليجعله مستقلًا باستباح أمر نفسه و يُبقي الحشمة . (٣)

قال : و جاء على وجه المحاكمة ليحكم بقوله : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ (٤) فنقوم عليه الحجة ، و قوله : ﴿أَخِي﴾ (٥) فإنَّ الإخوة بصدقة أو دين أو شركة و خلطة تمنع الاعتداء . و قوله : ﴿فِي الْخُطَابِ﴾ أي في المخاطبة أي أتاني بما لا أقدر على رده من الجدل أو من الخطبة ، أي خطب فأوتر / عليَّ و هو مصدر المفاعلة ؛ لأنَّ الخطبة صدرت من كل واحد منهما . (٦)

ج ٢٠٥

١٢٥ - قلتُ : هذا جاء في المثل المضروب في النعاج و لم يكن فيه خطبة من مالها إلا تقديرًا ، و أمَّا في قصة داود ( عليه السلام ) فهو ممكن . و جواب محمود الذي يأتي [ عن هذا السؤال ] (٧) ليس بجيد على ما ستراه .  
[ عاد ] (٨) كلام محمود : و مثلوا بالنعاج إشعارًا بأنَّه مما يُستحيى (٩) من التصريح به ، فالوجه إذا جعلنا الخطاب من الخطبة - أن نجعل النعجة استعارةً للمرأة كقوله :

---

على مجرد تلاوة القصة من القرآن العظيم " . و ذكر القاضي محمد كنعان في تحقيق هذه القصة : أنَّ الخلاف بين الخصمين كان على نعجة حقيقية لأنَّهما رعاة شاة ؛ و لأنَّ الأصل في الكلام الحقيقية ، و أنَّ الاستغفار كان لأنَّه استعجل في الحكم على أحدهما قبل سماع قوله . يراجع : البداية و النهاية ( ٢ / ٣٠٩ ) ، قرة العينين على تفسير الجلالين ( ص ٦٠٠ ) .

(١) في " ج " زيادة [ بن عبد العزيز ] و هي واضحة من السياق .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٧٧ : ٧٩ ) .

(٣) هذه الفقرة ليست في الانتصاف و هي حكاية لمعنى كلام محمود .

(٤) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٤ .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٣ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٨٠ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سقطت من " أ " .

(٩) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [ استحيا ] و الأول أولى .



يَا شَاةُ مَا قَنَّصُ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ [حرمت عليّ<sup>(١)</sup> وليتها لم تحرم] (٢) . (٣)

إلا إن لفظ الخطاء يأباه إلا أن يكون ابتداء تمثيل من داود . (٤)

**قال أحمد :** إذا جُعِلَ تمثيلاً كان الذي سبق إلى فهم داود من التمثيل ظاهره في النعاج و الشياه ، ثم انتقل عنه إلى فهم تمثيله بحاله . و [ أمّا ] على الاستعارة يكون قد فهم التحاكم في النساء ثم استشعر أنه المراد [ بالمثل ] (٥) .

**قال محمود :** و إنما صحَّ من الملائكة الإخبار بما لم يتلبسوا به على سبيل الفرض [ و التقدير ] ، تقول في تصوير المسألة : [ لي ] (٦) أربعون شاة و لعمرو أربعون خلطانها [ ما يجب فيها ؟ ] ، و ليس لك و لا له شيء ، و قرأ ابن مسعود : ( و لي نعجة أنثى ) (٧) .  
**قال [ محمود ] (٨) :** يقال : امرأة أنثى للحسنة الجميلة (٩) ، أي عريقة في لين الأنوثة و تكسرهما كوصفهم إياها بالمكسال . قال :

فَتَوْرُ الْقِيَامِ قَطِيعُ الْكَلَامِ / (١٠) ..... (١١) أ ١٠٣١ ظ

**قال أحمد :** ﴿وَلِي نَعَجَةٌ﴾ (١٢) أورده لتقليل ما عنده و حقارته ، فكيف يليق وصف ما

ز ١٠٦ و

(١) في " ج " [ عليه ] ، و المثبت ما في الديوان .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و هي غير موجودة في الكشف ، و ما بعد البيت سقط من " ج " .

(٣) البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي ، قال أبو عبد الله الزوزني : " ( ما ) : صلة زائدة ، الشاة : كناية عن المرأة " يراجع : ديوان عنتر بن شداد ( ص ٨٣ ) ، شرح المعلقات السبع للزوزني ( ص ٢١٠ ) .

(٤) الكشف ( ٤ / ٨٠ : ٨٢ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٧) يراجع : جامع البيان ( ٢٠ / ٥٨ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) هذا مروى عن الضحاك . يراجع : المرجع السابق .

(١٠) صدر بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، عجزه : تَفْتَرُّ عن ذي غُرُوبِ خَصْرِ ، من قصيدة له يصف فرسه و خروجه إلى الصيد ، و البيت فيه فن من البديع و هو الترصيع ، حدّه ابن رشيق فقال : " إذا كان تقطيع الأجزاء مسجوعاً أو شبيهاً بالمسجوع " و مثل للشبيه بالمسجوع بيت امرئ القيس هذا . يراجع : ديوان امرئ القيس ( ص ١٠٦ ) ، العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده لابن رشيق القيرواني ( ٢ / ٢٦ ، ٢٩ ) .

(١١) الكشف ( ٤ / ٨٢ ، ٨٣ ) .

(١٢) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٣ .

عنده بالحسن الذي يوجب عذر خصمه في طلبه ؟ و لذلك جاءت القراءة المشهورة بحذف ذلك / ،  
و [ يمكن أن ] يُجاب عنه بأن امرأة أوريا كانت مشهورةً بالحسن [ فاعتمل في النعجة ذلك ]  
(١) زيادةً في التطبيق .

**قال محمود :** إن قلت : كيف صدّق أحدَ الخصمين قبل سماع كلام الآخر ؟ قلتُ : إنّما حكم بعد سماع كلامه لكن حُذِفَ [ من القصة ] اختصاراً ، أو [ يكون ] تقديره إن كنت صادقاً فقد ظلمك . و قيل : إنّ القصة كانت من خليطين (٢) غنم حقيقة ، (٣) أحدهما موسرٌ له نساء كثيرة و الآخر ذو امرأة واحدة . و فرغ داود ( عليه السلام ) إنّما هو خوفه أنّهما كانا مغتالين مختالين (٤) إذ دخلا في غير وقت [ الحكم و ] القضاء ، و ذنب داود [ ( عليه السلام ) ] على هذا القول إنّما هو [ تصديق أحدهما قبل سماع كلام صاحبه ، ] و حكمه على صاحبه بالظلم [ (٥) . (٦) ]

**قال أحمد :** قصد هذا القائل تنزيه داود ( عليه السلام ) عن ذنب يبعثه عليه شهوة النساء ؛ فأجرى الآية على ظاهرها و جعل الذنب عجلته في الحكم ؛ لأنّ الباعث عليها التهاب الغضب للحقّ و هو أخف من الأول ؛ و يؤيده وصية [ الله تعالى لـ ] داود ( عليه السلام ) بعد ذلك بقوله : / ﴿ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ ﴾ (٧) فما جردت الوصية بذلك إلا و الذي صدر عنه من هذا النوع ، و المختار أنّ الأنبياء منزّهون عن الصغائر (٨) ، و التماس المخلص لمثل هذه القصة هو الحقّ الأبلج و السبيل الأنهج (٩) .

ب ٨٥ ظ

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) قد تقرأ في النسخ [ خلّيطي ] و هو من الاختلاط و هو من الأوزان القياسية لألف التأنيث المقصورة و لا واحد له ، و ليست مرادة هنا و الله أعلم . يراجع : شرح ابن عقيل ( ٩٦ / ٤ ) ، و القاموس المحيط مادة ( خلط ) .

(٣) الآتي قول آخر فكان السياق يقتضي وضع حرف العطف [ أو ] حتى يوافق ما في الكشف ( ٨٥ / ٤ ) .

(٤) في " ب ، ز " [ مختالين ] و هو محتمل .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشف ( ٨٣ / ٤ ) .

(٧) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٦ .

(٨) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٤٠٥ ) .

(٩) في " ز " [ الأبهج ] و هي كذلك في الانتصاف ، و المثبت من بقية النسخ و هو أولى .

قال محمود : [ قوله تعالى : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْآجِيَادُ ﴾ (١) ] (٢)

ج ٢٠٦

الشافنات التي تقوم على ثلاث و على طرف الرابع ، و قيل : هذا المتخيم (٣) و الصافن الذي يجمع يديه ، و وُصِفَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْعَرَابِ الْخَلَصَ غَالِبًا ، أو وصفها في حال / الجري بالجودة و في الوقوف بالصفون و السكون لأنه من لوازم الصفون غالبًا . (٤)

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ ﴾ (٥) أتى به ليذكر عقبيه ذكرًا آخر ، و هو ذكر

الجنة و أهلها ، يقول الجاحظ في كتابه (٦) : هذا باب ، ثم يشرع في باب آخر . (٧)

قال أحمد : يقول الفقيه عند تمام دليل (٨) : هذا دليل [ و ] الثاني كذا إلى آخر ما في

نفسه ، و كذا لما فرغ من أهل الجنة قال : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّغْيِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ ﴾ (٩) .

قوله تعالى : ﴿ فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ ﴾ (١٠) [ قال محمود : و قال ] (١١) في موضع

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِنْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (١٢) و القصة واحدة ؟ ! (١٣)

قال أحمد (١٤) : يدلُّ على [ أن ] (١٥) الضعفين اثنان من شيء واحد ؛ لأنَّ المراد بقوله :

﴿ فَزِدْهُ عَذَابًا / ضِعْفًا ﴾ المراد مثل عذابه ، و قوله : ﴿ ضِعْفَيْنِ ﴾ أي عذابان .

ز ١٠٦ ظ

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) هكذا في " أ ، ب ، ج " و كذلك هي في الكشاف ، و في " ز " [ المخيم ] و هو أولى لأنه اسم الفاعل من الإخامة و هي بالتنفس الذي ذكره الزمخشري . يراجع : لسان العرب ، و المعجم الوسيط مادة ( خيم ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٨٨ ) .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ٤٩ .

(٦) في " ز " [ كلامه ] .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٩٦ ) .

(٨) في " ز " [ كلامه بالدليل ] .

(٩) سورة ص ٣٨ ، آية ٥٥ .

(١٠) سورة ص ٣٨ ، آية ٦١ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٦٨ .

(١٣) الكشاف ( ٤ / ٩٨ ) .

(١٤) في النسخ غير " ج " [ قال محمود ] ، و قد سقطت العبارة من " ج " ، و هذا الكلام في الانتصاف من كلام أحمد كما يظهر من السياق .

(١٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ ﴾ (١) فقوله : ﴿ لَا مَرَحَبًا بِهِمْ ﴾ (٢) من قول المستكبرين ، و قوله : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرَحَبًا بِكُمْ ﴾ (٣) من قول الأتباع ، فالخصومة من الجهتين فيوافق قوله : ﴿ تَخَاصُّمِ ﴾ [ فإنه مفاعلة تكون من الجانبين ] (٤) خلافاً لمن / قال : إنَّ الكلام الأول من كلام خزنة جهنم و الثاني من كلام [ الأتباع ] (٥) فإنَّ الخصومة تكون من أحد الفريقين . (٦)

قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّْ أَسْتَكْبَرْتَ ﴾ (٧) لَمَّا كانت اليد بها تباشر الأعمال أطلقت على ما يُباشر بغير اليدين حتى قيل في عمل القلب : هذا ما عملت يداك . قال محمود : فرأى إبليس للنار فضلاً على الطين و زلَّ عنه أنَّ الملائكة المقربين و هم أعظم منه لم يمتنعوا أن يسجدوا لهذا الذي استكبر عنه ، فقيل : ما منعك أن تسجد لهذا المخلوق الذي خلقته بيدي ؟ فما وقع لك مع أنه امتثالٌ لأمرى كفعل الملائكة ؟ فذكر له العلة المانعة من السجود و هو الكبر ، و مثاله أن يأمر الملك وزيره أن يزور بعض سقاط حشمة فيمتنع لأجل سقوط ذلك ، فيقال : ما منعك أن تتواضع لمن لا يخفى عليَّ سقوطه . (٨)

قال أحمد : أطال في هذه الآية فإراً من معتقدين [ لأهل السنة ] : أحدهما أنَّ اليدين من صفات الذات أثبتها السمع ، هذا مذهب الشيخ أبي الحسن و القاضي ، \* و أبطلا حمل اليدين على القدرة بأنَّ اليدين تنثيةٌ ، و قدرة الله واحدة ، و أبطلا الحمل على النعمة بأنَّ نعم الله لا تُحصى ، فكيف يُعبر عنها بالتنثية ؟ و أمَّا غيرهما من أهل السنة كإمام الحرمين و غيره \* (٩) فاختار الحمل على النعمة و القدرة ، و أجاب عمَّا ذكرناه بأنَّ المراد نعمة الدنيا و الآخرة ؛ و بهذا يتحقق تفضيله على إبليس إذ لم يُخلق لنعمة الآخرة (١٠) ، و قد يُراد بالتنثية التعظيم .

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٦٤ .

(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ٥٩ .

(٣) سورة ص ٣٨ ، آية ٦٠ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٩٩ ، ١٠٠ ) .

(٧) سورة ص ٣٨ ، آية ٧٥ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ١٠١ : ١٠٣ ) .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) يظهر عوار هذا التأويل بثبوت دخول الجان للجنة ، و هذا رواه ابن جرير عن أحد التابعين و هو ضمرة بن حبيب الشامي في قوله تعالى : ﴿ فِيهِنَّ قَصْرٌ أَلْوَفٌ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِلَيْهِمْ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ (سورة

و المعتقد الثاني أنّ النبيّ أفضلُ من المَلَك ، و الزمخشريُّ شديدُ التعصب فيه ، فلا جرم مثَّل قصة آدم ( عليه السلام ) في انحطاط رتبته ببعض سقاط الحشم مثلاً لآدم الذي هو عنصر الأنبياء ( عليهم السلام ) ، و أقام لإبليس عذره و صحح / اعتقاده في أنّه أفضل من آدم ، و إنّما غلّطه من جهة أنّه لم يجعل نفسه أسوة الملائكة ( عليهم السلام ) مع علمهم بأنّ آدم ساقطُ / المنزلة . و المراد ضد ما ذكر الزمخشريُّ من تعظيم معصية إبليس إذ لم يُعظّم مَنْ كرّمه الله عليه و خلقه بيديه ، و ذلك تعظيمٌ لا تحقير و [ مثله ما جاء ] <sup>(١)</sup> في حديث الشفاعة : ( يقولون : أنتَ آدمُ خلقك الله بيده و أسجد له ملائكته ) <sup>(٢)</sup> و ذلك كلّهُ تعظيمٌ لآدم و خصائصه .

ز ١٠٧ و

---

الرحمن ، آية ٥٦ ) ، و ممن رضي هذا القول ابن كثير و ابن عاشور ؛ فهذا يدل على أنّ الجن من أهل نعمة الآخرة فهل يقال : إنّ الجنّ خلقهم الله بيديه مثل آدم ؟ فما أيسر مذهب السلف بإثبات يدين لله عزّ و جلّ بلا كيف ! يراجع : جامع البيان ( ٢٢ / ٢٤٨ ) ، تفسير ابن كثير ( ٧ / ٣٣٣ ) ، التحرير و التنوير ( ٢٧ / ٢٧٠ ) .

و يراجع أيضاً : حاشية التحقيق ( ص ٢٧٥ ) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأنبياء - ب قوله تعالى : (إننا أرسلنا نوحاً إلى قومه ) ، ح ٣٣٤٠ ) ، مسلم (ك الإيمان - ب أدنى أهل الجنة منزلة ، ح ١٩٤ ) .

## و من سورة الزمر

ج ٢٠٧

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِبٌ / كَفَّارٌ﴾<sup>(١)</sup> قال محمود : يريد منع الألفاظ

تسجيلاً عليه<sup>(٢)</sup> بأنه<sup>(٣)</sup> لا يهديهم و أنهم عنده من الهالكين .<sup>(٤)</sup>

قال أحمد : يجب حمل الآية على ظاهرها [ من غير تأويل ] فالله تعالى خالق الإيمان

و الضلال .

قوله عزّ و جلّ : ﴿أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَرُ﴾<sup>(٥)</sup> قال محمود : [ الغفار ] للتائبين .<sup>(٦)</sup>

أ ١٠٤ ظ

/ قال أحمد : و لمن شاء من المصرين ما دون الشرك على ما سبق [ تقريره ] .

قوله تعالى : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾<sup>(٧)</sup> [ قال محمود : إنما ]

عطف بـ ( ثُمَّ ) لأنّ الخلق الأول فيه تشعبت أنفس كثيرة من نسل آدم ( عليه السلام ) و صار عادة ، و الثاني خلق حواء من قصيراه و لم يصر عادة فكانت [ الثانية ] أعجب فعطفها بثمّ لتراخي الرتبة لا [ لتراخي ] الزمان .<sup>(٨)</sup>

قال أحمد : [ إنما ] منعه من حمل ( ثُمَّ ) على [ تراخي ] الزمان [ هاهنا ] لأنها وقعت

بين خلق الذرية و خلق حواء ، و خلقها متقدّم على الذرية ، و جعلها في وجه [ آخر ] متعلقة بواحدة ، أي خلقكم من نفس واحدة<sup>(٩)</sup> ثم جعل منها زوجها فتكون لترتيب الوجود .

قال محمود : [ قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ ] إنما جعل الأنعام

منزلةً لأنّ قضاياه ( سبحانه ) موصوفةً بالنزول من السماء لأنها مكتوبة في اللوح [ المحفوظ

(١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٣ .

(٢) هكذا هي في النسخ المخطوطة و في الانتصاف و الكشاف [ عليهم ] .

(٣) هكذا في " ج " ، و في غيرها زيادة [ لا عليه ] و ليست في الكشاف و المعنى بغيرها أفضل .

(٤) الكشاف ( ٤ / ١٠٧ ) .

(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٥ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ١٠٩ ) .

(٧) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ١٠٩ ، ١١٠ ) .

(٩) هكذا هي في " ج ، ز " و هو الموافق للانتصاف ، و في " أ ، ب " [ وجدت ] .

[ (١) ، أو لأنَّ الأنعام لا تعيش [ إلا ] (٢) بالنبات ، و هو لا يقوم إلا بالماء فكأنَّه تعالى أنزلها [ من السماء ] (٣) . (٤) ]

**قال أحمد :** و من هذا النمط قول الراجز :

أسنمة الآبال في سحابه . (٥)

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ (٦) لا يريدُه لعباده كلَّهم .  
ثم قال : و لقد تمحلَّ بعض الغواة ليثبت لله عزَّ و جلَّ ما نفاه عن نفسه من رضا الكفر . فقال :  
هذا عام أريد به الخاص و المراد عباده الذين [ ليس ] (٧) للشيطان عليهم سلطان ، كقوله :  
﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (٨) . (٩)

**قال أحمد :** إنَّ المصراً [ على الضلال ] (١٠) على قلبه رينٌ ، و في ميزان نظره غينٌ (١١) ،  
و لا يخفى أنَّ وجود المشروط قبل الشرط ممتنع عقلاً و نقلاً ، فإرادة الله تعالى الشكر  
مقدمة لوجوده منهم ، فكيف يسوغ حمل / الرضا على الإرادة ، و قد جعل في الآية شرطاً و  
جـ \_\_\_\_\_ جزاءً ،  
و جُعِلَ \* وقوع الشكر شرطاً \* (١٢) و الرضا جزاءً ، فيلزم تقدم الشكر على الإرادة ،

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف ( ٤ / ١١٠ ، ١١١ ) .

(٥) لم أجد من نسبه لقائله ، و قد شرحه المبرد قائلًا : " أراد أن ذلك السحاب يُنبت ما تأكله الإبلى فيصير  
شحومًا في أسنمتها " . يراجع : الكامل للمبرد ( ٢ / ٩٩٤ ) ، الكشاف ( ٣ / ٥٣١ ) ، و مفتاح العلوم  
للسكاكي ( ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ ) و كذلك ذكره القزويني في الإيضاح ( ص ٢٨٠ ) .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧ .

(٧) هذه زيادة ليطابق ما في نسخ المختصر ما أراده الزمخشري حيث عرَّف العباد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ  
عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ ﴾ (الإسراء ١٧ ، آية ٦٥) .

(٨) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٦ .

(٩) الكشاف ( ٤ / ١١١ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) هكذا جاءت في " ج " بالغين المعجمة و كذلك جاءت في الانتصاف ، و جاءت في غيرها دون نقط .  
غينٌ على الرجل : ركب قلبه السهو و الغفلة ، و الغينُ أيضًا : لغة في الغيم . يراجع : المعجم الوسيط مادة ( غين ) .

(١٢) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

و الزمخشريُّ أحد مَنْ يقول : إذا كان الشرط (١) ماضيًا محضًا لزمته الفاء (٢) تقول : إن تكرمني فقد أكرمتك قبل ، و قد عريت الآية عن الحرفين المذكورين ، على أنه لا بدَّ من تأويل يصح الشرطية ؛ فإذا بطل حمل الرضا على الإرادة تعين حمله على المجازاة على الشكر بأنواع الكرامة (٣) ، أي إن تشكروا يجزكم عليه جزاء المرضي عنه ، و المجازاة مستقبلة بالنسبة إلى الشكر (٤) ، و مثله ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ و لا يُجازي عليه جزاء الراضي للمرضي عليه بل جزاء المغضوب عليه .

**قوله تعالى :** ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾  
(٥) **قال محمود :** سئل الحسن عمَّن يستمرُّ على المعاصي و يرجوا ، قال : هذا تمنٍ و إنما الرجاء هذه الآية ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ﴾ الآية (٦) . (٧)

- 
- (١) هكذا هي في " ج " ، و هو موافق لما في الانتصاف ، و في غيرها [ الجزاء ] .  
(٢) هكذا هي في نسخ المختصر ، و في الانتصاف [ الفاء و ( قد ) ] ، و يظهر هذا السقط في السياق بعد .  
(٣) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [ بالكرامة ] فقط .  
(٤) فهم هذه الآية على الصواب يحتاج إلى فهم الفرق بين الإرادة الكونية و هي المشيئة النافذة ، و بين الإرادة الشرعية التي تتعلق بمحاب الله تعالى و مرضاته ، و يجدر هنا التنبيه على تأويل رضا الله بجزائه كما قال ابن المنير ؛ فهذا مخالف لقواعد أهل الحديث و السنة ؛ قال أبو جعفر الطحاوي : " و الله يغضب و يرضى لا كأحد من الورى " لأنها صفة فعل تابعة للمشيئة كما سبق في صفة الكلام و صفة المحبة ، و مثلها أيضًا صفة الغضب و المحبة و الاستواء ، و قد جاء في الصحيح أنه تعالى يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب قبله مثله ، و قد جاء في القرآن و الحديث تقييد رضا الله و غضبه بأحوال مخصوصة كهذه الآية و كما جاء الحديث الصحيح إنَّ الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها - رواه مسلم ( ك الذكر و الدعاء و التوبة ، ح ٢٧٣٤ ) - ، فالواجب على المؤمن أن يؤمن بهذه الصفات فيعمل بمقتضاها فما ذكر الله معه الغضب و الكره تركه و ابتعد عنه ، و ما ذكر معه الله محبته و رضاه عمل به و أكثر منه قدر الاستطاعة . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٤٦٣ و ما بعدها ) ، التوحيد للحافظ ابن منده ( ص ٦٩٥ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٨٦٢ ) .  
(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٩ .  
(٦) هذا القول لم أجد بلفظه ، و جاء عن الحسن معناه و هو قوله : " ليس الإيمان بالتحلي و لا بالتمني ، إنما الإيمان ما وقر في القلب و صدقه العمل " و هذا رواه ابن أبي شيبة - في كتاب الإيمان ( ح ٩٣ ) - عن الحسن موقوفًا و ضعَّف إسناده الشيخ الألباني ، كذلك جاء مرفوعًا عن أنس و قال الألباني - الضعيفة ( ١٠٩٨ ) - : " موضوع " ، و رواه أبو القاسم اللالكائي عن أبي هريرة مرفوعًا . يراجع : الإيمان لابن أبي شيبة ( ص ٣٨ ) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة لأبي القاسم اللالكائي ( ٤ / ٩٢١ ) ، ح ١٥٦١ .  
(٧) الكشاف ( ٤ / ١١٣ ) .



قال أحمد : / كلامُ الحسن صحيحٌ أراد به الزمخشريُّ باطلاً ، فمراد الحسن أنَّ حقَّ المصرِّ أن يغلب خوفه رجاءه و لم يُردِ إقناطه من رحمة الله . و يظهر من حال الزمخشري و اعتقاده (١) أنَّ هذا العاصي لا يدخل الجنة فلا وجه لرجائه ؛ فأورد قول الحسن (سنة) رمزاً / لهذه العقيدة [ الفاسدة ] (٢) ، فلا ينفع القانت قنوته إذا أودى به قنوطه (٣) .

ج ٢٠٨ / قال محمود : إنما عطف قوله : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ (٤) على قوله : ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ ﴾ (٥) و كلاهما واحدٌ لاختلاف جهتهما ، فالأول للتكليف به و الثاني ليحرز قصب السبق فنزل ذلك منزلة اختلافهما ، و أجاز في اللام أن تكون تعليلاً (٦) و أن تكون مزيدةً . (٧)

قال [ محمود ] (٨) : و لا تُزاد إلا مع ( أن ) دون صريح الاسم عوضاً عما ترك من وجه استعمال الكلام ، كما زادوا السين في أسطاع (٩) عوضاً عن الأصل و هو أطوع ، و يشهد لزيادتها [ قوله ] : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسَامِينَ ﴾ (١٠) بغير لام ، و أحسن من ذلك أن يكون للتمييز عن الملوك الذين يأمرهم بما لا يفعلون ؛ فبين أنه أول من يفعل ما أمر به .

(١) في " ج " [ تصميحه ] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٥٣٩ ) .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٢ .

(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١١ .

(٦) في " ج " بياض مكانها .

(٧) الكشاف ( ٤ / ١١٤ ) .

(٨) جاء في نسخ المختصر [ قال أحمد ] و هو وهمٌ فإنه من كلام الزمخشري في الكشاف ( ٤ / ١١٤ ، ١١٥ ) و لم يأت في الانتصاف المطبوع ، و يدلُّ على أن هذا وهمٌ أن التعليق عليه جاء من علم السدين " و قول محمود " فذكر قوله هذا و سيأتي بإذن الله .

(٩) هكذا هي في " أ ، ز " و في " ج " [ اسطاعوا ] ، و في " ب " [ استطاع ] ، و قد أثبتُّ هذه الكلمة بهمز القطع و إن كانت في النسخ بغير همز على عادة هذه النسخ في ترك الهمز كما نبهت قبل ، و قد جاءت هذه الكلمة في الكشاف المطبوع دون همز و هو غلط لأنَّ العرب تجريه كالرباعي يقولون : أسطاع يُسطيع ، و المسألة مشهورة في كتب اللغة و كتب التفسير ، و أصل هذا الكلام في الكتاب ( ١ / ٢٥ ) و انتصر لقوله ابن جني في سر صناعة الإعراب ( ١ / ١٩٩ : ٢٠٢ ) و كذلك أطنب فيها ابن منظور في اللسان مادة ( طوع ) ، و تكلم فيها ابن جرير في تفسيره ( ١٥ / ٤١١ ) و لغة القطع هذه ثابتة عن العرب و لم أجد من قرأ بها . يراجع أيضاً : البدور الزاهرة ( ص ٢٠٠ ) ، و طبية النشر ( ص ٢٧١ ) و البحر المحيط ( ٦ / ١٥٦ ) .

(١٠) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٢ .

١٢٦ - قُلْتُ : قول محمود <sup>(١)</sup> : إِنَّهَا لَا تَزَادُ إِلَّا مَعَ ( أَنْ ) لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَمِنْ مَسْأَلِهَا [ قوله تعالى ] : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فلو اقتصر على [ قوله ] <sup>(٥)</sup> : إِنَّهَا لَا تَزَادُ مَعَ الْأَسْمِ / الصَّرِيحِ لَكَانَ أَصَحَّ <sup>(٦)</sup> . <sup>(٧)</sup>

**قال محمود :** إِنَّمَا كَرَّرَ قَوْلَهُ : ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴾ <sup>(٨)</sup> لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغَايِيرِ [ عمَّا قَبْلَهُ ] ؛ فَالْأَوَّلُ <sup>(٩)</sup> إِيخْبَارٌ عَنِ الْعِبَادَةِ وَ الْإِخْلَاصِ ، وَ الثَّانِي إِيخْبَارٌ بِأَنَّهُ خَصَّ اللَّهَ وَحْدَهُ بِالْعِبَادَةِ مُخْلِصًا لَهُ ؛ وَ لِذَلِكَ قَدَّمَ الْمَعْبُودَ فِي الثَّانِي وَ آخِرَهُ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي الْفَاعِلِ وَ الثَّانِي فِي مَن فَعَلَ لِأَجْلِهِ وَ لِذَا رَتَّبَ عَلَيْهِ [ قَوْلَهُ ] <sup>(١٠)</sup> : ﴿ فَأَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِّنْ دُونِهِ ﴾ <sup>(١١)</sup> . <sup>(١٢)</sup>

**قال أحمد :** قَوَىٰ مَعْنَى الْحَصْرِ الَّذِي أَفَادَهُ التَّقْدِيمُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِّنْ دُونِهِ ﴾ لِأَنَّهُ لَمَّا قَابَلَهُ بِعَدَمِ الْحَصْرِ أَوْجِبَ كَوْنَهُ لِلْحَصْرِ . <sup>(١٣)</sup>

(١) هذه عبارة " ج " و في غيرها [ قوله ] .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٢٦ .

(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٦ .

(٤) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧١ ، و هذه الآية جاءت في النسخ ( و أمرت لأسلم ) فبحثت عنها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم في مادتي ( أمر ) و ( سلم ) فلم أجدها و لم أستطع حذفها فوضعت ما يماثلها .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ز " [ أوجه ] و في " ج " [ أجود ] .

(٧) هذا القول سقط من " ب " و قد احترز الألويسي من اعتراض علم الدين هذا فقال : " و لا تزداد إلا مع ( أن ) لفظاً أو تقديراً دون الاسم الصريح " فعلى احتراز الألويسي يقال إن أمثلة علم الدين هذه و إن لم يظهر فيها ( أن ) فهي مقدرة ؛ و بهذا يعتذر عن كلام الزمخشري فيقال : إن المقدر كالموجود . يراجع : روح المعاني ( ٢٣ / ٢٥٠ ) .

(٨) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٤ .

(٩) في " ج " [ فَإِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ قُلِ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ ( سورة الزمر ، آية ١١ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٥ .

(١٢) الكشف ( ٤ / ١١٥ ) .

(١٣) قول أحمد هذا لم يأت في موضعه من الانتصاف المطبوع بل جاء مع القول السابق لمحمود .

[ قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَلَا ذَلِكْ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ <sup>(١)</sup> ] قال محمود <sup>(٢)</sup> : بولغ في خسرانهم باستئناف جملته و استفتاحها بحرف <sup>(٣)</sup> التنبيه و التأكيد ، و توسطِ الفصل و تعريف الخسران و وصفه بالمبين <sup>(٤)</sup> . [ قال ] : و في ( الطاغوت ) <sup>(٥)</sup> وجوه من المبالغة : تسميته بالمصدر ، و بناؤه على ( فعلوت ) للمبالغة كالرحموت و الرهيبوت و الملكوت ، و تقديم لأمه على عينه ليفيد اختصاصه بالشيطان . ثم قال : [ قوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ <sup>(٦)</sup> ] فدخل تحته اختيار أجود المذاهب و أثبتها دليلاً [ و أصحابها حجاجاً و أقواها برهاناً ] ، و لا يكون كما قيل :

و لا تكن مثل عَيْر قِيد فانقادا <sup>(٧)</sup> .....  
يريد [ النهي عن ] التقليد . <sup>(٨)</sup>

قال أحمد : ملأ [ محمود ] كتابه من العقائد الفاسدة و هو يظن أنه قد أجاد فلا مطمع في رجوعه عن ضلاله نسأل الله العصمة [ برحمته ] .

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ <sup>(٩)</sup> ] أصل الكلام مَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ [أفأنت تنقذه <sup>(١٠)</sup> ] ، فدخلت همزة الإنكار

(١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٥ .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف و الانتصاف ، و في بقية النسخ [ حرفي ] و هو تحريف

(٤) الكشاف ( ٤ / ١١٥ ) .

(٥) يعني قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ أَحْتَنَبُوا الْأَطْفُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبِشْرٍ عَبَادٍ﴾ ( )

سورة الزمر ، آية ١٧ ) .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٨ .

(٧) عجز بيت للزمخشري ، صدره : شمر و كن في أمور الدين مجتهداً ، هكذا ذكره صاحب مشاهد الإنصاف ، و قد ذكر الشنقيطي و الألويسي البيت كاملاً و لم يسمياً قائله . و قال الشيخ عليان : " و لا تقلد غيرك فتكون مثل حمار قاده الشخص فانقاد و طاعه أينما يوجهه " . يراجع : مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف ، روح المعاني ( ٢٣ / ٢٥٣ ) ، أضواء البيان ( ٦ / ٢٩٧ ) .

(٨) الكشاف ( ٤ / ١١٦ ) .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٩ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

على الشرط ثم<sup>(١)</sup> فاء العطف على محذوف ، أي أنت مالك أمرهم ؟ ! و كرر الهمزة مع الجواب \* تأكيداً للإنكار \*<sup>(٢)</sup> فأوقع ﴿مَنْ فِي النَّارِ﴾ موقع الضمير المتصل في قوله : (٣) تتنقذه . (٤)

ثم قال : [ قوله ] : ﴿ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٥) و لم يقل : إلى ذكر رحمة الله لأنها سبقت غضبه فإذا ذكر الله سبحانه لم يخطر بالبال إلا كونه رؤوفاً رحيماً . و أفرد الجلود أولاً و أعادها مع القلوب ثانياً لذكره الخشية التي محلها القلب أولاً فأغنى ذكرها / عن ذكر محلها و عند الرحمة تستبدل قلوبهم بالرحمة رجاءً و جلودهم بالاقشعرار لينا . و أول [ محمود ] قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ بما يعتقد . و عندنا (٦) هو على ظاهره [ من غير تأويل ] (٧) . (٨)

قوله عزّ و جلّ : ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ (٩) / محذوف الجزاء كمن لا يتقي ، / و اتقاؤه بوجهه خلاف / المعهود في الدنيا من وقاية الوجه الأعز (١٠) بكل ما أمكن من الأعضاء ، و [ أمّا ] الملقى في النار [ فـ ] مغلول (١١) لا يستطيع ذلك . (١٢) قال أحمد : لم يقصد الاتقاء بوجهه لكنه ما وجد ما يتقي به النار غير وجهه ، و لو وجد ل فعل ، فحاله حال من يتقي بوجهه فسمّاه متقياً به مجازاً تمثلياً . (١٣) قال محمود : \* و العدول عن قوله : " غير معوج " إلى \* (١٤) ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرِ ذِي

(١) في " ج " زيادة [ دخلت ] .

(٢) ما بين العلامتين \* \* هو في " ج " [ للإنكار الشنيع ] .

(٣) في " ج " هنا زيادة [ أفأنت ] .

(٤) الكشف ( ٤ / ١١٧ ) .

(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٢٣ .

(٦) في " ج " [ عند أهل السنة ] .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشف ( ٤ / ١١٩ ، ١٢٠ ) .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٢٤ .

(١٠) في " ج " [ الذي هو أعز ما في الإنسان ] .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) الكشف ( ٤ / ١٢٠ ) .

(١٣) الكشف ( ٤ / ١٢١ ) .

(١٤) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

عَوَجٌ ﴿١﴾ لبيّن أنه من العَوَجِ بكسر العين الخاص بالمعاني ، و معوّجٌ يصحُّ (٢) من المفتوح و المكسور (٣) و لأنّ عبارة الآية أمدح و أسهب فاختيرت . (٤)

**قال أحمد :** تقدّم له في طه (٥) الاعتذار عن استعمال العَوَجِ المكسور في الأشخاص في قوله : ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾ (٦) بأنّ الأشياء التي تسوّى في العادة لا تخلو عن عوج و إن دقّ عن البصر ينفرد بإدراكه العقل ، [ و ] (٧) بيّن أنّ الأرض بلغت من الاستواء إلى الحدّ الحقيقي الذي لا يدرك العقل فيه خللاً فعبّر عنه بالمكسور العين لكونه شبيهاً بالمعاني (٨) .

**قال محمود :** قريء ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ (٩) و ( مائت ) (١٠) و الفرق [ بينهما ] (١١) أنّ مَيِّتًا صفةٌ لازمة كـ ( سيّد ) ، و ( مائت ) صفةٌ حادثة ، تقول : زيدٌ مائتٌ غدًا أي سيموت كما تقول : سائتٌ غدًا ، أي سيسود . (١٢)

(١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٢٨ .

(٢) في " ج " [ و أما معوج فيكون ] .

(٣) قال في القاموس : " عَوَجٌ كَفَرِحَ و الاسمُ : كَعِنَبٌ أو يُقَالُ في مُنْتَصِبٍ كَالْحَائِطِ و الْعَصَا : فيه عَوَجٌ محرّكةٌ و في نحو الأرض و الدّين : كَعِنَبٍ " . و نحو هذا التفصيل في المعجم الوسيط مادة ( عوج ) ، و توسع فيه ابن منظور في اللسان مادة ( عوج ) ، و ذكر الألويسي قولاً آخر بالتسوية بينهما ؛ فهي ثلاثة أقوال : التفصيل بكون العوج بالكسر لما يدرك بالبصيرة ، و العوّج بالفتح لما يُدرك بالبصر . و كون المكسور أعم و أنّهما سواء . يراجع : روح المعاني ( ١٥ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ١٢١ ) .

(٥) الكشاف ( ٣ / ٨٥ ) .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ١٠٨ ، و هذا وهم و إنّما قال الزمخشري ذلك في قوله تعالى : ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ ( طه ٢٠ ، آية ١٠٧ ) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) هذا القول غير موجود في الانتصاف ، و هو موجودٌ في النسخ كلّها منسوباً لأحمد .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٣٠ .

(١٠) نسبها ابن خالويه لابن الزبير و ابن محيصن و عيسى و ابن أبي إسحاق ، و ذكرها الشيخ عبد الفتاح القاضي في قراءة الحسن و ابن محيصن و هما قراءتان شاذتان . يراجع : مختصر في شواذ القرآن ( ص ١٣١ ) ، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب للشيخ عبد الفتاح القاضي ( ص ٤١٨ ) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ١٢٢ ) .

قال أحمد : فاستعمال ( ميت ) مجازٌ إذ الخطاب مع الأحياء ، و ( مائت ) حقيقةٌ إذ لا

يُعطي اسم الفاعل (١) حال الخطاب .

١٢٧ - قلتُ : وهم أحمد فيه ، و ( مائت ) أيضاً مجاز ؛ فإنَّ اسم الفاعل حقيقةٌ عند بقاء ما اشتقَّ منه اسمُ الفاعل ، و المختار أنَّ استعماله فيما مضى مجاز (٢) ، و أمَّا استعماله في المستقبل فمجازٌ بلا خلاف عند الأصوليين .

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴾ (٣) هو في الوعيد نظير [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ (٤) \* في الوعد \* (٥) . و قال [ محمود ] قوله : ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ (٦) أي على علم من الله بي و باستحقاقه . أو على علم مني بوجوده الكسب كما قال قارون : ﴿ عَلَيَّ عِلْمٌ عِنْدِي ﴾ (٧) (٨) .

قال أحمد : و كذلك يقول هو و إخوانه القدرية أنَّ الإثابة على الله واجبةٌ يؤتاها [ العبد ] (٩) على علم من الله تعالى باستحقاقه حتى قال في : ﴿ وَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ ﴾ (١٠) في سبأ ما قد ذكرته عنه ، لكن صدق الله بقوله (١١) : ﴿ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ﴾ ، إنما سلم منها أهل السنة الذين

ز ١٠٩ و

---

(١) في الانتصاف [ إذ لا يعطي اسم الفاعل وجود الفعل حال الخطاب ] ففي عبارة المختصر خلل .  
(٢) هذا مذهب القرافي ، و رجح الشوكاني أنه حقيقة ؛ قال : " لاتصافه بذلك في الجملة " . يراجع :  
المحصول في علم أصول الفقه ( ١ / ٢٣٩ ) ، نفائس الأصول في شرح المحصول لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ( ٢ / ٦٦٤ ) ، إرشاد الفحول ( ١ / ١٢٢ ) ، نثر الورود على مراقبي السعود للشنقيطي ( ١ / ٧٩ ) .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٤٧ .

(٤) سورة السجدة ٣٢ ، آية ١٧ .

(٥) ما بين العلامتين \* \* تقدم في " ج " فجاء قبل الآية .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٤٩ .

(٧) سورة القصص ٢٨ ، آية ٧٨ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ١٢٨ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة سبأ ٣٤ ، آية ١ .

(١١) في " ج " زيادة [ عقب هذه الآية ] لكن المذكور من الآية نفسها .

جعلوا / الثواب فضلاً لا استحقاقاً تصديقاً بقوله (ﷺ) : ( و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته ) (١) . (٢)

[ قوله تعالى : ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ﴾ (٣) ] قال محمود : قال في هذه الآية : ﴿فَإِذَا

مَسَّ الْإِنْسَانَ﴾ / و [ قال ] في أول السورة : ﴿وَإِذَا مَسَّ﴾ (٤) بالواو لأن هذه الآية مسببة عما قبلها أي مضمنون من ذكر الله تعالى مستبشرون بذكر الآلهة ؛ فإذا مسَّ أحدهم ضرراً دعا ،

و ما بين الاثنين من دعاء الرسول (ﷺ) اعتراضٌ مؤكد للوعيد و كذا ما بعدها من الوعيد على الاشتمزاز . و الآية أول السورة جملةً ناسبت ما قبلها [ و ليست سبباً لما قبلها ] (٥) فعطفَت بالواو نحو قام زيدٌ و قعد عمرو ، و إنما كان اشتمزازهم من ذكر الله سبباً لدعائهم [ الله ] عند الشدة ، و إن كان [ ظاهره ] مقتضياً لصدده ؛ لأنك تقول : زيدٌ مؤمنٌ بالله فإذا مسَّه ضرراً التجأ إلى الله فهذا تسبيبٌ ظاهر ، و تقول : زيدٌ كافرٌ [ بالله ] (٦) فإذا مسَّه ضرراً / التجأ إلى الله ؛ أقمته كفره مقام الإيمان في جعله سبباً في الالتجاء إلى الله سبحانه ، أثبت بما عكسه الكافر تعجباً منه و إنكاراً له . (٧)

قال أحمد : هذا كلامٌ فاهمه عزيزٌ فضلاً عن منشئه (٨) .

ج ٢١٠ ب ٨٧ ظ / قال محمود : [ في قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ﴾ (٩) ]

أي كذبوا على الله [ فدعوا له شريكاً و ولداً ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ و لا يبعد عنهم قومٌ نسبوه إلى القبائح ، و أن يخلق خلقاً لا لغرض ، و أن يُعذب بريئاً و يكلف ما لا يُطاق ، و يجسمونه بكونه مرثياً معاييناً مدركاً بالحاسة ، و يُثبتون له يداً و قدماً و جنباً ، و يتسترون بالبلكفة و يجعلون له أنداداً بإثباتهم معه قدماء . [ قال : تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ] (١٠) . (١)

(١) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٣٣٤ ) .

(٢) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٠٠ ) .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٤٩ .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٨ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و قد جاء الكشف بالوصفين و انفردت " ج " بأحدهما .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشف ( ٤ / ١٢٩ ، ١٣٠ ) .

(٨) في المطبوع [ فضلاً عن مشبه قليل ] و لا أدري معناه ؟ .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٠ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

**قال أحمد :** عدا طوره فنقيم عليه حدَّ الردِّ ؛ لأنَّه قد أبدى صفحته ، أمَّا نسبة أهل السنة إلى أنَّهم ينسبون القبائح إلى الله سبحانه . فلم ينسبوا إليه قبيحًا ؛ فإنَّ التصرفات في الملك لا توصف بالقبح . و [ قال في آخر ] (٢) هذه السورة : ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٣) و أمَّا هو و إخوانه [ من القدرية ] فيقولون : [ إنَّ الله تعالى ] ليس خالق كلِّ شيء ؛ لأنَّ أفعال العباد شيءٌ و ليس مخلوقًا له (٤) عندهم . و يخلق لا لغرض لأنَّه الفعال لما يشاء ، و عندهم (٥) ليس فعالًا لما يشاء ، بل لأنَّ الفعل إمَّا منطوٍ على مصلحةٍ فيجب عليه ( سبحانه ) فعله [ على زعمهم ] ، أو مفسدة / فيجب عليه [ بزعمهم ] تركه . فأين أثر المشيئة له ؟ و أمَّا اعتقادُ تكليف ما لا يُطاق (٦) تظليمًا فباطل ؛ لأنَّه من لازم خلق الله الأعمال ، و لازم الحقِّ حقُّ ، و إنَّما الظلم التصرف في ملك الغير بغير إذنه . و قوله : يُجوزون الألم لا لغرض . فما يقول في إيلام البهائم و الأطفال و ليس بسبب سابق و لا في البهائم لثواب لاحق ؟ ! . و أمَّا الرؤية التي دلَّ عليها قولُ النبيِّ الصادق (عليه السلام) : ( **إنَّكم سترون ربَّكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته** ) (٧) - نصُّ لا يقبل التأويل بالتهاويل . [ و أمَّا قوله ] : و التستر باللكفة - سترٌ لا يستر ، و ليس كالتهتك بالباطل الذي اعتمده . و تعريضه بأنَّهم أثبتوا قداماء بكونهم أثبتوا الله تعالى صفات الكمال . كلا و الله ما جعل الله أندادًا إلا القدرية الذين جعلوا نفوسهم يخلقون ما يريدون على خلاف مراد ربِّهم تعالى / حتى شاء ما لم يكن و كان ما لم يشاء . فـ[إنَّ ] (٨) مَنْ أثبت من صفات الله ما شهد به كتابه فلا طعن عليه و لو كره الكافرون . و أمَّا إثبات القدم (٩) و اليد و الجنب (١٠) ففريئةٌ لم يقل بها أحدٌ من أهل السنة ؛ و إنَّما أثبت

ز ١٠٩ ظ

أ ١٠٦ ظ

(١) الكشاف ( ٤ / ١٣٤ ، ١٣٥ ) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٤) في " ج " [ و هو تعالى ليس خالقًا لها ] .

(٥) في " ج " [ و عنده و عند إخوانه ] .

(٦) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٣٨٢ ) .

(٧) أخرجه الشيخان من حديث جرير بن عبد الله البجلي (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري ( ك مواقيت الصلاة - ب فضل صلاة العصر ، ح ٥٤٤ ) ، مسلم ( ك المساجد و مواضع الصلاة - ب فضل صلاتي الصبح و العصر ، ح ٦٣٣ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) ثبتت هذه الصفة في حديث أنس في الصحيحين - أخرجه البخاري ( ك الأيمان و النذور - ب الحلف بعزة الله و صفاته ، ح ٦٦٦١ ) ، مسلم ( ك الجنة و صفة نعيمها - ب النار يدخلها الجبارون ، ح ٢٨٤٨ ) -

و جاءت من حديث أبي هريرة بلفظ ( رجله ) عند مسلم ( ح ٢٨٤٦ ) في الباب نفسه ، فالصفة ثابتة و تؤمن



القاضي صفات سمعية وردت في القرآن و لم يتجاوز في إثباتها ما وردت به السنة ، و غيره حمل اليد على النعمة و القدرة<sup>(٢)</sup> ، و الوجه على الذات<sup>(٣)</sup> ، فلا وجه لإساءة أدبه .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٤)</sup> أصل الكلام إن كنتَ عابداً

فاعبد الله فحذف و جعل تقديم المفعول عوضاً عنه .<sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** مقتضى كلام سيبويه أن الأصل تنبّه فاعبد الله فحذفوا الفعل الأول اختصاراً ، فاستكروا الابتداء بالفاء و من شأنها التوسط فقدّموا المفعول و صارت الفاء متوسطة لفظاً و دالة على المحذوف و لينضاف إليها<sup>(٦)</sup> فائدة الحصر لإشعار التقديم بالاختصاص .

**قوله عزَّ و جلَّ :** ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾

﴿ الآية<sup>(٧)</sup> قال محمود : الغرض تصوير عظمته و كنهه / جلاله من غير ذهاب بالقبضة ج ٢١١ و اليمين إلى حقيقة / أو مجاز ، و كذا [ ما جاء في ] الحديث أن حبراً من اليهود قال : ( إنَّ

---

بها من غير تحريف و لا تكيف . يراجع أيضاً : السنة لابن أبي عاصم ( ١ / ٣٦٦ ) ، التوحيد لابن خزيمة ( ١ / ٢٠٢ ) .

(١) حكى القاضي أبو يعلى إثباتها في الصفات عن بعض الحنابلة ، لكن المعروف عند أهل التفسير من السلف كمجاهد قوله في ( جنب الله ) قال : أمر الله ، و قال أبو يعلى : " و هو الصحيح عندي " ، كذلك أنكر عثمان بن سعيد الدارمي جعلها من الصفات ، و كلام شيخ الإسلام ابن تيمية يشعر بعدم جعلها من الصفات فقد قال في بيان تلبيس الجهمية : " و الغرض هنا أن المثبتة للصفة من هذا النص يستنبطونه بطريق آخر غير ظاهر النص ، و ليس الغرض تقرير طريقهم ؛ فتبيّن من هذا أن ظاهر النص لا يدل على جعلها صفة كما ظهر من تفسير السلف ، فهم أعلم بلغة القرآن ، فهو محاولة من المخالف بإلزام أهل السنة ما لا يظهر من النص ، و لو درسوا أقوال من هو أعلم منهم بالتفسير لما وقعوا في هذه البدع . يراجع : رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ( ص ١٨٤ ) ، جامع البيان ( ٢٠ / ٢٣٤ ) ، إبطال التأويلات لأبي يعلى ( ص ٤٢٧ ) ، بيان تلبيس الجهمية ( ٥ / ٤٧١ ) .

(٢) رحم الله ابن المنير يعتذر عن المعتقد الصحيح بكلام من خالفه ، و قد سبق بيان القول الحق بإثبات هذه الصفة بلا كيف . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٧٥ ) .

(٣) وجه الله من صفات ذاته تعالى يؤمن بها أهل الحديث و السنة دون تحريف و لا تكيف ، و هي ثابتة بالقرآن و السنة الصحيحة و قد بوب لها البخاري باباً في كتاب التوحيد من صحيحه . يراجع أيضاً : التوحيد لابن خزيمة ( ١ / ٢٤ ) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة لللالكائي ( ٣ / ٤٥٧ ) ، و المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٨٧٧ ) .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٦ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ١٣٧ ) .

(٦) في " ج " [ لتظهر ] .

(٧) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٧ .

الله يُمسك السموات على إصبع [ و الأرضين على إصبع و الجبال على إصبع و الماء و الثرى على إصبع و الخلق على إصبع ، ثم يهزهن فيقول : أنا الملك ] (١) ( الحديث (٢) ، فضحك رسول الله (ﷺ) تعجباً مما قال الحبر . و إنما ضحك أفصح العرب لأنه فهم منه ما فهمه علماء البيان من غير إمساك و لا يد ، بل فهم / \* من أول وهلة \* (٣) الزبدة و الخلاصة ، و هي الدلالة على القدرة الباهرة على طريقة (٤) التخيل ، و أكثر كلام الأنبياء

ب ٨٨ و

و الكتب السماوية تخيل زلت فيه الأقدام قديماً . (٥)

قال أحمد : ذكر لفظ التخيل [ قبيح ] ، و هي عبارة موهمة تقدم إنكارها [ عليه في مواضع من هذا الكتاب ] (٦) . (٧)

## من سورة غافر

قال محمود : [ قوله عز و جل ] : ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾ (٨) غافر الذنب و قابل التوب معرفة لأنه صفة لازمة و ليست لحدوث الفعل حالاً أو استقبالاً ، و أمّا شديد العقاب فلا شك أن إضافته غير حقيقية لأنه من الصفات المشبهة ،

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) و لفظه أقرب إلى لفظ مسلم ، فأخرجه البخاري (ك التفسير (سورة الزمر) - ب و ما قدروا الله حق قدره ، ح ٤٨١١) ، مسلم (ك صفات المنافقين و أحكامهم - ب كتاب صفة الثيامة و الجنة و النار ، ح ٢٧٨٦) .

(٣) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ب " .

(٤) في " أ ، ب " زيادة [ هذا ] و لا يحتاجها السياق فتركها .

(٥) الكشف ( ٤ / ١٣٨ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) إنكار ابن المنير هنا لفظ التخيل فقط ليس بجيد ؛ لأن كلام الزمخشري فيه مخالفة صريحة لمذهب أهل الحديث و السنة من الإيمان بالآية على ظاهرها ، و إثبات ما جاءت به من صفات ، و تأويل الزمخشري للحديث باطل لأن النبي (ﷺ) قرأ الآية التي تؤيد كلام الحبر ، و قد سبق الكلام على أن الله تعالى يدين بلا كيف . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٧٥ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٨٨٣ ) .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣ .

فجعلهُ الزجاج بدلًا<sup>(١)</sup> ، و انفراد البدل من الصفات ينبو [ عنه نبوًا ] ظاهرًا ، فجميعها أبدال غير أوصاف لوقوع هذه النكرة .<sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** \* هذا كما يقضي [ الفقهاء ] بالخاص على العام ؛ لأنه جمع بين الدليلين \*<sup>(٣)</sup> . و فيه وجبة أن تكون صفات معارف و يكون ( شديد العقاب ) محذوف الألف و اللام ليجانس ما قبله . و قال الخليل : في قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك ، و [ ما يحسن ]<sup>(٤)</sup> بالرجل خير منك أن يفعل كذا - أنه على نية الألف واللام<sup>(٥)</sup> . و أجاز وجهًا آخر أن يكون صفةً قصد تكثيرها لما في الإبهام من الدلالة على فرط الشدة ، و لعل هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدل إذا سلكت طريقة الإبدال ، و الواو في ﴿ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾ أفادت رحمتي الجمع بين مغفرة الذنب و قبول التوب .

/ **قال محمود :** الجدل المذموم هو الجدل بالباطل لإدحاض الحقّ و إطفاء نور الله فلذلك قال تعالى : ﴿ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أمّا الجدل لإيضاح هذا الملتبس و حلّ المشكل و ردّ أهل الزيغ فأعظم جهاد في سبيل الله و على هذا يحمل قوله ( ﷺ ) : ( **إنّ جدالًا في القرآن كفر** )<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

**قال محمود :** و إنما / قال في حملة العرش : ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾<sup>(٩)</sup> [ و إنّما وصفهم بذلك ] و لا يخفى على أحد إيمانهم إظهارًا لشرف الإيمان كما وصف الأنبياء بالصلاح في غير موضع من كتابه [ العزيز ] لذلك ، و كما عقب أفعال البر بقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) يراجع : معاني القرآن للزجاج ( ٤ / ٣٦٦ ) .

(٢) الكشف ( ٤ / ١٤٥ ) .

(٣) ما بين العلامتين هو كلام أحمد ، و باقي القول هو مختصر من كلام محمود في الآية ، و في اختصار علم الدين ما يدل على منهجه حيث حذف كلام المصنفين في العروض ؛ لأنه ليس قريب الصلة بالتفسير .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) يراجع : الكتاب ( ٢ / ١٣ ) .

(٦) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥ .

(٧) أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة ( ﷺ ) ( ك السنة - ب النهي عن الجدل في القرآن ، ح ٤٦٠٣ ( بلفظ " المرء في القرآن " ، و أخرجه الحاكم في أول كتاب التفسير ( ح ٢٩٤١ ، ٢٩٤٢ ) و قال الحاكم صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه و وافقه الذهبي ، و قال الشيخ الألباني : " حسن صحيح " .

(٨) الكشف ( ٤ / ١٤٦ ) .

(٩) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧ .

﴿ (١) . و فائدة أخرى أنه لو كان جسمًا لكان حملة العرش و من حوله مشاهدين لا مصدقين (٢) ؛ لأنَّ الإيمان إنما هو بالغيب فعلم أنَّ الإيمان لا يكون في هذا إلا بالعلم و اليقين . و فيه تنبيه على أنَّ الإيمان يجب أن يكون أقوى داعٍ إلى النصح و الشفقة و إن اختلفت الأجناس و تتاعت الأماكن كما رأيت من حول العرش لمن فوق الأرض للاشتراك في الإيمان . (٣)

**قال أحمد :** استدلاله على أنهم لا يُشاهدون بقوله : ﴿ وَيُؤْمِنُونَ ﴾ - لا يصحُّ ؛ لأنَّ الإيمان هو التصديق و لا يُشترط فيه غيبة (٤) المصدَّق به بدليل الإيمان بالآيات المشاهدة من انشقاق القمر و قلب العصا .

١٢٨ - **قلت :** الإيمان بالآيات المشاهدة ليس إيمانًا بوجودها ، بل [ هو ] (٥) إيمانٌ بأنَّها دالةٌ على صدق النبي (ﷺ) المتحدي بها .

**عاد كلام أحمد قال :** في قلب محمود مرضٌ فرمى فجاوز الغرض ، و قصده نفي صحة الرؤية (٦) . قوله : لو كانت الرؤية صحيحةً لراه حملة العرش - لا يلزم (٧) ؛ فالرؤية عبارة عن إدراكِ خلقه الله ( سبحانه و تعالى ) ، و يجوز ألا يُخلق لهم إدراك (٨) .

(١) سورة البلد ٩٠ ، آية ١٧ .

(٢) هذا من إخضاع كلام الله عزَّ و جلَّ للأهواء ، يريد نفي رؤية المؤمنين ربهم سبحانه يوم القيامة بهذا ، و قد سبق التنبيه على أنه لا يجوز في الكلام عن الله تعالى نفي أو إثبات ما لم يأت به الشرع مثل كلامه عن ( الجسمية ) ؛ ثم هم بعد ذلك يبنون عليه مقدمات و نتائج و هي باطلة الأساس ، و ليست بحجة في شرع الله تعالى ، و قد ثبت حصول رؤية المؤمنين ربهم تعالى في أوقات مخصوصة ( فما بين القوم و بين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن ) - حديث أبي موسى عند مسلم في كتاب الإيمان - و قوله (ﷺ) : ( فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب من النظر إلى ربهم عزَّ و جلَّ ) - حديث صهيب عند مسلم أيضًا ( ح ١٨١ ) - ؛ فلا يؤخذ من ثبوت حملهم العرش ثبوت رؤيتهم لربهم تعالى ، لجواز حجبهم عن رؤيته تعالى ؛ فظهر أن قول الزمخشري ضعيف الحجة ، و لم يحسن ابن المنير جواب الزمخشري لأنه يسلم له نفي الجسمية و نفي علو الله تعالى الذي يعبرون عنه بنفي الجهة ؛ لذلك جاء إثباته للرؤية على غير قول أهل الحديث و السنة ، فأثبتوا رؤية مقيدة بقيد لم يأت في كتاب و لا سنة و لم يقله أحد

من الصحابة و التابعين ؛ فقالوا : يرى بلا جهة . و قد سبق الكلام عن قولهم هذا . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ /

١٨٩ ) ، حاشية التحقيق ( ص ٣٥٣ ) .

(٣) الكشف ( ٤ / ١٤٨ ) .

(٤) في " ج " [ صحة ما يفرض به ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [ رؤية الله سبحانه و تعالى ] .

(٧) في " ج " [ غير لازم ] .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] <sup>(٢)</sup> : ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ ثم ذكر أثر الرحمة و لم يذكر أثر العلم ؛ لأنه أراد فاغفر للذين علمـ[ت] <sup>(٣)</sup> منهم التوبة برحمتك . الحكيم الذي لا يفعل شيئاً إلا بمراعاة الحكمة . و فهم جزء السيئات أي الصغائر أو الكبائر بالتوبة . و فائدة الاستغفار لمن تاب و قد وُعد المغفرة كفاً الشفاعة في زيادة / الكرامة .

ب ٨٨ ظ

**قال أحمد :** أخطأ من وجوه : [ أحدها ] <sup>(٤)</sup> اعتقاد و جوب مراعاة المصلحة . و اعتقاد أن اجتناب الكبائر يكفر الصغائر وجوباً من غير توبة ، و اعتقاد امتناع غفران الكبائر بلا توبة ، و اعتقاد وجوب قبول التوبة / على الله و جحد الشفاعة في العفو . و أفضح ما فيه و أقبحه قوله : " إنَّ المراد بالاستغفار زيادة الكرامة " ؛ مع أنَّ صريح المسؤول إنما هو المغفرة و وقاية عذاب الجحيم .

ز ١١١ و

**قال محمود :** إحدى الإماتتين في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ <sup>(٥)</sup> إيجادهم أمواتاً ، و الثانية عند [ انتهاء ] الأجل . و تسمية الإيجاد [ من غير حياة ] <sup>(٦)</sup> موتاً / هو كما يقال : سبحان من صغرَّ جسم البعوضة و كبرَّ جسم الفيل ، و يقال للحفار : ضيق فم الركبة و وسَّع أسفلها ، و ليس ثمَّ نقلٌ من صغر إلى كبر و لا من ضيق إلى سعة و لا عكسه ، إنما أريد الإنشاء على هذه الصفات ، فجعلت اختياره أحد الجائزين مع التمكن من الآخر صرفاً عن الآخر . <sup>(٧)</sup>

**و أعاد أحمد ذكر مسألة الأوزتين المذكورة في سورة البقرة عند قوله عزَّ و جلَّ :** ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ <sup>(٨)</sup> فجدد به عهداً .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ أي هل إلى نوع من الخروج سريع أو بطيء ﴿سَبِيلٍ﴾ قط أم اليأس واقع ، و هي حال من غلب عليه اليأس فقال ذلك حيرة ، فقيل : ذلك التحير بسبب أنه إذا دُعي الله <sup>(٩)</sup> .

(١) هذه عبارة " ج " و في بقية النسخ [ ألا يخلق لهم رؤية هذا الإدراك ] فعبارة " ج " أفضل .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ١١ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٤ / ١٥٠ ) .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦ .

(٩) في " ج " هنا زيادة [ وحده كفرتم فلذلك شيع السداد طوق الخلاص ] .

قال أحمد : و على هذا بنى الشعراء قولهم :

هل إلى نجدٍ وصول (١) أو (٢) على الخيف نزول (٣)  
أي أن هذا أمرٌ غلب فيه اليأس على الطمع .

١٢٩ - قلتُ : ليس المثال الذي ذكره أحمد بمطابق فإن في الآية خروجًا و سبيلًا  
نكرتان ، أي ليس طريقٌ من الطرق إلى نوعٍ من الخروج ، و في الشعر الخيف و نجد  
معرقتان ، لكن حصل اليأس في أحد الأمرين دون الثاني .

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ ﴾ (٤) يحتمل أن يكون المنفي الشفيع  
الموصوف بالطاعة و أن يكون المنفي الصفة . (٥)

قال أحمد : نفي المجموع يصح بنفي جزئه و بنفي كلّه .

قال محمود : فإن كان المراد نفي الأمرين فذكر [ نفي ] الصفة كالعلة لنفي الذات أي لا  
طاعة فلا شفاعاة ؛ [ و ذكر نفي الذات بنفي الصفات ] (٦) أي لا ذات فلا صفة .

قال أحمد : فيكون النفي [ وقع ] مرتين من وجهين مختلفين .

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ حَاطِبَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ (٧) إمَّا صفة النظرة أو مصدرٌ  
كالعاقبة ، و لا يجوز أن // يكون المراد الخائنة من الأعين لأنها في مقابلة نفس الصدور لا  
ما تخفيه الصدور ، و على الأول يتطابق . (٨)

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ دَرُوبِي أَقْتُلْ مُوسَى ﴾ (٩) كان إذا  
همَّ بقتله كفؤه و قالوا : هذا مما لا يُخاف [ منه ] (١٠) ، و هو ساحر إنما يقاومه مثله ،

(١) في " ز " [ رسول ] .

(٢) في " ز " [ أم ] و في الانتصاف المطبوع [ و ] .

(٣) لم أجد من ذكره غير ابن المنير و نقله عنه علم الدين و محيي الدين الدرويش . يراجع : إعراب القرآن  
الكريم و بيانه ( ٦ / ٥٥٤ ) .

(٤) سورة غافر ، ٤٠ ، آية ١٨ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ١٥٣ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة غافر ، ٤٠ ، آية ١٩ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ١٥٤ ) .

(٩) سورة غافر ، ٤٠ ، آية ٢٦ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

فيظنوك إذا قتلته أن ذلك خوفٌ منه ، و الظاهر أنه كان عالماً بنبوته <sup>(١)</sup> خائفاً من قتله راغباً في إهلاكه لولا الجزع و أراد أن يكتم خوفه بقوله : ﴿ ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى ﴾ ليكفوه فينسب الانكفاف إليهم لا إلى خوفه منه ، و يدلُّ على خوفه منه قوله : ﴿ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ﴾ و هذا من تمويهاته . <sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** هو مثل قوله : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِبُونَ ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> يوهم قلة الاحتفال بهم و أن قتالهم إنما هو لأجل أنهم لنا غائظون و من عادتنا الحذر على دولتنا <sup>(٤)</sup> بحسن الحفظ و حماية حوزة المملكة ، و لقد كذب ، كان جوفه مملوءاً رعباً .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ ] <sup>(٥)</sup> [ الرجل المؤمن من آل فرعون ، و قيل [ قوله ] : ﴿ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ متعلق بـ ﴿ يَكْتُمُ ﴾ و كان [ المؤمن ] من بني إسرائيل ، و هو بعيد لأن إيمان بني إسرائيل كان فاشياً ، ثم قوى المؤمن قول موسى بأنه جاء / بالبينات <sup>(٦)</sup> ، و بدأ بتقدير كونه كاذباً / لأنه أقرب إلى إصغائهم و ليبعد كونه متعصباً ؛ إذ هو كلامٌ من لم يُعْطِ حَقَّهُ ، و لهذا قال في قسم الصدق ﴿ يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ و إنما يُصِيبُهُمْ على تقدير الصدق الكلُّ لا البعض . <sup>(٧)</sup>

**قال أحمد :** نظير تقديم الكاذب [ قوله تعالى عن شاهد يوسف ] : ﴿ إِن كَانِ قَمِيصُهُ رُقِدًا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> قَدَّمَ مَا يُصَدِّقُ الْمَرْأَةَ لِيُرْفَعَ التَّهْمَةُ و إبعاد الظن ، و لم يضره تأخير المقصد لهذه الفائدة . و قريبٌ منه قوله تعالى : ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ

(١) في " ج " [ بنبوة موسى ] .

(٢) الكشاف ( ٤ / ١٥٦ ، ١٥٧ ) .

(٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٥٤ : ٥٦ ، و إثبات الآيتين ( ٥٥ ، ٥٦ ) جاء في " ج " فقط .

(٤) في " ج " [ ذريتنا ] و السياق يرجح المثبت .

(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ٢٨ .

(٦) في " ج " [ بقوله : ( و قد جاءكم بالبينات ) ] على حكاية لفظ الآية .

(٧) الكشاف ( ٤ / ١٥٧ : ١٥٩ ) .

(٨) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٦ .

أَخِيهِ ﴿١﴾ و يقال : إِنَّهُ لَمَّا انْتَهَى إِلَى وَعَاءِ أَخِيهِ قَالَ : " مَا هَذَا بَوَّجَهُ سَارِقٌ " لِيُبْعِدَ التَّهْمَةَ ،  
فَقَالُوا : لَا بَدَّ مِنْ تَفْتِيْشٍ وَعَائِهِ .

قال محمود : [ قوله تعالى ] (٢) : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ ﴾ (٣) يجوز أن يكون في  
معنى ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٤) و هذا أبلغ لتكثير ﴿ ظُلْمًا ﴾ و إذا لم يُرِدِ الظلم كان عن  
فعله أبعد . و يجوز أن يكون و لا / يريد لعباده أن يظلموا ؛ لأنه ذمهم على كونهم  
ظالمين . (٥)

قال أحمد : هذا من الطراز الأول و قد سبق من إبطاله ما يُغني عن إعادته . (٦)

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ (٧) بدلٌ من ﴿ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ ﴾ (٨)  
لأنَّ المراد كلُّ مُسْرِفٍ ، فالبدل على معنى ( مَنْ ) ، و فاعل ( كبر ) ضمير ﴿ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ ﴾  
﴿ فَحُمِلَ البَدَلُ عَلَى الْمَعْنَى وَ الضَّمِيرُ عَلَى اللَّفْظِ ﴾ (٩) . (١٠)

قال أحمد : فيما ذكره عودٌ إلى اللفظ من بعد معاملة معناها و أهل العربية يجتنبونه ،  
فالأولى أن لا يُعتمد في إعراب القرآن ، و الصواب أن فاعل ( كبر ) ضمير مصدر  
﴿ يُجَادِلُونَ ﴾ أي كبر جدالهم مقتاً ، أو يجعل ( الذين ) مبتدأً بتقدير حذف المضاف أي جدال  
الذين يجادلون ، و الضمير في يجادلون يعود إلى الجدال المحذوف و الجملة مبتدأ و خبر ، و  
مثله في حذف المضاف و عود الضمير إليه [ قوله ] : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٧٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣١ .

(٤) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٦ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ١٦٠ ، ١٦١ ) .

(٦) هذا مبني على الخلط بين الإرادة الشرعية و الإرادة الكونية و هي المشيئة . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٤٦ ) .

(٧) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣٥ .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣٤ .

(٩) في " أ ، ب ، ز " هنا زيادة [ و فاعل ( كبر ) ضمير ﴿ يُجَادِلُونَ ﴾ ] و قد سقطت من " ج " و هو

الصواب ؛ لأنه سيأتي زيادة بيان في كلام أحمد .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ١٦٢ ) .



## الْمَسْجِدِ

أَلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ ﴿١﴾ في أحد تأويليه <sup>(٢)</sup> ، و مثله كثير ، و فيه وجوه توجب السلامة عمّا ذكره محمود ، فالأولى العدول عنه .

ج ٢١٤ / قوله تعالى : ﴿وَأَشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾ <sup>(٣)</sup> قال محمود : أراد به نفي المعلوم  
أي ما ليس بآله فكيف يصح أن يُعلم إلهًا . <sup>(٤)</sup>  
قال أحمد : هو مثل [ قوله ] <sup>(٥)</sup> :

على لاحب لا يُهتدى بمناره <sup>(٦)</sup>

أي لا منار له فيُهتدى به ، و كلامه هاهنا أجود من كلامه في قوله : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ  
إِلَهِ غَيْرِي ﴾ <sup>(٧)</sup> .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿لَا جَرَمَ﴾ <sup>(٨)</sup> عند البصريين ( لا ) ردُّ لِمَا دَعَاهُ إِلَيْهِ  
قومه ، و جرم : كسب ، أي كسب دعاؤهم إليه بطلان دعوته ، أي ما حصل إلا بطلان  
دعوتهم .  
و اختار أن لا جرم نظير لا بدَّ و الجرم : القطع ، كقولك : لا بدَّ <sup>(٩)</sup> أن تفعل ، و البدَّ من

(١) سورة التوبة ٩ ، آية ١٩ .

(٢) قال العكبري : " و التقدير : أ جعلتم أصحاب سقاية الحاج ، أو يكون التقدير : كإيمان من آمن ؛ ليكون  
الأول هو الثاني " و هو قول أبي جعفر النحاس . يراجع : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( ص ٣٦٢ ) ،  
التبيان في إعراب القرآن ( ص ٣٠٣ ) .

(٣) سورة غافر ٤٠ ، آية ٤٢ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ١٦٤ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٣٥ ) .

(٧) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٤٣ .

(٩) في " أ ، ب " زيادة [ و ] لا يحتاجها المعنى ، و كذلك جاءت العبارة في الكشاف خالية منها .

التبديد أي التفريق ، أي لا مفارقة لك من فعل كذا ، فكذا لا جرم : لا انقطاع لبطلان دعوة الأصنام بل هي باطلة أبدًا . (١)

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَازِنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ (٢) و لم يقل لخزنتها

تهويلًا و تفضيلاً ، و يجوز أن تكون جهنم أبعد النار قعرًا من قولهم : / بئراً جهنم بعيدة القعر ١٠٨١ ظ ،

و كان الناطقة يُسمى جهنم لبعده غوره في الشعر . (٣)

**قال أحمد :** و الأول أظهر ؛ و التفضيم فيه [ من وجهين : أحدهما ] بوضع الظاهر موضع المضمَر . الثاني أن جهنم أقطع من النار إذ النار مطلقة و جهنم أقطعها .

/ **قال محمود :** [ قوله تعالى ] (٤) : ﴿ قَالُوا فَادْعُوا ﴾ (٥) لَمَّا احتجوا عليهم بقولهم (٦) : ز ١١٢ ظ

﴿ أَوْلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ فاعترفوا ، قالوا : فادعوا أنتم فقد خلفتم أسباب إجابة الدعاء وراءكم و نحن لا نستطيع أن ندعوا لكم . و فيه قطع رجائهم إذ (٧) كان الملك المقرب لا يُسمع دعاؤه ، فكيف الكافر ؟ ! .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ / مَعْدِرَتُهُمْ ﴾ (٨) إِمَّا أَنْ

يعتذروا فلا ينفَع الاعتذار و إِمَّا لا يعتذرون و لو جاءوا بها لم تقبل . (٩)

**قال أحمد :** الاحتمالان في قوله : ﴿ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ ﴾ (١٠) لكن هاهنا يصير المعنى [

على ] (١١) عكس الآخر ؛ على تقدير : ألا يكون لهم عذرٌ بنفي صفة المعذرة و هي المنفعة ،

(١) الكشاف ( ٤ / ١٦٥ ) .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٤٩ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ١٦٧ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥٠ .

(٦) في " ج " [ بقوله ] .

(٧) في " أ " [ إذا ] و هو محتمل و لكن قدّمت ما في بقية النسخ لأنه تعليل .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥٢ .

(٩) الكشاف ( ٤ / ١٦٨ ) .

(١٠) سورة غافر ٤٠ ، آية ١٨ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

أي إذا لم تحصل ثمرة المعذرة فكيف يقع ما لا ثمرة فيه ؟ و في تلك الآية جعل نفي الموصوف تبعاً لنفي الصفة . فها هنا الأولى بالنفي الصفة ، و في هذه الأولى بالنفي الذات .

**قال محمود :** وجه اتصال [ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ﴾ <sup>(٢)</sup>

بما قبله أن <sup>(٣)</sup> مجادلتهم في آيات الله كانت إنكاراً للبعث فاحتج عليهم بخلق السموات و الأرض ، و كانوا مقرين بعظمتها و أن الله تعالى خالقها ؛ فمن قدر عليها فهو بالقدرة على خلق الأدنى أولى . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** الأولوية ثابتة بدرجتين : أحدهما ما ذكره من عظمتها ، و الثاني أن الإعادة أهون من الابتداء ، فابتداء خلق العظيم أعظم من ابتداء خلق الحقير ، \* و إعادة خلق الحقير أهون بدرجتين من ابتداء خلق العظيم \* <sup>(٥)</sup> ، و إلى هذا وقعت الإشارة بقوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> أي قيام السموات و الأرض من آياته ، فكيف ما هو أخطُ عنهما بدرجتين ؟ ! فعطفه — ( ثم ) تنبيهاً على تراخي إعادة البشر عن إنشاء خلق السموات و الأرض ، فلما قرّر ذلك قال : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٧)</sup> فهذا لباب <sup>(٨)</sup> المراد . <sup>(٩)</sup>

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥٧ .

(٣) هكذا هي في " ج " و هو الموافق لما في الكشف ، و في غيرها [ لأن ] .



(٤) الكشف ( ٤ / ١٦٩ ) .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* من " ج ، ز " .

(٦) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٥ .

(٧) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٧ .

(٨) في " ج ، ز " [ الباب ] و المثبت موافق لما في الانتصاف ، و بعدها في " ج " [ المقصود ] .

(٩) هذا على أحد التأولين للسلف ، و قد مال أحمد هنا إلى المذهب المرجوح ، هذا إن ثبت عنهم فيها مذهبان (  ) ، فالذي يترجح للباحث أن كلا التأولين يعودان إلي قول واحد ؛ فالذي قال : أيسر عليه - فسّر اللفظ باللفظ ، و الذي قال : كل هين عليه سبحانه - فسّر الآية إجمالاً ؛ لذلك جاء عن قتادة (  ) : " إعادته أهون عليه من بدئه ، و كل عليه هين " فجمع بين القولين . و قد جاءت الآية على هذا النظم لأنّ المشركين يقرون بالابتداء و يُنكرون الإعادة ، لذلك خاطبهم بما يفهمه كل عاقل من أن الإعادة أهون من الابتداء كما هو معروف في قانون المخلوقين ، و هذا تنزل من الله في موضع الاحتجاج على المنكرين ، ثم عقبه بالذي ينبغي لله تعالى فقال سبحانه : ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ليُفطن المؤمن إلى المثل الأعلى الواجب له سبحانه ، و هو أن كل هذا ممكنٌ و لا فرق في صريح العقل بين ممكن و آخر ، فالمرجح لتلك الممكنات مشيئته القاهرة لكل شيء ، فسبحانه له الخلق و الأمر . كما أن هذا الذي قاله ابن المنير في " ثم "

قال محمود : [ قوله تعالى ] (١) : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ (٢) و لم يقل (

أكثرهم ) فأعاد الظاهر تنبيهاً على اختصاص كفر النعمة بالإنسان (٣) / ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ

﴿٤﴾ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ (٥) ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (٦) . (٧)

قال محمود : النبي (ﷺ) قد اتضحت له أدلة التوحيد قبل مجيء الوحي (٨) فما معنى (

لَمَّا ) في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَنِيَ الْبَيِّنَاتُ

مِنْ رَبِّي﴾ (٩) قال : هو تقوية له (١٠) ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (١١) وَاللَّهُ

خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٢) و نحوها مما يقوي أدلة العقل ليتظافر الدليلان . (١٣)

و ١١٣ ز

و ١٠٩ أ

ردّه الألويسي لأنّ أمر البعث و الجزاء هو المراد بالخلق فهو أعلى رتبة أيضاً على عكس ما رأى ابن المنير ، و المراد أنّ الراجح في " ثم " أنّها للترتيب الزمني لأنّ السياق القرآني جعلها من آيات القدرة ؛ و لذلك من المفسرين من قدر جملة ( إذا دعاكم ) بالمفرد أي من آياته قيام السموات ثم دعوتكم من الأرض للبعث ، فأمر البعث لاشك فيه ، بل هو آية من آيات قدرته ، فالأولى أن يستدلّ العقلاء به على ما خفي عليهم من عظم الخالق و جلال صفاته ، فالיום الآخر هو جنة كل مؤمن يتحمل المشاق و الأذى لنصرة دينه ؛ لأنه يرجو ما عند ربه . و كلام ابن المنير هنا اتبع فيه الزمخشري في تهوين أمر الإعادة بالنسبة للابتداء و فرّع عليه ، و كلامه على الآية في سورة الروم كان أقوم سبيلاً و إن كان فيه شيء مما ذكرته هنا ، فراجعه إن أردت . يراجع : تفسير الطبري ( ١٨ / ٤٨٥ ) و ما بعدها ، تفسير ابن كثير ( ٦ / ١٣٣ ، ١٣٤ ) ، و روح المعاني ( ٢١ / ٣٥ ) ،

و التحرير و التنوير ( ٢١ / ٧٩ و ما بعدها ) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٦١ .

(٣) في " ج " [ لجنس الإنسان ] .

(٤) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٦ .

(٥) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ٦ .

(٦) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣٤ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ١٧١ ) .

(٨) في " ج " [ البيئات ] .

(٩) سورة غافر ٤٠ ، آية ٦٦ .

(١٠) في " ج " [ فأجاب بأنّه تقوية لأدلة العقل ] .

(١١) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٥ ، ٩٦ .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ١٧٢ ) .

**قال أحمد :** [ الحقَّ إنَّ ] معرفة الله تعالى و وحدانيته معلومان بالعقل / و قد ترد الأدلة العقلية في مضمون <sup>(١)</sup> السمعية ، أمَّا وجوب عبادة الله و تحريم عبادة الأصنام فحكم شرعي ؛ فقولُه : ﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ ﴾ أي حرم عليَّ ، و هذا إنَّما يتحقق بعد البعثة خلافًا للزمخشري و أتباعه في الإيجاب قبل الشرع <sup>(٢)</sup> للتحسين و التقبيح [ العقليين ] . ثمَّ قولُه : إنه يقوي أدلة

العقل - باطلٌ ؛ لأنَّ القطعيَّ لا يقبل التقيوة <sup>(٣)</sup> و التأكيد . <sup>(٤)</sup>

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبئسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> و إن كان القياس : بئس مدخل [ المتكبرين ] <sup>(٦)</sup> ، كما تقول : زُرَّ بيتَ الله فنعم المزار ، لكنَّ الدخول المقدر بالخلود في معنى الثواء <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ فَأَمَّا زُيْنَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> المصحح لدخول نون التوكيد دخول ( ما ) على الشرط و لولاها لم يجز . <sup>(٢)</sup>

---

(١) في " ج " [ العقلية ضمن السمعية ] .

(٢) في " ج " [ البعثة ] .

(٣) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [ القوة ] و الأول أولى .

(٤) قال ابن أبي العز : " و ما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل ، و هو : أنَّ العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد ، بل هو دون ذلك بكثير " فهذا مثل ما أحسنه لمن تدبره ! فالعقل لا يعارض النقل الثابت عن الله تعالى و رسوله ( ﷺ ) ؛ بل الناظر في كتاب الله يعلم أنه سبحانه علمنا كيفية الاحتجاج على صحة توحيد الربوبية و توحيد الألوهية بالبراهين الجلية ، إنَّما يحدث التعارض إذا تجاوز العقل حدَّه فأراد تحسين ما قبَّحه الشرع أو تقييح ما حسَّنه الشرع ، أو إثبات ما نفاه الشرع أو نفي ما أثبتته الشرع ، أو الخوض فيما حظر الشرع الكلام فيه ، و هو الكلام على الله بغير علم . و الصراع بين العقل و النقل قضية غريبة عن ملة الإسلام ؛ و إنَّما روج لها أهل الأهواء ، كما يحدث في زماننا هذا من تركية الصراع بين الفرد و المجتمع ، و بين الرجل و المرأة ، و من له علم بدين الله تعالى و له دراية بحقائق الأمور يعلم أنها صراعات مفتعلة لأهواء دفين

و أنَّ طرفي الصراع أميل إلى الموادة و التعايش بل و التآلف بدلا من الفرقة و التشاحن . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٢٠١ ) ، و المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٨٩٥ ) .

(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧٦ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) هكذا هي في " ب " و في الكشاف ، و في " ج ، ز " [ المثوى ] و هو محتمل ، و قد سقطت من " أ "

(٨) الكشاف ( ٤ / ١٧٤ ) .

**قال أحمد :** لأنَّ النون المؤكدة مخصوصةٌ بغير الواجب ، و الشرط من قسم الواجب إلا إنه إذا أُكِّد قوي إيهامه فساغ دخول النون [ فيه ] .

**قال محمود :** ﴿أَوْ تَوَفَّيْنَاكَ﴾ إمَّا أن يشترك مع الأول في الشرط و يكون قوله : ﴿فَالْيَا يُرْجَعُونَ﴾ جزءاً مشتركاً بينهما فلا يستقيم المعنى ، و إمَّا أن يُجعل ﴿فَالْيَا يُرْجَعُونَ﴾ مختصاً بالثاني فبقي الأول بلا جزء . و اختار أن يختص بالثاني و جواب الأول محذوف ، أي فإمَّا نرينك ما حلَّ بهم يوم بدرٍ فقد رأيتَ ما يسرك أو نتوفينك فإلينا يرجعون فننتقم منهم .

**قال أحمد :** إنما حُذِفَ الأول دون الثاني لأنَّ الأول إذا / وقع فهو غاية الأمل في إنكائهم ، و إن لم يقع وقع الثاني ، و هو الذي يحتاج إلى تسلية . **قال [ محمود ]** (٣) : و مثله : ﴿فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ ﴿٥١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ﴾ (٤) . [

**قال أحمد ]** (٥) : استشهد به على أنَّ جزء الأول محذوف .  
**قال محمود :** إن قلت : لم لا قيل : لتركبوا منها و لتأكلوا و اتبلغوا عليها (٦) . قلتُ : لأنَّ الركوب يكون في الحج و الغزو و الهجرة لدين أو علم ، و هو إمَّا واجبٌ أو ندب ، و أمَّا الأكل فمباح لا تتعلق به / الإرادة . (٧)

ز ١١٣ ظ

**قال أحمد :** بناء على أنَّ الأمر راجعٌ إلى الإرادة ، و الحقُّ أنه لا ربط بين الأمر و الإرادة ، و الجواب الصحيح أنَّ المهم في الأنعام الركوب و بلوغ الحوائج في السفر و النقلة ففُرِنَا بِاللَّام ، أمَّا الأكل و بقية المنافع كالأصواف و الألبان و غيرها (٨) فهي تابعة بالنسبة إلى

(١) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧٧ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ١٧٤ ، ١٧٥ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قول محمود في الكشاف ( ٤ / ١٧٥ ) .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤١ ، ٤٢ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) يريد قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ﴿٦٧﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَحْمَلُونَ﴾ (سورة غافر ، آية ٧٩ ، ٨٠) .

(٧) الكشاف ( ٤ / ١٧٦ ) .

(٨) في " ج " [ و نحوها ] .

الركب

و الحمل فلذلك جُرِدَتْ عن لام العلة . (١)

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ (٢) [ قال محمود ] : معنى

كان هاهنا مثل : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ ﴾ (٣) [ أي ] (٤) : ما استقام و ما صحَّ . (٥)

قال أحمد : فائدة دخول كان المبالغة في نفي الفعل الداخلة / عليه بتعديد جهة نفيه عمومًا ج ٢١٦

باعتبار الكون و خصوصًا باعتبار النفع في مثل هذه الآية ، فهو (٦) نفي مرتين .

## و من سورة فصلت

قال محمود : فائدة ( من ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ ﴾ (٧) الدلالة على

أنَّ الحجاب ابتداءً من جهتهم ، و من جهته أيضًا حجاب ؛ فالمسافة المتوسطة أيضًا مملوءة بالحجاب ، و لولا ذكر ( من ) لكان معناها أنَّ في المسافة حجابًا [ واحدًا ] فقط . (٨)

قال أحمد : المعنى لم يَحُلْ عمًا كان عليه / إذ مقتضى كلامه أن تكون ( من ) مقدرًا [ ا ١٠٩١ ظ

دخولها ] (٩) على ( بين ) الثانية ؛ لأنه جعلها مفيدةً للابتداء فكأنه قيل : و من بيننا و بينك

(١) هذا الكلام حجة على ابن المنير في إنكاره لام التعليل التي تدل على الحكمة من أفعال الله تعالى ، و هذا كثير في القرآن ، و الاختلاف بينهما هنا مبني على فهم الفرق بين الإرادة الشرعية و الإرادة الكونية في كلامه تعالى . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٨٩٨ ) .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٨٥ .

(٣) سورة مريم ١٩ ، آية ٣٥ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) الكشف ( ٤ / ١٧٨ ) .

(٦) في " ز " [ فهي ] .

(٧) سورة فصلت ٤١ ، آية ٥ .

(٨) الكشف ( ٤ / ١٨٠ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

حجاب<sup>(١)</sup> و هو غلط ؛ فإن ( بين ) لا يصح معها إعادة عامل ؛ لأنه يجعل ( بين ) داخلة على المفرد و من شأنها الدخول على متعدد ، و قد زاد محمود على هذا بأن جعل الأولى الحجاب من جهتهم و الثانية من جهته ، و ليس كذلك و الأولى هي الثانية بعينها و هي عبارة عن الجهة المتوسطة بين المضافين ، و تكرر لها إنما كان لأن المعطوف عليه مضمّر مخفوض فوجب تكرار خافضه<sup>(٢)</sup> ، و لا تفاوت بين قولك : حلت بين زيد و عمرو ، و حلت بين زيد

و بين عمرو ، و إنما ذكرها مع الظاهر جواز و مع المضمّر وجوب<sup>(٣)</sup> ، فالصحيح أنّها هاهنا مثل [قوله تعالى] : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾<sup>(٤)</sup> للإشعار بأن الجهة المتوسطة بين النبي ﷺ ( ) و بينهم مبدأ الحجاب و وجود ( من ) [ هاهنا ]<sup>(٥)</sup> قريبٌ من عدمها / كقوله تعالى : ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾<sup>(٦)</sup> بغير ( من ) .

(١) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف المطبوع ، و يبدو أن في العبارة خللاً ، و الأولى أن تكون العبارة هكذا [ و من بيننا و من بينك ] ، ليصح كلام ابن المنير بعد ذلك .

(٢) في " ز " [ حافظه ] و هو تحريف ، و كذلك هي معرفة في الانتصاف المطبوع [ محفوظ ... حافظه ] ، و ما ذكره ابن المنير هو مذهب لبعض المتقدمين من النحاة ، و قد ردّ ذلك ابن مالك في ألفيته فقال :

و عود خافض لـدى عطف على ضمير خفص لازماً قد جعلاً  
و ليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر و النظم الصحيح مثبّتا

و قال أيضاً في شرح التسهيل : " و إعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس و الأخفش و الكوفيين . " و المسألة عظيمة اختلف فيها أهل اللغة و أهل التفسير أيضاً حتى ضعّف بعضهم قراءة حمزة لأول آية من

سورة النساء ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ فقد قرأ بجر ( الأرحام ) عطفاً على الهاء فـي ( بـ )

و هي قراءة متواترة لا يجوز ردّها ، و يكفي ثبوت قراءة حمزة و غيره من السلف في جواز هذا الأمر كما صححه القرطبي و غيره . يراجع : جامع البيان ( ٦ / ٣٤٤ ) و ما بعدها ، و إعراب القرآن لأبي جعفر

النحاس ( ص ١٦٩ ) ، تفسير البغوي ( ٢ / ١٥٩ ) ، و الجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ١٦٦٨ ) ، و تفسير ابن كثير ( ٢ / ١٢٤ ) / الإنصاف لابن الأنباري ( ٢ / ٣٤ ) و ما بعدها ، و شرح التسهيل لابن مالك ( ٣ / ٣٧٥ ) و شرح ابن عقيل ( ٣ / ٢٤٠ ) .

(٣) في " ج " [ جوازاً ... وجوباً ] و المثبت من بنية النسخ .

(٤) سورة يس ٣٦ ، آية ٩ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٤٥ .



و في هذه الآية مبالغات بثلاثة حُجُب أحدها الحجاب الخارج ثم حجاب الصمم ثم حجاب أكنة القلوب نعوذ بالله من ذلك . (١)

**قال محمود :** إنما كان قوله : ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (٢) جواباً لِمَا سبق ؟ قال (٣) : لَمَّا

أبوا القبول منه كلَّ الإباء قال : إنما أنا بشرٌ لا قدرة لي على إظهار المعجزات ، بل تختص القدرة عليها بالله تعالى تصديقاً لي ثم عقبه بأهم المقصود وهو التوحيد ، و أدرج تحت الاستقامة جميع تفاصيل الشرع ، و تممه بإنذارهم على ترك القبول بالويل الطويل . و إنما خصَّ الزكاة لأنَّ المال شقيق الروح فبدلُهُ مصداقُ الاستقامة ، و ما خدع المؤلفَةَ إلا بلُطْمَظَةِ (٤) من الدنيا (٥) ، و ما تظاهر أهل الردة إلا بمنع الزكاة . (٦)

**قال أحمد :** كلامٌ حسنٌ بعد / تبديل ( خدع المؤلفَة ) ؛ فالتأليف على الإيمان (٧) ليس خداعاً ، إنما التأليف ملاطفةٌ لا خديعة .

**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا﴾ (٨) في يومين آخرين فتلك أربعة أيام ، ﴿سَوَاءٌ﴾ كاملة مستوية من غير زيادة ، و نقل عن الزجاج أنه قال : معناها في تنمة أربعة أيام (٩) ، و قوله : ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ يتعلق بمحذوف أي هذا الحصر لأجل سؤال مَنْ سأل : في كم

(١) كلام ابن المنير هذا في معنى ( من ) نقله محيي الدين درويش راضياً به ، و لم يرضه الأوسي فتعقبه فيه لكنه لم يصرح باسمه ، و قال ابن عاشور : " و اجتلابُ حرف ( من ) في قوله : ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ لتقوية معنى الحجاب بين الطرفين و تمكن لازمه الذي هو بُعد المسافة التي بين الطرفين ؛ لأن ( من ) هذه زائدة لتأكيد مضمون الجملة " و ما قاله هو المعروف من تذوق اللغة . يراجع : روح المعاني ( ٩٦ / ٢٤ )

و التحرير و التنوير ( ٢٤ / ٢٣٤ ) و إعراب القرآن لمحيي الدين درويش ( ٦ / ٦١١ ) .

(٢) سورة فصلت ٤١ ، آية ٦ .

(٣) في " ج " بدلا من [ قال ] قوله : [ من حيث إنهم ] و لعل عبارة " ج " أفضل .

(٤) في " ج ، ز " [ تلمظَة ] ، و المثبت من " أ ، ب " و هو الموافق للكشاف ، و اللُطْمَظَةُ : اليسير من السمن و نحوه تأخذه بإصبعك كالجوزة ، و قريب منها اللُماظَة ، يقال : ما الدنيا إلا لُماظَة أيام . يراجع : المعجم الوسيط مادة ( لمظ ) .

(٥) في " ج " [ الغنيمة ] .

(٦) الكشاف ( ٤ / ١٨١ ) .

(٧) في " ج " [ الإسلام ] .

(٨) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٠ .

(٩) يراجع : معاني القرآن و إعرابه للزجاج ( ٤ / ٣٨١ ) .

خُلِقَتِ الْأَرْضُ وَ مَا فِيهَا ؟ أَوْ يَتَعَلَّقُ بِـ ﴿قَدَّرَ﴾<sup>(١)</sup> أَيْ قَدَّرَ فِيهَا الْأَقْوَاتَ لِلْسَائِلِينَ أَيْ  
المحتاجين المقتاتين و هذا الوجه لا يستقيم إلا على تفسير الزجاج .<sup>(٢)</sup>

قال أحمد : وجه امتناعه على الأول أن قوله : ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ فذلِكَ من شأنها الوقوع  
في طرف الكلام ، فلو جعل ﴿لِلْسَائِلِينَ﴾ متعلقًا بـ ﴿قَدَّرَ﴾<sup>(٣)</sup> على تأويل حذف التتمة تعلق  
الظرف بالمظروف فتلائم إتمام الكلام ، و تفسير الزجاج أرجح ؛ إذ هو يشتمل على ذكر مدة  
خلق الأقوات بالتأويل القريب<sup>(٤)</sup> الذي قدَّره و مضمَّن ما يقوم مقام الفذلِكَ ؛ إذ قد ذكر جملة  
العدد الذي هو ظرف // لخلقها و خلق أقواتها ، و على اختيار الزمخشري تكون الفذلِكَ  
مذكورة من غير تقدُّم تصريحٍ بجملة تفاصيلها فلم يذكر سوى يومين و الفذلِكَ يتقدَّم فيها  
النصُّ على جميع أعدادها كقوله : ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> .

أ ١١٠ و

ج ٢١٧

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(٦)</sup> هو من مجاز التمثيل ، جعل  
انطباعهما<sup>(٧)</sup> كامتثال المأمور المطيع أو تخييل<sup>(٨)</sup> ، / و الغرض منه تصوير أثر القدرة في  
المقدور و إن لم يكن خطابٌ كقولهم : قال الحائط للوتد : لم تشقني ؟ فقال : سل من يدقني لم  
يتركني ، ورائي الحجر الذي ورائي .<sup>(٩)</sup>

ز ١١٤ ظ

---

(١) هكذا هي في " ب " ، و في " أ " [ مقدر ] ، و في " ز " [ بمقدار ] و الصواب الأول ، و كذلك جاء  
مصحفًا في الكشاف المطبوع [ أو يقدر ] بالياء المثناة من تحت ، لكن نقله الألويسي على الصواب [ أو بقدر ]  
بالياء الموحدة و هو يوافق ما جاء في " ب " و لا يستقيم المعنى بغيره . يراجع : روح المعاني ( ٢٤ /  
١٠٢ ) .

(٢) الكشاف ( ٤ / ١٨٣ ) .

(٣) هكذا هي في نسخ المختصر و أحسبه تحريفًا ، و في الانتصاف [ بمقدر ] و هو الموافق لما في الكشاف  
. و كأنَّ في العبارة سقطًا أيضًا ، ففي الانتصاف هنا [ لزم و قوع الفذلِكَ في حشو الكلام و لا كذلك على  
تفسير الزجاج ؛ فإنَّ الأربعة على قوله من تتمة الأول و هي متعلقة بمقدر ] ثم يكتمل الكلام بالثابت أعلاه .

(٤) سقطت من " ز " .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ١٩٦ .

(٦) سورة فصلت ٤١ ، آية ١١ .

(٧) هكذا هي في " أ ، ب ، ز " و في " ج " تحتمل أن تكون [ انصياعهما ] ، و في الكشاف [ وُجِدتا كما  
أرادهما ] فهذا هو المعنى المراد .

(٨) في " أ " زيادة [ به ] و لا حاجة إليها .

(٩) الكشاف ( ٤ / ١٨٤ ) .

**قال أحمد :** تقدّم إنكارُ لفظ التخييل عن كلام الله سبحانه لما فيها من الإيهام و سوء الأدب . (١)

**قال محمود :** و إنما قال للسماء و الأرض : ﴿أَتَتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ و انتظمهما بلفظ واحد ، و الأرض خلقت قبل السماء بيومين لأنه خلق جرم الأرض غير مدحور ثم دحاها ، أي اثتيا على ما ينبغي من الشكل : انت يا أرض قراراً مدحوة ، و يا سماء سقفاً مقبباً . و قوله تعالى : ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ تمثيلٌ للزوم تأثير (٢) القدرة كقول الجبار لمن تحت يديه : تفعله شئت أو أبيت . [ قال محمود ] (٣) و إنما لم يقل : طائعتين على اللفظ أو طائعات على المعنى ؛ لأنهن جعلن مخاطبات محبيبات و طائعات قيل : ﴿طَائِعِينَ﴾ كقوله : ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (٤) . (٥)

**قال أحمد :** في الآية سؤالان : أحدهما لم نذكرها و هي مؤنثة ؟ و الثاني : لم جمع جمع العقلاء ؟ فأجاب عن السؤال الثاني و هو لم يذكره ، و ترك الجواب عن الأول و قد نكره ؛ و لهذا نظره بقوله : ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ فإن الكواكب مذكرة و الشمس مؤنثة لكن غلب المذكر ، [ و ] (٦) في هذه الآية كل ما ذكر مؤنث ؟ و الجواب : إنه لما قصد وصفها بصفات العقلاء و ليس في جمع المؤنث ما يخص العقلاء عدل إلى جمع المذكر الدال على العقلاء ، و تأول السموات بتأويل الأفلاك مثلاً أو ما في معناها و لا يُعدّم مثل هذا التأويل في الأرضين أيضاً .

(١) كلام ابن المنير في قوله تعالى : ﴿تَسْبِحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ (سورة الإسراء ، آية ٤٤) كان أفضل ؛ فقد حمل الكلام على الحقيقة و هو الأصل ، و كلامه هنا يُشعر باتفاقه مع الزمخشري في المعنى و اختلافه معه في التعبير عنه فقط ، و المقام واحد و لا فرق بين آية الإسراء و هذه الآية فكلاهما على الحقيقة ، و الله أعلم . يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٤٤٨) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٩٠٣) .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، آية ٤ .

(٥) الكشف (٤ / ١٨٤ ، ١٨٥) .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

**قوله تعالى :** ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ <sup>(١)</sup> **قال محمود :** خلق السموات و ما فيها في يوم الخميس و الجمعة \* و فرغ آخر ساعة \* <sup>(٢)</sup> و خلق آدم في تنمة اليوم <sup>(٣)</sup> ، و فيه تقوم القيامة ؛ فلو قال : في أربع أيام مكان يومين <sup>(٤)</sup> لم يعلم أنَّهما يومان كاملان أم ناقصان . <sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** استدلل بأنَّ خلق السموات <sup>(٦)</sup> لم يكن في يومين كاملين ؛ فكذلك خلق الأرض بما فيها لو فصلها لم يكن فيه دليلٌ على استيعاب الخلق لجميع اليومين على ما نُقِل في السموات . **قال أحمد :** لا يتمُّ له ما ذكره فلقاللِ أن يقول : / كان خلق السموات بما فيها / في يومين كاملين فإن آدم <sup>(٧)</sup> لمَّا كان في السموات حينئذٍ فبخلقه كمل اليومان .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ <sup>(٩)</sup> القوة شدة البنية / نقيضها الضعف ، و القدرة ما بها يصحُّ الفعل و نقيضها العجز فإنما جاء قوله : ﴿أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ على معنى أنه قادرٌ لذاته \* على ما لا يقدرُونَ \* <sup>(١٠)</sup> . <sup>(١١)</sup>

**قال أحمد :** فسّر القدرة بخلاف ما قاله المتكلمون ، ثم عاد إلى تفسيرها بالقدرة <sup>(١٢)</sup> ، و جعل الفرق بينهما أنَّ قدرة الله لذاته ، و قدرة المخلوق بقدرة ، فهو كمن قال : زيدٌ أفضل من عمرو بمعنى سلب القدرة عن زيدٍ الأفضل . و الحقُّ أنَّ قدرة العبد مقارنة لفعله لا قبله و لا

(١) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٢ .

(٢) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ج " .

(٣) في " ج " [ في آخر ساعة ] .

(٤) هكذا العبارة في النسخ و الذي في الكشاف و الانتصاف [ لو قيل في ( يومين ) موضع ( أربعة أيام سواء ) ... ] فانتبه للمعنى .

(٥) الكشاف ( ٤ / ١٨٥ ) .

(٦) هكذا هي في " ج " و الانتصاف ، و جاءت في بقية نسخ المختصر بزيادة [ و الأرض ] في هذا الموضع و هو وهم من الناسخين و بإثباتها يختل المعنى تمامًا .

(٧) قد تحرف هذا المعنى الآتي في الانتصاف المطبوع .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٥ .

(١٠) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ج " .

(١١) الكشاف ( ٤ / ١٨٨ ) .

(١٢) لعله يريد أي على اصطلاح المتكلمين .

بعده غير مؤثرة في إيجاد<sup>(١)</sup> ، و قدرة الله تعالى ( جَلَّتْ قدرته ) مؤثرة في جميع المقدورات  
أزلاً و أبداً عامة التعلق .<sup>(٢)</sup>

(١) هذا مذهب الأشاعرة في محاولة تفسير خلق أفعال العباد ، و الذي دلَّ عليه الوحي أنَّ العباد و أفعالهم من  
خلق الله تعالى ، و أنَّ أفعال العباد منسوبة إليهم حقيقة ، و عليها يمدحون و يذمون ، ثم يحاسبون و يجازون  
على أعمالهم خيرا و شرها ، و سبحان العفو الغفور الكريم ، كذلك دلَّ الوحي على افتقار العباد في كلِّ  
أحوالهم إلى ربِّهم و أنَّ مشيئتهم مشروطة بمشيئته سبحانه ، أمَّا الحديث عن قدرة العبد لا تكون إلا مقارنة  
لفعله أو غير ذلك من الأقوال ، فلا شك أنَّه مما تتنازع فيه العقول و يقع به الخلاف و الفرقة ، و القائل بهذا  
أو غيره من الأقوال خائض في الغيب ، حتى و إن استحسَن قولَه كثيرٌ من الناس فلا يزيد قوله في ذلك على  
أن يكون نظرية فلسفية لا عقيدة إسلامية ، لأنَّ العقيدة الإسلامية مبنية على النصوص الشرعية ، و هنا تظهر  
أهمية أقوال سلف الأمة (رضي الله عنهم) في ضبط فهم هذه النصوص ؛ و ذلك لبعدهم عن الكلام بل و ذمهم له و  
التحذير منه ، و وقوفهم عند المنقول ، مما يزيد المؤمن ثقة في صحة مذهبهم . يراجع : شرح العقيدة  
الطحاوية ( ص ٢٤٩ ) .

(٢) الكلام في الآية عن صفة القوة ، و المتكلمون يدخلونها في صفة القدرة و يجعلونها بمعناها ، كما فعل  
الزمخشري هنا و ابن المنير ، و قد ذكر ذلك البيهقي و غيره في معنى اسم الله ( القوي ) ، و قد جاء موضع  
واحد قد يؤيد قولهم و هو قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ  
وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ ( سورة فاطر ، آية ٤٤ ) حيث ذكر قوة الكافرين ثم ذكر قدرته  
و أنه تعالى لا يعجزه شيء فعاقبهم بإجرامهم ، و الأولى البعد عن القول بالترادف في الأسماء الحسنى ، و  
قد اختار ذلك الغزالي في كتابه ( ص ٣٦ ) ، و الظاهر أنَّ القدرة أعم من القوة ، فالأولى لفهم معنى هذا  
الاسم محاولة استقراء مواضع ذكره في كتاب الله تعالى ، و أول هذه المعاني أنَّ القوة تدل على الغلبة و  
المنعة ؛ قال الدكتور محمد بكر إسماعيل : " و قد ورد اسم القوي في القرآن مقروناً بالعزير في عدة مواضع  
للدلالة على أنَّ قوته عزٌّ و جلٌّ هي الغالبة القاهرة المنبئة التي لا يعترها وهنٌ و لا يلحقها فتور " و مما  
يؤكد كلامه (رضي الله عنه) أنَّ هذه المواضع هي في الحديث عن أحوال المرسلين (عليهم السلام) مع أقوامهم  
المكذبين كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ ( سورة المجادلة ، آية  
٢١ ) فبيَّن تعالى أنه من يغالبه يُغلب لا محالة لأنه هو القوي العزيز . و جاء اسم القوي مع ذكر عقوبة  
المجرمين كقوله تعالى : ﴿ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ( سورة  
الأنفال ، آية ٥٢ ) ،

و ذلك تحذيراً من حرب الله و الصد عن سبيله تعالى ؛ لأنَّ عقابه على ذلك شديد لأنَّه القوي سبحانه ، بل  
القوة كلها لله جميعاً . و كذلك جاء اسم القوي مع صفة الرزق كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ  
يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾ ( سورة الشورى ، آية ١٩ ) و ذلك ليتوكل عباده عليه تعالى ، و ليتقرغوا لما  
خلقوا له من معرفته و عبادته قال تعالى : ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴾ ( سورة الشورى ، آية ٥٧ ، ٥٨ ) . كذلك ذكر تعالى قوته مع ذكره لمخلوقاته

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (١) : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَىٰ الْهُدَىٰ﴾  
(٢) [ أي ] (٣) بيّنّا لهم ؛ و إنّما ساغ استعماله مع أنّ الأصل فيه أن يطاوع ( هدى ) ( اهتدى )

ج ٢١٨

**العظيمة قال تعالى :** ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (سورة الذاريات ، آية ٤٧ ) قال ابن عباس و مجاهد : بقوة ؛ و فائدة التذكير في هذه الآية يستشعره من يقرأ عن عظم الأجرام السماوية و عن المسافات الشاسعة بينها ، فمن يقرأ عن ذلك يعلم أنّ خالقها له كلُّ صفات الجلال و العظمة ، هذه القوة و العظمة التي تسجد لها القلوب قبل أن تسجد الجوارح . كذلك بيّن القرآن هذه الحقيقة أنّ القوة لله وحده قال سبحانه : ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ (سورة البقرة ، آية ١٦٥ ) فغرور بعض الناس بقوتهم - التي أعطاهم الله عزّ و جلّ ليختبرهم في الدنيا - يدفعهم إلى ظلم الناس و التكبر في الأرض ، أما في الآخرة - حين لا ينفع الندم - فتظهر لهم هذه الحقيقة أنّ القوة لله جميعاً . كذلك أثبت القرآن للناس قوة فقال تعالى في قوم عاد : ﴿وَيَقَوْمٍ أَسْتَفْغِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ (سورة هود ، آية ٥٢ ) فأضاف إليهم قوة و وعدهم أن يزيدها إن آمنوا و استغفروا . و لكن جعل الله قوة الناس بين ضعفين قال تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشِبْهَةً﴾ (سورة الروم ، آية ٥٤ ) و هذا يُشعر المؤمن بفقره إلى ربّه و انكساره بين يديه ، و يُبعده كلّ البعد عن التجبر و التكبر في الأرض ، فالإنسان يبدأ حياته ضعيفاً معتمداً على غيره ، و غالباً ما تنتهي حياته كذلك ، فمن عرف ربّه القوي المتين ، و عرف حقيقة نفسه

و ضعفها - فتح الله عزّ و جلّ باباً ليستعين بقوة القوي العزيز ، قال تعالى على لسان العبد الصالح : ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (سورة الكهف ، آية ٣٩ ) و لذلك قال (ﷺ) : ( لا حول و لا قوة إلا بالله كُنز من كنوز الجنة ) - رواه مسلم عن أبي موسى في كتاب الذكر و الدعاء ، ح ٢٧٠٤ - فمعناه لا حول في دفع شر و لا قوة في تحصيل خير إلا بالله ، و قال النووي : " و قيل : لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ، و لا قوة على طاعة الله إلا بمعونته و حكي هذا عن ابن مسعود (رضي الله عنه) " ؛ فلعل من نسمع عنهم و نقرأ تراجمهم من سلفنا الصالح قد فتح لهم هذا الكنز و صدقوا التذلل بين يدي ربهم ؛ لأنّ الناظر إلى أعمالهم يراها أكثر من أعمارهم فسبحان القوي الوهاب ! إياه نعبد و إياه نستعين . يراجع . جامع البيان ( ٢١ / ٥٤٥ ) ، الأسماء و الصفات للبيهقي ( ص ٦٧ ) ، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنی للغزالي ( ص ١٤٠ ) ، صحيح مسلم بشرح النووي ( ٩ / ٣٤ ) ، أسماء الله الحسنی أثارها

لـ د . محمد بكر إسماعيل ( ص ٢٢٣ ) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٢) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٧ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

، تقول : هديته فاهتدى ؛ لأنه تعالى مكنهم / و أراح عليهم فكأنَّ البغية حصلتُ بحصول موجبها . قال : و لو لم يكن في القرآن حجة على القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة بشهادة نبيها ( عليه السلام ) - و كفى به شهيداً - إلا هذا لكفى حجة . (١)

قال أحمد : أنطقه الله الذي أنطق كل شيء ، ( القدرية مجوس هذه الأمة ) (٢) بشهادة [ نبيها ( عليه السلام ) ] (٣) الهدى من الله خلق الهدى في قلوب المؤمنين ، و الإضلال خلق الضلال في قلوب الكافرين ، و قد استعمل مجازاً في غير ذلك (٤) ، ففي هذه الآية المراد البيان ، و قد اتفق الفريقان على أن الهدى هنا مجاز غير أن أهل السنة يحملونه في كثير من المواضع على الحقيقة و المعتزلة يجعلونه مجازاً في جميع مواردِه ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ (٥) و أي دليل في هذه الآية لأهل البدعة .

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ (٦) و إنما جاز أن يقبض لهم قرناء و هو ينهاتهم عن اتباع خطواتهم ؛ لأنه منعهم

(١) الكشاف ( ٤ / ١٨٩ ) .

(٢) أخرجه أبو داود و الحاكم في المستدرک من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) ، فأخرجه أبو داود ( ك السنة - ب في القدر ، ح ٤٦٩١ ) و حسنه الشيخ الألباني ، و الحاكم ( ك الإيمان ، ح ٢٨٦ ) و قال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر و لم يخرجاه " و قال الشيخ مقبل : " في ترجمة أبي حازم من تهذيب التهذيب أنه لم يسمع من ابن عمر " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) للهداية مراتب و قد سبق بيانها و لا يقال فيها إنَّ إحداهما حقيقة و باقيةا مجاز ، و البيان هي المرتبة الثانية منها و قد أثبتتها الرب تعالى لنبيه (ﷺ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ( سورة الشورى ، آية ٥٢ ) و في هذه الآية أنعم الله على ثمود بهداية البيان بإرسال الرسول إليهم ، و لكنهم لمآ جاءهم الرسول استحباوا الكفر على هدى الله ، و مثل هذه الآية حديث أبي موسى مرفوعاً - أخرجه مسلم في الفضائل ، ح ٢٢٨٢ - ( و مثل من لم يرفع بذلك رأساً و لم يقبل هدى الله الذي أرسلت به ) فسماه هدى الله و هم لم يقبلوه ؛ لأنه هدى البيان و هو نعمة من الله حقيقة و ليس بمجاز . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٠٨ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ٩١٠ ) .

(٥) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨١ .

(٦) سورة فصلت ٤١ ، آية ٢٤ .

التوفيق و خذلهم فبقيت<sup>(١)</sup> للشيطان قرناء كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا﴾ (٢) . (٣)

**قال أحمد :** الآية على ظاهرها ، فالله تعالى ينهى عما يريد وقوعه ، و بذلك صرحت هذه الآية ، فنقول لمن يخرجها عن موضعها [ من الزمخشري و إخوانه ] : و لو لم يكن / ز ١١٥ ظ في القرآن حجة على القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة بشهادة نبيها ( عليه السلام ) \* سوى هذه الآية لكفى بها \* (٤) ، فهذا موضع هذه المقالة التي أنطقه الله بها . (٥)

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (٦) : ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ (٧) و قد أجاز في هذه الواو أن تكون قد عطفت ( الذين ) على ( الذين ) ، و ( وقر ) على ( هدى ) - من العطف على عاملين ، و أن تكون مستأنفة بإضمار ( هو ) (٨) و قد تقدم كلام في العطف على عاملين . (٩)

---

(١) هكذا هي في " أ ، ب ، ز " و التأنيث في الفعل على معنى الجماعة ، و في " ج " [ فشعبة الشيطان قرناؤهم ] و الشعبة : الفرقة من الشيء . يراجع المعجم الوسيط مادة ( شعب ) .

(٢) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٦ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ١٩١ ) .

(٤) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٥) ما أجمل أن يفسر القرآن بالقرآن ! فقد أخبر تعالى عن حكمته و عدله مع هؤلاء الظالمين فذكر سبب هذه العقوبة و هي جعله تعالى من الشياطين قرناء لهؤلاء المجرمين ؛ فقال تعالى : ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ

نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيُضِلُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَحَسْبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ ( سورة الزخرف ، آية ٣٦ ، ٣٧ ) . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٧ / ١١٦ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٤ .

(٨) أي : هو في آذانهم وقر ، فالضمير مبتدأ ثانٍ لجملة خبر ( الذين ) .

(٩) الكشاف ( ٤ / ١٩٧ ، ١٩٨ ) .



## و من سورة الشورى

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] (١) : ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ (٢) الضمير المنصوب في  
﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ عائِدٌ على الأنعام و الأنفس فغلب المخاطبون العقلاء على الغائبين (٣) ممَّا لا  
يعقل / و هي من الأحكام ذات العلتين . (٤)

و ١١١١

قال أحمد : الصحيح أنَّهما حكمان متباينان غير متداخلين : أحدهما مجيئه على نعت  
ضمير العقلاء أعمُّ من كونه مخاطبًا أو غائبًا . و الثاني مجيئه بعد ذلك على نعت الخطاب ،  
فالأول لتغليب العقل و الثاني لتغليب الخطاب .

قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ قال محمود : [ يقال ] (٥) : ما مثلك ببخيل ،  
ينفون عن مثله و المراد نفسه ، و يقال : بلغت أترابه ، و يُراد بلوغه ، و في كلامهم : [  
الظاهر لدأته (٦) ] (٧) أي ظاهرٌ هو ، فلا فرق بين أن تقول : ليس كذا (٨) شيءٌ أو ليس كمثلته  
شيء إلا ما تقتضيه الكناية من فائدتها ، كقوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (٩) / معناها  
هو جواد من غير قبض و لا بسط حتى يُستعمل في مَنْ لا يمين له ، كذا هاهنا استعمل فيمن  
لا مثله ل\_\_\_\_\_ ل\_\_\_\_\_ ،  
و لك أن تزعم أن كاف التشبيه كررت للتأكيد كقوله :

ب ٩١ ظ

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ١١ .

(٣) في " ب ، ز " [ الغيب ] لعله ( الغيب ) جمع غائب أو ( الغيب ) أيضًا كخادم و خدم . يراجع : القاموس  
المحيط و تاج العروس ج ٣ ، المعجم الوسيط مادة ( غيب ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٢٠٦ ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) لِدَّة الرجل : تربيته ، و الجمع لدات و لدون . يراجع : الصحاح مادة ( ولد ) و القاموس المحيط مادة (  
لدي ) و ذكره المعجم الوسيط في المادتين .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) الكاف حرف جر للتشبيه ، ( ذا ) اسم إشارة .

(٩) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ ، هذا من ذكاء الزمخشري يمثل بالآية لمعنى هو محل نزاع بينه و بين أهل  
الحديث و السنة ؛ لأنَّ الآية عندنا على حقيقتها بإثبات يدين لله تعالى على ما يليق به سبحانه ، و ابن المنير  
ترك التعليق عليه في ذلك لأنَّه يرى رأيه كما سبق بيانه في سورة ص ، و ابن المنير يعلم أنَّ الإثبات لذلك  
مذهب أبي الحسن الأشعري و القاضي أبي بكر الباقلاني ، لكنه يتبع مذهب المتأخرين من الأشاعرة .

وَ صَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَيْنِ (١)

فَأَصْبَحُوا (٢) مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ (٣) (٤)

**قال أحمد :** الوجه الثاني مردود لما فيه من الإخلال بالمعنى ؛ لأنَّ التأكيد يصلح أن يكون في النفي و هاهنا التأكيد وقع في حصول التشبيه ؛ فإذن إهمال تأكيد المماثلة أقوى في هذا المعنى من تأكيدها ، و نفي المماثلة المهملة أبلغ من نفي المماثلة المؤكدة ؛ إذ لا يلزم من نفي مماثلة محققة نفي أصل المماثلة بخلاف عكسه ، و الكاف حيث وردت إنما تؤكد المماثلة لا النفي (٥) ، فليس تنظير الآية بشطري البيتين مستقيماً (٦) ، / و الوجه الأول أصحُّ عنده و لذلك قال في الثاني : " / و لك أن تزعم " فافهم .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (٧) : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ الآية (٨) فرق بين عمل العاملين : فالأول موفق مضاعف له عمله ، و الثاني يعطى لا ما يريده و لكن ما قسم له و فرغ منه و ما له في الآخرة من نصيب ، و لم يذكر في عامل الآخرة أن رزقه واصل إليه لا محالة ؛ لاستهانة ذلك في جنب ما هو بصدده من ثواب المآب . (٩)

(١) لخطام بن نصر المجاشعي هكذا ذكره سيبويه ، صاليات : أتافي القدر لأنها صليت النار أي باشرتها ، قال ابن هشام : " فيحتمل أن الكافين حرفان أو اسمان أكد أولهما بثانيهما ، و أن تكون الأولى حرفاً و الثانية اسماً " . يراجع : الكتاب ( ١ / ٣٢ ) ، الجنى الداني ( ص ٩٠ ) ، مغني اللبيب ( ص ١٨٠ ) .

(٢) في ديوان روية و عند سيبويه [ فصيروا ] ، و في الكشاف [ فأصبحت ] .

(٣) لرؤية بن العجاج ، و قيل : لحميد الأرقط ، و قبله : و لعبت بهم طير أبيبيل ، و هو يصف قومًا استوصلت شأفتهم ، و العصف : التين ، و الشاهد فيه دخول ( مثل ) على الكاف لأنَّ الكاف بمعنى ( مثل ) . يراجع : ديوان روية ( ص ١٨١ ) ، الكتاب ( ١ / ٤٠٨ ) ، الجنى الداني ( ص ٩٠ ) ، مغني اللبيب ( ص ١٧٩ ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٢٠٦ : ٢٠٩ ) .

(٥) قال الألويسي : " و أوجب بأنه يفيد تأكيد التشبيه إن سلّباً فسلب و إن إثباتاً فإثبات ؛ فيندفع ما أورد " . يراجع : روح المعاني ( ٢٥ / ١٨ ) .

(٦) سقطت من " ز " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٠ .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٢١٢ ) .

و قال في قوله تعالى : ﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (١) \*لم يقل : مودة القربى \* (٢) لأنهم جعلوها مكاناً للمحبة و مقراً لها ، نقول : لي في آل فلان هوى و حبٌ شديد ، و ليس [ قوله : ﴿ فِي الْقُرْبَى ﴾ ] (٣) صلةً للمودة ، بل معناها إلا المودة ثابتةً في القربى . (٤)

[ قال أحمد : و هذا هو المعنى المراد بقوله : ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ و هو عوض من قوله يذروكم به . ] (٥)

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ (٦) و الدواب و إن كانت في الأرض وحدها فإنه يجوز نسبة الشيء إلى جميع المذكور و إن وُجد في بعضه ، كقوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (٧) و إنما يخرج من الملح [ وحده ] (٨) ، و يجوز أن يكون للملائكة مشي مع الطيران فيُصِفون بالدبيب كالأناسي . (٩)

قال أحمد : إطلاق [ لفظ ] (١٠) الدابة على الأناسي بعيدٌ من عرف اللغة ، فكيف بالملائكة ؟ ! و الأول أصحُّ و قد جاء مفسراً كما في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى أن قال : ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ (١١) فهذا دليلٌ على اختصاص / الدواب بالأرض .

أ ١١١١ ظ

(١) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٣ .

(٢) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، فالجار و المجرور متعلق بمحذوف حال على تفسير الزمخشري .

يراجع : إعراب القرآن الكريم و بيانه لمحيي الدين درويش ( ٣٣ / ٧ ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٢١٣ ) .

(٥) قول أحمد كله سقط من " أ " .

(٦) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٩ .

(٧) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قبلها في " ج " [ المالح ] ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٢١٨ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦٤ .

١٣٠ - قُلْتُ : ذكر الزمخشريُّ في قوله : ﴿ وَبَثَّ ﴾ قولين : أحدهما أنَّه معطوف على [

قوله ] (١) : ﴿ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ ﴾ أي فأحيا و بثَّ فيها من كلِّ دابة ؛ لأنَّ الماء سببُ حياة الحيوان أو به نبات العشب الذي به حياتهم ، فعلى هذا لا حجة لأحمد في الآية ؛ إذ المراد ذكرُ الماء و ما حصل منه (٢) من النبات و حياة الحيوانات . و الثاني أن يُعطف على ( أنزل ) فيكون فيه بعض المتمسك لأحمد (٣) ، و إن كان تخصيص الشيء بالذكر لا يدلُّ على نفيه عمَّا عداه لا سيما إذا كان ضميرًا يعود على اسم جامد فقوله : ﴿ فِيهَا ﴾ يعود على الأرض و لم يخالف في مفهوم الاسم الجامد (٤) إلا أبو بكر الدقاق (٥) ؛ فلا تبنى الحجة على / مثل هذا الجرف الهاري . (٦)

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ (٧)

قال محمود : الآية مخصوصة بالمجرمين و لا يمتنع أن يستوفي الله بعض عقاب المجرم (٨) و يعفو

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج ، ز " [ بسببه ] .

(٣) في " ج " [ لأحمد متمسك ضعيف ] .

(٤) مفهوم الاسم الجامد أو هو مفهوم اللقب : و هو كأسماء الأجناس و العلم بأنواعه الثلاثة و أسماء الجموع ، و لا مفهوم له عند جمهور العلماء ، و الحصر الذي أطلقه علم الدين غير دقيق ؛ لأنَّ أبا بكر لم ينفرد بهذا القول بل هو قول جماعة من الشافعية و الحنابلة و حكي عن مالك و داود ، و قول علم الدين هذا هو أيضًا قول نجم الدين أبو العباس بن الرفعة المصري ( ت : ٧١٠ هـ ) و هو من كبار الشافعية المعاصرين لعلم الدين ؟ حكاه عنه الزركشي ثم استدرك عليه . يراجع : البحر المحيط للزركشي ( ٤ / ٢٤ ) ، نثر السورود على مراقي السعود للشنقيطي ( ص ٦٧ ) .

(٥) أبو بكر الدقاق : هو محمد بن محمد بن جعفر البغدادي القاضي الشافعي ، المعروف بابن الدقاق ، صاحب الأصول ، روى حديثًا واحدًا - و حديثه هذا ضعيف - لاحتراق كتبه ، توفي سنة ٣٩٢ هـ . يراجع : طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ( ص ١١٨ ) ، تاريخ مدينة السلام ( ٤ / ٣٧١ ) ، الوافي بالوفيات ( ١ / ١٠٨ ) .

(٦) اعتذر الألويسي عن ابن المنير - و إن كان لا يرى صحة قوله هذا - بأنَّ آية البقرة مقام إطناب فلو كان في السموات ما يسمى دابةً لذكر هناك لا أنه احتج بمفهوم اللقب ، و في ذلك إشارة إلى كلام علم الدين .

يراجع روح المعاني ( ٢٥ / ٣٩ ) .

(٧) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٠ .

(٨) في " ج " [ عقوبتهم ] .

عن / بعض ، أمّا مَنْ لا جرم له كالأنبياء و الأطفال و المجانين فالأمهم للعوض ب ٩٢ و  
و المصلحة . (١)

**قال أحمد :** عند هذه الآية يبلس القدرية فإنهم حملوا [ قوله تعالى ] : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) على التائب (٣) و ذلك لا يمكن هاهنا ؛ لأنه قد بعض العفو فإن كان تائباً  
وجب العفو عن جميع ذنوبه و إلا وجب الأخذ بالجميع (٤) بزعمه ؛ فدلّ على أنّ العفو راجع  
إلى المشيئة . و قول الزمخشري أنّ الآلام لها أعواض فهو يريد وجوبها على الله سبحانه ، و  
قد أخطأ أصلاً و فرعاً ؛ لأنّ المعتزلة و إن أخطأت في إيجاب العوض لم يقلوه في الأطفال  
و المجانين ؛ فإنّ القاضي أبا بكر ألزمهم قبح إيلاام الأطفال و البهائم فقالوا : لا أعواض لها  
و ليس مترتباً على استحقاق سابق ، و هذا الإلزام إنّما يتم بموافقتهم له .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنْ يَشَاءُ يُسَكِّنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ (٥) **قال محمود :** أي  
ثوابت على ظهر البحر لا تجري . (٦)

**قال أحمد :** و هم يقولون : إنّ الريح لم ترد في القرآن [ مفردة ] (٧) إلا عذاباً بخلاف /  
الرياح و هذه الآية تخرم الإطلاق ؛ فهاهنا الريح نعمة و رحمة و سكونها شدة على أصحاب  
السنن ، و لا يُنكر أنّ الغالب في ورودها مفردة ما ذُكر ، و كذا في قوله ( ﷺ ) : ( اللهم  
اجعلها رياحاً و لا تجعلها ريحاً ) (٨) بناءً على الأغلب .

(١) الكشاف ( ٤ / ٢١٩ ) .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٣) في " ج " [ حالة التوبة ] .

(٤) في " ج " [ جميعها ] .

(٥) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٣ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٢٢٠ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) قال ابن حجر : " أخرجه الشافعي : أخبرني مَنْ لا أتهم عن العلاء بن راشد عن عكرمة عن ابن عباس  
مرفوعاً نحوه ، و من طريقه أخرجه في المعرفة في الدعوات . و هذا المبهم : هو إبراهيم بن أبي يحيى و  
هو ضعيف . و له طريق أخرى عند أبي يعلى و الطبراني و ابن عدي من رواية حسين بن قيس عن عكرمة

١٣١ - قلتُ : و كذلك جاء في القراءات السبعة ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا

﴿ (١) وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ (٢) و المراد به الذي ينشر السحاب .

قوله تعالى : ﴿أَوْ يُوقِنَنَّ بِمَا كَسَبُوا﴾ (٣) قال محمود : هو معطوف على ﴿يُسْكِن﴾

كأنه قال : أو يعصفها فيوبقهن ، و إدخال العفو في الجزم على معنى : أو إن يشأ يهلك ناسًا و ينجح ناسًا على طريق العفو عنهم . و أمَّا ﴿وَيَعْلَم﴾ (٤) فجزمه على العطف و رفعه

استئناف و نصبه عطفًا على تعليلٍ محذوف ، أي لينتقم / و يعلم كقوله تعالى : ﴿وَلَنَجْجَعَنَّ

١١٢١ و

ءَايَةً لِلنَّاسِ﴾ (٥) [كقوله تعالى ] : ﴿وَلَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (٦) و يضعف قول

ز ١١٧ و

الزجاج في النصب بإضمار ( أن ) (٧) ؛ لأنَّ سيبويه ( ~~كأنه~~ ) ضعفه (٨) / و ألحقه بقوله :

[ سأترك منزلي لبني تميم ] (٩) و أَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا (١٠)

و توجيهه نصب المذكور بعد الجزاء ؛ فإنَّ فعل الجزاء غير واقع إلا بتقدير وقوع الشرط فهو قريب من الاستفهام و شبهه ممَّا ليس بواجب ، و مع ذلك لا يسلم من ضعف يأبى حمل القراءة المستفيضة عليه ، و المعنى على الجزم : إن يشأ يجمع بين أمورٍ ثلاثة : هلاك قوم و نجاة قوم و تحذير آخرين . (١١)

ب ، ه

و حسين ضعيف أيضًا " . يراجع : الكافي الشاف ( ٣ / ٤٦٨ ) .

(١) سورة الروم ٣٠ ، آية ٤٨ . على الأفراد بإسكان الياء التحتية من غير ألف بعدها و هي قراءة المكي و حمزة و الكسائي و خلف . يراجع البدور الزاهرة ( ص ٢٥٤ ) .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ٥٧ . على الأفراد أيضًا و هي قراءة المكي و حمزة و الكسائي و خلف . يراجع البدور الزاهرة ( ص ١١٩ ) و الإرشادات الجليلة ( ص ١٨٣ )

(٣) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٤ .

(٤) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٥ .

(٥) سورة مريم ١٩ ، آية ٢١ .

(٦) سورة الجاثية ٤٥ ، آية ٢٢ .

(٧) يراجع : معاني القرآن ( ٤ / ٣٩٩ ) .

(٨) يراجع : الكتاب ( ٣ / ٩٢ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) البيت للمغيرة بن حبناء . و يروى : ( لأستريحا ) و لا شاهد فيه حينئذ ، و قال أبو جعفر النحاس : "

إلا أنَّ النصب في الآية أمثل لأنه شرط و هو غير واجب " . يراجع : الكتاب ( ٣ / ٣٩ ، ٩٢ ) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( ص ٩٣١ ) ، مغني اللبيب ( ص ١٧٥ ) .

(١١) الكشف ( ٤ / ٢٢١ ) .

قال أحمد : هذا كلامٌ مستوعب كافٍ . (١)

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) ربما كان المقتض ظالماً إذ لا يخلو الاستيفاء (٣) من حيف (٤) لا سيما حال التهاب

الحمية . (٥)

قال أحمد : هذا يصلح جواباً عن [ سؤال سائل ] قال : ما وجه ذكرِ الظالمين هاهنا و الانتصار ليس بظلم ؟ فما وجه قوله : ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ ؟ [ فيجيب عنه ] و يؤيده ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (٦) \* أي أخذَ بالأحوط و ترك المجازاة خشية أن يكون من الظالمين و لا يشعر \* (٧) .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ (٨) ليسجل على هذا الجنس بذلك ، و لم يقل : فإنهم [ كفرون ] (٩) كما قال : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ (١٠) . (١١)

قال أحمد : قوله : ﴿ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ الآية (١٢) لم يقل : ألا إنهم في عذاب [ مقيم ] (١٣) ، بل قال : ﴿ أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ ﴾ وضع الظاهر موضع المضمرة و إن أغفله محمود .

(١) كلام أحمد هذا غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٠ .

(٣) في " ج " [ الانتصار ] و الثابت من بقية النسخ .

(٤) هكذا هي في " ب " و في غيرها [ تحيف ] و ربما كانت محرفة .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٢٢٣ ) .

(٦) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٣ .

(٧) ما بين العلامتين \* \* هو من شرح علم الدين لعبارة ابن المنير ، ليس في الانتصاف .

(٨) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٨ ، و قد جاءت الآية في " أ " وحدها بزيادة لام [ لكفور ] .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ٦ .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٢٢٥ ) .

(١٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٥ .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

**قال محمود :** ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾<sup>(١)</sup> قَدَّمَ ذِكْرَ الْإِنثَاتِ فِي

الأولى لأنه سبقها ذِكْرُ البلاء و عقبه بذكر سلطانه و فعله ما يشاء لا ما يشاؤونه ؛ / فالإناث  
أخصُّ بما لا يشاؤونه و لأنهم عند العرب بلاء ثم تدارك تقديمهم في الآية الثانية لأنهم أحقُّ  
بالتقديم في قوله : ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا﴾<sup>(٢)</sup> كأنه قال : و يهب لمن يشاء الفرسان  
الأعلام المشاهير الذين لا يخفون ؛ فلذلك عرفهم و نكر الإناث .<sup>(٣)</sup>

**قال محمود :** ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾<sup>(٤)</sup> قال : معنى سماع كلامه تعالى

أن يخلق كلامه في بعض الأجرام فيسمعه ، و جعل سماع موسى ( عليه السلام ) الكلام من  
هذا ، و هو مذهبه في جحد الكلام القديم .<sup>(٥)</sup>

\* **قال أحمد** \*<sup>(٦)</sup> : و الحق / أن كلام الله سبحانه قديم<sup>(٧)</sup> سمعه موسى ( عليه السلام )

و سمعه نبيُّنا [ محمد ]<sup>(٨)</sup> / ( ﷺ ) ، و الحجاب المذكور يذكر باعتبار المخلوق لا باعتبار  
الخالق ، و يستتبط من هذه الآية أن من حلف لا يكلم فلاناً فراسله حنث لاستثنائه تعالى  
الإرسال من الكلام .<sup>(٩)</sup>

**قال محمود :** [ قوله تعالى : ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلَكْتُبُ وَلَا أَلَايْمَنُ﴾<sup>(١٠)</sup> ]<sup>(١١)</sup> قد علم

أن الكتاب ما كان يدريه قبل الوحي ، و أمّا ﴿أَلَايْمَنُ﴾ فالتوحيد معلوم بالأدلة العقلية ،  
و الأنبياء لا يُخطئهم ذلك قبل الوحي ، و قوله : ﴿وَلَا أَلَايْمَنُ﴾ يريد به الإيمان بما طريقه

(١) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٩ .

(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٥٠ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ) .

(٤) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٥١ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٢٢٦ ) قول محمود هذا و قول أحمد الآتي سقط من " ب " .

(٦) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٧) هذا باعتبار الكلام صفة ذات فهي قديمة ، و الكلام صفة فعل أيضاً لأن السلف يقولون : ما زال متكلماً  
إذا شاء ، و على هذا المعنى دلت نصوص الشرع . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٦٥ ، ٢٥٠ ، ٤٥٣ ) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) قد سقط كلام أحمد هنا من الانتصاف المطبوع و هو موجود في النسخ كلها إلا " ب " .

(١٠) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٥٢ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .



السمع ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (١) أي صلاتكم فسمّاها إيماناً . (٢)

قال أحمد : معتقد الزمخشري أنّ فعل الطاعات من الإيمان حتى يُخرج تاركها و مرتكب الكبيرة من الإيمان ، فظنّ هذه الآية حجة له ؛ إذ لو كان [ الإيمان ] لمجرد التوحيد و التصديق لمّا انتفى عن النبيّ ( ﷺ ) قبل المبعث لكونه مصدقاً قبل المبعث فوجب حمل الإيمان المنفي على التصديق و فعل الطاعات التي لم تتحقق قبل النبوة . و جوابه أنّ التصديق إنّما يعنى

الإيمان بالله و رسوله (٣) ، و النبيّ مخاطبٌ بالإيمان برسالة (٤) نفسه فكان إيمان أمته كذلك ، و [ هو ] (٥) قبل البعثة لم يكن عالماً بنبوة نفسه فاستقام نفي الإيمان عنه قبل الوحي . (٦)

## و من سورة الزخرفة

قال محمود : [ قوله عزّ و جلّ : ﴿ وَالْكِتَابِ الْمُنِينِ ﴾ (٧) ] أقسم بالكتاب إنّهُ جعل القرآن عربياً فناسب المقسم به ما أقسم عليه كقول أبي تمام (١) :

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٣ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ) .

(٣) ف " ز " [ رسله ] .

(٤) في " ج " [ نبوة ] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) جواب ابن المنير فيه تكلف ؛ لأنّ الإيمان الشرعي كما سبق ليس مجرد التصديق ، و السنة حجة عليه و على الزمخشري في هذه المسألة التي يريد أن يخرج بها عصاة الموحدين من مسمى الإيمان ، فكلام الزمخشري هنا صحيح لولا استخدامه في نصرة بدعته في خلود مرتكب الكبيرة في النار ، لذلك يقول ابن كثير في قوله : ﴿ وَلَا إِلَإِيمَنُ ﴾ : " أي : على التفصيل الذي شرع لك في القرآن " . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٧ / ١٤٥ ) .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢ .

و ثناياك إِنِّهَا إِغْرِيبُ (٢) ..... (٣)  
\* قال أحمد \* (٤) : جعل المقسم به مصححاً للقسم و فسّر ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

﴿ (٥) بالإرادة و قد بيّنا فساده . \* و الصحيح أن معناه ليكونوا بحيث يُرجى منكم التعقل و هو تأويل مطرد قاله سيبويه \* (٦) . (٧)

قال محمود : [ قوله عزّ و جلّ ] (٨) : ﴿لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (٩) هذه الآية و ما بعدها إن كان من قولهم فما تصنع بقوله : ﴿فَأَنْشَرْنَا﴾ (١٠) ؟ و إن كان من قول الله فما وجهه ؟ و أجاب بأنه من كلام الله أي ﴿لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ الذي من صفته كذا . (١١)

قال أحمد : بل بعضه من قولهم و هو قوله : ﴿خَلَقَهُنَّ / الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ كقوله : ز ١١٨ و  
﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (١٢) ثم وصف الله نفسه بذلك و سيق  
سياقاً واحداً ؛ فلذلك حذف الموصوف من كلامه ، كما لو قلت لرجل : مَن أكرمك ؟ فقال :  
أكرمني زيدٌ ، قلت أنت : الجواد الكريم . ثم جاء أوله على الغيبة و آخره على الانتقال إلى

---

(١) أبو تمام : هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ، الشاعر العباسي ، قدّمه الخليفة المعتصم على شعراء زمانه و مدحه أبو تمام بقصائد ، و ديوان شعره كبير سائر ، و جمع ديوان الحماسة ، توفي سنة ٢٣١ هـ .  
يراجع : تاريخ مدينة السلام ( ٩ / ١٥٧ ) ، نزهة الألباء ( ص ١٢٣ ) ، سير أعلام النبلاء ( ١١ / ٦٣ ) .  
(٢) صدر بيت عجزه : و لآلِ تُوْمٍ و بَرَقٍ و مِيضُ ، الإغريض : الطَّلَعُ ، و قيل : إنَّ البَرْدَ يُسَمَّى إِغْرِيبًا ،  
قال التبريزي : " شبّه بياض ثناياها ببياضه و أقسم بثناياها " . يراجع : ديوان أبي تمام بشرح الخطيب  
التبريزي ( ٢ / ٢٨٧ ) .

(٣) الكشف ( ٤ / ٢٢٩ ) .

(٤) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ز " .

(٥) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣ .

(٦) ما بين العلامتين \* \* ليس في الانتصاف المطبوع لكنه سبق مثله ؛ فعمل علم الدين أعاده هنا .

(٧) الصحيح أن ( لعل ) هنا للتعليل . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٢٥ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٩ .

(١٠) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١١ .

(١١) الكشف ( ٤ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ) .

(١٢) سورة لقمان ٣١ ، آية ٢٥ .

التكلم في ﴿فَأَنْشَرْنَا﴾ افتتاناً في البلاغة و مثله قول موسى ( عليه السلام ) : ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا ﴿ إِلَى أَنْ قَالَ ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهَـٰ أَزْوَاجًا﴾ (١) انتقل الكلام عن موسى و وصف الله ذاته بما وصف و جاء به على الغيبة و التكلم ، فهي مطابقة لهذه [ الآية ] (٢) .

**قال محمود :** ﴿مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَمِ مَا تَرَكَّبُونَ﴾ (٣) يقال : ركبتُ الدابة و ركبتُ في الفلك ، فكيف قيل : ﴿ مَا تَرَكَّبُونَ﴾ ؟ قلتُ : لتغليب المتعدي بغير واسطة . (٤)

**قال أحمد :** قوله : " غلب المتعدي " ليس بمحرر ؛ فإنَّ الفعل المتعدي إلى الفلك هو المتعدي إلى الأنعام غير أنَّ العرب خصته في بعض مفاعيله بواسطة ، و الاختلاف في آلات التعدي أو في عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى ، فالفعل الواحد يعدونه تارةً و يقصرونه أخرى / نحو شكرت (٥) و أخواتها ، و يجعلون الأفعال مترادفة و إن اختلفت متعلقاتها نحو : **صلى على آل أبي أوفى** (٦) و دعا لهم ، و يجعلون ( علم ) و إن تعدى إلى مفعولين مرادفاً لـ ( عرف ) المتعدي إلى واحد ، فالأولى أن يقال : تقديره : و جعل لكم من الفلك و الأنعام ما تركيبونه / و فيه أو يقال : غلب أحد اعتباري الفعل على الآخر و هو أسهل من التغليب في قوله : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٧) / على أحد التأويلين (٨) ؛ فإن تباين أجمع في الأمر و جمع الشركاء ظاهر .

ج ٢٢٢

و ١١٣١

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٢ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٢٣٢ ) .

(٥) تصحفت في الانتصاف المطبوع [ سكرت ] ؛ قال في القاموس : " شكره ، و شكر له سُكْرًا و سُكُورًا و سُكْرَانًا " ، و الشكر : عرفان الإحسان و نشره ، و مراد ابن المنير أنَّ ( شكر ) يتعدى بنفسه و بحرف الجر و له نظائر . أمَّا ( سكر ) بالسين و هو من باب ( فَرِحَ ) فهو لازم . يراجع : القاموس المحيط مادة ( سكر ) ، ( شكر ) .

(٦) معنى حديث في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى ، لفظه ( اللهم صل على آل أبي أوفى ) ، أخرجه البخاري ( ك الزكاة - ب صلاة الإمام و دعائه لصاحب الصدقة ، ح ١٤٩٧ ) ، مسلم ( ك الزكاة - ب الدعاء لمن أتى بصدقته ، ح ١٠٧٨ ) .

(٧) سورة يونس ١٠ ، آية ٧١ .

(٨) هذا على قراءة الجمهور بنصب ( شركاءكم ) ، و فيها أقوال ثلاثة : معطوف على ( أمركم ) أي : و أمر شركائكم فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه ، و الثاني : هو مفعول معه ، الثالث : هو منصوب بفعل محذوف تقديره : اجمعوا شركاءكم ، و قيل التقدير : ادعوا شركاءكم ، و لعل ابن المنير يريد بالتأويلين

**قال محمود :** وجه اتصال [ قوله تعالى ] : ﴿وَأِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> أنه كم من راكب دابة عثرت به أو شمس فهلك ، و [ كم ] راكب سفينة غرق ، فحقه إذا كان قد اتصل بأسباب التلف أن يتذكر / أنه هالك فمنقلب إلى الله عز وجل .<sup>(٢)</sup>

ز ١١٨ ظ

**قال محمود :** [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿أَمْرًا أَخَذَ مِمَّا تَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup> بين أنهم جمعوا بين ثلاث كَفَرَاتٍ<sup>(٥)</sup> : نسبوا الولد إلى الله ، و جعلوا له أحسن النوعين ، و جعلوا الملائكة إناثًا .<sup>(٦)</sup>

**و قولهم :** ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> كَفَرَتَانِ أُخْرِيَانِ عبادة الملائكة و نسبة ذلك إلى مشيئة الله كما يقول إخوانهم المجبرة . قال : فإن قلت : قالوا ذلك مستهزئين و لو قالوه محقين لكانوا مؤمنين . قلت : لا دليل عليه و ادعاء ما لا دليل عليه باطل ؛ على أن الله تعالى حكاه عنهم على وجه الذم في سياق ما ذمهم عليه من جعلهم له من عباده جزءاً و عبادة الملائكة ؛ فيلزم أن يكون ما سبق إيماناً عنده ، فإن جعل الأخير وحده مقولاً على وجه الهزاء فما بهم إلا تعويج كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، و لكان قوله : ﴿تَحْرُصُونَ﴾ أي يكذبون غير مطابق ، فمن قال : لا إله إلا الله مستهزئاً يُنكَّر اسـ تهزأؤه و لا يجوز تكذيبه ، و لا يمكن أن يُردَّ قوله : ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ إلى قولهم<sup>(٨)</sup> : إنَّ

---

هذا القول الأخير من أوجه الإعراب . يراجع : التبيان للعكبري ( ص ٣٢١ ) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( ص ٤٠١ ) .

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٤ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٦ .

(٥) هكذا هي في " ج " [ كفرات ] بالتاء المثناة من فوق ، و هي جمع لـ ( كَفَرَة ) اسم مرة هكذا ذكره الزمخشري ، أمَّا جمع ( كُفْر ) فلم أجد سوى قول الأخفش : " كفور جمع كفر ك بُرْد و بُرُود " . يراجع : تاج العروس ( ١٤ / ٥٣ ، ٥٤ ) ، و المعجم الوسيط مادة ( كفر ) .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٢٣٧ ) .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٠ .

(٨) هكذا هي في الكشاف ، و في نسخ المختصر [ قوله ] و هذا يوهم أن ما بعده قرآن و ليس كذلك .

الملائكة بنات الله فإنه تمحلُ مبطلٍ و تحريفٍ مكابرٍ و نحوه : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ ثم قال : ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (١) . (٢)

قال أحمد : هذه الآية تزيد معتقدنا تمهيداً ، و قول الكافر : لو شاء الله ما فعلت كلمة حقُّ أريد بها باطل ، أمّا أنها كلمة حق فلقوله : ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ (٣) و أمثالها ، و لأدلة العقل

و أمّا إرادة الباطل [ بها ] فزعمه أنها حجة له على الله في أن لا يعاقبه كما توهم القدرية ذلك ؛ فأشركوا بربهم بل اعتقدوا أن مشيئتهم تغلب مشيئة ربهم سبحانه ، فالذين أشركوا بالملائكة أرفعُ درجةً منهم ، فإنما ردَّ الله في هذه الآية احتجاجهم ؛ فإنَّ مقاتلهم صدرتُ عن ظنِّ كاذب و تخرصٍ ؛ فلذلك قال : ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ ، ﴿وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (٤) و قال في أختها في [ سورة ] الأنعام (٥) : ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا حَرُصُونَ﴾ (٦) فشبهه حالهم في الخرص و اتباع الظن / بحال أوائلهم ، و بيّن أن مقاتلهم عن خيال و توهم فلا حجة فيها على الله ، بل لله الحجة البالغة عليهم ، و بيّن أن التكذيب راجعٌ إلى اعتقادهم لا إلى نفس ما قالوه بتصحيح قولهم بقوله : ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٧) فإنَّ ( لو ) معناها امتناع شيء لامتناع غيره (٨) فلم يشأ هدايتهم (٩) و لو شاءها لَمَا ضلُّوا ، و لكسب العبد و نيّته صارتُ الأفعال مناطاً للتكليف للفرق الضروري بين الاختياري و القسري ، و لَمَا دقَّ هذا على الأفهام غلتُ القدرية فاعتقدوا العبدَ فعلاً لَمَا يريد ، و جارتُ الجبرية فاعتقدتُ أن لا قدرة للعبد و لا اختيار . (١٠)

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٨ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٣٨ ) .

(٣) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٨ .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٨ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) هي الآية ١٤٨ من سورة الأنعام التي ذكرت قريباً فالضمير في ( أختها ) عائد على آية الزخرف .

(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٩ .

(٨) هذه عبارة " ج " و هي أكثر تفسيراً و أصح عبارة من بقية النسخ ففيها : [ الامتناع للامتناع ] .

(٩) في " أ " [ هذا منهم ] و الثابت من بقية النسخ .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٢٣٥ ) و قد وقع هذا القول قبل كلام محمود بصحفتين .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي﴾<sup>(١)</sup> / أي سيديم الهداية ج ٢٢٣  
لي ؛ فإنه ورد [ قوله ] : ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾<sup>(٢)</sup> و [ جاء ]<sup>(٣)</sup> مرة ﴿سَيِّدِي﴾ فالجمع بينهما بذلك  
. و قريء : ﴿بَلْ مَتَّعْتُ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح التاء<sup>(٥)</sup> ، و وجهه أن يكون الله سبحانه اعترض على  
ذاته .<sup>(٦)</sup>

قال أحمد : أي أتى بالكلام معترضاً على اصطلاح [ النحاة ]<sup>(٧)</sup> في ذلك .<sup>(٨)</sup>

١٣٢ - قلت : ظاهر كلام محمود أنه لا يريد الجملة المعترضة فإنه لم يقع هذا الكلام  
بين جملتين / قاطعاً أحدهما عن الأخرى ؛ فإنه أراد أن هذا الكلام / في صورة ما يعترض به  
على فعل الفاعل ، أورده على نفسه تعالى ؛ فإنه قال : و التاء للخطاب فإذا متعتهم بالنعيم  
فحقهم التوحيد و الشكر ، فمثاله أن يشكو الرجلُ إساءة من أحسن إليه ثم يُقبل على نفسه فيقول  
: أنتَ السبب في ذلك بمعروفك و إحسانك ، و غرضه توبيخ المسيء لا تقبيح إحسانه ، فتأمل  
كلام محمود و أين هو من الجملة المعترضة ؟ !

قال محمود : في قوله : ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَتُّؤُلَاءِ وَّءَابَاءَهُمْ حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ﴾ جعل الغاية  
مجيء الحق فوجب أن ينتبهوا بعدها و أردفه بقوله : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا  
بِهِ كَافِرُونَ﴾<sup>(٩)</sup> فما وجه الغاية ؟ و أجاب بأن المراد اشتغالهم بالاستمتاع عن التوحيد فخيّل  
بهذه الغاية أن ينتبهوا عندها عن الغفلة ثم ابتداء قصتهم / عند مجيء الحق بما هو شرٌّ من

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٧ .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧٨ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٩ .

(٥) قال ابن عطية : " قرأ قتادة ( متعت ) بفتح التاء الأخيرة على معنى : قل يا رب متعت ، و رواها يعقوب  
عن نافع . يراجع : المحرر الوجيز ( ٥ / ٥٢ ) .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٢٤٠ ) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٩) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٠ .

ظ ١١٣

ب ٩٣ ظ

ز ١١٩ ظ

الغفلة و هو (١) العناد و مكابرة الله تعالى في اختيار الرسل بقوله : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَيَّ رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (٢) . (٣)

**قال أحمد :** كلام حسن لإقوله : " خيل " ، و يجانس مجيء الغاية هكذا مجيء الإضراب في قوله : ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ (٤) ليس إضراباً عن الأول بل الثاني أكد مما قبله مع التوافق و مثله كثير .

**قال محمود :** قوله عزَّ و جلَّ : ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ﴾ (٥) إن قلت : فمنهم من يأكل الحرام ؟ قلت : قسم الله لكلِّ عبدٍ معيشة و شرط عليه و كلفه أن يسلك طريقاً معيناً ، فإن سلكها أكل رزقه حلالاً و سُمِّيت رزق الله و إن عدل عنها تناولها حراماً و لم يكن من رزق الله . (٦)

**قال أحمد :** الرزق عند أهل السنة ما تقوم به البنية حلالاً كان أو حراماً .

**قال محمود :** ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (٧) لولا كراهة أن يجتمعوا على الكفر لوسعنا على الكفار الدنيا . (٨)

**قال أحمد :** هي مثل [ قوله عزَّ و جلَّ ] (٩) : ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُّصِيبَةٌ﴾ (١٠) إمّا أن يصححها بتقدير كراهة ، و إمّا (١١) أن لا يُقدر محذوفاً و معناها إجماعهم على الكفر مانع من بسط الدنيا و هو معنى ( لولا ) المطرد ، لكن المانع قد يكون موجوداً تحقيقاً فيمتنع الجواب

(١) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [ من ] و المثبت أوضح .

(٢) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣١ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ) .

(٤) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٦ .

(٥) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٢ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٢٤٢ ) .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٣ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٢٤٣ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤٧ .

(١١) في الانتصاف المطبوع سقطت ( إمّا ) و تحرف المعنى فصار متناقضاً [ بتقدير كراهة ذلك بأن لا تقدر محذوفاً ] و قد سبق كلام ابن المنير على هذه الآية في سورة القصص . فراجع إن شئت .

كقوله عزّ و جلّ : ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> و قد يكون تقديرًا فيمتنع الجواب ؛ لأنه لو وُجِدَ [تقديرًا] <sup>(٢)</sup> لوُجِدَ مانعه مقدّرًا معه و عليه الآية ، أي لو وُجِدَ بسط الرزق للكافر مقدّرًا لوُجِدَ مانعه و هو الاجتماع على الكفر معه ، و ما أدّى <sup>(٣)</sup> وجوده إلى وجود مانعه لم يوجد .

**قال محمود :** إن قلت : فحين لم يوسع على الكفار لذلك فهلا وسع على المسلمين ليجتمعوا على الإسلام ؟ قلت : الدخول في الإسلام لأجل المال مفسدة أيضًا و هو دين المنافقين . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** قاعدتان فاسدتان مراعاة المصلحة و يبطلها قوله عزّ و جلّ : ﴿لَا يُسْأَلُ

عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> و أنه أراد الإيمان من / الخلق و يبطلها [قوله عزّ و جلّ] ز ١٢٠ و ج ٢٢٤ <sup>(٦)</sup> : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ / كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٧)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ﴾ الآيات <sup>(٨)</sup> **قال محمود :** جمع ضمير

الشیطان بقوله : ﴿وَأَيُّهُمْ لَيُصَدُّوهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> ليتناول جنس العاشي ؛ و [ذِكْرُ] الشيطان مبهم أيضًا في جنسه ، فلمّا جاز أن يتناول لإبهامهما غير واحد جاز أن يرجع الضمير إليهما . <sup>(١٠)</sup>

**قال أحمد :** في هذه الآية نكنتان : إحداهما / أنّ النكرة في سياق الشرط تعمّ ، و فيها اضطرابٌ للأصوليين ، و إمام الحرمين يختار العموم / و استدرك على الأئمة قولهم النكرة في سياق الإثبات تخصّ ؛ فإنّ الشرط تعمّ فيه و هو إثبات و ردّ عليه الأبياري <sup>(١١)</sup> شارح

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٦٤ ، هكذا جاءت الآية على الصواب في " ب " و جاءت في بقية النسخ بالواو بدلًا من الفاء ، و هو نفس التحريف الذي جاء في الانتصاف المطبوع .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) تحرفت في " أ " بزيادة راء [ لا أدري ] .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ) .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٩ .

(٨) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٦ .

(٩) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٧ .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ) .

(١١) هكذا هو في " أ ، ج ، ز " و في " ب " [ الأنباري ] مصحفًا كما جاء في الانتصاف المطبوع ، و الأبياري هو علي بن إسماعيل بن علي شمس الدين شهرته أبو الحسن الأبياري نسبة إلى ( أبيار ) قرية في



كتابه ردًا عنيفًا و هذه الآية حجة للإمام من وجهين : لأنه وحَّد الشيطان و لم يُردِ إلا الكل ؛ لأنَّ كلَّ إنسان له شيطان فكيف بالعاشي عن ذكر الله ، و الثاني أنَّه أعاد عليه الضمير مجموعًا في قوله : ﴿وَأِيَّاهُمْ﴾ و لولا عموم الشمول لما جاز عود ضمير الجمع على واحد فهذه نكتةٌ توجب للمخالفين سكتة . الثانية : أنَّ فيها حجةً على مَنْ زعم أنَّ العود على معنى ( مَنْ ) يمنع من العود على لفظها بعده محتجًا بأنه إجمالٌ بعد البيان و قد نقض الكندي (١) هذا بقوله : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ (٢) و نقض أيضًا بقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ هُمُ عَذَابُ مُهِينٌ ﴾ (٣) وإذا تتلى عليه

ءَايَاتُنَا وَلِيَ مُسْتَكْبِرًا ﴾ (٣) و استخراج جدِّي من هذه الآية نقض ذلك لأنه أعاد على اللفظ في قول

﴿لَهُ﴾ مرتين ثم على المعنى ﴿لِيَصُدُّوهُمْ﴾ ثم على اللفظ في قوله : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ و قدمت أنَّ الذي منع ذلك قد يكون قد اقتصر بمنعه [ على ما ] إذا جاء في جملة واحدة ، أمَّا إذا استقلت كلُّ واحدة بنفسها فلا يُمنع ، و رددت على الزمخشري / في قوله : ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (٤) فإنَّ الجملة واحدةً فانظره في موضعه .

---

شمال مصر ، و كان شهاب الدين بن عقيل المصري الشافعي يقدمه على الرازي في الأصول ، له شرح البرهان للجانبين ، و سفينة النجاة ( ت : ٦١٦ هـ ) . يراجع : الديباج المذهب ( ص ٣٠٦ ) ، حسن المحاضرة ( ١ / ٤٥٤ ، ٤٥٥ ) ، شجرة النور الزكية ( ١ / ١٦٦ ) ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبد الله مصطفى المراغي ( ٢ / ٥٢ ) .

(١) الكندي : أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد ، تاج الدين الحنفي ، كان أعلى أهل الأرض إسنادًا في القراءات ، أخذ النحو عن ابن الشجري و ابن الخشاب ، و أفتى على مذهب أبي حنيفة ، توفي سنة ٦١٣ هـ . يراجع : الوافي بالوفيات ( ١٥ / ٣٢ ) ، الجواهر المضبية في طبقات الحنفية ( ٢ / ٢١٦ ) ، بغية الوعاة / ١ . ( ٥٧٠ ) .

(١) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ١١ .

(٢) سورة لقمان ٣١ ، آية ٦ ، ٧ .

(٣) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٧ .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ <sup>(١)</sup> يريد المشرق و المغرب فغلب كالقمرين <sup>(٢)</sup> أي تباعد المشرق و المغرب . <sup>(٣)</sup>

**قال أحمد :** ألجأه إلى تقدير البُعد بالتباعد إضافته إلى المشرقين جميعاً فلو بقي على ظاهره لأفاد بعد المشرقين من غيرهما ، و الظاهر أنه من اللَّفِّ و أصله بعد المشرق من المغرب

و بعد المغرب من المشرق ثم لفته كقوله : ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ <sup>(٤)</sup> . <sup>(٥)</sup>

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> بدل من ﴿الْيَوْمَ﴾ ، و إن كان المراد بـ﴿الْيَوْمَ﴾ القيامة و بـ﴿إِذْ﴾ حياتهم في الدنيا فالمراد ليس وقوع الظلم بل تحققه و نسبته إليهم كقوله :

إذا ما انتسبنا لم تلدني لنئمة <sup>(٨)</sup>

أي ظهر ذلك . <sup>(٩)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿ وَسَأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> أي افحص شرائعهم و ملهم ، و السؤال مجاز عن النظر حيث لا يصحُّ السؤال حقيقة . كثيرٌ في سؤال الشعراء الأطلال ،

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٨ .

(٢) في " ج " [ كما في القمرين ] .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٢٤٦ ) .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ١١١ .

(٥) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٩ .

(٨) صدر بيت لزائدة بن صعصعة الفقعسي ، عجزه : و لم تجدي من أن تُقرِّي بها بدءاً ، و البيت يقوله لامرأة له طمحت عليه و كانت أمها سرية فعرض لها بذلك ، و الشاهد فيه مجيء جواب الشرط ظاهره أنه ماضٍ ،

و لكنه عند التأمل يُرى مستقبلاً . يراجع : جامع البيان ( ٢ / ٥٧ ) ، شرح شذور الذهب لابن هشام ( ص ٣٥٥ ) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف ( ٣ / ٣٨ ) .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٢٤٧ ) .

(١٠) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤٥ .

و يقال : سل الأرض مَنْ شقَّ أنهارك و غرس أشجارك ؟ فإن لم تجبك حواراً أجابتك (١)  
اعتباراً . و قيل : [معناه] سل أمم من أرسلنا أي أهل الكتاب [فحذف المضاف] . (٢)  
**قال أحمد** : يشهد له قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ فَسَلِّ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ  
مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (٣) .

ج ٢٢٥

**قال محمود** : [قوله تعالى] : ﴿ فَأَمَّا جَاءَهُمْ بِأَيَّتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَصْحَكُونَ ﴾ (٤) جازت  
إجابة (لَمَّا) بـ (إِذَا) المفاجأة ؛ لأنَّ فعل المفاجأة مقدرٌ معها ، و هو العامل فيها النصب ،  
/ أي فاجأت وقت ضحكهم .

**و قوله عزَّ و جلَّ** : ﴿ وَمَا نُزِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ (٥) **قال محمود** :  
كيف يكون كلُّ واحدة فاضلةً مفضولة ، و أجاب بأنَّ الغرض وصفها بالكبر  
لا (٦) بالتفاوت ، و مثله يُطلق [في إرادة الـ]مبالغة ، و [منه] (٧) بيت الحماسة :  
/ مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقْلٌ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ      مِنْتِ النُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي (٨) بِهَا السَّارِي (٩) (١٠)  
**قال أحمد** : الظاهر أنَّ الذي سوَّغ هذا الإطلاق أنَّ كلَّ آية أفردها / استغرقت عظمتها  
الفكر و بهرته / حتى يجزم أنها النهاية ، و أنَّ كلَّ آية دونها فإذا انتقل الفكر إلى الأخرى  
كانت كذلك ، و حاصله أنَّ لا يقدر الفكر أن يجمع بين آيتين ليميز الفاضلة من المفضولة .  
(١١)

(١) في " أ " [ أجابت ] .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٤٨ ) .

(٣) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٤ .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤٧ .

(٥) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤٨ .

(٦) في " ز " [ دون ] ثم حذف بعدها الباء .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) في " ز " [ يهتدي ] .

(٩) البيت للعرندس أحد بني بكر بن كلاب ، و ذكر الشيخ عليان أنَّها لعبيد بن الأبرص ، و ليس في  
ديوانه ، قال المرزوقي : " يريد أنَّ النباهة تشملهم فكلُّ منهم يتَّسم بسيما الرياسة " . يراجع : شرح ديوان  
الحماسة للمرزوقي ( ٤ / ١٥٩٥ ) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٢٤٩ ) .

(١١) هذا القول لأحمد جاء في الانتصاف المطبوع تعليقاً على الآية ( ٤٧ ) و لا علاقة له بها فراجع إن  
شئت .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (١) : ﴿ وَأَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ أي إرادة ،  
و سأل فقال : لو أراد لكان ؟ و أجاب بأنَّ الإرادة لفعل الغير اختياراً لا يلزم منه الإيجاد . (٢)

**قال أحمد :** ( لعل ) يراد بها صرف الرجاء إلى المخلوقين و هو تأويل سبويه ( رحمته ) ،  
و [ أمّا ] الزمخشري لا يتحاشى أن يقول : يريد الله شيئاً و لا يكون ؛ اعتقاداً [ منه ] (٣) بأنَّ

الأمر هو الإرادة ، و أنَّ العبد يوجد فعله ، فهذه ظلمات (٤) بعضها فوق بعض . (٥)

**قوله تعالى :** ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبْدِينَ ﴾ (٦) **قال محمود :** أي إن صحَّ  
برهانٌ قاطعٌ فأنا أول من يُعظم الولد كما يُعظم ولد الملك تعظيماً لأبيه ، و هذا واردٌ فرضاً  
مبالغةً [ منه ] (٧) في نفي الولد و أنْ تضمحل شبهة المخالف ؛ لأنه علَّق العبادة بكيونة الولد  
و هي محالٌ فكان المعلق عليها محالاً ، فصورته إثباتٌ و هو أبلغ النفي ، كما يقول العدلي  
للمقلد : إن كان الله خالقاً للكفر في القلوب و معدباً عليه عذاباً شديداً - فأنا أول من يقول : إنه  
شيطانٌ و ليس بإله ، و لَمَّا قال الحجاج لسعيد بن جبير (٨) : لأبدلنك بالدنيا ناراً تُلطِّي ، قال  
: لو علمتُ أنَّ ذلك بيدك ما عبدتُ غيرك . و قد جهل الناسُ هذا الأسلوبَ المليء بالفوائد  
فقالوا : و أنا أول الأنفين ، من ( عِبْد ) (٩) إذا أنف . و قيل : ( إن ) نافية ، ( فأنا أول  
العابدين ) استئناف للعبادة على التوحيد . (١٠)

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٥٠ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ج " هنا زيادة [ ثلاثة ] ، و في الانتصاف [ ثلاث ] على تضمين لفظ آية ( ٦ ) من سورة الزمر .

(٥) معنى ( لعل ) هنا التعليل . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٢٥ ) .

(٦) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٨١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٨) سعيد بن جبير : هو أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم ، الإمام الحافظ المفسر  
المقريء ، قرأ على ابن عباس ، و أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء ، قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ . يراجع :  
الطبقات الكبرى ( ٨ / ٣٧٤ ) ، تهذيب الكمال ( ١٠ / ٣٥٨ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٤ / ٣٢١ ) .

(٩) فهو من باب ( فرح ) يقال : عبَد منه : أنْف ، فهو عابد و عبِدٌ ، يراجع : القاموس المحيط و المعجم  
الوسيط مادة ( عبَد ) .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ) .

**قال أحمد :** لقد اقتحم عظيمًا في تمثيله ، فيقال له : لقد ثبت قطعًا عقلاً و شرعًا (١) أنه خالقٌ لذلك في القلوب وفاءً بأنه لا خالق إلا هو ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ (٢) ﴿ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٣) فيلزمه فرك (٤) أذنه و غلُّ عنقه أن يُلحد في الله إلحادًا لم يسبقه إليه أحدٌ من عتاة الكفرة و لا تجرأ عليه ماردٌ من الفجرة .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (٥) : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ (٦) ضمَّن اسمه عزًّا و جلَّ معنى وصفٍ تعلق به الظرف و هو قوله : ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ تقول : هو **حاتمٌ في / ظني** (٧) تضمَّنه معنى الجواد ، كقوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ (٨) ضمَّنه معنى المعبود و الراجع إلى الصلة محذوف لطول الكلام ، كقولك : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا ، و زاده طولًا أنَّ المعطوف داخلٌ في الصلة . (٩)

**قال أحمد :** و مما سهَّل حذف الراجع وقوع الموصول خبرًا عن مضمَّر لو ظهر الراجع لكان كالتكرار المستكره [ تقديره ] (١٠) : و هو الذي [ هو ] (١١) في السماء إليه ، و لا يُنكر أنَّ الراجع إذا حُذف كان الكلام أخفَّ ، و إنَّ ما حُذف على قلة حذف مثله لأمر متأكد ؛ فإنَّه

(١) سقطت من " ز " .

(٢) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣ .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٤) هكذا في الانتصاف المطبوع ، و في نسخ المختصر [ فرط ] و أظنه تحريفًا في نسخ المختصر ، و ما في الانتصاف أولى ؛ من فَرَكَ الثوب و السنبل : دلَّكه فانفرك ، قال في القاموس : " الفرك ، محرَّكة : استرخاء أصل الأذن ، فَرَكَتْ ، كفرح ، فهي فركاء و فَرَكة . يراجع : القاموس المحيط مادة ( فرط ) ، ( فرك ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٨٤ .

(٧) في " ز " [ قلبي ] .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣ ، و قد تحرفت الآية في " أ " [ و هو الذي ] و كذلك تحرفت في " ز " تحريفًا آخر .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٢٦٠ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

لم يرد في الكتاب العزيز إلا في قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾<sup>(١)</sup> و في ( أي ) في موضعين على رأي .

عاد كلام محمود قال : و يجوز أن يكون ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ صلة ( الذي ) بتأويل الإلهية

و الربوبية لا على الاستقرار<sup>(٢)</sup> . و قوله : ﴿ إِلَهَ ﴾ / خبر مبتدأ محذوف بياناً لمعنى الصلة . ج ٢٢٦

## و من سورة الدخان

قال محمود : كان الكلام معهم في / الحياة دون الموت فلم قال ﴿ إِنَّ لَيَقُولُونَ هِيَ إِلَّا

مَوْتُنَا الْأُولَى ﴾<sup>(٣)</sup> و لم يقولوا إلا حياتنا الدنيا ، و ما معنى الأولى / حتى كأنهم وعدوا موتة<sup>أ</sup> و ١١٥

أخرى ؟ و أجاب<sup>(٤)</sup> بأنه قيل لهم يموتون موتةً يتعقبها حياة كما تقدمت لكم موتة يعقبها حياة في قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> فقالوا : ﴿ إِنَّ هِيَ

إِلَّا مَوْتُنَا الْأُولَى ﴾ أي ما الموتة التي يتعقبها حياة إلا الأولى فلا فرق بين هذا و بين قوله :

﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٥٤ .

(أ) قد يسلم للزمخشري هنا تأويل الاسم بالوصف كما هو الظاهر من السياق ، لكن غيره من النصوص يأبى ما يريده من نفي صفة العلو لله تعالى ؛ فقد جاء في القرآن و السنة ما يدحض ما يرمي إليه . يراجع : الأسـ

و الصفات للبيهقي ( ص ٥٢٩ ) ، مختصر العلو للعلي الغفاري ( ص ٨٠ ) .

(آ) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٣٤ ، ٣٥ .

(أ) في " ز " [ أجيب ] .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨ .

(أ) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٩ .

(أ) الكشف ( ٤ / ٢٧١ ، ٢٧٢ ) .

**قال أحمد :** أظهر من ذلك أنهم وُعدوا بعد الحياة الدنيا حالتين موتٌ ثم بعث ، فأمنوا بأولاهما و هي الموت و نفوا الثانية ، و سموها أولى [ أعني الموتة ] و إن لم يعتقدوا شيئاً بعدها لأنهم [ نزلوا ] <sup>(١)</sup> جدهم على الإثبات ، و هذا أولى من حمل الموتة الأولى على السابقة على الحياة الدنيا ؛ لأنهم لا يعتقدون الحصر في هذه الموتة لأنهم اعتقدوا الموت الذي تعقبته <sup>(٢)</sup> الحياة الدنيا . و حمل الحصر المباشر للموت في كلامهم على صفة لم تُذكر عدولاً عن الظاهر بلا حاجة ؛ لأنَّ الموت السابق على الدنيا لا يُعبَّر عنه بالموتة لأنَّ فيها إشعاراً بالتجدد و الموت السابق مستصحبٌ لم تتقدَّمه حياة ، / هذا مع أنَّ في [ هذه السورة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ <sup>(٣)</sup> و إنما عني بالموتة الأولى ما بعد الحياة ] <sup>(٤)</sup>

ز ١٢٢ و

**١٣٣ - قلت :** إنما تعيَّن ذلك في هذه الآية لقريظة [ قوله ] <sup>(٥)</sup> : ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ فالموتة الأولى لم يذوقوها ، و يبطل ما قاله أحمدُ أنَّ الأولى و الأخرى لا تستعملان إلا فيما يُشترك فيه مع ما قرَّنت به في الشيء المذكور ، فلا يصحُّ أن يقال :  
جاءني  
و امرأة أخرى ؛ و الموتة مغايرةٌ للحياة فلا يصحُّ أن يقال فيها ( أولى ) بالنسبة إلى الحياة [ لفقدان شرط صحة استعمالها ] . <sup>(٦)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ <sup>(٧)</sup> **قال محمود :** أصل الكلام لا يذوقون فيها الموت ألبتة فوق قوله : ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ \* موقع ذلك لأنَّ الموتة

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج ، و في " ز " [ تركوا ] .

(٢) هكذا هي في " أ ، ز " و في " ب ، ج " [ تعقبه ] .

(٣) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٥٦ .

(٤) ما بين المعكوفين من " ج " لأنها أفضل عبارة .

(٥) ما بين المعكوفين من " ج ، ز " .

(٦) هذا القول نقله الألويسي محتجاً به على ضعف قول أحمد ، لكن عبارة الكتاب ربما كان فيها سقط ؛ لأنها أضافت قول علم الدين إلى ابن المنير ، و لا يظن بالألويسي هذا الخلط ، يراجع : روح المعاني ( ٢٥ / ١٢٦ ) .

(٧) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٥٦ .

الأولى \* (١) محالٌ ذوقها في المستقبل ، فهو تعليقٌ بالمحال أي إن كانت الأولى يُمكن ذوقها في المستقبل فإنهم يذوقونها . (٢)

**قال أحمد :** هذا مبنيٌّ على أن ﴿الْمَوْتَةَ﴾ بدلٌ على طريقة بني تميم يُجوزون البدل من غير الجنس ، و الحجازيون ينصبونه بالاستثناء المنقطع ، و سرُّ اللغة التميمية في قولهم : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ ، أي إن كان الحمار من ( الأحد ) ففيها أحد ، و به فسّر الزمخشري هذه الآية و قوله عزَّ و جلَّ : ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٣) .

**قال محمود :** قوله ﴿طَعَامُ الْأَيْتِيمِ﴾ (٤) قرأها رجلٌ على أبي الدرداء فلم يستطع أن يقول : الأيتيم ، فقال : اليتيم ، فأعادها عليه فلمَّا عجز قال : قل : طعام الفاجر . (٥) و فيه دليلٌ على [

جواز ] (٦) قراءة القرآن بالمعنى و هو مذهب أبي حنيفة . (٧)

**قال أحمد :** لا حجة فيه و قول أبي الدرداء محمولٌ على إيضاح المعنى عوناً على أن يأتي بالقراءة كما أنزلت ، هكذا حملة القاضي أبو بكر في كتاب الانتصار .  
[ و لم أجد له في الجاثية كلاماً ] . (٨)

(١) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ج " .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٧٥ ) .

(٣) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٥ .

(٤) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٤٤ .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره ، و عزاه السيوطي أيضاً إلى سعيد بن منصور و عبد بن حميد و ابن المنذر

و الحاكم ، و جاءت هذه القصة عن ابن مسعود أيضاً و عزاه السيوطي إلى أبي عبيد في فضائله و ابن الأنباري و ابن المنذر ، و ذكر أبو جعفر النحاس كلام أبي الدرداء ثم قال : و هذا تفسير و ليس بقراءة لأنه مخالف للمصحف ، و نقل السيوطي عن كثير من العلماء أن قراءة القرآن بألفاظ مختلفة معانيها متفقة كان رخصة في أول الأمر ثم نسخ بزوال العذر و تيسر الكتابة و الحفظ ، و هذا مما أجاب به الباقلائي في الانتصار . يراجع : جامع البيان ( ٢١ / ٥٣ ) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( ص ٩٦٢ ) ، الانتصار للقرآن للباقلاني ( ص ٣٧٠ ) ، الدر المنثور للسيوطي ( ١٣ / ٢٥٨ ) ، الاتقان للسيوطي ( ١ / ١٣٤ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ ) و هو واضح من أرقام الصفحات و رقم الآية أنه متأخر عن موضعه لكن على هذا اتفقت النسخ التي بين يدي .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و مثله في " ز " بمعناه .





## و من سورة الأحقاف

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(١)</sup> [ هذا ] استفهام إنكار أن يكون في الضلال أبلغ من عباد الأصنام ، يتركون دعاء السميع البصير القادر ، و يدعون مَنْ لا شعور له و لا قدرة ، و إذا قامت القيامة كان [ دعاؤه ] وبالاً على داعيه . و إنما قال : ﴿ وَهُمْ ﴾ لأنه / أسند إليهم ما يُسند إلى أولي العلم / من الاستجابة و الغفلة ، و يجوز أن يريد كلَّ معبود / من الجنِّ و الإنس و الأوثان فغلب العقلاء .<sup>(٢)</sup>

ز ١٢٢ ظ

ب ٩٥ ظ

ج ٢٢٧

أ ١١٥ ظ

**قال أحمد :** / في قوله : ﴿ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ نكتة و هو أنه جعله غاية عدم الاستجابة و هي مستمرة لكن أشعرت بأن ما بعدها أزيد منه زيادة بينة تلحقه بالمباين ؛ إذ تتجدد العداوة فهو ممّا مضى في الزخرف [ في قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِذَا تُلِيٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> **قال محمود :** اللام في ﴿ لِلْحَقِّ ﴾ مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا ﴾<sup>(٦)</sup> أي لأجل الذين آمنوا و لأجل الحق ، و المراد بالحق الآيات و بالذين كفروا المتلوّ عليهم<sup>(٧)</sup> ، فوضع الظاهر موضع المضمّر .

**قوله تعالى :** ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ ﴾<sup>(٨)</sup> **قال محمود :** معنى الهمزة في ﴿ أَمْ ﴾ إذ هي

(١) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٥ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٨٨ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٩ ، ٣٠ .

(٥) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٧ .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١١ .

(٧) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في بقية النسخ [ عنهم ] .

(٨) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٨ .

منقطعة - الإنكارُ و التعجيب (١) أي دغُ ذا و اسمع أعجب منه إنكارهم بعد ظهور المعجزة . (٢)

**قال أحمد :** هذا الإضراب مثل الغاية التي ذكرتها لكونها أزيد من الأولى ، فنزلت لزيادتها عليها كالمنافية لها ؛ إذ تكذيب الآيات أبلغ من قولهم : أنها سحر .

**قال محمود :** معنى إسناد الفعل إليهم في قوله : ﴿ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي ﴾ أن الذي جاءهم به نصحٌ و إشفاق فإن كنتُ كاذبًا فأنتم أيها المنصوحون لا تقدرون على دفع عقوبة الافتراء عني . (٣)

**قال أحمد :** الكلام جرى فرضًا و تقديرًا ، و متى فرضَ الافتراء امتنع كونه ناصحًا ، فلا مصلحة للمكلف في العمل بالمفتري ، بل يتم ذلك على قاعدة المعتزلة أن العقل يوصل إلى معرفة حكم الله فيتصور النصح مع الافتراء إذا أمر بالتوحيد مثلًا ، و لو قال : حكم الله بوجوب التوحيد و أنا رسوله به كان محققًا عندهم ، و هي قاعدة باطلة . و الجواب عن الآية عندنا أن إسناد الفعل إليهم تنبيهٌ بالشيء على مقابله بالمفهوم ، أي إن كنتُ مفتريًا فالعقوبة واقعة لا بد منها أي [ لا تقدرون على دفعها عني ] (٤) . و إن كنتُ محققًا و أنتم المفترون فالعقوبة تقع بكم لا أقدر على دفعها عنكم كقوله : ﴿ قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا / تُجْرِمُونَ ﴾ (٥) .

ز ١٢٣ و

**قوله تعالى :** ﴿الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَىٰ مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا يَكْمُرُ ﴾ (٦) **قال محمود :** أجود ما قيل فيه حمله على الدراية المفصلة و إن كان يدري أن مصيره إلى النعيم و مصيرهم إلى العذاب . فإن قلت : ﴿ مَا يُفَعَّلُ ﴾ مثبتٌ فحقه ( بي و بكم ) فما وجه دخول ( لا ) ؟ قلت : ابتداءً بالنفى فتناول ( ما ) و ما في حيزها فجاز كقوله : ﴿أَوْلَمَّا يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَقْدِرِ ﴾ (٧) أدخل الباء في الخبر لاشتمال النفي الأول عليه ، و قال :

(١) في " ب ، ج " [ التعجب ] ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٨٩ ) .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة توجد في هامش " أ " بخط الناسخ و في مكانها علامة الإلحاق و لا توجد في غيرها من النسخ .

(٥) سورة هود ١١ ، آية ٣٥ .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٩ .

(٧) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٣٣ .

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيمُ بن المسيب مبتغاهما (١) (٢)  
قال أحمد : بنى على أن المجرور قد عُطِفَ على مثله و أنَّهما جميعاً في صلة موصول  
واحد ، و لو قيل : المجرور الثاني من صلة موصول محذوف معطوف على مثله : و ما  
أدري ما يفعل بي و لا ما يفعل بكم - لم يفتقر إلى تأويل ، و حذف الموصول و بقاء صلته  
(٣) صحيح ، قال [ حسان ] (٤) :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ  
و يمدحه و ينصره سواء (٥)  
أَي مَنْ يَهْجُوهُ وَ مَنْ يَنْصُرُهُ سِوَاهُ .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ ﴾ الآية (٦) قال [ محمود ] (٧)

: الواو عاطفة ﴿ كَفَرْتُمْ ﴾ على الشرط كما عطفها ( ثُمَّ ) في قوله : ﴿ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ ﴾ (٨)

و كذا الواو الأخيرة في / قوله : ﴿ وَأَسْتَكْبِرُ ﴾ على ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ ﴾ و أمَّا واو ﴿ وَشَهِدَ

شَاهِدٌ ﴾ / و ما معه فقد عطفها على ﴿ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ و نظيره : إن أحسنتُ إليك فأسأتُ

و أقبلتُ فأعرضت ، أي أخبروني إن اجتمع كونُ القرآن من عند الله مع كفركم / و اجتمع

شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله فإيمانه (٩) مع استكباركم عن الإيمان به فأنتم أضلُّ

الناس . (١٠)

---

(١) هكذا هي في نسخ المختصر و في غيره من الكتب [ منتهاها ] ، و البيت للقحيف العُقيلي يمدح حكيم ابن  
المسيب القشيري ، هكذا نسبه البغدادي و عزا هذا البيت لنوادير ابن الأعرابي ، و الشاهد فيه زيادة الباء مع  
الحال المنفي عاملها للتوكيد . يراجع : الجنى الداني للمراي ( ص ٥٥ ) مغني اللبيب ( ص ١١٣ ) ، و  
خزانة الأدب ( ١٠ / ١٣٧ ) .

(٢) يراجع : الكشاف ( ٤ / ٢٩٠ ، ٢٩١ ) و هذا البيت غير موجود في الكشاف و لا في الانتصاف  
المطبوعين فلا أدري أهو في أحد نسخ الكتابين أم هو توضيح من علم الدين .

(٣) في الانتصاف المطبوع [ و تفاصيله كثيرة ] و في ظني العبارة محرفة و الصواب ما في نسخ المختصر

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٤١٣ ) .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٠ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٨) سورة فصلت ٤١ ، آية ٥٢ .

(٩) هكذا هي في " ج " و في " أ " أشار الناسخ أنها الظاهر ، و في " ب " [ إيمانهم ] و هو محتمل ، و قد

سقطت من " ز " .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٢٩٢ ) .

قال أحمد : لم يوجه المعطوفات إلى جهة واحدة ؛ لأنه قد يكون العطف لمجموع مفردات على مجموع مفردات للتقابل بين المفردات و منه : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۗ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۗ ﴾<sup>(١)</sup> و قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۗ ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال محمود : قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ هَذَا إِيَّاكَ قَدِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> لا يعمل ﴿ فَمَسِيْقُولُونَ ﴾ في ( إذ ) لتدافع [ معنى ] الاستقبال و [ معنى ] الحال ، فعامله محذوف أي و إذ لم يهتدوا به ظهر عندهم فسيقولون : [ هذا إياك ] ، و يكون [ قوله ] : ﴿ فَمَسِيْقُولُونَ ﴾ مسبباً عنه حتى يصحَّ كما صحَّ بـ ( أن ) قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ / الرَّسُولُ ﴾<sup>(٤)</sup> ز ١٢٣ ظ لمصادفة ( حتى ) مجرورها و المضارع ناصبه .<sup>(٥)</sup>

قال أحمد : إن لم يمنع عمل ﴿ فَمَسِيْقُولُونَ ﴾ إلا الاستقبال فلا مانع [ إذن ]<sup>(٦)</sup> ؛ لأنَّ الاستقبال إنما جاء للإشعار بدوام ما وقع و أنهم حرّفوا و قالوا : هذا أساطير الأولين و إياك قديم ، فمعناها و قالوا إذ لم يهتدوا به : هذا إياك قديم ، و داموا عليه فعبر عن الوقوع و الدوام  
و الاستقبال بالسين ، كقول إبراهيم : ﴿ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِينٌ ﴾<sup>(٧)</sup> و هذا طريق الجمع بين قوله : ﴿ فَهُوَ يَهْدِينُ ﴾<sup>(٨)</sup> و بين قوله : ﴿ سَيِّدِينٌ ﴾ ، و لولا دخول الفاء على الفعل لتعين هذا [ الذي ذكرتُ ] ، لكن الفاء دلتُ بسببيتها على محذوفٍ هو السبب و قطعتُ الفعل عن الظرف ، فتعين ما ذكره الزمخشري لأجل الفاء لا لأجل السين .

(١) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٩ ، ٢٠ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٥ .

(٣) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١١ .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٤ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٢٩٣ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٧ .

(٨) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧٨ .

قوله تعالى : ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا﴾ (١) نُصِبَ حَالًا عَنْ كِتَابٍ لِتَخْصِصِهِ بِالْوَصْفِ ، وَ الْعَامِلُ [ فِيهِ ] الْإِشَارَةُ ، أَوْ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ( مُصَدِّقٌ ) ، وَ الْعَامِلُ ( مُصَدِّقٌ ) . (٢)

قال أحمد : أَوْ نُصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ (٣) [ عَلَى قَوْلٍ ] (٤) . (٥)

قال محمود : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (٦) مَعْنَى الظَّرْفِيَّةُ جَعَلَ الذَّرِيَّةَ مَحَلًّا وَ مَكَانًا لِلْإِصْلَاحِ كَقَوْلِهِ :

..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَصَلِي (٧)

قال أحمد : وَ مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (٨) .

قال محمود : [ قَوْلُهُ تَعَالَى ] : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ (٩) زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَ هُوَ مُرَدُّدٌ بِقَوْلِهِ : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ (١٠) فَأَخِيرَ عَنْهُ بِالْجَمْعِ . (١١)

(١) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٢ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٢٩٤ ) .

(٣) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٥ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) النصب على الاختصاص هو اختيار الزمخشري في آية الدخان ، و حكى العكبري فيه ستة أقوال أخرى . يراجع : الكشاف ( ٤ / ٢٦٤ ) ، التبيان للعكبري ( ص ٥١٩ ) ، إعراب القرآن الكريم و بيانه ( ٧ / ١١٧ ) .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٥ .

(٧) بعض بيت لذي الرمة ، و هو : وَ إِن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ عَنْ ذِي ضُرُوعِهَا \* إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ ... ، وَ النِّصْلُ : السِّيفُ ، يَقُولُ : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِإِبْلِي لَبِنٍ أَعْقَرَهَا لِلضَّيْفِ . يراجع : ديوان ذي الرمة ( ص ٤٩٠ ) ، كِتَابُ الْمَعَانِي الْكَبِيرِ فِي أَبْيَاتِ الْمَعَانِي لِابْنِ قَتَيْبَةَ ( ١ / ٣٩٦ ) ، مَشَاهِدُ الْإِنْصَافِ بِحَاشِيَةِ الْكِشَافِ ( ٢ / ٥٥٦ ) .

(٨) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٣ .

(٩) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٧ .

(١٠) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٨ .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ) .

قال أحمد : و الصحيح أنّ المراد الجنس لكن لا يُردُّ بهذا الوجه ؛ فيجوز أن يقال : أراد عبد الرحمن و أمثاله ، كقول العزيز لزيخا : ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾<sup>(١)</sup> ثم عاد إلى خطابها [ بقوله ] : ﴿وَأَسْتَغْفِرِي لِدُنْبِكِ﴾<sup>(٢)</sup> ، \* و لكن وجه الردُّ أنّ ﴿الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ هم المخلدون في النار ، و عبد الرحمن كان من أفاضل المسلمين \*<sup>(٣)</sup> .

قال أحمد : و في الآية ردُّ على مَنْ زعم أنّ المفرد الجنسي لا يُعامل معاملة الجمع لا في الصفة و لا في الخبر ، فلا يقال : الدينار الصُّفْرُ خيرٌ من الدراهم البيض ، و هو مردودٌ بأنَّ خبر ( الذي ) المفرد جاء [ على ]<sup>(٤)</sup> نعت خبر المجموع .

ز ١٢٤ و

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٥)</sup> إمّا<sup>(٦)</sup> من قولهم : / عُرِضَ بنو فلانٍ على السيف أي قُتِلوا ، أو من : عُرِضَتِ الناقةُ على الحوض أي عرضت الحوض على الناقة فيقبلون .<sup>(٧)</sup>

ب ٩٦ ظ  
ج ٢٢٩

قال أحمد : إن كان ( عرضت الناقة على الحوض ) مقلوبًا ، فعرض الذين كفروا على النار ليس مقلوبًا ؛ / لأنَّ الحوضَ جمادٌ لا إدراك له و الناقةُ هي المدركة ، و أمّا / النار فقد ورد أنها مدركة إدراك أولي العلم ، فهو كقولك : عرضت الأسرى على الأمير .

أ ١١٦ ظ

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا آوَىٰ / مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup> قال [ محمود ]<sup>(٩)</sup> فيه : ( إن ( نافية ، و هي<sup>(١٠)</sup> أحسن في اللفظ من تكرار ( ما ) لما فيه من البشاعة ، و لأجل ذلك قلبوا الألف هاء في ( مهما ) ، و لقد أغتَّ أبو الطيب في قوله :  
لَعَمْرُكَ<sup>(١١)</sup> ما مَا بَانَ مِنْكَ لِضَارِبِ

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٨ .

(٢) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٩ .

(٣) ما بين العلامتين \* من كلام محمود في الكشف ، و أوله ليس في الانتصاف فلعله من كلام علم السدين و نسبته لأحمد من سهو الناسخين .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من " أ " كما حدث في عبارة " أ " أخطاء أخرى .

(٥) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٢٠ .

(٦) في " ج " [ يجوز أن يكون ] .

(٧) الكشف ( ٤ / ٢٩٧ ) .

(٨) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٢٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) هذه من " ج " و في " أ ، ب " [ إن ] و في " ز " [ إنه ] و ما أثبتته أولى من حيث اللمعنى يليها عبارة " ز " .

(١١) في " ز " [ لعمرى ] .

وما ضره لو اقتدى بعذوبة التنزيل (١) فقال : لعمرك ما إن بان منك لضارب . (٢)

**قال أحمد : بيت المتنبي ليس كما أنشده ، بل هو :**

يَرَى (٣) أن ما بان منك لضارب بأقتل (٤) مما بان منك لعائب (٥)  
و لا يستقيم إلا كذلك لأن قبله :

هو ابن رسول و ابن صفيه (٦) و شِبْهُهُمَا شَبِهَتْ بَعْدَ التَّجَارِبِ  
و لو أتى أبو الطيب بـ ( إن ) لقال : يرى أن ما بان منك ، و هذا التكرار أنقل من  
تكرار ( ما ) ، و انتقاد الزمخشري بناءً منه أن البيت كما أنشده على أنه لو كان كما قال  
لورد عليه دخول الباء ، و هي لا تدخل إلا في ( ليس ) و في ( ما ) الحجازية العاملة ، و ( إن )  
لا تعمل على الأصح (٧) فلا تدخل الباء ، و لا أبريء المتنبي من التقعر (٨) فإنه كان

(١) في " ج " هنا [ ألفاظ الكتاب العزيز ] .

(٢) الكشف ( ٤ / ٣٠٠ ) .

(٣) هكذا هي في " ز " و هو موافق لما في ديوانه ، و في بقية النسخ [ ترى ] بالتاء المثناة من فوق ، و في  
الانتصاف [ لعمرى ] بدلًا من ( يرى ) ، كما ذكر ( ما ) واحدة فيه و الصواب في نسخ المختصر و الديوان  
هما اثنان . يراجع شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ( ٢ / ٤٤٢ ) .

(٤) في " ج ، ز " [ بأفتك ] و المثبت هو الموافق لما في ديوان المتنبي .

(٥) قال المعري : " ( ما ) الأولى نافية و الثانية بمعنى ( الذي ) ، و اسم ( أن ) محذوف ، و التقدير : أنه  
ليس الذي بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب ... أي أن القتل أسهل عنده من العيب " . المرجع  
السابق نفسه .

(٦) هكذا هو في نسخ المختصر و كذلك في الانتصاف المطبوع ، أمّا في الديوان و معجز أحمد فهي [ وصيه  
[ يعني عليًا ( ﷺ ) ] و هذه عقيدة الشيعة ، و المتنبي قد نشأ في الكوفة و ادّعى النسب العلوي أيضًا ، فهذا  
يفسر سبب إطلاق الوصي عليه كما تقول الشيعة بأن النبي ( ﷺ ) أوصى لعلي ( ﷺ ) بالخلافة ، و هي  
عقيدة مخالفة لإجماع أهل السنة على أحقية أبي بكر ( ﷺ ) إما لاختيار الصحب ( ﷺ ) له ، أو بالنص  
عليه بطريق الإشارة . يراجع : المتنبي لمحمود شاكر ( ص ١٥١ ) ، و شرح أصول اعتقاد أهل السنة  
و الجماعة لللالكائي ( ٤ / ١٤٧٦ ) ، منهاج السنة النبوية لابن تيمية ( ١ / ٤٨٦ ) و ما بعدها .

(٧) ابن المنير ( ﷺ ) يريد أن يلزم محمودًا بما صححه هو ؛ و الزمخشري ذكر ( إن ) النافية في مفصله  
و ذكر الخلاف فيها بين سيبويه و المبرد و لم يرجح إلا من حيث تقديم قول سيبويه بالمنع ، و قول المبرد  
بجواز إعمالها هو قول الكوفيين ما خلا الفراء و رجحه غير واحد من العلماء ، و عليه خرّج ابن جنّي قراءة  
سعید بن جبیر لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ ( الأعراف ٧ ، آية ١٩٤ )  
( بنصب عباد علي كونه خبر ( إن ) و ذكر ابن هشام أنها لغة أهل العالية . و حسبك بلغة وافقت قراءة  
قرآنية و إن كانت شاذة . يراجع : المحتسب لابن جنّي ( ١ / ٢٧٠ ) ، و المفصل للزمخشري ( ص ٣٠٧ ) ،  
و شرح ابن عقيل ( ١ / ٣١٧ : ٣١٩ ) و أوضح المسالك ( ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ ) .

(٨) في " ج " [ الغنائة ] .



مغرماً بالغريب من النظم ، و رأى الزمخشري في الآية وجهاً أن يجعل ( إن ) زائدة مثلها في [ قوله ] :

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ (١)  
قال : و قد يكون معناه : مكناهم في مثل ما مكناكم ، و رُجِحَ الأول بأنه أبلغ في التوبيخ كقوله تعالى : ﴿ أَحْسَنُ أَثْنًا ﴾ (٢) و قوله تعالى : ﴿ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً ﴾ (٣) . قال أحمد : و أخصُّ بهذه الطائفة قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾ (٤) .

قال / محمود : قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءِلهَةً ﴾ (٥) ز ١٢٤ ظ  
أخذُ مفعولي ( اتخذ ) الضميرُ الراجع إلى الموصول ، و الثاني ( آلهة ) ، و ( قُرْبَانًا ) حالٌ ، و لا يصح أن يكون ( قُرْبَانًا ) مفعولاً ثانياً و ( آلهة ) حالٌ منه . (٦)  
قال أحمد : لأنه يصير المعنى الذمُّ على ترك اتخاذ الله متقرباً به ؛ لأنك إذا قلت لعبدك : اتخذت فلاناً سيدياً دوني لمتة على نسبة السيادة لغيره ؛ و الله تعالى لا يتقرب به لكن يتقرب إليه .

قوله تعالى : ﴿ يَنْقُومَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ الآية (٧) قال محمود : إنما بعض المغفرة لأن من الذنوب ما لا يغفرها الإيمان كالمظالم . (٨)

قال أحمد : الحربي إذا نهب الأموال و سفك الدماء ، ثم حسن إسلامه جبَّ الإسلام ما تقدَّم ، و يقال : إنه لم يرد وعد المغفرة للكافر على تقدير الإيمان في كتاب الله تعالى إلا مبعَّ

(١) البيت لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت ، قال الشيخ عليان : " فإن المرء يرتجي الأمر الغائب عنه و تحول أهوال الموت أو شدائد الدهر بينه و بين أدنى شيء منه " و الشاهد فيه زيادة ( إن ) بعد ( ما ) الموصولة الاسمية حملاً على ما النافية . يراجع : الجنى الداني للمراي ( ص ٢١٠ ) ، مغني اللبيب ( ص ٣٠ ) ، خزنة الأدب للبغدادي ( ٨ / ٤٤٠ ) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٢) سورة مريم ١٩ ، آية ٧٤ .

(٣) سورة غافر ٤٠ ، آية ٨٢ .

(٤) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٥ .

(٥) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٢٨ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٣٠٢ ) .

(٧) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٣١ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٣٠٤ ) .

و هذا منه ، فلعل سره أن مقام الكافر قبض لا بسط ؛ فلذلك لم يبسط رجاؤه في مغفرة كل الذنوب .

١٣٤ - قلتُ : مقام الكافر عند ترغيبه في الإسلام بسط لا قبض ، و قد أمر الله موسى ( عليه السلام ) أن يقول لفرعون قولاً لينا ، و قد ورد قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) و هي غير مبعضة و ( ما ) للعموم و لا سيما و قد وقعت في الشرط . (٢)

### من سورة محمد ( ﷺ )

قال محمود : قوله عزّ و جلّ : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ ﴾ (٣) جعلها كالضالة بمضيعة إذ لم تُقبَل ، أو جعلها ضالة في كفرهم و معاصيهم ، كما يضل الماء في اللبن ، و ﴿ أَعْمَلُهُمْ ﴾ ما يسمونها مكارم من صلة رحم و فك أسير و قري ضيف . (٤)

قال أحمد : الثاني قوي بمقابلته (٥) في الذين آمنوا ﴿ كَفَرَعَهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ (٦) ؛ لأن الكفار ضلت أعمالهم الصالحة \* في غمرة سيئاتهم ، و المؤمنون ستر الله أعمالهم السيئة / أ ١١٧ و في كنف الصالحة \* (٧) و إليه وقعت الإشارة بقوله عزّ و جلّ : ﴿ كَذَلِكَ / يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ ﴾ (٨) .

(١) سورة الأنفال ٨ ، آية ٣٨ .

(٢) هذا العموم من العلماء من قيده بحديث ابن مسعود مرفوعاً - و هو في الصحيحين - : ( و من أساء في الإسلام أخذ بالأول و الآخر ) فقالوا في الآية : المراد ما سلف مما انتهوا عنه ، و ممن قال بهذا القول أبو عبد الله الحلبي . يراجع : فتح الباري ( ١٢ / ٣٠٢ ) .

(٣) سورة محمد ٤٧ ، آية ١ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ) .

(٥) في " ج " [ لأنه قابله ] .

(٦) سورة محمد ٤٧ ، آية ٢ .

(٧) ما بين العلامتين سقط من " ب " .

(٨) سورة محمد ٤٧ ، آية ٣ .

قال محمود : قوله : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> هو كلامٌ صورته الإثبات ومعناه النفي ؛ لانطوائه تحت كلام صُدِّرَ بالإنكار و هو قوله : ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> كأنه قيل : أفمن هو في الجنة كمن هو في النار ؟ و عرِّي من حرف الإنكار زيادةً في تصوير مكابرة مَنْ يسوِّي بين المتمسك بالبينة و التابع / للهوى ، فهو بمنزلة مَنْ يسوِّي بين الجنة الموصوفة و النار ، و هو كقوله :

أَفَرِحَ أَنْ<sup>(٣)</sup> أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُرِثَ ذُودًا شَصَائِصًا نَبَلًا<sup>(٤)</sup>  
فصورة كلامه الفرح برزية الكرام و وراثته الذود القليل الطائل و معناه الإنكار ، / كأنَّ قائلاً قال له : أتفرحُ بكذا ؟ فقال ذلك ردًّا عليه فأورده بغير حرف إنكار ؛ لتصوير قبح ما رُمي به ، و هو تسليم تحته إنكار . و قوله : ﴿فِيهَا أَهْرٌ﴾ داخلٌ في حكم الصلَّة كأنه تكررٌ لذكر الجنة ؛ فإنه يصحُّ أن تقول التي فيها أهنارٌ .<sup>(٥)</sup>

قال أحمد : لقد أحسن ، و في الكلام حذف لتتمَّ المعادلة و تصحَّ المقابلة ، أي مثل ساكن الجنة [ التي وُعِدَ ، و هو ]<sup>(٦)</sup> كقوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ﴾<sup>(٧)</sup> فيكون حينئذٍ تنظيرٌ بعد التسوية بين المتمسك بالبينة و راكب الهوى ببعْدِ التسوية بين المنعم في الجنة و المعذب في النار ، و هو من باب تنظير الشيء بنفسه باعتبار حالين : أحدهما أوضحُ بياناً من الأخرى ، فالمتمسك بالبينة هو المنعم في الجنة و المتبع للهوى هو المعذب في النار .

(١) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٥ .

(٢) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٤ .

(٣) في " ز " [ إن ] بهمزة مكسورة .

(٤) البيت لحضرمي بن عامر الأسدي و قد مات أخوه فقال جزءٌ : قد فرح بأكل الميراث ، هكذا قال الجاحظ ، و الذود : جماعة قليلة من الإبل ، قال ابن قتيبة : " النَّبَلُ هَاهُنَا الصَّغَارُ ، و الشصائص التي لا ألبان لها ،

و قيل : نَبَلٌ جمع نَبْلَةٌ و هي العطية " و شصائص جمع شصوص ، و النَّبَلُ من الأضداد فيقال للصغار و النجائب : نبلا . يراجع : البيان و التبيين للجاحظ ( ٣ / ٣١٥ ) ، أدب الكاتب ( ص ٢٠٩ ) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشف ( ٣ / ٢٥٧ ) .

(٥) الكشف ( ٤ / ٣١٣ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ١٩ .

**قال محمود :** قوله عزَّ و جلَّ : ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> مشتقٌّ من السؤل و هو الاسترخاء أي سهَّل ركوب العظام ، و قد اشتقَّه من السؤل من لا علم له بالتصريف و الاشتقاق جميعًا .<sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** لأنَّ ( السؤل ) مهموزٌ و ( سؤل ) معتلٌ .

**قوله تعالى :** ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> لا تُبْطِلُوا الطاعات بالكبائر فتحبطوها كقوله تعالى : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> ، قال أبو العالية : كانوا يظنون أنه لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ كما لا ينفع مع الشرك عمل حتى نزلت هذه الآية فخافوا الكبائر .<sup>(٥)</sup> و قال ابن عمر : كنا نظنُّ جميع الحسنات مقبولة حتى نزلت ؛ فقلنا تُبْطِلُهَا الكبائر الموجبات حتى نزل ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾<sup>(٦)</sup> فكففنا عن القول في ذلك ، و كنا نخاف على من أصاب الكبائر<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

**قال أحمد :** الكبائر لا تحبط الحسنات<sup>(٩)</sup> ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً

(١) سورة محمد ٤٧ ، آية ٢٥ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٣١٨ ) .

(٣) سورة محمد ٤٧ ، آية ٣٣ .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٢ .

(٥) أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة ، و عزاه السيوطي في الدر المنثور لعبد ابن حميد و ابن أبي حاتم ، و قال محقق كتاب تعظيم قدر الصلاة : إسناده ضعيف . تعظيم قدر الصلاة ( ٢ / ٦٤٥ ، ح ٦٩٨ ) ، الكافي الشاف بحاشية الكشاف ، الدر المنثور ( ١٣ / ٤٥١ ) .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٧) أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة ، و عزاه السيوطي لابن جرير و ابن مردويه ، و قال محقق الدر : " قال محقق تعظيم قدر الصلاة : إسناده ضعيف ، و هو حسن بمجموع طرقه "

و تحسين الحديث بمجموع طرقه ليس في النسخة التي بين يدي من كتاب المروزي . يراجع : تعظيم قدر الصلاة ( ٢ / ٦٤٦ ، ح ٦٩٩ ) ، الكافي الشاف ، الدر المنثور ( ١٣ / ٤٥١ ) .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٣٢٠ ) .

(٩) قال القرطبي في هذه الآية : " أي حسناتكم بالمعاصي ، قاله الحسن ، و قال الزهري بالكبائر " . و عدَّ أقوالاً ثم قال : " و كله متقارب و قول الحسن يجمعه . و فيه إشارة إلى أنَّ الكبائر تحبط الطاعات و المعاصي تخرج عن الإيمان " . و حبوط الأعمال بالمعاصي هو ظاهر قوله تعالى : ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ ( سورة الحجرات ، آية ٢ ) و قد بيَّنه ابن كثير . يراجع : الجامع لأحكام القرآن ( ٩ /

٦٣٠٥ ) ، تفسير ابن كثير ( ٧ / ٢٤٦ ) .

ز ١٢٥ ظ

يُضَعِفَهَا ﴿١﴾ بل الحسنات يذهبن السيئات ، و الكبيرة عند المعتزلة تُحِبُّ الصالحات و لو كانت مثل زبد البحر ، و ما أورده من الآثار و جب رده إلى (٢) قاعدة الحق بالتأويل ، فإن لم يقبل / التأويل فطريقه تحسين الظن بالمنقول عنه و تغليب ناقله ، و كلام ابن عمر ظاهره أولى بنصره أهل السنة ، و الآية محمولةً عندنا على الإخلال بركن أو شرط يقتضي البطلان من أصله ؛ لا أنه (٣) يبطل بعد استكمال شرائط الصحة و القبول .

## من سورة الفتح

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴿٢﴾ ﴾ (٤)

ج ٢٣٣

نزلت عام الحديبية قبل فتح مكة ، و جاءت بلفظ الماضي على عادة رب العزة (٥) في الإخبار عن الأمور المحققة / [ بالفعل الماضي ] منزلًا لها منزلة الكائنة ، و فيه من الفخامة ما لا يخفى من تعظيم المخبر عنه . (٦)

ظ ١١٧١

قال أحمد : و العدول / عن التكلم إلى الغيبة أيضًا [ فيه ] فخامة .

قوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٧) قال محمود : لَمَّا قَالَ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ

ب ٩٧ ظ

إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ﴾ أكد الله بمثال تخيلي / بقوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ \* أي (٨) يد الرسول التي فوق أيديهم \* (٩) هي يد الله ، و الله تعالى منزّه عن الجوارح ، أي (١٠) الميثاق مع رسوله كالميثاق معه . (١١)

(١) سورة النساء ، ٤ ، آية ٤٠ .

(٢) في " أ " [ على ] .

(٣) هكذا هي في " ب ، ز " و في " أ " [ لأنه ] و بها يتحرف المعنى المراد .

(٤) سورة الفتح ، ٤٨ ، آية ١ ، ٢ .

(٥) في " ج " [ كما تكرر في الكتاب العزيز ] و ما أثبتته هو ما اتفق عليه الكشاف و الانتصاف و بقية نسخ المختصر .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٣٢٣ ) .

(٧) سورة الفتح ، ٤٨ ، آية ١٠ .

(٨) في " ج " [ هي ] .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) في " ج " [ لكن معناه ] .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٣٢٦ ) .

قال أحمد : لفظ التخيل يُبدل <sup>(١)</sup> بالتمثيل [ كما مرت نظائره ] .

قال محمود : [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا ﴾

<sup>(٣)</sup> قَتْلًا أَوْ هَزِيمَةً ، أَوْ ﴿ نَفْعًا ﴾ ظَفْرًا أَوْ غَنِيمَةً . <sup>(٤)</sup>

قال أحمد : هو من اللف أي من يملك لكم من الله شيئاً إن أراد بكم ضرراً ، أو من يحرّمكم من النفع إن أراد بكم نفعاً ؛ لأنّ ﴿ مَنْ يَمْلِكُ ﴾ يستعمل في الضرّ كقوله : ﴿ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ <sup>(٧)</sup> و سرُّ اختصاص دفع المضرة أنّ إضافة الملك في هذه المواضع <sup>(٨)</sup> باللام ، و دفع المضرة نفع و ليس كذلك حرمان المنفعة ؛ فهو ضررٌ عائِدٌ عليه لا له ، و إنّما انتظمت هذه الآية كذلك لأنّ القسمين يشتركان في أنّ كلّ واحدٍ منهما نفيٌ لدفع \* المقدر من خير و شرٍّ ، فلمّا تقاربا أدرجهما في عبارة واحدة ، و خصّ عبارة دفع \* <sup>(٩)</sup> الضرر لأنّه المتوقع لهؤلاء ؛ إذ الآية تهديد و وعيدٌ ، و هي نظيرة قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> فالعصمة إنّما تكون من السوء فهاتان الآياتان توأمان <sup>(١١)</sup> .

(١) في " ج " [ يجب تبديله ] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١١ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٢٧ ) .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ١٧ .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٤١ .

(٧) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٨ .

(٨) في أ " زيادة [ لكونه ] بخط الناسخ في الهامش و بمكانها علامة الإلحاق و ليست في بقية النسخ ، و لا أظن المعنى يحتاجها .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ١٧ .

(١١) في " ج ، ز " [ توأمان ] و الصحيح ما أثبتته ؛ قال في القاموس : " يقال : توأم للذكر و توأمة للأنثى ، فإذا جُمعا فهما توأمان و توأم . " و في الانتصاف [ يرامان ] و هو تحريف ظاهر ، يراجع : القاموس المحيط ، و تاج العروس ( ٣١ / ٣١٩ ) و المعجم الوسيط مادة ( تَأَم ) ، ( وأم ) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ / فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا ﴾ (١) أي لهم  
وضع الظاهر موضع المضمرة . قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) قال  
محمود : و مشيئته تابعة لحكمته ، و حكمته المغفرة للتائب و تعذيب المصر . (٣)

قال أحمد : تقدّم منه أمثال ذلك حملاً للقرآن على رأيه .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٤) الإضراب  
الأول ردُّ لأن يكون حكم الله أن لا يخرجوا معهم ، و الآخر إضراب من الله عن نسبة الحسد  
إلى المؤمنين إلى ما هو أظهر من الجهل و قلة التفقه . (٥)

قال أحمد : فالإضراب الأول هو المعروف و الثاني هو المستغرب المستعذب الذي  
ليس فيه مباينة بين الأول و الثاني ، بل زيادة تنبيه و مبالغة متمكنة ، و المنسوب إليهم ثانيًا  
أشدُّ ؛ فإنهم في الأول جهلوا شيئاً مخصوصاً بنسبتهم المؤمنين إلى الحسد ، و الثاني نسبة إلى  
الجهل المطلق المسترسل (٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ﴾ الآية (٧) قال محمود : \* يجوز أن يكون جواب (   
لولا ) محذوفاً لدلالة الكلام عليه \* (٨) ، و يجوز أن يكون ﴿ لَو تَزَيَّلُوا ﴾ كالتكرار لقوله :  
﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ ﴾ ؛ لأنَّ معناها واحدٌ و ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ هو الجواب . (٩)

قال أحمد : إنّما كان مرجعها هاهنا واحداً و إن كانت ( لولا ) تدلُّ / على الامتناع  
للوجود (١٠) ، و ( لو ) تدلُّ على الامتناع للامتناع (١١) ؛ لأنَّ ( لو ) دخلت هنا على وجود  
معناه العدم ؛ إذ التزييل معناه المفارقة فصار ثبوتاً ، و كان جدّي يختار الوجه الثاني و

(١) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٣ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٤ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ) .

(٤) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٥ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٣٢٩ ) .

(٦) في " أ " [ المسترسل ] و هو تحريف .

(٧) سورة الفتح ٤٨ ، آية ٢٥ .

(٨) ما بين العلامتين سقط من " ز " .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٣٣٤ ) .

(١٠) في " ج " [ على امتناع أمر لوجود غيره ] فهو شرح للثابت أعلاه .

(١١) هكذا في النسخ و في الانتصاف بلام واحدة [ لوجود ... لامتناع ] .

يجعله نظرية طول الكلام ، فمرة يطري بلفظه و مرة [ يطري ] بما يؤدي مؤداه . و الله أعلم

## من سورة الحجرات

/ قوله : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ <sup>(١)</sup> قال محمود : ١١٨١ و واجب أن يكون الأمر الذي ينتهي إلى الله و رسوله مقدّمًا على الأمور كلّها من غير تقييد و لا تخصيص . <sup>(٢)</sup>

قال أحمد : لأنه لم يذكر المفعول الذي يتقاضاه ﴿تَقَدِّمُوا﴾ كأنه نهى عن الفعل الذي هو التقدّم كقوله : ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> دلّت الآية على أمرين هائلين : أحدهما أن فيما يرتكب من الأثام ما يحبط [ الأعمال ] <sup>(٦)</sup> ، الثاني أن في أعماله ما لا يدري أنه محبط و لعله عند الله سبحانه محبط ، فعلى المؤمن أن يكون كالماشي في طريق شائك يتحرز و يتوقّى . <sup>(٧)</sup>

ز ١٢٦ ظ

/ قال أحمد : هو يعتقد أن الكبائر محبطة للأعمال / موجبة للخلود في النار ، و أخذ من هذه الآية أن رفع الصوت بين يدي النبي ﷺ ( معصية لا تبلغ الشرك و قد جعلها محبطة ، و خوف العباد من إحباط الأعمال . و جوابه أن المراد النهي عن رفع الصوت على الإطلاق و الحذر عمّا يتوقّع منه من إيذاء النبي ﷺ ) ، و إيذاؤه كفر محبط للعمل ، فنهى عن رفع الصوت محذرًا فيه عمّا يؤول إليه ، و لو كان الأمر على ما يعتقد الزمخشري لم يكن لقوله :

ب ٩٨ و

(١) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٣٤٠ ) .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٨ .

(٤) قول أحمد في الانتصاف المطبوع أكثر من هذا لأنّ الناشرين زادوا من نقل أحمد عن الزمخشري و لم يميزوا بين كلامهما ، و ما زاد عمّا في المختصر فهو في الكشاف ( ٤ / ٣٤١ ) .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٢ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ ) .



﴿وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ معنى ؛ إذ الأمر منحصرٌ في أن يكون كفرًا محبطًا لكونه مؤذيًا ، أو غير مؤذٍ فيكون محبطًا على رأيه فالإحباط واقعٌ على كلِّ حال ، و كلامنا هذا مرتبٌ على مقدمتين : أن رفع الصوت مما يحصل به الأذى ، و هو <sup>(١)</sup> أمرٌ مشاهد حتى إنَّ الشيخ يتأذى برفع التلميذ صوته ، فكيف برتبة النبوة و ما يستحقّه من الإجلال و الإعظام . الثانية أن إيذاء النبي كفرٌ .

**قوله تعالى :** ﴿مَنْ وَرَاءَ الْحُجُرَاتِ﴾ <sup>(٢)</sup> **قال محمود :** يجوز أن يكونوا نادوه من وراء كلِّ حجرة ، أو انقسموا فنادى كلُّ طائفة من حجرة ، أو حجرة واحدة جمعت تعظيمًا . و قوله : ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ محاشاةٌ لبعضهم أو حكمٌ بقلة العقلاء فيهم ، أي ليس فيهم عاقل ، \* فالقلة يُراد بها العدم \* <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد <sup>(٥)</sup> :** اغترَّ بعضهم في تلب بني تميم بما لا تساعد عليه الآية ؛ فإنما نزلت في الذين نادوه من الحاضرين حينئذٍ و الراضين بفعل المنادين و هم جفاة بني تميم ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ <sup>(٦)</sup> ، فكيف تسبُّ أمةً عظيمةً ببعضٍ قليلٍ منهم ارتكب جهالةً ؟ و قد روي أن المنادي له عبيدة بن حصن و الأقرع [بن حابس] <sup>(٧)</sup> و قد صحَّت الأحاديث في فضل بني تميم . <sup>(٨)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿إِنْ جَاءَكُمْ / فَاسِقٌ﴾ <sup>(٩)</sup> **قال محمود :** نكر ( فاسقًا ) و ( نبأ ) لقصد ج ٢٣٥ الشياخ ، فكأنه قال : أي فاسق جاء بأي نبأ . <sup>(١٠)</sup>

(١) في " ز " [ و وقوعه ] .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٤ .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٤٨ ) .

(٥) في " أ " [ محمود ] و الصحيح ما أثبتته .

(٦) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٨ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و قد زاد علم الدين اسم عبيدة بن حصن ، فليس في الانتصاف المطبوع ، و قد جاء ذكر عبيدة بن حصن في أثر ذكره السيوطي و عزاه لابن إسحاق و ابن مردويه عن ابن عباس . يراجع : السيرة النبوية لابن هشام ( ٤ / ١٣١ ) ، الدر المنثور ( ١٣ / ٥٤٢ ) .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٣٤٧ ) و هو قبل كلام الزمخشري في ترتيب الكشاف .

(٩) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٦ .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٣٥٠ ) .

**قال أحمد :** تسامح بلفظ الشيعاء و المراد العموم ؛ لأنَّ النكرة في سياق الشرط تعمُّ عمومها في النفي .

**قال محمود :** عدل عن ( إذا ) إلى ( إن ) لأنَّ مجيء الفاسق بالكذب إلى النبي<sup>(١)</sup> ممَّا يندر ، و كان الوليد<sup>(٢)</sup> قد بُعث / مصدقاً إلى بني المصطلق و كان مناوئاً لهم ، فتلقوه فاعتقد أنَّهم يقاتلونه ، فعاد و قال : منعوني الزكاة ، كذباً عليهم ، فهمَّ النبي<sup>(ﷺ)</sup> بالإيقاع بهم و بعث خالدًا أو غيره إليهم ، فأدوا الزكاة و تتصلَّوا ممَّا ذُكر عنهم ، و الوليد هذا هو الذي ولَّاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص ، فصلى الصبح [ و هو ] سكران أربعاً و قال : أزيدكم ؟ فعزله . [ قال محمود ]<sup>(٣)</sup> و مقلوب ( فسق ) فقست<sup>(٤)</sup> البيضة [ إذا ]<sup>(٥)</sup> كسرتها ، و الندم من النديم / الملازم لصحبته في الشراب ، و مقلوبه ( أدمن ) الأمر ، و مدن بالمكان : أقام به و منه المدينة .<sup>(٦)</sup>

أ ١١٨١ ظ

**و قوله :** ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ليس مستأنفاً لأنَّه يؤدي إلى تنافر النظم ، بل<sup>(٨)</sup> حالٌّ من الضمير البارز في قوله : ﴿فِيكُمْ﴾ أو من المستتر ، و كلاهما سديد ، أي فيكم رسول الله على حالةٍ يُحبُّ تغييرها منكم ، و هي أنكم تحبُّون أن يعمل في الحوادث بما يعنُّ لكم ، و هذا يدلُّ على أنَّ بعض المؤمنين زينوا لرسول الله (ﷺ) الوقوع ببني المصطلق تصديقاً للوليد ، و أنَّ نظائر ذلك من الهنات كان يفرط<sup>(٩)</sup> منهم ، و بعضهم كان تزعه التقوى و هم

(١) في " ج ، ز " [ النبأ ] و لا يحتاجها السياق .

(٢) هو ابن عقبة بن أبي معيط .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) هكذا هو في نسخ المختصر بتقديم الفاء ثم القاف ، و هو الصواب الذي ذُكر في المعاجم ، و قد جاء في الكشاف المطبوع بتقديم القاف ( قفس ) و هو تحريف فليس في مادة ( قفس ) معنى كسر ، و يدل على هذا - أنهما مادتان - قول الزمخشري بعدها : " و من مقلوبه أيضاً : قفست " فذكر المادة الثانية ، و لو كان معنى ثانياً للمادة نفسها لعطفه عليه مباشرة ، و من الجدير بالذكر أنَّ المعنى الثاني ( قفست الشيء إذا أخرجته عن يد مالكة مختصاً له عليه ) الذي ذكره الزمخشري يلحقه بعضهم بمادة ( قفس ) بتقديم الفاء ، و تفريق الزمخشري بينهما إما لأنَّه من المانعين من ذلك ، أو فعله خروجاً من الخلاف . يراجع : أساس البلاغة مادة ( قفس ) و ( قفص ) ، و لسان العرب ، و القاموس المحيط و المعجم الوسيط مادة ( قفس ) و ( قفس ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٣٥٠ ، ٣٥١ ) .

(٧) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٧ .

(٨) في " ج " هنا زيادة [ معناه على أنه ] .

(٩) في " ج " [ يصدر ] .

المستثنون بقوله : ﴿وَلَنِكَنَّ اللَّهُ حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَنَ﴾ الآية ، لكن أغنت عن ذكر البعض صفة البعض الآخر بما يغايرهم ، و هذا من إيجاز القرآن و لمحاته اللطيفة . (١)

ب ٩٨ ظ / قال أحمد : من هنات المعتزلة توريكهم على عثمان و توقفهم في الحكم بفسق قتلته ، و قد عرض هنا بأنه ولي الوليد عوضاً عن سعد بن أبي وقاص أحد العشرة ، و عرض به في قوله : " أن من الصحابة من كان يصدر منه هنات من جملتها تصديق الوليد فيما أخبر به و الإيقاع ببني المصطلق " فافهم من تعريضنا ما عرض به في عثمان نسأل الله العصمة .

قال محمود : و معنى تحبيب الله و تكريهه اللطف و التوفيق ؛ فإن الإنسان لا يمدح بغير فعله و قد قال تعالى : ﴿وَتُحِبُّونَ أَنْ تُمَمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ (٢) و أمّا (٣) المدح بالجمال و حسن الوجه فذلك لأنهم رأوه في الغالب يسفر عن خبر حسن ، قالوا : أحسن ما في السديم و جه

و من الفضلاء من يمنع صحة ذلك و خطأ المادح به ، و جعل النعت بأَمْهَاتِ الخير و هي الفصاحة و الشجاعة و العدل و العفة و ما تفرع منها . (٤)

ز ١٢٧ ظ

ج ٢٣٦ قال أحمد : ترك الحق لخيال [ اعتقده و ] اعتمده / في الشاهد / أن الإنسان لا يمدح بفعل غيره ، و أبطل ما صرحت به الآية من نسبة ذلك إلى الله وحده (٥) ، فكيف تترك أدلة العقول

و صريح النقل في قوله عز و جل : ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٦) و أمثال هذه الآية بقياس الغائب على الشاهد ، فهذا تحريف لكتاب الله عز و جل ؛ فإن الله سبحانه أعطى و أثنى و منح و مدح ، و لا موجود إلا الله سبحانه و صفاته و أفعاله ، فأفعاله بعضها محل لبعض ، فماذا يقول في ثناء الله على رسله باصطفائه لهم أهو بما اكتسبوه أو بما وهبهم فاتهبوه ؟ فإن قال بالأول \* خرج عن الملة \* (٧) ، و إن قال بالثاني سلم الأمر [ في أول وهلة ] (٨) . و الله أعلم .

(١) الكشاف ( ٤ / ٣٥٢ ) .

(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٨٨ .

(٣) في " أ " وهم من الناسخ حيث أعاد بعض الجملة السابقة فأخل بالمعنى ، و المثبت من بقية النسخ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ) .

(٥) سقطت من " ج " و فيها بدلاً منها [ عز و جل ] و ربما كانت أولى من المثبت .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٧) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

**قال محمود :** ﴿أَوْلَيْتِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضْلًا ﴿١﴾ انتصب ( فضلًا ) مفعولًا من أجله عن ( الراشدون ) ، و أورد عليه أن ( الراشدون ) فعلهم و الفضل من الله ، [ و شرط المفعول له أن يكون علةً لفعل الفاعل المعلن ] (٢) و أجاب بأنه لمَّا وقع الرشد عبارة عن التحبيب و التزيين استقام انتصابه عنه . (٣)

**قال أحمد :** قد بيَّنا أنَّ الرشد مخلوق لله تعالى فلا سؤال من هذا الوجه ، بل من جهة أنَّ الله تعالى خاطب خلقه باللغة المعهودة ، و فيها نسبةُ الفعل إلى الفاعل حقيقةً كان أو مجازًا ، فزيدٌ في ( مات زيدٌ ) فاعلٌ ، و قد نسب الرشد إليهم على أنَّهم فاعلوه ، و إن كان مجازًا في الاعتقاد (٤) ، فنجيب عنه بجواب الزمخشري ، أو بأنَّ الراشد هاهنا يستلزم كون الله مرشدًا (٥) ؛ إذ هو مطاوع ( أرشده فرشدَ ) فتصحُّ المطابقة و هو عكس قوله عزَّ و جلَّ : ﴿يُرِيكُمْ﴾ **الْبَرْقَ حَوْفًا وَطَمَعًا ﴿٦﴾** لأنهم هناك مفعولون في معنى / الفاعلين فتصحُّ بواسطة استلزام المطاوعة ، فتصحُّ مسألة ﴿يُرِيكُمْ﴾ بتقدير المفعول و تصحُّ هذه بتقدير الفاعل (٧) .

أ ١١٩ و

**قال محمود :** قوله : ﴿وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (٨) عدل عن ( اقتتلا ) و ( اقتتلتا ) و قد قرئ بهما (١) حملًا على المعنى (٢) .

(١) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٧ ، ٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ ) .

(٤) هكذا كلُّ من المعتزلي و الأشعري يغفل عن جانب من الحقيقة في هذه المسألة ؛ و الأولى أن نقف عند كلام الله فقد سمى المؤمنين الراشدين لأنهم فاعلون له ، و لا يعارض هذا خلق الله للعبد و عمله ؛ فإنَّ الله عزَّ و جلَّ بدأ بهدايته لعباده بتزيين الإيمان في قلوبهم و هذا فضله عليهم ، ثم مدحهم بالرشد لقبولهم هداه و عملهم به ، و هذا من نعمه تعالى عليهم ؛ لذلك قال بعده : ﴿ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴾ ﴿٧﴾ فبيَّن تعالى أنَّهم عباد مربيون لله بين فضله و نعمته ، ثم ختم الآية الثانية بأنه عليم حكيم ، فهو عليم بمن هو لنعمه و فضله أهل ، و من هو ليس كذلك ، و هو الحكيم في تدبيره و قضائه . قال الشيخ السعدي : " و الله تعالى يحب الإيمان و يزينه في قلوبكم بما أودع في قلوبكم من محبة الحق و إيثاره ، و بما نصب على الحق من الشواهد و الأدلة الدالة على صحته ، و قبول القلوب و الفطر له ، و بما يفعله تعالى بكم من توفيقه للإجابة إليه " . يراجع : جامع البيان ( ٢١ / ٣٥٥ ) ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ السعدي ( ٤ / ١٦٨٩ ) .

(٥) في " ز " [ كون العبد راشدًا ] و المثبت أصح .

(٦) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٤ .

(٧) أي بتقدير الفاعل مفعولًا على العكس من الآية السابقة في الروم .

(٨) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٩ .

**قال أحمد :** و قد أنكر النحاة الحمل على لفظ ( مَنْ ) بعد الحمل على معناها ، و في الآية حملٌ على المعنى بقوله : ﴿ أَقْتَلُوا ﴾ ثم على اللفظ بقوله : ﴿ بَيْنَهُمَا ﴾ و الفرق أن ( مَنْ ) فيها إبهام فيلزم الإبهام بعد التفسير ، و أمّا الطائفة (٣) فلا إبهام فيها ؛ إذ لفظها مفردٌ أبدًا و معناها جمعٌ أبدًا .

**قوله تعالى :** ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ (٤) [ قال محمود ] (٥) نكرٌ ليكون المعنى لا

يسخر بعض المؤمنين و المؤمنات / من بعض ، و المراد الشياخ فكل جماعة منهيّة عن السخرية . (٦)

**قال أحمد :** لو عرّف المؤمنين فقال : لا يسخر المؤمنون و المؤمنات بعضهم من بعض لعمّ ، و مراد الزمخشري أنّ في التكرير يحصل أنّ كل جماعة / منهيّة على (٧) التفصيل ، و الغرض بالنهي كل جماعة على الخصوص ، و مع التعريف نهى الكل لكن لا على التفصيل \* بل على الشمول ، و النهي عن التفصيل \* (٨) / أوقع .

ب ٩٩ و

ج ٢٣٧

**قال محمود :** و لم يقل : [ لا يسخر ] رجلٌ من رجل و لا امرأة من امرأة للإشعار بإقدام غير واحد من رجالهم و نسائهم على السخرية و تقبيح ذلك منهم ، و لأنّ الساخر لا يخلو ممّن يضحك منه فيشاركه في السخرية حتى يصير الواحد جماعةً و قومًا .

**قوله تعالى :** ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّمَّكُمْ ﴾ [ قال محمود : هو ] (٩) جوابٌ لمستخبر عن

علة النهي و لولاه لكان حقّه أن يُعطف بالفاء . (١٠)

**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿ بئسَ الْأَسْمُ الْأُفْسُوقُ ﴾ أراد به (١١) الذكر ، تقول : طار اسمه

في الناس بالكرم ، و قوله : ﴿ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾ فيه ثلاثة أوجه : أحدها استقباح الجمع بين

(١) ذكر الزمخشري القراء لهما ، فالأولى قرأها عبيد بن عمير ، و الثانية قرأ بها ابن أبي عبله .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٣٥٥ ) .

(٣) في " أ " [ المطابقة ] و هو تحريف .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١١ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٣٥٨ ) .

(٧) هكذا في " ب ، ج " و في " أ ، ز " [ عن ] و الأول موافق للمعنى و لما في الانتصاف .

(٨) ما بين العلامتين \* سقط من " ج " .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) بعد قولي محمود السابقين استحسان من أحمد لكلام محمود ؛ لذلك أهملها علم الدين .

(١١) في " ج " [ بالاسم ] .

الفسوق و الإيمان الذي يحظره و يأباه كقولك : بئس الشأن الصبوة بعد الكِبَرَة (١) . الثاني [ أنه ] كان في مشاتمهم لمن أسلم من اليهود : يا يهودي ، فيكون متصلاً بالنهي عن التنايز . الثالث أن يجعل من فسق غير مؤمن ، تقول : لمن تحوّل عن التجارة إلى الفلاحة بئس الحرفة الفلاحة بعد التجارة . (٢)

**قال أحمد :** أقرب الوجوه الثلاثة أولها بعد أن يُصرف الذم إلى نفس الفسق ؛ لأن الاسم هو المسمى ، و الزمخشري حوّم لأن الاسم عنده التسمية ، و الوجه الثاني فحمل فيه الاسم على التسمية صريحاً . و الثالث أن الفاسق غير مؤمن . و الأول هو الجاري على قاعدة

السنة .

و هذا من دقائمه (٣) .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ أَجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾ (٤) إن قيل : لم نكر كثيراً ؟

و ما الفرق بين تعريفه و تنكيره ؟ و أجاب بأن التكرير يفيد بعضية غير معينة حتى لا يجتريء أحد على ظن إلا بعد التأمل ، و لو عرّف لكان أمراً باجتناب ما يكثر منه دون ما يقل . و قوله تعالى : ﴿ أَتُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَن / يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ فيه مبالغت : استفهام التقريع (٥) ، و جعل ما هو غاية في الكراهة موصوفاً بالمحبة ، و إسناد الفعل إلى ( أحدكم ) إشعاراً بأن أحداً لا يرضى ذلك ، و لم يقتصر بتمثيل الغيبة بأكل (٦) لحم إنسان حتى جعله أماً و لم يكتف به حتى جعله ميتاً . (٧)

**قوله تعالى :** ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا ﴾ (٨) **قال محمود :** كذبهم و عدل عن قوله : كذبتهم

مراعاةً للأدب ، و عرّض بكذبهم بقوله في المؤمنين : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ ﴾ (٩) تعريضاً بأن أولئك هم الكاذبون ، و كان يمكن أن يقال : لا تقولوا : أمناً ، و لكن قولوا :

(١) الكبرة : الكبير في السن : يراجع المعجم الوسيط مادة ( كبر ) .

(٢) الكشف ( ٤ / ٣٦١ ) .

(٣) في " ب " [ فلا تغتر بدقائمه ] ، و قد سقطت هذه الجملة من " ج " .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٢ .

(٥) هكذا هي في نسخ المختصر و الذي في الكشف [ التقرير ] .

(٦) في " ج ، ز " [ على أكل ] .

(٧) الكشف ( ٤ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ ) .

(٨) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٤ .

(٩) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٥ .

أسسنا ، ]

و عدل عن مطابقته لئلا يكون اللفظ نهياً عن القول بالإيمان . (١)

قال أحمد : و نظيره قوله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ

الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (٢) المراد / تكذيبهم في شهادتهم برسالة النبي ( ﷺ ) فجعل بين ج ٢٣٨  
التكذيب و الكلام الأول مقدمة تُذهب الوهم و هي ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ فتحرّر أن كذبهم  
فيما ادّعوه من شهادة قلوبهم لا في قولهم : إنه رسول الله .

قال محمود : و قال : ﴿ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [ (٣) / و لم يقل : أسلمتم \* ؛ ليُبقية في حيز  
الدعوى ، و لذلك (٤) أضاف الإسلام إليهم بقوله : ﴿ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ ﴾ (٥) \* (٦) و لم  
يُضف الإيمان إليهم بقوله : ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ . و الله أعلم .

## و من سورة ق

قال أحمد : وقع في نسخة الكشاف ما أحكيه بصورته : فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ نَكَرَ ( الخلق الجديد

ب ٩٩ ظ  
و هلا عُرِّفَ / كما عُرِّفَ الأول ؟ قلتُ : قصد في تنكيره إلى ﴿ خَلَقَ جَدِيدٍ ﴾ (٧) له شأنٌ  
عظيم و حالٌ شديد فمن حقّ من سمع به أن يهتم و يخاف و يبحث عنه و لا يقعد على لبس  
في مثله . (٨)

(١) الكشاف ( ٤ / ٣٦٦ ) .

(٢) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ١ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) في " ز " [ كذلك ] .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٧ .

(٦) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٧) سورة ق ٥٠ ، آية ١٥ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٣٧٣ ) .

**قال أحمد :** هذا كلامٌ لا ينتظم و لعله خلل <sup>(١)</sup> في النسخ ، و مراد الزمخشري ثلاثة أسئلة : لِمَ عرّف ( الخلق الأول ) و نكّر ( اللبس ) و ( الخلق الجديد ) ؟ فاعلم أنه يؤتى بالتعريف للتفخيم لما [ قصد تعريفه و تعظيمه و منه تعريف ﴿ وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾ <sup>(٢)</sup>

؛ فعرف ( الخلق الأول ) ليجعله دليلاً على إمكان الخلق الثاني / بطريق الأولى . و أمّا التنكير فتارة يكون للتفخيم لما <sup>(٣)</sup> فيه من الإيهام كأنه أفخم من أن يحاط به معرفة ، و مرة يُقصد به تقليل المنكر فعلى الأول ﴿ سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿ بِإِيْمَانٍ أَحَقَّنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، و الثاني هو الأصل في التنكير لا يحتاج إلى أمثلة ، فتكثير ( اللبس ) للتعظيم كأنه قال : ﴿ فِي لَبْسٍ ﴾ أي لبس ، و تنكير ( الخلق الجديد ) للتقليل و التهوين بأمره بالنسبة إلى ( الخلق الأول ) ، أو يكون لتفخيمه كأنه أعظم من أن يكون ملتبساً عليه . فلعل إشارة الزمخشري إلى هذا <sup>(٧)</sup> .

**قال محمود :** طرحت الواو من قوله : ﴿ قَالَ قَرِينُهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> و ذكرت في الأولى ؟ و أجاب بأنها استؤنفت كما تستأنف الجمل الواقعة في المقابلة بين فرعون و موسى ، و المقابلة هاهنا

(١) في " أ " [ ضل ] فلعله تحريف ، و المثبت من بقية النسخ .

(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٩ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) سورة يس ٣٦ ، آية ٥٨ .

(٥) سورة الذاريات ٥١ ، آية ١٥ .

(٦) سورة الطور ٥٢ ، آية ٢١ .

(٧) لا شك أن التنكير هنا للتعظيم ، و في هذا التباين من تعريف الخلق الأول و تنكير الخلق الجديد فائدة عظيمة ، و هي مراعاة حال المخاطب ، فلا شك أن الناس يعلمون شيئاً عن الخلق الأول لذلك جاء في الخطاب الإلهي معرفاً ، أمّا الخلق الجديد فهو غيب لا نعلم عنه شيئاً إلا ما أخبرنا الله به ، فجاء هذا التنكير يوافق ما في النفس البشرية عن هذا الخلق الجديد من تعظيم و خوف و رجاء و تساؤل ، هذه حال المؤمن ، أمّا الكافر و سياق الآية له فقد فضحت ما في نفسه فهو شك و تخبط كما قال ابن عباس (رضي الله عنه) ، لا يستطيع الجزم بعدم البعث ؛ فأثر العجلة على الآجلة ، و أحسن قياساً منه - و إن كان لا ينفع إيمان الشاك - الذي قال :

قال المنجم و الطبيب كلاهما لا تحشر الأجساد قلت إليكما

إن صرح قولكما فلست بخاسر أو صرح قولي فالخسار عليكمما

فهذا أثر الباقية على الفانية ، و عسى الله أن يرزقه نور اليقين بعد ذلك . يراجع : جامع البيان ( ٢١ /

٤٢٠ ) ، محاسن التأويل للقاسمي ( ٦ / ٢٢٨٣ ) .

(٨) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٧ .



[ ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> و تبعه ﴿ رَبَّنَا مَا أَطَّغَيْتُهُ ﴾ و تبعه ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> فعلم أن تم مقالوة \* من الكافر \* <sup>(٣)</sup> طرحت لدلالة السياق كأنه لما قال القرين [ ﴿ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴾ قال الكافر : رب هو أطغاني ، فقال القرين : ﴿ مَا أَطَّغَيْتُهُ ﴾ ، فكان قائلاً قال : فماذا قال الله سبحانه ؟ قيل : ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا ﴾ في دار الجزاء . فذكر الواو في الجملة الأولى لأنها أول المقالوة فلا بد من عطفها للدلالة على الجمع بينها و [ بين ] <sup>(٤)</sup> ما قبلها ، أعني مجيء كل نفر <sup>(٥)</sup> مع الملكين ، ﴿ وَقَدْ قَدَّمْتُ ﴾ حال من ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا ﴾ و صح ذلك و التقديم بالوعيد في الدنيا و الخصومة في الآخرة ؟ لأن معناه و قد صح عندكم أنني قدمت . <sup>(٦)</sup>

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ <sup>(٨)</sup> أتى بلفظ المبالغة إما من قولك : هو ظالم لعبده و ظلام لعبيده ، أو أراد لو عذبت / من لا يستحق التعذيب لكنك ظلاماً مفراطاً . <sup>(٩)</sup>

**قال أحمد :** و ذكر فيه وجهان : أحدهما أن ( فعلاً ) ورد بمعنى ( فاعل ) . الثاني : أن المنسوب في المعتاد إلى الملوك من الظلم على حسب ملكهم ، إن عظيمًا فعظيم و إن حقيرًا فحقير ، فلما كان ملك الله تعالى على كل شيء ، فلو نسب إليه [ الظلم ] لكان ظلاماً ، و القدرية ظنوا أنه لو عاقب على ما قضى لكان ظالمًا لعباده فيكون ظلاماً لكثرتهم <sup>(١٠)</sup> ، فهذه الآية / ترد عليهم .

ج ٢٣٩

ز ١٢٩ ظ

(١) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٣ .

(٢) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٨ .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) هكذا هي في النسخ و في الكشاف [ نفس ] .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ) .

(٨) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٩ .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ ) .

(١٠) في " ج " [ لكثرة عبيده ] .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾<sup>(١)</sup> تخييل لتصوير المعنى في القلب ، وفيه معنيان : أحدهما أنها تمتليء مع اتساع و تباعد أطرافها كقوله تعالى : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾<sup>(٢)</sup> و الثاني أنها من السعة بحيث يدخلها من دخلها و تحتمل المزيد .<sup>(٣)</sup>

قال أحمد : تقدم إنكار لفظ التخييل في مثل قوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾<sup>(٤)</sup> ] و في مثل قوله عزَّ و جلَّ [ <sup>(٥)</sup> : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(٦)</sup> و هاهنا أولى فإن تلك الآيات لا بدَّ من حملها على مجاز<sup>(٧)</sup> ، و المنكر لفظ التخييل الذي استعمل في الباطل ، كقوله : ﴿مُحْيِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنهَاتَسْعَى﴾<sup>(٨)</sup> و هاهنا سؤال جهنم و جوابها حقيقة كما ورد ( تحاجت الجنة و النار )<sup>(٩)</sup> و ( اشكت النار إلى ربها )<sup>(١٠)</sup> و لا مانع من ذلك فقد سبَّح الحصى<sup>(١١)</sup> / و سلم الحجر<sup>(١٢)</sup> على النبي ، و لو فتح باب المجاز فيه لانتسح الخرق / بخلاف الآيات الواردة في الصفات .

(١) سورة ق ٥٠ ، آية ٣٠ .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٣٧٩ ) .

(٤) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٧ .

(٧) سبق مراراً أن آيات الصفات تمر كما جاءت على ما يليق بالله ، و القول بأنها مجاز باطل .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٦ .

(٩) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك التفسير (سورة ق) - ب و نقول هل من مزيد ، ح ٤٨٥٠) ، مسلم (ك في الجنة و صفة نعيمها و أهلها - ب النار يدخلها الجبارون ، ح ٢٨٤٦) .

(١٠) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥١٠) .

(١١) روى ذلك البيهقي في دلائل النبوة (٦ / ٦٤) ، و جاء نحوه في صحيح البخاري بتسبيح الطعام من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) (ك المناقب - ب علامات النبوة في الإسلام ، ح ٣٥٧٩) .

(١٢) أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة (رضي الله عنه) (ك الفضائل - ب فضل النبي (صلى الله عليه وسلم) و تسليم الحجر عليه قبل النبوة ، ح ٢٢٧٧) .

قوله تعالى : ﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(١)</sup> إنما جاءت الخشية مع صفة الرحمة ثناءً على الخاشي لأنه خشي مع علمه بسعة رحمة الله ، كما أتى عليهم بالخشية مع الطاعة بقوله : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> . (٣)

قال أحمد : و منه مبالغة النبي ( ﷺ ) في ثنائه على صهيب بقوله : ( نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه )<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة ق ٥٠ ، آية ٣٣ .

(٢) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٦٠ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٣٨٠ ) .

(٤) سبق تخريجه و هو حديث ليس له إسناد . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٥٣٧ ) .

## سورة الذاريات

[ قوله تعالى ] : ﴿يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنَ أُنْفِكَ﴾<sup>(١)</sup> [ قال محمود ]<sup>(٢)</sup> : يُصْرَفُ عَنْهُ مَنْ صُرِفَ الصَّرْفَ الَّذِي لَا أَشَدَّ مِنْهُ ، كَقَوْلِهِ : ( لَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ )<sup>(٣)</sup> ، وَ الضَّمِيرُ لِلْقُرْآنِ أَوْ لِلنَّبِيِّ ( ﷺ ) .<sup>(٤)</sup>

قال أحمد : إِنَّمَا دَلَّ النَّظْمُ عَلَى هَذَا لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( يَصْرَفُ عَنْهُ ) دَالٌّ عَلَى مَنْ صُرِفَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا يَثْبُتُ الصَّرْفُ فِي الْحَقِيقَةِ \* إِلَّا لِهَذَا \*<sup>(٥)</sup> وَ كُلُّ صَرْفٍ دُونَهُ كَلَّا صَرْفٍ .

قوله تعالى : ﴿ءَاخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> قال محمود : أَي رَاضِينَ بِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾<sup>(٧)</sup> . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(٨)</sup> فِيهِ وَجْهُ :

ج ٢٤٠ أن تكون ( ما ) زائدة ، و ( قليلاً )<sup>(٩)</sup> ظرفٌ منصوبٌ بـ ( يهجعون ) ، / أو تكون ( ما ) مصدريةٌ أو موصولة ، أي هجوعهم أو ما يهجعون فيه ، و ارتفاعه بـ ( قليلاً ) على الفاعلية .<sup>(١٠)</sup>

قال أحمد : جعلها مصدريةً يوجب أن يكون / ( قليلاً ) واقعاً<sup>(١١)</sup> على الهجوع لأنه فاعله ، و قوله : ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾ لَا يَكُونُ صِفَةً لِلْقَلِيلِ وَ لَا بَيَانًا لَهُ ، وَ لَا مِنْ صِلَةِ الْمَصْدَرِ لِنَقْدَمِهِ عَلَيْهِ ، وَ لَا كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ؛ فَإِنَّ ( قَلِيلًا ) حِينَنُذٍ وَقَعَ عَلَى ( اللَّيْلِ ) كَأَنَّهُ قَالَ : قَلِيلًا الْمَقْدَارَ الَّذِي كَانُوا يَهْجَعُونَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾ بَيَانًا لِلْقَلِيلِ ، وَ

(١) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٩ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) أخرجه مسلم من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) (ك الإيمان - ب إذا هم العبد بحسنة كتبت و إذا هم بسينة لم تكتب ، ح ١٣١) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٨٧ ) .

(٥) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٦) سورة الذاريات ٥١ ، آية ١٦ .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠٤ .

(٨) سورة الذاريات ٥١ ، آية ١٧ .

(٩) في " ج " [ قيل ] و هو تحريف .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٣٨٨ ) .

(١١) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [ واقع ] و هو لحن .

هذا أيضًا ذكره الزجاج<sup>(١)</sup> . و منع الزمخشري نصب ( قليلاً ) بـ ( يهجعون ) لأنه لا يتقدم معمول ( ما ) بعد النفي عليه . قال أحمد : و يُفسده من حيث المعنى أن طلب قيام جميع الليل غير مستثنى منه<sup>(٢)</sup> وقتٌ للهجوع \* لم يرد به الشرع .

قال محمود : و في الآية مبالغات : لفظ الهجوع \*<sup>(٣)</sup> و هو القليل من النوم ، و قوله : ﴿ قَلِيلًا ﴾ و قوله : ﴿ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ و منها زيادة ( ما ) المؤكدة في بعض الوجوه .<sup>(٤)</sup>  
قال أحمد : في الأخير نظر ؛ فإن ( ما ) تؤكد الهجوع و تحققه ، لا أنها تجعله في معنى القلة .

١٣٥ - قلتُ : بل تؤكد ما سبقها و هو قوله : ﴿ قَلِيلًا ﴾ و تحقق أن الهجوع \* محققٌ أنه \*<sup>(٥)</sup> قليل .

قوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> قال محمود : ذهب خفية .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : و منه الحديث ( إذا كفى أحدكم خادمه طعامه ، حره و دخانه ، فليقعه معه و إلا فليروغ<sup>(٨)</sup> له لقمة )<sup>(٩)</sup> [ أي ]<sup>(١٠)</sup> يغمسها<sup>(١١)</sup> بالسمن حتى تخفى ، و مقلوبه ( غار الماء ) ، و بقية مقلوباته قريب<sup>(١٢)</sup> منه .

(١) يراجع : معاني القرآن و إعرابه ( ٥ / ٥٣ ) .

(٢) في نسخ المختصر [ عنه ] ، و المثبت من الانتصاف . يراجع : تاج العروس مادة ( ثني ) .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ ) .

(٥) ما بين العلامتين \* سقط من " ز " ، و ربما كانت العبارة مع سقوطه كافية ، لكنها هكذا في بقية النسخ .

(٦) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٢٦ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٣٩٢ ) .

(٨) في " أ " [ فليروغ ] و هو تحريف ، و في بقية النسخ جاءت على الصحيح و هذه اللفظة جاءت في رواية

أحمد ( ٧ / ١٥٣ ، ح ٧٣٣٤ ) و صحح إسناده الشيخ أحمد شاكر .

(٩) أصل الحديث أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري ( ك الأظعمة - ب الأكل مع

الخدم ، ح ٥٤٦٠ ) ، مسلم ( ك الأيمان - ب إطعام المملوك مما يأكل ، ح ١٦٦٣ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(١١) هكذا هي في " ج " و الانتصاف المطبوع ، و في " أ " [ يغمزها ] و في " ب ، ز " [ يغمرها ] .

(١٢) في " أ " [ قريباً ] و بقية النسخ على ما أثبتته .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup> ففروا من معصية الله إلى طاعته ، و من عقابه إلى ثوابه ، و كرر لفظ الإنذار <sup>(٣)</sup> إشعاراً بأنه لا ينفع الإيمان مع ترك العمل ، كما لا ينفع العمل مع ترك الإيمان . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** حمل الآية ما لم تحتل ، و ليس في الآية إلا النهي عن التقصير و الأمر بالمبادرة ، و فائدة التكرار التنبيه على أنه لا تنفع العبادة مع الإشراك ؛ إذ حكم المشرك حكم الجاحد المعطل . و المأمور به في الأولى الطاعة الموظفة بعد الإيمان ، فتوعد تاركها بالوعيد المعروف دون الخلود ، و توعد ثانياً المشرك بالوعيد مع الخلود ؛ فيكون وعيداً مختلفاً لا تكراراً .

**قوله تعالى :** ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ <sup>(٥)</sup> **قال محمود :** للعبادة لم أرد

من جميعهم إلا إياها ، \* و سأل فقال \* <sup>(٦)</sup> : لو أراد ذلك / لكان و أجاب بأنه أراد أن /  
يعبدوه مختارين لا مضطرين ؛ لأنه جعلهم متمكنين فأراد بعضهم عبادته و بعضهم تركها .  
<sup>(٧)</sup>

**قال أحمد :** من عاداته إذا رأى ظاهراً يوافق معتقده أورد مذهب أهل السنة سؤالاً و  
أورد معتقده جواباً ، و الجواب الذي ذكره لا يصح ؛ فإن السؤال مقدماته / عقلية قطعية <sup>(٨)</sup> ،  
و الظاهر إذا خالف القطع وجب رده إلى الأدلة القطعية ، و ظاهر الآية دليل لأهل السنة ؛  
لأنها سيقّت لبيان عظمة الله و أنّ شأنه مع عبده لا يقاس بغيره ؛ فإنّ عبود الخلق مطلوبون  
بالخدمة و التكسب للسلادة ، و بواسطة كسب العبيد تُدرّ <sup>(٩)</sup> أرزاق ساداتهم ، و الله تعالى لا  
يطلب من عباده رزقاً و لا إطعاماً ، بل يطلب منهم العبادة لا غير ، و زائد على ذلك أنه هو  
الذي يرزقهم ، فهذا هو سياق الآية فحاصله و ما خلقت الجنّ و الإنس إلا لأمرهم بعبادتي .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٠ .

(٣) هكذا هي في " ب " و هي موافقة لما في الكشاف حيث قال : " و كرر قوله : ﴿إِنِّي لَكُفْرٍ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾

﴿ " ، و في " ز " [ الأمر بالفرار ] و في " أ " بياض ، و " ج " مطموسة ، .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٣٩٥ ) .

(٥) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٦ .

(٦) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٣٩٦ ) .

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) في " ج " شبيهة بـ [ قدر ] كما في الانتصاف المطبوع ، و المثبت من بقية النسخ و هو أولى .

## و سورة الطور

لم يزد فيها أحمد شيئاً على إيراد بعض ما ذكره محمودٌ مستحسناً له [ فلا حاجة لذكره ]  
(١)

## و من سورة النجم

[ قوله تعالى ] : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (٢) [ قال محمود ] (٣) : فكان مقدار

مسافة قربه مثل قاب قوسين ، قال أبو علي : في قوله :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ (٤) أَصْبُعًا (٥)

أي مقداراً ذا مسافة أصبع . (٦)

قال أحمد : قال بعضهم : هو كناية عن تعاهد الحليين على الطاعة ، [ إذا فعلا ذلك ]

(٧) أَلصقا (٨) وتري قوسيهما و فيه بُعدٌ لقوله : ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾ .

قال محمود : في قوله ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ (٩) تفخيم .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النجم ٥٣ ، آية ٩ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ز " [ خزيمة ] بالخاء المعجمة ، و في " ج " [ وقد تركتني من خزيمة ] و أيضاً ( خزيمة ) بالخاء المعجمة ، و في " أ ، ب " كما أثبتته و هو موافق لما في الكشاف .

(٥) عجز بيت للكَلْبَةِ العُرْتِي أو اليربوعي ، و قد نسبة الزمخشري في المفصل إلى الأسود ، و نسب التفسير بعده للفسوي . و الله أعلم ، صدره : فأدرك إبقاء العرادة ظلَّعها ، الظلع : العرج ، يقول : إنَّ شرب العرادة أضعف جريها فغلب ظلَّعها إبقاءها ففاتها خزيمة و هو قيد أصبع منها . يراجع . المفضليات ( ص ٣٢ ) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ( ٢ / ٥٥٤ ) ، المفصل للزمخشري ( ص ١٠٧ ) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٤١٠ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " و هنا في " أ " علامة إلحاق لكن في الهامش لا توجد زيادات .

(٨) في " ز " [ قطعاً ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

قال أحمد : \* التّفخيم فيه \*<sup>(٢)</sup> من جهة أنّه أبهّمه فجعله أعظم من أن يُحيط ببيان به كقوله : ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فَغَشَّاهُمْ مِّنَ اللَّيْمِ مَا غَشَّاهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾<sup>(٦)</sup> قال محمود : رأى من آيات ربّه الآيات التي هي كبرها و عظماها حين رُقّي به إلى السماء .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : أو تكون ﴿الْكُبْرَى﴾ صفة لـ ﴿رَبِّهِ آيَاتٍ﴾ لا مفعولاً به ، و يكون المرئي محذوفاً تعظيماً له ؛ و لأنّ في الآيات ما لم يره و فيها ما رآه ، و على الأول يكون مقتضاه أنّه رأى آيات الكبرى<sup>(٨)</sup> كلّها على الشمول ؛ فإنّ آيات الله لا يُحيط بها أحدٌ . فإن قلت : عامٌ أوريد به الخصوص فقد رجعت<sup>(٩)</sup> إلى الأول بعد تكلف .

١٣٦ - قلت : و يجوز أن تكون ﴿الْكُبْرَى﴾ مفرداً مفعولاً ، و جعل الإسراء و ما رأى

فيه من العجائب كالشيء الواحد فلا يرد / عليه سؤال أحمد ، و على هذا أوّل محمود قولّه ز ١٣١ و تعالى : ﴿لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾<sup>(١٠)</sup> الآية الكبرى من آياتنا<sup>(١١)</sup> .

قال محمود : ﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾<sup>(١)</sup> الأخرى ذمّ أي الوضيعة كقوله : ﴿قَالَتْ

أُخْرَبُهُمْ لِأَوْلَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي وضعواهم لرؤسائهم . قال [ محمود ] : و يجوز أن يكون [ المراد ]<sup>(٣)</sup> الأولين .<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٠ .

(٢) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٣) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٦ .

(٤) سورة النجم ٥٣ ، آية ٥٤ ، و هذه الآية غير موجودة في الانتصاف فرما كانت زيادة من علم الدين .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٨ .

(٦) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٨ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٤١١ ) .

(٨) سقطت من " ز " .

(٩) هكذا هي في " ب " و هي مناسبة للسياق ، و في بقية النسخ [ رجع ] .

(١٠) سورة طه ٢٠ ، آية ٢٣ .

(١١) يراجع : الكشاف ( ٣ / ٥٨ ) .



قال أحمد : ﴿الْأَخْرَى﴾ تَأْنِيثُ ( آخر ) أفعل ، لا شكَّ أنَّه في الأصل من التأخر الوجودي ، إلا أنَّ العرب عدلتْ به عن التأخر الوجودي إلى الاستعمال حيث يُذكر مغاير متقدِّم لا غير ، و سلبتْ / دلالتَه على المعنى الأصلي ، بخلاف آخر و أخرة فإشعارها بالتأخر الوجودي ثابت و من ثمَّ قالوا : ربيع الآخر و جمادى الآخرة بكسر الخاء ليدلَّ على التأخر الوجودي ، و هذا البحث حرره أبو عمرو بن الحاجب<sup>(٥)</sup> و هو الحقُّ<sup>(٦)</sup> ؛ فحينئذٍ يكون فيه إشعار بتغاير في الذكر مع مراعاة الفواصل .

ج ٢٤٢ ١٣٧ - قلتُ : إنَّما حمل محمود على القول الأول / أنَّ ( أخرى ) تأنيث ( آخر ) بفتح الخاء / يستدعي مشاركة ما جُعِلتْ وصفاً له في الوصف المذكور لما سبقه ، و هاهنا مناة ثالثة ، و ليست اللات و العزى موصوفين بكون كلِّ واحدةٍ منهما ثالثة ، فامتنع أن يقال : الأخرى بهذا المعنى ؛ \* فلذلك عدل محمود [ به إلى الذم ] \*<sup>(٧)</sup> ، و الظاهر أنَّ أحمد لم يفهم عن محمود هذا المعنى .

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾<sup>(٨)</sup> [ قال أحمد ] :<sup>(٩)</sup> أطل [ محمود ]<sup>(١٠)</sup> الكلام في هذه الآية [ و مداره ]<sup>(١١)</sup> على معتقدين فاسدين : أحدهما وجوب تعذيب مرتكب الكبيرة إن لم يتب . و الثاني وجوب تكفير صغائر مجتنب الكبائر \* مع عدم التوبة \*<sup>(١٢)</sup> . [ و مذهب أهل السنة أنَّ الله تعالى لا يجب عليه شيءٌ ، و له أن يغفر

(١) سورة النجم ٥٣ ، آية ٢٠ .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ٣٨ ، و قد تحرفت الآية في " أ ، ز " و جاءت في " ب " على الصواب .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٤١٣ ) .

(٥) أبو عمرو بن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، لقبه جمال الدين ، من أئمة القراءات و اللغة و أصول الفقه ، و شيخ المالكية في زمانه له " الجامع بين الأمهات " و الكافية في النحو و غيرها من التصانيف السائرة المشتهرة ، و قد أخذ عنه ابن المنير ، و توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ . يراجع : الديباج المذهب ( ص ٢٨٩ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ١٣٤ ) ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين ( ٢ / ٦٥ ) .

(٦) يراجع : شرح الرضى على الكافية ( ١ / ١١٦ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ٣٢ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

الكبرى

مع عدم التوبة [ (١) ] وله أن يُعذب بالصغائر مع اجتناب الكبائر (٢) ، و ليس في الآية ما يخالف ذلك فلا حاجة إلى الإطالة . (٣)

\* قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (٤) قال محمود : خلق قوتي الضحك و البكاء . (٥)

قال أحمد : و خلق أيضاً فعلي الضحك و البكاء على قواعد أهل السنة ، و عليه دللت الآية غير متأثرة (٦) لتحريفه \* (٧) .

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾ (٨) إنما قال : ﴿عَلَيْهِ﴾ لأنها واجبة عليه بمقتضى الحكمة ليجازي على الإساءة و الإحسان (٩) . (١٠)

/ قال أحمد : هذه القاعدة الفاسدة قد مرَّ إبطالها و معنى ﴿عَلَيْهِ﴾ هاهنا أن أمر النشأة الثانية يدور على قدرته تعالى و إرادته ، تقول : دارت قضية فلان على يدي ، أي أنا المستند فيه (١١) ، و يقول المحدثون : هذا الحديث يدور على فلان [ و مداره على فلان ] (١) .

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) جاء في هذه المسألة آية قاضية بخلاف ما قال ابن المنير قال تعالى : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ (سورة النساء ، آية ٣١) و يزيد الأمر وضوحاً بمخالفة ابن المنير هنا للنصوص قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ﴾ (سورة التوبة ، آية ١١١) فمن قال بهذا من علماء السنة قاله تصديقاً لوعده الله و استبشاراً به . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٩) .

(٣) الكشاف (٤ / ٤١٥) و هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٤) سورة النجم ٥٣ ، آية ٤٣ .

(٥) الكشاف (٤ / ٤١٧) .

(٦) هكذا هي في " أ ، ب " و في " ز " [ فلا حاجة لتحريفه ] و في الانتصاف [ غير مثابرة ] و الظاهر أنه تصحيف .

(٧) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ٤٧ .

(٩) في " ز " [ الإحسان و الإساءة ] و في " ج " [ و الإيمان ] .

(١٠) الكشاف (٤ / ٤١٧ ، ٤١٨) .

(١١) هذه التفسير لا يوجد في الانتصاف فربما يكون من علم الدين .

## سورة القمر

﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ <sup>(٢)</sup> قال محمود : دلَّت الفاء على تكذيب [ بعد تكذيب ] <sup>(٣)</sup> أو كذبوا الرسل فكذبوا عبدنا ؛ لأنه من جملة الرسل . <sup>(٤)</sup>

قال أحمد : مضى في قوله : ﴿وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ فَكَذَّبُوا رُسُلِي﴾ <sup>(٥)</sup> لمحمود جوابان : أحدهما ممكن هاهنا : هو <sup>(٦)</sup> كقول القائل : أقدم فلان على الكفر فكفر بمحمد . [ قال أحمد ] <sup>(٧)</sup> : و مضى لي جوابان : أحدهما ممكن هاهنا أن التكذيب الأول مطلق و الثاني مقيد ؛ فليس تكراراً ، و هو كقوله في هذه السورة <sup>(٨)</sup> ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ <sup>(٩)</sup> فإن تعاطيه هو نفس عقره ، لكن ذكره من جهة عمومته ثم من ناحية خصوصه إسهاباً .

[ قال محمود ] <sup>(١٠)</sup> : قوله عز و جل : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ <sup>(١١)</sup> [ أي

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، هذه عبارة نسخ المختصر و في الانتصاف [ على يدي دار الحديث

، أي هو الأصل فيه و السند ] و ينصح منها أن عبارة المختصر أفضل ، بل هي اصطلاح أهل الحديث .

(٢) سورة القمر ٥٤ ، آية ٩ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ ) .

(٥) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٤٥ .

(٦) هذه من " ز " و في " أ ، ب " [ أنه ] و المثبت أولى بالسياق .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) في " ز " [ كقوله هاهنا ] .

(٩) سورة القمر ٥٤ ، آية ٢٩ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١١) سورة القمر ٥٤ ، آية ٤٩ .

﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفةٌ إذا رفعتَ (كَلًّا) [ (١) ] (٢) . (٣)

قال أحمد : قياسُ ما مهَّده النحاة اختيارُ رفع ﴿كُلٌّ﴾ و لم يقرأ بها أحدٌ / من السبعة ؛ ج ٢٤٣  
لأنَّ الكلام مع الرفع جملةٌ واحدة ، و مع النصب جملتان فالرفع أخصر (٤) ، و لا متقاضي  
للنصب هاهنا من الأمور الستة من الأمر و النهي إلى آخرها و لا تناسب عطف ، و لا  
يعدونه مما يقتضي اختيار النصب ، و إنما وقع إجماعُ السبعة (٥) على النصب ؛ لأنَّه لو رفع  
لكانت ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفةً لـ ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبراً عن ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ المقيد بالصفة ، و  
معناه : إنا كلُّ شيءٍ مخلوقٌ لنا بقدر ؛ فيفهم ذلك أنَّ مخلوقاً ما يُضاف إلى غير الله تعالى  
ليس بقدر ،  
و على النصب يصير الكلام ( إنا خلقنا كلَّ شيءٍ بقدر ) (٦) ، فيفيد عموم نسبة كلِّ مخلوق  
إلى الله سبحانه ، و هذه الفائدة لا يوازئها الفائدة اللفظية في الرفع مع ما فيه (٧) من نقص (٨) لا

(١) هذه قراءة شاذة رويت عن أبي السَّمَّالِ قَعْنَبِ بْنِ هَلَالِ الْعَدَوِيِّ الْبَصْرِيِّ ، قال الذهبي - ميزان الاعتدال ( ٣٧٨ / ٧ ) - : " لا يُعتمد على نقله و لا يوثق به " ، و قد قوَّى الرفعَ هنا ابنُ جنِّي و قال : هو مذهب صاحب الكتاب و الجماعة . لكنه لم ينقل قولَ سيبويه و هو يخرج هذه الآية حيث قال : " و هو عربي كثير " و قال أيضاً : " إلا أنَّ القراءة لا تُخالف لأنَّ القراءة السنة " و طريقة الزمخشري هنا أحسن منه حيث ذكرها و لم ينتصر لها ، يراجع : الكتاب ( ١ / ١٤٨ ) ، جامع البيان ( ٢٢ / ١٦٣ ) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ( ص ١٤٩ ) ، المحتسب لابن جنِّي ( ٢ / ٣٠٠ ) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و في الكشاف [ و قريء ( كلُّ شيءٍ ) بالرفع ] .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٤٣٠ ) .

(٤) و ليس كلُّ مختصر بليغاً بل من فنون البلاغة الإطناب و هو أنواع .

(٥) بل لم يختلف العشرة في نصب ( كل ) ، يراجع : البذور الزاهرة ( ٣١٦ ) ، و طيبة النشر ( ٣١٣ ) .

(٦) هذا شرحٌ من ابن المنير ، أمَّا نظم القرآن أعظم معنى من هذا لما في التقديم و التأخير من الفائدة ، هذه الفائدة هي الاختصاص أو الاهتمام ؛ حيث جمعت كلَّ المخلوقات من غير استثناء مع تأخير الخبر تشويقاً إليه حتى إذا قيل استقر في النفوس ، مثل هذه الفائدة فطن إليها الزمخشري في مواضع من تفسيره لكن البدعة حاجز عن نور الحق .

(٧) في " ز " [ يقتضيه ] و هو محتمل .

(٨) في " أ " [ نقض ] و المثبت من غيرها و هو موافق لما في الانتصاف .

جرم أجمعت السبعة عليها ، و لَمَّا كان الزمخشري يرى أَنَّ أفعال العباد مخلوقة لهم استروح إلى قراءتها بالرفع شاذة ، و إجماع المتواترة حجة عليه .

## و من سورة الرحمن [ جَلَّ و علا ] (١)

قال محمود : عدَّد الله سبحانه ألاءه (٢) / فقدَّم نعمة الدين ، و قدَّم من نعمة الدين ما هو في أعلى مراتبها (٣) و هو القرآن ، ثُمَّ تلاه بنعمة خلق الإنسان ؛ / ليعلمه أَنَّ خلقه إِنَّمَا كان ليُحيط علماً بوحيه ، و ما خُلِقَ الإنسانُ من أجله \* و كان الغرض في إنشائه \* (٤) - كان مقدِّماً عليه و سابقاً له . (٥)

قال أحمد : نغَيِّر من هذا الكلام قوله : " كان الغرض منه " أي (٦) المراد ، " أن يُحيط " و يُعوِّض بأنَّ المراد بخلقه أن يُدعى إلى ذلك ؛ لأنَّه لو أراد وقوعه لكان من كلهم ، و كم من أراد أن يُحيط علماً بالدين فيُسِّر له ، و منهم من أراد الله ضلَّالته و جهالته فيبعد عنه .

قال محمود : ترك العاطف في الجمل الأولى ثُمَّ جاء به فيما بعد ؛ لأنَّ الجمل الأولى بكتَّ بها الذين أنكروا ألاء الرحمن ؛ فبُكتوا كما تقول لمن أنكروا إحسان زيد : زيدٌ أغناك بعد فقرٍ ، أعزَّك / بعد ذلٍّ ، كثرَّك بعد قلةٍ ، فعل بك ما لم يفعل أحدٌ بأحد ، ثُمَّ ردَّ الكلام إلى منهاجه بعد التبكيث في وصل ما يجب وصله . (٧)

قال أحمد : و خصَّت الجمل الأولى (٨) بكونها تبكيثاً للإنسان لالتصاق معانيها به ؛ لأنَّه مذكورٌ فيها نطقاً و إضماراً و محذوفاً : مراداً نطقاً في قوله : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ (٩) ،

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ز " [ نعماءه ] .

(٣) في " ز " [ من نعم الدين أعلاها ] .

(٤) ما بين العلامتين \* سقط من " ز " .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٤٣٢ ) .

(٦) في " ز " [ فيقال : كان ] .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٤٣٣ ) .

(٨) هكذا هي في " ب " و هو الموافق للانتصاف و للسياق ، و في غيرها [ الجملة الأولى ] .

(٩) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٣ .

مضمراً في ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>(١)</sup> ، محذوفاً مدلولاً عليه في ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه المفعول  
الثاني .

و قوله ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ﴾<sup>(٤)</sup> فليس للإنسان فيها ذكرٌ ألبتة .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾<sup>(٥)</sup> قال محمود : إنما يخرج من

أحدهما و عاد الضمير إلى البحرين ؛ لأنهما لَمَّا التقيا و صارا كبحرٍ واحد جاز أن يقال : ( يخرج منهما ) ، كما لو قال \* : يخرجان من البحر و إنما يخرج من بعضه ، تقول \*<sup>(٦)</sup> : /  
ج ٢٤٤ خرجت من البلد و إنما خرج من دارٍ منها ، قال : و قيل : لا يخرجان إلا من ملتقى الحلو  
و الملح<sup>(٧)</sup> . (٨)

قال أحمد : القول الثاني تردُّه المشاهدة و الأول أصح ، و مثله [ قوله تعالى ] : ﴿وَقَالُوا

لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾<sup>(٩)</sup> أي من إحدى القرينتين ، و يقال :  
فلان من أهل ديار مصر و [إنما] <sup>(١٠)</sup> هو من [ أهل ] <sup>(١١)</sup> محلة واحدة منها .<sup>(١٢)</sup>

(١) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٤ .

(٢) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢ .

(٣) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٥ .

(٤) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٦ .

(٥) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

(٦) ما بين العلامتين \* سقط من " ز " .

(٧) هكذا هما في " أ ، ب " ، في " ج " [ العذب و المالح ] ، و في " ز " [ الحلو و المالح ] .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٤٣٥ ) .

(٩) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٢) أسقط علم الدين هنا قولاً لأحمد يتعقب فيه قولاً للزمخشري يتأول فيه الوجه بالذات ، فذكر اختلاف  
الأشعرية في ذلك بين من يثبتها صفة سمعية و من يقول بقول المعتزلة بالتأويل ، فلعل علم الدين أدرك أنه  
خلاف لا فائدة منه بعد اتفاق متأخري الأشاعرة مع المعتزلة على التأويل ، و مذهب السلف معروف بإمرار  
هذه الصفات على ما يليق بالله تعالى من غير تعطيل و لا تأويل و لا تكييف . يراجع : الكشاف ( ٤ / ٤٣٦ ) .

قوله تعالى : ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبَلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ <sup>(١)</sup> قال محمود : فيه دليل على أن الجنة <sup>(٢)</sup> يطمثون كما تطمث الإنس <sup>(٣)</sup> . (٤)  
قال أحمد : يُشير بذلك إلى الردّ على مَنْ زعم أن الجنّ المؤمنين لا ثواب لهم ، إنما جزاؤهم ترك العقوبة و جعلهم تراباً .

## من سورة الواقعة

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : / ﴿وَالسَّيْقُونَ السَّيْقُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> قال محمود : يعني هم مَنْ بلغك ز ١٣٢ ظ شأنهم ، و منه [ قول أبي النجم ] <sup>(٧)</sup> :  
أنا أبو النجم <sup>(٨)</sup> و شعري شعري <sup>(٩)</sup>  
أي شعري ما انتهى إليك براعته و فصاحته ، و جعل بعضهم ﴿السَّيْقُونَ﴾ الثانية توكيداً ، و ﴿أُولَئِكَ﴾ <sup>(١٠)</sup> خبراً ، \* و ليس بذلك . و وقف بعضهم على ﴿السَّيْقُونَ﴾ و ابتداء ﴿أُولَئِكَ السَّيْقُونَ﴾ \* <sup>(١١)</sup> ، و الصواب الوقف على الثاني ، و هو في مقابلة ﴿فَأَصْحَبُ الْمِئْمَنَةِ مَا أَصْحَبُ الْمِئْمَنَةِ﴾ <sup>(١٢)</sup> . (١)

(١) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٥٦ .

(٢) في " ج " [ الجنية ] و الصواب ما أثبتته .

(٣) هذا هو قول ضمرة بن حبيب و هو ظاهر الآية ، قال أبو عبد الله القرطبي : " في هذه الآية دليل على أن

الجن تغشى كالإنس ، و تدخل الجنة و يكون لهم فيها جنيات " . يراجع : الجامع لأحكام القرآن ( ٩ / ٦٥٨١

(٤) ، تفسير ابن كثير ( ٧ / ٣٣٣ ) .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٤٤١ ، ٤٤٢ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ١٠ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٩) سقط من " ز " أوله .

(١٠) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٧٧ ) .

(١١) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ١١ .

(١٢) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " .

(١٣) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٨ ، ٩ .

قال أحمد : اختار الأفسح و إنما خالف (٢) في اللفظ بين السابقين فلم يذكر (٣) فيه ( ما ) و بين أصحاب الميمنة و المشأمة فذكر بـ( ما ) مع أن المراد التهويل فيهما ؛ لأنَّ المبالغة في ﴿السَّبِقُونَ﴾ أبلغ (٤) لأنه معلوم كالغني عن الاستفهام ، و في ذينك القسمين تعظيم بتعريف السامع ما لم يعلمه ؛ و لهذا أشار في السابقين بلفظ ﴿أُولَئِكَ﴾ و عرّف خبرهم بقوله : ﴿الْمُقَرَّبُونَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ ﴿٥﴾ فَشَرِبُونَ عَلَيْهِ ﴿٦﴾ قال محمود : أعاد على معنى الشجر بقوله : ﴿مِنْهَا﴾ ثمَّ إلى لفظه بقوله : ﴿عَلَيْهِ﴾ . (٦)

قال أحمد : لو أعاده على الشجر باعتبار كونه مأكولًا لكونه قال : ﴿لَا كِلُونَ﴾ (٧) ﴿عَلَيْهِ فَشَرِبُونَ﴾ أي على أكلهم لكان أحسن . (٨)

قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ (٩) قال محمود : ( لا ) زائدة مؤكدة للقسم ، [ و قرأ الحسن : ( فلا أقسم ) ، اللام هنا لام ابتداء ] (١٠) دخلت على مبتدأ تقديره : لأنا / أقسم ، و لا يصح أن يكون جواب قسم لأنَّ فعل القسم المقرون باللام يلزمه النون ؛ و لأنَّ ( لأفعلن ) في جواب القسم استقبال ، و ( أقسم ) يجب أن يكون للحال ، و قوله : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ (١١) جواب للقسم ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ ، و ذكر في الإقسام بها وجوهاً : قيل : إنَّ المراد بـ ( مواقع النجوم ) : نزول القرآن منجماً . (١٢)

(١) الكشاف ( ٤ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ ) .

(٢) في " ج " [ خولف ] .

(٣) في " ز " [ فلم يأتِ ... بما ] .

(٤) في " ز " [ أولى ] .

(٥) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٥٣ ، ٥٤ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٤٥٢ ) .

(٧) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٥٢ .

(٨) هذا القول غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٩) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٧٥ .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من نسخ المختصر كلها و لا يستقيم بدونه ؛ لأنه مزج بين تفسيري لقرآنتين مختلفتين .

(١١) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٧٦ .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ٤٥٦ ، ٤٥٧ ) .



[ قال أحمد : فعلى هذا يكون من وادي :

و ثناياكِ إِنِّهَا إِغْرِيبُ (١) ] (٢)

فجواب القسم مناسبٌ للقسم كقوله : ﴿حَمَّ﴾ ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴿٣﴾ .

## و من سورة الحديد

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ / وَالظَّهَرُ وَالْبَاطِنُ﴾ (٤) الواو في ج ٢٤٥ ﴿وَالْآخِرُ﴾ ﴿وَالْبَاطِنُ﴾ عاطفة لمفردٍ على مفرد ، و في ﴿وَ الظَّهْرُ﴾ لجملة صفتين على جملة صفتين . (٥)

١٣٨ - قُلْتُ : هو (٦) كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (٧) .

قال محمود : [ هو الظاهر بالأدلة ، الباطن فلا يرى بالحواس ] (٨) و فيه ردٌّ على مَنْ رأى أَنَّ الله تعالى / يُرى في الآخرة بالحاسة .  
قال أحمد : لا دليل في الآية ، فيجوز أن يُحمل على عدم الإدراك بالحاسة في الدنيا ، أو في الآخرة للكفار و لجاحدي الرؤية كالمعتزلة لقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

(١) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٦٢٨) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ب " بعد الشاهد علامة إلحاق ؛ فزادت عجز البيت [ و لآل نوم و برق و ميض ] .

(٣) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ( ١ : ٣ ) .

(٤) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٣ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٤٦٠ ) .

(٦) في " ج " [ و يقرب منه قوله ... ] .

(٧) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٥ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

لَحْجُوبُونَ ﴿١﴾ فَإِنْ قِيلَ : التخصيص خلاف الظاهر . قلنا : المسألة قطعية فيكفيها التشكيك ،  
وأيضاً فإن الله تعالى لم يظهر بالأدلة لكل أحد (٢) فقد خصصنا (الظاهر) أيضاً فجاز  
تخصيص (الباطن) .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (٣) محمولٌ على نصب / الأدلة ١٢٢١ و

و تركيب العقول و التمكين من النظر .

قال أحمد : و لا عليه أن يحمل العهد (٤) على حقيقته و هو المأخوذ يوم الذر (٥) ، فكلُّ ما  
أجازهُ العقل و ورد به الشرع و جب الإيمان به .

قال محمود : و قُرِيء ( و رُهْبَانِيَّة ) (٦) بالضم (٧) نسبةً إلى الرهبان .

قال أحمد : فيه إشكال فالنسب إلى الجمع على صيغته غير مقبول حتى يُردَّ إلى المفرد ،  
إلا أن يقال لَمَّا صار الرهبان طائفةً مخصوصين صار هذا الاسم و إن كان جمعاً كالعلم  
فالتحق بـ ( أنصاري ) و ( مدائني ) و ( أعرابي ) .

قال محمود : و نصبها بفعل مضمر يُفسره الظاهر ، أي و ابتدَعوا رهبانيةً ، و يجوز أن  
تكون معطوفةً على ما قبلها ، و ﴿ أَبْتَدَعُوها ﴾ صفةٌ في موضع نصب ، أي جعلنا في قلوبهم  
رأفةً و رحمةً و رهبانيةً مبتدعةً من عندهم ، أي وفقناهم للتراحم و لابتداع الرهبانية  
و استحداثها .

(١) سورة المطففين ٨٣ ، آية ١٥ .

(٢) في " ز " [ واحد ] .

(٣) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٨ .

(٤) في " ج " [ الأخذ ] .

(٥) هذا اختيار ابن جرير ، و فسره ابن كثير ببيعة النبي ﷺ . يراجع : جامع البيان ( ٢٢ / ٣٩٠ ) ،  
تفسير ابن كثير ( ٧ / ٨ ) .

(٦) يعني قوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوها ﴾ ( سورة الحديد ٥٧ ، آية ٢٧ ) .

(٧) ما هي بقراءة متواترة ، ولم أجد من نسبها ، و أقدم من وجدته ذكرها الماوردي ، و قد تكلم عنها أبو  
حيان و الألويسي بنحو كلام الزمخشري ، يراجع : شرح طيبة النشر ( ٣١٦ ، ٣١٧ ) ، البدور  
الزاهرة ( ٣٢٢ ) ، مختصر شواذ القرآن ( ١٥٣ ) ، المحتسب ( ٢ / ٣١٣ ) ، معجم القراءات ( ٩ / ٣٥١ )  
، النكت و العيون ( ٥ / ٤٨٤ ) ، المحرر الوجيز ( ٥ / ٢٧٠ ) ، البحر المحيط ( ٨ / ٢٢٧ ) ، روح  
المعاني ( ٢٧ / ٢٧ ) .

قال أحمد : منع أبو علي الفارسي العطف تعليلاً بأنَّ الرهبانية لا تكون مجعولةً لله تعالى مع قوله : ﴿أَبْتَدَعُوهَا﴾ فوقع في البدعة ، و الزمخشريُّ أجاز العطف لكن حرّف الجعل إلى التوفيق اعتقاداً منهما أنّ ما يبتدعونه لا يجعله الله ، و كفى بهذه الآية دليلاً عليهما مع الأدلة القطعية ، و قوله : ﴿فِي قُلُوبٍ﴾ تأكيدٌ لخلق هذه الأفعال و المعاني بذكر محلّها ، و على مذهبهما لا يبقى لقوله : ﴿فِي قُلُوبٍ﴾ فائدةٌ ، و يأبى كتاب الله أن يشتمل على ما لا موقع له .

## و من سورة المجادلة

قال محمود : في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ﴾ (١) توبيخٌ (٢)

ز ١٣٣ ظ للعرب المخاطبين و تهجين لفعلهم و عادتهم في الظهار ؛ لأنه من أيمان / جاهليتهم . (٣)

قال أحمد : استدلَّ بعضهم / على أنه لا يصحُّ ظهار الذميَّ \* بقوله : ﴿مِنكُم﴾ \* ،

ج ٢٤٦

و ليس بالقوي لأنه غير المقصود . (٤)

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾ (٥) قال محمود : كانت عادتهم أن يقولوا هذا القول المنكر

فقطعه بالإسلام ثم يعودن إليه فكفارة من عاد إليه كذا . (٦)

قال أحمد : و هذا الوجه يلزم الكفارة بمجرد لفظ الظهار حتى لو أردفه بالطلاق أو ماتت

ب ١٠٢ ظ

المظاهر منها ؛ لزمته الكفارة لأنَّ العود عنده ليس / إلا قول الظهار في الإسلام .

قال محمود : أو [ يكون ] (٧) المراد ثم يتداركون ما قالوا ؛ فالمتدارك للأمر عائدٌ إليه ،

أي تلافي هذا الأمر و تداركه (٨) حتى يعود أمرهما إلى ما قبل الظهار .

قال أحمد : و هذا إنما تجب الكفارة عنده بالعود بعد الظهار ، و هو قول علماء الأمصار

، و لا يخصُّ وجهًا من وجوه العود التي ذكرها العلماء .

قال محمود : أو المراد لما حرّموه على أنفسهم بلفظ الظهار تنزيلاً للقول منزلة المقول فيه

، كقوله : ﴿وَنَزَّهْتُهُ مَا يَقُولُ﴾ (٩) أي يعودون لما حرّموه من الوطء . (١٠)

(١) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ٢ .

(٢) في " ج " [ فيه توبيخ ] حيث حذف ( في ) من أول الكلام .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٤٧٣ ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٤٧٢ ) واضح أن قول أحمد قبل قول محمود ، فلم يهتد الناشر لمكانها الصحيح

فوضعها تعليقاً على الآية الأولى من السورة ، و إنما هي تعليق على الثانية ، و قد سقط من كلام أحمد ما

بين العلامتين \* فضاع موضع الاستدلال من الكلام .

(٥) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ٣ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٤٧٤ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) ف " أ ، ز " [ تلاوكه ] و هو تحريف ظاهر ، و المثبت من " ب ، ج " .

(٩) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٠ .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ ) .

قال أحمد : هذا يُقَوِّي أَنَّ العود هو الوطء ، و هو من أقوال مالك<sup>(١)</sup> ، و جعل داود<sup>(٢)</sup> ج ٢٤٧  
العود إعادة لفظ الظهر ، و مَنْ رأى العودَ العزمَ على الوطء قال : العود إلى القول عودًا  
بالتدارك لا بالتكرار ، و تداركُه<sup>(٣)</sup> نقضُه بنقيضه<sup>(٤)</sup> الذي هو العزم على الوطء ، و مَنْ  
حملة على الوطء قال : هو المقصود بالمنع و يُحمل قوله : ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ أي مرة  
ثانية ، و لو قُدِّم الوطء على الكفارة لم تسقط الكفارة و لا تجب كفارة أخرى . قال مجاهد :  
تجب أخرى ، و قال قومٌ : تسقط الكفارة . فرأى أكثر العلماء قوله : ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسًا﴾  
منعًا من الوطء قبل التكفير حتى كأنه قال : لا تماس حتى يُكْفَر . و رأته [ طائفةٌ ]<sup>(٥)</sup> أخرى  
مسقطًا للكفارة لأنَّ عدم الوطء شرطٌ في الوجوب فإذا مسَّ فقدَ فقدَ الشرط ، و رآه مجاهدٌ  
شرطًا في إيجاد الكفارة ، و فيه نظر آخر أنه ذكر عدم / التماس في كفارة العتق و الصوم  
و أسقطه في الإطعام ، فقال أبو حنيفة : لو وطئ في خلال الإطعام / لم يستأنف الكفارة  
بخلاف الأمرين ، فإنَّ الوطء في خلال كل واحد منهما يوجب استئناف أخرى ، على أن أبا  
حنيفة يُحرِّم المسَّ قبل الثلاث ، فيقال له : إذا جعلت ذكر التماس في بعضها و ترك ذكره في  
بعضها موجبًا للفرق فلم جعلته مؤثرًا في أحد الحكمين دون الآخر ؟ و له أن يقول : اتفقنا  
على التسوية بين الثلاث في هذا الحكم ، و قد نطقت الآية بالتفرقة ، فلم يكن صرفها إلى ما  
وقع الاتفاق على التسوية فيه فتعيَّن صرفه إلى آخر ، و رأى القائلون أنَّ الإطعام يبطل بتخلل  
الوطء في أثناءه كالصيام أنَّ فائدة ذكره / عدم المماسه ثم إسقاطه التنبيه على التسوية بين  
التكفير قبل و بعد ، و تقريره أنَّ ذكره مع الاثنين كذكره مع الثالث ، و إطلاق الثالث كإطلاق  
الاثنين فكأنه قال في الجميع : ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ \* و من بعد \*<sup>(٧)</sup> ، و يكون ردًّا على  
مَنْ زعم أنَّه تبطل بـ الوطء

(١) لمالك في معنى العود أربعة أقوال : العزم على الوطء ، العزم على الإمساك ، العزم عليهما و هذا قوله  
في الموطأ ، الوطء نفسه . يراجع : الموطأ ( ٢ / ٥٦٠ ) ، أحكام القرآن لابن العربي ( ٤ / ١٩٢ ) ،  
الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٦٦٩٥ ) .

(٢) داود : هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، رئيس الظاهرية الذين لا يرون القياس ، و هو  
حافظ علامة ، أخذ عن إسحاق بن راهويه و أبي ثور ، و كان زاهدًا عابدًا ، توفي ٢٧٠ هـ . يراجع : تاريخ  
مدينة السلام ( ٩ / ٣٤٢ ) ، و فيات الأعيان ( ٢ / ٢٥٥ ) ، سير أعلام النبلاء ( ١٣ / ٩٧ ) .

(٣) في " ز " [ تدارك ] دون ضمير .

(٤) في الانتصاف [ تدارك بعضه ببعضه ] و هو تحريف .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) ما بين العلامتين \* سقطت من " ز " .

و مَنْ رَأَى تَعَدُّهَا بِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَكَانَ تَقْيِيدُهُ بِالتَّمَاسِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لِنَحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَطْلَقَانَ الْبَاقِيَّانِ كَافِيًا ، فَمَا فَائِدَةُ (١) ذِكْرِهِ فِي اثْنَيْنِ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ ذِكْرَهُ مَعَ الْعَنْقِ يُفِيدُ تَحْرِيمَ الْوِطْءِ قَبْلَهُ ، وَ لَا يَتَصَوَّرُ فِي أَثْنَاءِ الْعَنْقِ إِذْ لَا يَتَّبِعُضُ وَ لَا يَتَفَرَّقُ ، وَ احْتِيجُ إِلَى ذِكْرِهِ مَعَ الصِّيَامِ الْوَاقِعِ عَلَى التَّوَالِي لِيُفِيدَ تَحْرِيمَ الْوِطْءِ قَبْلَ الشَّرُوعِ \* وَ بَعْدَ الشَّرُوعِ إِلَى التَّمَامِ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ لَذَهَبَ الْوَهْمُ إِلَى تَحْرِيمِهِ قَبْلَ الشَّرُوعِ \* (٢) خَاصَّةً ، وَ اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ فِي الطَّعَامِ بِذِكْرِهِ فِي الصِّيَامِ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي التَّعَدُّدِ وَ التَّوَالِي وَ إِمْكَانِ الْوِطْءِ فِي خِلَالِهِ ، هَذَا عَلَى أَنَّ الْعَنْقَ لَا يَنْتَهِجُ

و عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ (٣) مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا مِنْ عَبْدٍ يَمْلِكُ جَمِيعَهُ ثُمَّ أَعْتَقَ بَقِيَّتَهُ (٤) عَنِ الْكُفَّارَةِ جَازٍ وَ هُوَ خِلَافُ الْقَوَاعِدِ . فَإِنْ قِيلَ : ارْتِفَاعُ التَّحْرِيمِ بِالْكَفَّارَةِ إِمَّا أَنْ يُشْرَطَ فِيهِ عَدَمُ التَّمَاسِ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ (٥) فَلَا يَرْتَفِعُ التَّحْرِيمُ بِالْكَفَّارَةِ بَعْدَ التَّمَاسِ (٦) ، // وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي لَزِمَ ارْتِفَاعُ التَّحْرِيمِ بِالْكَفَّارَةِ الَّتِي يَتَخَلَّلُهَا التَّمَاسُ . فَجَوَابُهُ أَنَّ التَّمَاسَ مَنْفَاةً لَصِحَّةِ الْكُفَّارَةِ وَ اعْتِبَارِهَا فِي رَفْعِ التَّحْرِيمِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْكُفَّارَةِ تَعَذَّرَ الْحُكْمُ بِبَطْلَانِ الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْكُفَّارَةُ لَمْ يَوْجَدْ ، أَمَّا إِنْ وَقَعَ فِي أَثْنَائِهَا فَالْمَحَلُّ الْمَحْكُومُ فِيهِ بِعَدَمِ الصِّحَّةِ قَائِمٌ فَوَجِبَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَ هُوَ كَالْحَدِثِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الطَّهَارَةِ لَا يَبْطُلُ شَيْئًا لَمْ يَوْجَدْ ، وَ إِنْ وَقَعَ فِي أَثْنَائِهَا أَبْطَلَهَا .

**قوله عز و جل : ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ الآية (٧) قال محمود : عم [ المؤمنين ] (٨) ثم خص العلماء ، و سبب الرفع امتثال أوامر الله و رسوله . (٩)**

(١) هكذا هي في " ز " و في بقية النسخ زيادة [ في ] هنا و المعنى يأبى ذلك .

(٢) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٣) ابن القاسم : هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العنقي ، صحب مائة عشرين سنة ، أخذ عنه سحنون المدونة ، و قد جمع بين الزهد و العلم مع الثقة في الرواية ، مات بمصر سنة ١٩١ هـ . يراجع : طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ( ص ١٥٠ ) ، ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض بن موسى بن عياض ( ٣ / ٢٤٤ ) ، الديباج المذهب ( ص ٢٣٩ ) .

(٤) في " ج " [ بقيته ] .

(٥) في " ز " [ فأما إن شرط في عدم التماس ] .

(٦) في " ج ، ز " [ قبل الشروع ] و المثبت من " أ ، ب " .

(٧) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ١١ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشف ( ٤ / ٤٨٠ ) .

**قال أحمد :** في الجزاء برفع الدرجات مناسبة للعمل ؛ لأنَّ المأمور به تفسيح المجلس لئلا يتنافسوا في القرب من المكان المرتفع بحلول الرسول فيه ، فالمتفصح حابسٌ لنفسه عما يُتنافس فيه من الرفعة تواضعًا ؛ فجوزي بالرفعة كقوله ( عليه السلام ) : ( **مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ** ) <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ لِمَا عَلِمَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَوْجِبُونَ رَفْعَ الْمَجْلِسِ خَصَّهْمُ بِالذِّكْرِ لَيْسَهُمْ عَلَيْهِمْ تَرْكُ مَا لَهُمْ مِنَ الرَّفْعَةِ فِي الْمَجْلِسِ تَوَاضِعًا لِلَّهِ .

## من سورة الحشر

**قوله تعالى :** ﴿لَأَوَّلُ الْحَشْرِ﴾ <sup>(٢)</sup> **قال محمود :** اللام مثلها في قوله تعالى : ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ حَيَاتِي﴾ <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

**قال أحمد :** كأنه يُشير إلى لام التاريخ كقوله : كتبتُه <sup>(٥)</sup> لعام كذا و لشهر كذا .

**قوله تعالى :** ﴿وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ <sup>(٦)</sup> **قال محمود :** معلَّه محذوفٌ [ أي ] و ليُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ أذن في قطعها ؛ لأنهم إذا رأوا المسلمين يتحكمون في أموالهم كيف شاؤوا وتحسروا . <sup>(٧)</sup>

**قال أحمد :** الظاهر أنَّ الإذن عامٌّ في القطع و الإبقاء ؛ لأنه جواب الشرط / المضمَّن ج ٢٤٨ لهما جميعًا فيكون تعليل إخراج الفاسقين بهما جميعًا : فقطعها يحسروهم على ذهابها ، و الترك يحسروهم على بقائها <sup>(٨)</sup> للمسلمين .

---

(١) أخرجه مسلم و الترمذي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بلفظ ( و ما تواضع أحد الله إلا رفعه الله ) ، فأخرجه مسلم ( البر و الصلة و الآداب - ب استحباب العفو و التواضع ، ح ٢٥٨٨ ) ، الترمذي ( ك البر و الصلة و الآداب - ب ما جاء في التواضع ، ح ٢٠٢٩ ) و قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٢) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٢ .

(٣) سورة الفجر ٨٩ ، آية ٢٤ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٤٨٧ ) .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " ، و في " ج ، ز " [ كتبت ] دون ضمير .

(٦) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٥ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٤٨٩ ) .

(٨) في " ب " [ لتركها ] ، و في " أ " [ لبقائها ] ، و المثبت من " ج ، ز " .

**قال محمود :** [ جاء قوله ] <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> بالواو ثم قال : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> بغير واو ؛ لأنَّ الثانية بيانٌ للأولى غير أجنبية عنها . <sup>(٤)</sup> كقوله <sup>(٥)</sup> تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> قال : هو بدلٌ من قوله : ﴿ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾ و ما بعده ، و الذي منع من الإبدال من الله و الرسول مع أنَّ <sup>(٧)</sup> المعنى / لرسول الله - أنه يرتفع برسول الله ( ﷺ ) عن التسمية بالفقير ، و أنَّ الإبدال على ظاهر اللفظ خلاف الواجب في تعظيم الله . <sup>(٨)</sup>

ز ١٣٥ و

**قال أحمد :** مذهب أبي حنيفة أنَّ استحقاق / ذوي القربى للفيء مشروطٌ بالفقر ، قال إمام الحرمين : أغلظ الشافعي الردَّ على هذا المذهب بأنَّ الله علَّق الاستحقاق بالقرابة و لم يشترط الحاجة ؛ فاشترطها و عدم اعتبار القرابة يضادُّه و يحادُّه ، \* و اعتذر إمام الحرمين للحنفية <sup>(٩)</sup> بأنَّ الصدقات لَمَّا حُرِّمَتْ عليهم كان \* <sup>(١٠)</sup> فائدة ذكرهم في خمس الفيء و الغنائم أنَّه لا يمنع صرف ذلك إليهم امتناع صرف الصدقات <sup>(١١)</sup> ، ثمَّ قال : لا تغتر بالاعتذار ؛ فإنَّ الآية نصٌّ على ثبوت الاستحقاق تشريعاً لهم ، فمن علله بالحاجة فَوَّتَّ هذا المعنى ثمَّ عظَّمه عليهم بأنهم يرون اشتراط الإيمان في رقبة الكفارة [ في الظهار ] زيادة على النص و هو نسخ <sup>(١٢)</sup> لا يصحُّ [ إثباته ] بالقياس . قال الإمام : فكذا اشتراط الفقر في القرابة يكون زيادة على النص ، ثمَّ ختم المسألة بأنهم لو خصُّوا بالصرف بالقرابة <sup>(١٣)</sup> و اشتراطوا الحاجة لقرب بعض القرب ، أمَّا القرب ،

ب ١٠٣ ظ

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٦ .

(٣) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٧ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٤٩٠ ) .

(٥) في " ج " [ فقوله ] و المثبت من غيرها و الأولى أن يكون دون حرف على القطع لأنَّه تفسير آيةٍ أخرى .

(٦) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٨ .

(٧) المثبت من " ج " و في غيرها [ و ] .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٤٩١ ، ٤٩٢ ) .

(٩) في " ج " [ لأبي حنيفة ] .

(١٠) ما بين العلامتين سقط من " ز " .

(١١) في " ز " [ صدقات التطوع ] .

(١٢) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف المطبوع [ لأنه يستنتج ] بالجيم و لا يستقيم به المعنى .

(١٣) في " أ " [ للقرابة ] و المثبت من بقية النسخ .



و أصلهم أن المخصوص بنسب الرسول ( ﷺ ) كالعجم الطمطم<sup>(١)</sup> [ سواء ] فلا يبقى لمذهبهم وجه<sup>(٢)</sup> . / هذا كلام الإمام و هو متوجه إن أثبتوه قياساً ، أمّا و قد أخذوا التقييد من البديل المذكور في الآية فنقول [ في الجواب قوله ]<sup>(٣)</sup> : ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ بدل من المساكين لا غير ؛ لأنه أراد تعالى وصف المساكين بما يبيّن استحقاقهم و يحث الأغنياء على إيثارهم ، و أن لا يجدوا في صدورهم حاجة مما أوتوا و قد فصل عنهم<sup>(٤)</sup> قوله : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ إلى ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ طرى ذكرهم توطئة للصفات فذكروا بصفة أخرى مناسبة للأولى ؛ فاشتمل على وصفهم بالمسكنة و الفقر جميعاً ، ثم تليت صفاتهم بعد بأنهم أخرجوا من ديارهم إلى آخرها ، فهذا الذي يرشد إليه السياق ، و أولوا القربى ذكرى على الإطلاق فالأولى بقاؤهم على ذلك ، و يؤيد ذلك أن الحنفية يرون الاستثناء إذا تعقب جملاً اختص بالأخيرة ، فكذا البديل يكفي في صحته / عوده إلى الأخير ؛ و لأنه إذا جعل بدلاً من ذوي القربى كان بدل بعض من كل<sup>(٥)</sup> إذ فيهم أغنياء ، و إن جعل بدلاً من المساكين أيضاً / كان بـدل الشيء من الشيء و هما لعين واحدة فيكون البديل محتوياً على نوعي البديل<sup>(٦)</sup> و هو متعذر لتغايرهما ؛ إذ كل واحد يتقاضى ما يأباه الآخر ، و على هذا أعرب الزجاج<sup>(٧)</sup> الآية فجعلها بدلاً من ﴿الْمَسْكِينِ﴾ خاصة .

(١) الطمطم و الطمطمى و الطمطماني : الأعجم ، و طمطم في كلامه : لم يُفصح ، و الطمطمانية : العجمة ، يراجع : المعجم الوسيط مادة ( طمطم ) .

(٢) يراجع : البرهان للجويني ( ١ / ٥٥٣ ، ٥٥٤ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ج " [ طال الفصل ] .

(٥) هكذا هي في نسخ المختصر ما خلا " ج " و في الانتصاف المطبوع ، و في " ج " [ البعض من الكل ] و هو خلاف الأولى ؛ لأن إدخال ( أل ) على ( بعض ) و ( كل ) استعمله بعض النحاة تسامحاً ، لكن يأباه بعضهم و يقولون : هو غلط ، و الأمر في ( كل ) أخف من ( بعض ) عند الفيروزآبادي ، لذلك فالمثبت هو الصواب و عليه عبارة ابن مالك في شرح التسهيل ( ٣ / ٣٢٥ ) و كذلك يراجع : قطر الندى ( ٣٠٦ ) ، و القاموس المحيط و تاج العروس مادة ( بعض ) و ( كل ) .

(٦) في " ج " [ نوعيه كليهما ] .

(٧) و قال أبو جعفر النحاس : " هو بدل ممن قد تقدّم ذكره بإعادة الحرف " . يراجع : إعراب القرآن للنحاس ( ١١٣١ ) ، معاني القرآن للزجاج ( ٥ / ١٤٥ ) .

قوله تعالى : ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> قال محمود : ﴿رَهَبَةً﴾ في معنى مرهوبية .<sup>(٢)</sup>

قال أحمد : لأنَّ المخاطبين مرهوبٌ منهم لا راهبون .<sup>(٣)</sup>

و قوله : ﴿فِي صُدُورِهِمْ﴾ [ قال محمود : هو ]<sup>(٤)</sup> تحقيقٌ لنفاقهم .

قوله تعالى : ﴿وَلَتَنْظُرَنَّهُ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾<sup>(٥)</sup> قال محمود : نَكَرَ النفسَ تَقْلِيلًا لِلنَّفْسِ النَّاظِرَةِ فِي الْمَعَادِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَ لَتَنْظُرَ نَفْسٌ وَاحِدَةً ، وَ التَّنْكِيرُ فِي ( غَدٍ ) لِلتَّعْظِيمِ أَيْ ( غَدٍ )<sup>(٦)</sup> لَا يَحَاطُ بِهِ .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : و قال في قوله تعالى : ﴿عَمِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾<sup>(٨)</sup> \* المراد بالتكثير التكرير ؛ لأنَّ كُلَّ نَفْسٍ حِينَئِذٍ تَعْلَمُ مَا أَحْضَرَتْ \*<sup>(٩)</sup> لقوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾<sup>(١٠)</sup> حتى قيل : إِنَّهُ مِنْ عَكْسِ الْكَلَامِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِفْرَاطُ [ وَ الْمَبَالِغَةُ ]<sup>(١١)</sup> ، كَقَوْلِهِ : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١٢)</sup> [ فَإِنَّ ( رُبَّمَا ) ]<sup>(١٣)</sup> بِمَعْنَى ( كَمْ ) ، وَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ :

(١) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٣ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٤٩٤ ) .

(٣) هذا القول لأحمد لم يأت في الانتصاف المطبوع .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٨ .

(٦) في " ز " [ غَدًا ] وَ الْمَثْبُوتُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ لِأَنَّهُ أَعْرَبَهُ عَلَى حِكَايَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٤٩٦ ) .

(٨) سورة التكوير ٨١ ، آية ١٤ .

(٩) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(١٠) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٠ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة الحجر ١٥ ، آية ٢ .

(١٣) ما بين المعكوفين من " ج " وَ فِي غَيْرِهَا [ هِيَ ] ، وَ فِي مَعْنَاهَا خِلَافٌ حَتَّى حَكَى الْمُرَادِيُّ فِيهَا سَبْعَةَ أَقْوَالٍ : أَشْهَرُهَا : لِلتَّقْلِيلِ وَ هُوَ تَرْجِيحُ الْمُرَادِيِّ وَ عِزَاهُ لِلْجَمْهُورِ أَوْ لِلتَّكْثِيرِ أَوْ لِهَمَا أَوْ يُسْتَفَادُ مَعْنَاهَا مِنَ السِّيَاقِ ، وَ قَدْ رَجَّحَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّهَا تَرْدٌ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا وَ لِلتَّقْلِيلِ قَلِيلًا ، وَ هُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ أَيْضًا وَ قَالَ : هُوَ مَذْهَبُ سَبْيُوِيَه . وَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا عَكْسَ فِي الْكَلَامِ بَلْ هُوَ وَجْهٌ . يَرَاجِعُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ( ٣ / ١٧٦ ) وَ الْجَنِيِّ الدَّانِي لِلْمُرَادِيِّ ( ٤٣٩ ، ٤٤٠ ) وَ مَعْنَى اللَّبِيبِ ( ١٣٦ ) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ مَادَّةَ ( رَبِّ ) .

قد أترك القرن مصفراً أنامله (١)

فالزمخشري قدّر هاهنا ما يطابق الواقع من قلة الناظر (٢) في المعاد [ و يمكن أن يلاحظ فيه تكثير المأمورين إذ ما من نفس إلا وحقها أن تنتظر في المعاد ] (٣) فالفعل الذي أسندت إليه ( نفس ) ليس هو وقوع النظر ، بل طلب النظر فهو عامٌ التعلق بكل نفس ، و الإنصاف أن ما ذكره محمودٌ أمكن و أحسن (٤) .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٥) أي

جعلهم ناسين بالخذلان .

**قال أحمد :** بل خلق فيهم النسيان .

**قوله تعالى :** ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ ﴾ (٦) **قال [ محمود ]** (٧) : هو تخييل

و تمثيل كما في قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٨) يدلُّ عليه قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ ﴾ .

**قال أحمد :** تقدّم إنكاري عليه لفظ التخيل ، أفلا يتأدب بأدب الآية حيث سمّاها أمثالا ،

و لم يقل : تلك الخيالات نضربها للناس . (٩)

(١) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٤٩ ) .

(٢) في " أ " [ الواقع ] و هو وهمٌ ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) ما اختاره أحمد تبعاً لمحمود و كذلك ارتضاه الألويسي هو تفسيرٌ لحال الناس لا للآية الكريمة ؛ فإن التكثير هنا كما قال ابن عاشور : " يفيد العموم في سياق الأمر أي لتنتظر كل نفس " ، لكن يقال : هو عموم يراد به الخصوص المستفاد من حال الخطاب للمؤمنين في أول الآية ، و في الآية لطيفة الالتفات من الخطاب الجماعي إلى الغيبة المفردة ، لتدلّ على أن أمر المحاسبة للنفس لا يكون إلا في خلوة معها بعيداً عن الناس ، و كذلك هو تذكير بالحساب كما فسّره حديث عدي بن حاتم في الصحيحين : " مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ فَيَنْظُرُ أَيَمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ " فمن تدبر هذا أعدّ لكل عمل حجة ، و لكل زلة عملاً كثيراً . و الله المستعان . يراجع : روح المعاني ( ٢٨ / ٦٠ ) ، التحرير و التنوير ( ٢٨ / ١١١ ) ، و صحيح البخاري ( ك الرقاق / ب من نوقش الحساب عذب ، ح ٦٥٣٩ ) ، صحيح مسلم ( ك الزكاة / ب الحث على الصدقة و لو بشق تمرة ، ح ١٠١٦ ) .

(٥) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٩ .

(٦) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٢١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٧٢ .

## سورة الممتحنة

قوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ (٢) قال محمود : أي لا حلٌّ بين

المؤمنة و المشرك (٣) . (٤)

قال أحمد : / يُستدلُّ بهذه الآية على أنَّ الكفار مخاطبون بالفروع ؛ لأنَّ الضمير الأول للمؤمنات و الثاني للكفار ، و فرَّ الزمخشريُّ من ذلك لأنَّ أبا حنيفة لا يراه ؛ فحملها (٥) على نفي الحلِّ بين المؤمنة و الكافر حتى لا تتحض نسبة الحرمة / للكافر (٦) ، و لا مخلص له فإنَّ الحلَّ لا بدَّ أن يُضاف لفعل أحدهما أو كليهما ، فإن تعلق بـ [فعل] (٧) كلُّ واحدٍ منهما حصل المقصود ، / و [ أمَّا ] (٨) تعليقه بفعل المرأة دون فعل الرجل مخالفٌ للآية فإنَّها صرَّحتُ / بنفي الحلِّ من الجهتين ؛ فكان يكفي ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ ، و الحق إنَّ كلَّ واحدٍ من فعلي المؤمنة و الكافر ينتفي عنه الحل ، أمَّا فعل المؤمنة فيتعلق به الحرمة لأنها مخاطبةٌ ، و أمَّا فعل الكافر و هو الوطاءً مثلًا فمِنفي الحل باعتبار أنَّ هذا الوطاءً مشتملٌ على المفسدة ، فليس الكفارُ موردَ الخطاب لكن الأئمةُ أو مَنْ قام مقامهم مخاطبون أن يمنعوا هذا الفعل من

ز ١٣٦ و

ج ٢٥٠

ب ١٠٤ و

أ ١٢٣ ظ

(١) هذا إخبار من الله عزَّ و جلَّ بأنَّ الجبال أكثر خشية و خشوعًا ، و هو أيضًا أمرٌ من الله بالخشوع عند تلاوة القرآن ؛ هذا معنى قول السلف في تفسير هذه الآية ، و قد أثبت الله هبوط الحجارة من خشيته في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة ، آية ٧٤) ، كذلك لم يختلف علماء السلف في تفسير آية البقرة على إثبات خشية الحجارة لله تعالى على ظاهر الآية . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٥٧١ ) ، جامع البيان ( ٢ / ١٣٥ ) ، ( ٢٢ / ٥٤٩ ) .

(٢) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ١٠ .

(٣) في " ج " [ المسلمة و الكافر ] .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٥٠٤ ) .

(٥) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [ حملها ] دون فاء ، و الأول أفضل من جهة المعنى .

(٦) هكذا هي في " ج " و في غيرها [ لكافر ] بلام واحدة ، و الأولى ما أثبتته لأنه ذكره قبلُ معرفًا .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

الوقوع ؛ فالمخاطب<sup>(١)</sup> في حقّ المؤمنة هي ، و في حقّ الكافر الأئمة ؛ فالكافر إذا أظهر الفساد بين المسلمين وجب منعه ؛ لأنّ الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفسد<sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> **قال**

**محمود :** كان طائفةً من ضعفاء المؤمنين قد والوا اليهود<sup>(٤)</sup> ليُصيبوا من ثمارهم فنزلت .<sup>(٥)</sup> و المراد بـ( الْكُفَّار ) : المشركون منكروا البعث يئسوا من بعث أصحاب القبور ، و يأس اليهود من الفوز في الآخرة لعلمهم بأنهم كفروا بالنبىّ المبعوث في كتبهم ، فأياسهم كفرهم به على علم من رحمة الله .

**قال أحمد :** ذكر الزمخشري عند قوله : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ أنّ قوله ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾<sup>(٦)</sup> استطراد<sup>(٧)</sup> ، و هو من فنون البيان مبوبٌ عليه عند أهله ، و يمكن أن تكون هذه الآية منه ؛ فإنه تعالى ذمّ اليهود و استطرّد ذمّهم بدمّ المشركين على وجه لا يوجد أفصح و لا أمكن منه<sup>(٨)</sup> . و من أبيات الاستطراد :  
إذا ما اتقى الله الفتى و أطاعه فليس به بأسٌ و إن كان من جرّم<sup>(٩)</sup>  
[ و من أبيات الاستطراد أيضًا قوله ]<sup>(١٠)</sup> :

(١) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [ لكن المخاطب ] و ما أثبتته أولى .

(٢) في " ج " [ الفساد ] .

(٣) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ١٣ .

(٤) في " ج " [ المشركين ] .

(٥) ذكره الواحدي دون إسناد . يراجع : أسباب نزول القرآن للواحدي ( ص ٤٤٥ ، ح ٨١٦ ) .

(٦) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٢ .

(٧) الاستطراد : هو أن يشرع المتكلم في شيء من فنون الكلام ثم يستمر عليه فيخرج إلى غيره ، ثم يرجع إلى ماكان عليه من قبل . هذا تعريف العلوي صاحب الطراز و بنحو هذا فسرّه السيوطي . يراجع : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و حقائق الإعجاز ( ٣ / ١٢ ) ، شرح عقود الجمان للسيوطي ( ص ١٣٥ ) .

(٨) في " ز " بعدها [ في إثبات الاستطراد ] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .

(٩) البيت لزياد الأعجم ، قال أبو هلال العسكري : " و من التناهي في الاستصغار و الخمول " ثم ذكر الشاهد ، و فيه خروج الشاعر من الوعظ إلى ذمّ قبيلة جرّم . يراجع : ديوان زياد الأعجم ( ص ٩٩ ) ، ديوان المعاني لأبي هلال ( ١ / ١٨١ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في غيرها [ و قال ] .

إن كنت كاذبةً الذي حدثتني<sup>(١)</sup> فنجوت منجى الحارث بن هشام  
ترك الأحبة أن يُقاتل<sup>(٢)</sup> دونهم و نجا برأس طميرة و لجام<sup>(٣)</sup>

ز ١٣٦ ظ

## / و من سورة الصف


قوله تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> قال محمود : هذا من أفصح الكلم و أبلغه في معناه قصدًا إلى التعجب بغير لفظه ؛ لأنَّ العجب إنما يكون فيما خرج عن نظائره ، و أسند ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ إليه و نصب ﴿ مَقْتًا ﴾ تفسيرًا له دلالةً على أنَّ قولهم ما لا يفعلون مقتٌ خالص ، و اختيار لفظ المقت و هو أشدُّ البغض ، و لم يقتصر على كونه كبيرًا حتى جعله أشدَّه لأنَّ الكبير عند الله أعظم / شيء .<sup>(٥)</sup>



ج ٢٥١

قال أحمد : و [ كذلك ] تكرر ﴿ ما لا تفعلون ﴾ بلفظ واحد في كلام واحد [ تعظيم ]<sup>(٦)</sup> تهويل .

قال محمود : قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ﴾<sup>(٧)</sup> ذكره عقيب ﴿ كَبُرَ مَقْتًا ﴾ دليلٌ على أنَّ ذلك المقت لمن وعد من نفسه الثبات في قتال الكفار .

(١) في " ز " [ أوعدتني ] .

(٢) في " أ " [ يقابل ] بالباء الموحدة و هو تصحيف ، و قد جاء في بقية النسخ على الصواب كما أثبتته بالتاء المثناة من فوق ، و هو موافق لما في ديوان حسان بن ثابت (  ) .

(٣) و البيتان من قصيدة لحسان بن ثابت (  ) ذكر فيها هزيمة الحارث بن هشام (  ) يوم بدر قبل إسلامه و الطمير : الفرس الجواد الشديد العدو . يراجع : ديوان حسان ( ١ / ٢٩ ) ، المعجم الوسيط مادة ( طمر ) .

(٤) سورة الصف ٦١ ، آية ٣ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٥١١ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الصف ٦١ ، آية ٤ .

**قال أحمد :** [ نعم و هو كذلك ] و الأول بساط لهذا كقوله تعالى : ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (١) ثم قال : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (٢) ورد هذا النهي العام أولاً ، و القصد اندراج هذا الخاص فيه ، كما تقول [ للرجل ] (٣) : لا تفعل ما يلصق العار بك ، لا تشاتم زيدياً ؛ ليقع النهي مرتين عاماً و خاصاً ، و هو أولى من النهي على الخصوص مرتين فإن ذلك تكرر .

**قال محمود :** و قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ مُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنِينَ﴾

مَرَّصُونَ ﴿ (٤) حالان متداخلتان (٥) . (٦)

**قال أحمد :** يُريد أن معنى الأولى مشتمل على الثانية ؛ فإن هيئة التراص هي هيئة الاصطفاف .

١٣٩ - قلت : ليس المراد بالتداخل هذا ، بل إن الحال الثانية وقعت جزءاً من الحال الأولى ؛ لأن معنى ﴿صَفًّا﴾ مصطفين و فيه ضمير ، و قوله : ﴿كَأَنَّهُم بُنِينَ﴾ حال من الضمير المذكور ، فالحال الثانية داخلة في الأولى (٧) ، و هو كقوله تعالى : ﴿إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (٨) لاهية قلوبهم ﴿ (٩) قال فيه الزمخشري : إنهما حالان متداخلتان على أحد الوجهين بناءً على أن ﴿لَاهِيَةَ قُلُوبِهِمْ﴾ حال من ضمير ﴿يَلْعَبُونَ﴾ (٩) .

(١) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١ .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٢ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ج " هنا زيادة [ قال : هما ] و المعنى بدونها واضح .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " و الكشف أيضاً ، و في " ج ، ز " [ متداخلان ] على التذكير و هو جائز ؛ لأن الحال تذكر و تؤنث .

(٦) الكشف ( ٤ / ٥١٢ ) .

(٧) نقل الألويسي اعتراض علم الدين على كلام ابن المنير بأنه خالف فيه اصطلاح النحاة ، و إن كان لم ينسب القول لقائله أيضاً ، لكنه لا يخفى رضاه بكلام علم الدين هنا ، يراجع : روح المعاني ( ٢٨ / ٨٤ ) .

(٨) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢ ، ٣ .

(٩) يراجع : الكشف ( ٣ / ٩٩ ) ، و كذلك مغني اللبيب ( ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ ) فكلام ابن هشام على هذه الآية أكثر فائدة .

قال محمود : و ( قد ) في قوله ﴿ وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (١) معناها التوكيد .

قال أحمد : ( قد ) إذا صحبت الماضي صحبتها التوقع ، قال الخليل : هذا الخبر لقوم ينتظرونه (٢) ، و مع المضارع تستعمل في التكثير كـ ( ربما ) و هو من الكلام الذي قصد فيه الإفراط / و المبالغة ، و منه :

ز ١٣٧ و

قد أترك القرن مصفراً أنامله (٣)

فإن قيل : حمله على التكثير في الآية متعذر ؛ لأن العلم معلوم التعلق لا يتكرر و لا يتقلل . قلنا : المراد تأكيد الفعل و تحققه و بلوغه الغاية في نوعه ، و كذا في قوله : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ

أ ١٢٤ و

كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٤) و ليس معناها إلا تأكد / ذلك الود لا كثرتة و تعدده .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٥) و لم يقل : يا قوم لأنه لم يكن له نسب فيهم . (٦)

قال أحمد : هو كقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٧) إِذْ قَالَ هُمْ شُعَيْبٌ ﴿ لأنه لم يكن منهم . (٨)

ج ٢٥٢

قال محمود : ﴿ بِاللَّهِ تَوَكَّلْ وَرَسُولِهِ ﴾ (٩) استئناف كلام / كأنه قيل (١٠) : كيف نفعل ؟ قال : ﴿ تَوَكَّلْ بِاللَّهِ ﴾ و هو خبر بمعنى الأمر ؛ و لهذا أجيب بقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (١١) و قريء

(١) سورة الصف ٦١ ، آية ٥ .

(٢) يراجع : الكتاب ( ٤ / ٢٢٣ ) .

(٣) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٤٩ ) .

(٤) سورة الحجر ١٥ ، آية ٢ .

(٥) سورة الصف ٦١ ، آية ٦ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٥١٣ ) .

(٧) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٨) في " ب " تعليق على قول أحمد من أحد طلبه العلم في هامش المخطوطة : قال : إن قول أحمد هذا هو قول قتادة ، و قد ذكره القرطبي عن قتادة أنه ( ﷺ ) أرسل إلى مدين و إلى أصحاب الأيكة " و قد ذكره السيوطي فقال : " لم يكن من جنسهم " و لم يعزه لأحد ، و كذلك أجاب بنحوه الرازي . يراجع : تفسير الفخر الرازي ( ٢٤ / ١٦٣ ) ، و تفسير القرطبي ( ٧ / ٥٠١٤ ، ٥٠١٥ ) ، و الدر المنثور ( ١١ / ٢٩٠ ) .

(٩) سورة الصف ٦١ ، آية ١١ .

(١٠) في " ج " [ قال ] .

(١١) سورة الصف ٦١ ، آية ١٢ .



( آمنوا ) [ بدل ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ]<sup>(١)</sup> ، و جاء على لفظ الخبر إيداناً بوجوب الامتثال كأنه امتثل فهو يُخبر عنه ، كقول الداعي : غفر الله لك ، و جعله الفراء<sup>(٢)</sup> جواباً لقوله : ﴿هَلْ أَذَلَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ فإنَّ التجارة فسرت بالإيمان و الجهاد<sup>(٤)</sup> ، كأنه قيل : هل تتجرون بالإيمان و الجهاد يغفر لكم ، و قريء : ﴿تُؤْمِنُوا﴾<sup>(٥)</sup> كقوله :  
محمدٌ تقدِ نفسك كل نفس<sup>(٦)</sup> [ إذا ما خفت من أمرٍ تبالا ]<sup>(٧)</sup> (٨)  
**قال أحمد**<sup>(٩)</sup> : إنَّما أعرب الزمخشري قولَ الفراء بذلك لأنه لو جعله مقدراً بشرطٍ تقديره : هل أدلكم فإني إن أدلكم أغفر لكم - تكون المغفرة بمجرد الدلالة ، و ليس كذلك ؛ إنَّما تترتب على فعلهم ؛ فلذلك قال : هل تتجرون . قال أحمد : و هذا التأويل لا نحتاج إليه فإنَّه يلتحق بقوله : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(١٠)</sup> و أمثاله و قد تقدّم الكلام فيه ، و إنَّ المؤمن الراسخ في الإيمان لمَّا كان مظنة حصول<sup>(١١)</sup> الامتثال صار كالمحقق منه ذلك .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء ، أبرع النحاة الكوفيين ، و كتابه معاني القرآن لم يكن قبله مثله ، قرَّبه المأمون و جعله مؤدباً لولديه ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . يراجع : طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي ( ص ١٣١ ) ، وفيات الأعيان ( ٦ / ١٧٦ ) ، طبقات المفسرين للأندروني ( ص ٢٨ ) .

(٣) سورة الصف ٦١ ، آية ١٠ .

(٤) يراجع : معاني القرآن للفراء ( ٣ / ١٥٤ ) .

(٥) نسبها الزمخشري لزيد بن علي ، و قد نسب قراءة ( آمنوا ) لابن مسعود ، و قد نسبها ابن خالويه لابن مسعود فهما روايتان عنه . يراجع : مختصر في شواذ القرآن ( ص ١٥٦ ) .

(٦) هذا بيتٌ نسب لأبي طالب بن عبد المطلب و لحسان بن ثابت و للأعشى ، قال الأستاذ عبد السلام هارون : " و ليس في ديوان واحد منهما " و التبال : سوء العاقبة و هو بمعنى الوبال ، و الشاهد فيه إضمار لام الأمر و معناه : لتقدِ نفسك ، هذا تخريج سيبويه للبيت ، و منع من ذلك المبرد لجهالة قائل البيت بجواز حمل الفعل على الدعاء بصيغة الخبر و حذف الياء للتخفيف . يراجع : الكتاب ( ٣ / ٨ ) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ( ص ١٧٣ ) ، مغني اللبيب ( ص ٢٢١ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٨) الكشف ( ٤ / ٥١٤ ) .

(٩) في " ج " [ محمود ] و هو وهم ظاهر .

(١٠) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣١ .

(١١) هنا في " أ " زيادة [ الإيمان ] ليست في غيرها و لا يحتاجها المعنى .

**قوله تعالى :** ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْمُونَ﴾ **قال محمود :** معناه إن كنتم تعلمون أنه خيرٌ لكم كان خيراً لكم ؛ لأنكم إذا علمتم ذلك أحببتم الجهاد فوق ما تحبون الأنفس و الأموال فتفلقون . (١)

**قال أحمد :** أجرى [ محمود ] الشرط على حقيقته و ليس بالظاهر ؛ لأن علمهم بذلك محقق فإنهم مؤمنون ، و لعله مثل قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢) كما نقول لمن ينتصر من عدوه : إن كنت حراً فانتصر .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] (٣) : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٤) مطابق / لجواب الحواريين ز ١٣٧ ظ لقولهم : ﴿مَنْ أَنصَارُ اللَّهِ﴾ أي نحن الذين ننصر الله ، و معنى من أنصاري : من الأنصار الذين يختصون بي و يكونون في نصرة الله معي ، و لا يصح أن تكون ( إلى ) بمعنى ( مع ) لقراءة من قرأ : ( من أنصار الله ) . (٥)

**قال أحمد :** و يجب أن تنتبه أن الإضافة الأولى محضة و الثانية غير محضة .

## و من سورة الجمعة

**قال محمود :** قوله : ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٦) دليلٌ على أن الخطيب إذا اقتصر على ما يُسمى ذكراً نحو : ( الحمد لله ) أو ( سبحان الله ) جاز . (٧)

**قال أحمد :** لا دليل فيه لأن العرب تسمي الشيء باسم بعضه ، كما سُميت الصلاة قرآناً و سجوداً و ركوعاً ، و المسمى خطبة عند العرب يزيد على القدر الذي اقتصر عليه أبو حنيفة .

(١) الكشاف ( ٤ / ٥١٥ ) .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٨ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الصف ٦١ ، آية ١٤ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٥١٦ ) .

(٦) سورة الجمعة ٦٢ ، آية ٩ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٥٢٣ ) .

ثم روى محمودٌ عن عثمان [ بن عفان ] أنه صعد المنبر / فقال : إنَّ أبا بكرٍ و عمر كانا يُعدان لهذا المقام مقالاً ، و أنتم إلى إمامٍ فعالٍ أحوج منكم إلى إمامٍ قوالٍ و ستأتينكم الخطبُ ثم نزل ، و كان ذلك بمحضرٍ / من الصحابة فلم يُنكر عليه أحد .

ج ٢٥٣

قال أحمد : هذا سهوٌ بلا شك ؛ فذلك لم يكن [ من عثمان ] <sup>(١)</sup> في خطبة الجمعة ، و عادة العرب الخطب في المهمات .

قال محمود : و الدعاء للظلمة <sup>(٢)</sup> و ذكرهم بألقابهم على المنبر و هم بعكس ذلك - بعيداً عن ذكر الله ، بل هو من ذكر الشيطان ، فالسامع للخطبة إذا قال : سبحان الله <sup>(٣)</sup> لغا ، و الخطيب الغالي على الناس لا يكون لاغياً بهذا ، نعوذ بالله من تتكر <sup>(٤)</sup> الأيام و غربة الإسلام .

قال أحمد : الدعاء للسلطان الواجب الطاعة مشروعٌ بكلِّ حال ، و قيل لبعض السلف : تدعو لسلطان ظالم ؟ ! فقال : إنَّ ما يدفع الله ببقائه أعظم مما يندفع بزواله ، لا سيما إذا ضمن الدعاء صلاحه و سداده .

١٤٠ - قلتُ : الذي قاله محمودٌ هو الذي قاله صاحب الشامل <sup>(٥)</sup> عن مذهب الشافعي (رحمته الله) و هو الأليق و الأشبه بسيرة الخلفاء الراشدين [ و السلف الصالحين ] <sup>(٦)</sup> ، فلا اعتبار بالعذر عمّا يتورط في أمثاله .

## و من سورة المنافقون

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " [ لسلطين الظلمة ] .

(٣) هكذا هي في نسخ المختصر ، و الذي في الكشاف [ صه ] و هو لفظ الحديث المرفوع .

(٤) هكذا هي في نسخ المختصر ، و الذي في الكشاف [ نكد ] فيبدو أنَّ المثبت أعلاه تحريف من الناسخين .

(٥) صاحب الشامل هو : عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر بن الصباغ ، صاحب " الشامل " و الكامل و عدة العالم و الطريق السالم ، سمع الحديث من أبي علي بن شاذان و تفقه على القاضي أبي الطيب ، قال عنه أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي أنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق . ( ت : ٤٧٧ هـ ) ، و كتابه الشامل لم أجده مطبوعاً و هو موجود مخطوطاً في موقع جامعة الملك سعود لكنه بحالة غير جيدة فبه تأكل كثير في ورقه . يراجع : الوافي بالوفيات ( ١٨ / ٢٦٧ ) ، طبقات الشافعية الكبرى ( ٥ / ١٢٢ ) و ما بعدها ، طبقات الفقهاء الشافعيين ( ٢ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ ) ، كشف الظنون ( ٢ / ١٠٢٥ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

**قال محمود :** إنما وسط بين قولهم و تكذيبهم ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لو لم

يوسط بذلك لكان يوهم أن قولهم هذا كذب ، فوسط بذلك كيلا<sup>(٢)</sup> يقع / الوهم<sup>(٣)</sup> . (٤) ز ١٣٨ و

**قال أحمد :** و مضى تنظيره بقوله عزّ و جلّ : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾

<sup>(٥)</sup> و لم يقل : لا تقولوا : آمنا . فجدد به عهداً في [ سورة ]<sup>(٦)</sup> الحجرات . و استدلّ محمود

لأبي حنيفة في قوله : إنّ ( أشهد ) يمينٌ بقوله : ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾<sup>(٧)</sup> و لم يقولوا إلا :

﴿نَشَّهْدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ .

**قال أحمد :** لا دليل فيه لأنه غاية ما في الآية أنه يُسمى يميناً ، و الكلام في وجوب

الكفارة بذلك لا في إطلاق الاسم ، و ليس كلُّ ما يُسمى يميناً تجب به<sup>(٨)</sup> الكفارة / فإن<sup>(٩)</sup> قال أ ١٢٤١ ظ

: أحلف على كذا فلا تجب<sup>(١٠)</sup> عليه الكفارة و إن كان حلفاً .

**قال محمود :** المنافقون لم يثبت لهم إيمان فقولته تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَأَمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾

<sup>(١١)</sup> قيل : بألسنتهم ، و قيل : نطقوا بالإيمان عند المؤمنين ثم نطقوا بالكفر عند شياطينهم ،

و قيل : أراد أهل الردة .<sup>(١٢)</sup>

**قال أحمد :** و يحتمل أنهم آمنوا به قبل مبعثه على النعت<sup>(١٣)</sup> المذكور في كتابهم فلمّا

جاءهم ما عرفوا كفروا به .

**قال محمود :** خشب جمع خشبة كـ ( بَدَنَةٌ و بُدْنٌ ) ، و قيل : جمع خشباء و هي الخشبة

التي دَعِرَ<sup>(١)</sup> جوفها ، شَبَّهوا بها في نفاقهم و فساد بواطنهم .<sup>(٢)</sup>

ج ٢٥٤

(١) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ١ .

(٢) في " ز " [ لثلا ] .

(٣) في " ج " زيادة [ فوسط بذلك ليعلم لكونهم شهدوا به و يزول الوهم ] .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٥٢٦ ، ٥٢٧ ) .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٤ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٢ .

(٨) في " ز " [ فيه ] .

(٩) في " ب ، ز " [ فلو ] و المثبت من " أ " .

(١٠) في الانتصاف المطبوع قال : هو محل خلاف في وجوب الكفارة ، و لم يجزم في الجواب .

(١١) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٣ .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ٥٢٧ ) .

(١٣) هكذا هي في " ز " و في " أ ، ب " [ البعث ] و هو تصحيف .

**قال أحمد :** قد قُرِيء بضمّ الشين قراءة مستقيضة<sup>(٣)</sup> فيدلُّ على أنّ الضمَّ أصلٌ /  
و التخفيف فرغٌ<sup>(٤)</sup> ، و ذلك يُبعد كونها جمع ( خشباء ) فإنه<sup>(٥)</sup> جُمع على ( فُعَل ) ساكن  
العين لا غير .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿مَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> [ قال : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ]  
<sup>(٨)</sup> هو المفعول الثاني ، أي واقعة عليهم إن نادى مناد أو انفلنت دابةً حسبوه عدوًّا ، قال :  
مَا زِلْتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ خَيْلًا تَكْرُرُ عَلَيْهِمْ<sup>(٩)</sup> وَرَجَالًا<sup>(١٠)</sup>  
**قال أحمد :** و غلا المتنبّي فقال :  
و ضاقت الأرض حتى صار هاربهم إذا رأى غير شيءٍ ظنّه رجلًا<sup>(١١)</sup>

## و من سورة التغابن

---

(١) الدال و العين و الراء أصل واحد يدلُّ على كراهةٍ و أذى ، الدَعْر : الفساد ، يقال : عودٌ داعِرٌ و دَعِرٌ :  
نخر رديء ، يراجع : مقاييس اللغة و القاموس المحيط مادة ( دعر ) .  
(٢) الكشاف ( ٤ / ٥٢٨ ) .

(٣) و بسكون الشين في ( خشب ) قراءة قنبل و أبي عمرو و الكسائي ، و الجمهور على ما ذكر ابن المنير ،  
يراجع : البدر الزاهرة ( ص ٣٢٨ ) .

(٤) كذلك قال الزبيدي في تاج العروس ج ٢ مادة ( خشب ) .

(٥) في " ج " [ فإن فعلاء ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٤ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) في ديوان جرير [ تشد عليكم ] .

(١٠) عزاه الزمخشري للأخطل ، و قبله المعري في شرح ديوان المتنبّي ، و قد ذكر محقق كتاب المعري  
الصواب أنّ البيت لجرير و قال الشيخ عليان : " بعدهم أي بعد خذلان قومك ، و يجوز أنّ بعدهم بمعنى  
غيرهم " . يراجع : شرح ديوان جرير ( ص ٤٥١ ) ، و شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي ( ١ / ٦٦ ) ،  
مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(١١) و قد أشار شارح الديوان إلى اشتقاق المعنى من الآية . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي ( ١ /  
٦٥ ) .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ (١) أي [ فمنكم كافر ] أت بالكفر فاعل له ، و منكم أت بالإيمان فاعل له ، كقوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ (٢) لقوله بعدها ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ أضاف العمل إليهم ؛ أي تفضّل عليكم بالخلق و الإيجاد و كان يجب عليكم النظر الصحيح ، فتفرقتُم فمنكم كافر [ و منكم مؤمن ] . و قدّم الكفر لأنه الأكثر . ثم قال : إن قلت : فقد سبق / في علمه أنه إذا خلق هؤلاء يكفرون ، و هل خلق القبيح و خلق فاعل القبيح إلا واحد؟ و هو كواهب سيف باتر لقاطع الطريق ، فالعقلاء / تطبق على ذمّ الواهب ؟ فأجاب بأننا علمنا أن الله حكيم ، و خلق فاعل القبيح حسنٌ لأنه فعل حكيمٍ لكنه خفي عنّا حسنه ، فلا يقدح ذلك في كونه حسناً كما لا يقدح في حسن أكثر مخلوقاته جهلنا بدواعي الحكمة فيها . (٣)

ب ١٠٥ ظ

ز ١٣٨ ظ

قال أحمد : اقتحم وعر المسالك و هو فيها هالك ؛ فتحدّق و تشدّق ، و تفقّه فتفهيق ، هبّ أنه نسي أن ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٤) [ و أمثالها ] (٥) و غفل عن الأدلة (٦) العقلية ، أليس قد اعترف أن خلق فاعل القبيح كخلق (٧) القبيح زعمًا (٨) منه أن ما قبح شاهدًا قبح غائبًا ؛ كما علل (٩) بأنه يجوز أن يكون فيها حكمة استأثر الله بها ، فما الذي يمنعه أن يقول : أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، و في ذلك حكمة استأثر الله بها ؟ و لا فرق إلا التحكم و اتباع الهوى .

قال محمود : [ قوله تعالى ] (١٠) : ﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ (١) أنكروا أن يكون الرسل بشرًا ، و لم يُنكروا أن يكون الإله حجرًا ، و معنى ﴿وَأَسْتَعْنَى اللَّهُ﴾ و هو لم يزل غنيًا (٢) ؛ لأنه لم يضطرهم إلى الإيمان مع قدرته على ذلك . (٣)

(١) سورة التغابن ٦٤ ، آية ٢ .

(٢) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٢٦ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٥٣٣ ، ٥٣٤ ) .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ ، و في " ز " [ أن الله تعالى خالق ] فلم يجعلها آية .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [ البراهين ] .

(٧) في " أ " [ كخالق ] و المثبت أولى .

(٨) في " ز " [ رغماً ] و هو تصحيف .

(٩) في " ز " [ فمن علل ] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال أحمد : بل خلق لهم الضلال و لم يخلق لهم الإيمان مع قدرته عليه .

## و من سورة الطلاق

[ قوله تعالى ] : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٤)</sup> خصه بالخطاب و عم في الحكم ؛ لأنه سيّد الأولين و الآخرين و إمام الأمة ؛ يقال لرئيس القوم : يافلان افعلوا اظهرا لتقدمه [ و شرف منزلته ] .<sup>(٥)</sup>

ج ٢٥٥

قال أحمد : و مثله [ قوله تعالى حكاية عن فرعون ] : ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾<sup>(٦)</sup> / لأنه كان الأجل .

قال محمود : [ قوله ] : ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أي مستقبلات لعدتهن كقولك : أتيتته لليلة بقيت من المحرم ، أي مستقبلاً لها ، و قريء<sup>(٧)</sup> : في قُبُلِ عَدَّتِهِنَّ<sup>(٨)</sup> ، و إذا طُلِّقَتْ فِي الطَّهْرِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الْأُولِ مِنْ أَقْرَائِهَا فَقَدْ طُلِّقَتْ مُسْتَقْبَلَةً لِعَدَّتِهَا .<sup>(٩)</sup>

قال أحمد : وجه الدليل من القراءتين أنَّ الأقرءاء [ هن ] الأظهارُ ، خلاف ما ظنَّه \* أنَّ الله تعالى جعل العدة - و إن كانت في الأصل مصدرًا - ظرفًا للطلاق المأمور به ،

(١) سورة التغابن ٦٤ ، آية ٦ .

(٢) المراد هنا استغناء العقوبة كما قال تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ (سورة الحشر ، آية ١٩) و قدر مرّ فيما سبق الكلام عن عقيدة القضاء و القدر و بيان ما عند الزمخشري و ابن المنير من مخالفة . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١٠٠٦ ) ، حاشية التحقيق ( ص ١١٣ ) .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٥٣٥ ) .

(٤) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ١ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٥٣٩ ) .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٩ .

(٧) هكذا هي في " ج " و في غيرها [ روي ] و الأول أولى .

(٨) رويت هذه القراءة مرفوعة كما رويت عن ابن عباس و مجاهد . يراجع : مختصر في شواذ القرآن ( ص ١٥٨ ) معجم القراءات ( ٩ / ٤٩٨ ) .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٥٤٠ ) .

كاستعمال المصادر ظرفاً كخفوق النجم و مقدم \* (١) الحاج ، [ و ] (٢) زمان الطلاق هو الطهر وفاقاً ، فالطهر عدة و تصير اللام على التحقيق مثلها في [ قوله تعالى ] (٣) : ﴿ يَقُولُ

يَلِيَّتِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ (٤) أي لو (٥) عملتُ عملاً / في حياتي . و على القراءة الأخرى ( من قبل عدتهن ) يتحقق ذلك ؛ فإنَّ قبل الشيء جزءٌ منه ، فلقد أطلق القول من غير تحرير . (٦)

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ ﴾ [ أي ] لا تأذنوا لهنَّ فيخرجن . (٧)

**قال أحمد (٨) :** ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ﴾ توطئة لهذا الأمر بعده ، فكأنه أمر به عامًّا و خاصًّا ، و قد تقدّم أمثاله .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ (٩) **قال محمود :** يُسَلِّمُ للقدر و هو التوكل . (١٠)

**قال أحمد :** أين القدري من التسليم للقدر و هو يعتقد أنَّ المقدَّر أكثره لا يقع ؟ فأكثر الكائنات تتبع إرادة الخلق عندهم ، و إن وافقت إرادة الله فليس لها أثرٌ في الإيجاد . ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن لا معقبٌ لحكمه .

**[ قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (١١) ] **قال**

**أحمد (١) :** لا يخفى على المتأمل أنَّ المبتوبة غير الحامل لا / نفقة لها ؛ لأنه تعالى أوجب

(١) ما بين العلامتين سقط من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الفجر ٨٩ ، آية ٢٤ .

(٥) في " ج " [ يا لبيتي ] .

(٦) في الانتصاف قول آخر لأحمد تابع لهذا القول في تخريج الآية على مذهب مالك في الطلاق السني و البدعي ، فلا أدري أتركه علم الدين عمداً أم لم يقع في نسخته ؟ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٥٤٢ ) .

(٨) في " أ ، ز [ محمود ] و هو وهم ، و المثبت من " ب ، ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و كذلك جاءت الآية في " أ " [ اتقوا ربكم ] و هو سهو .

(٩) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ٣ .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٥٤٤ ) .

(١١) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ٦ .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .



السكنى لكل معتدة ، و شرط في النفقة أن يكنّ أولات حمل ، فالقولُ بوجوبه للمبتوتة غير الحامل كما فعل الزمخشري لنصرة مذهب أبي حنيفة - منافراً للآية (٢) . (٣)

**قال محمود :** و قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسْتَزِضِعْ لَهُ أُخْرَى ﴾ فيه عتبٌ على

المتعاسر ، كما تقول للرجل : إن تعاسرت في هذا الأمر فسيقضى و أنت ملومٌ . (٤)

**قال أحمد :** و خصّ بالعتاب الأمّ لأنّ المطلوب منها اللبن ، و هو غير متمول [ و لا

مضنون به ] خصوصاً (٥) [ من الأمّ ] (٦) على الولد ، / و لا كذلك ما يُطلب من الأب . (٧) ب ١٠٦ و

## و من سورة التحريم

**قوله تعالى :** ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (٨) [ (٩) قال محمود : كان

التحريم زلةً منه لأنه ليس لأحدٍ تحريمٌ ما أحله الله و نقض حكمة (١٠) الله تعالى فيما شرعه . (١١)

---

(١) هكذا هي في " ب ، ز " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في " ج " مطموسة ، و في " أ " [ محمود ] و هو غلط .

(٢) يراجع : أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي ( ٤ / ٢٨٧ ) .

(٣) الانتصاف بحاشية الكشاف ( ٤ / ٥٤٦ ) .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٥٤٧ ) .

(٥) في " ج " [ لا سيما ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) جاء في الانتصاف قولٌ لأحمد سقط من المختصر ، و هو تعليق على قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ

إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ رَسُولًا ﴿ آية ( ١٠ ، ١١ ) حيث ذكر الزمخشري فيه إعراب ( رسولاً ) . راجعه إن شئت

: الكشاف ( ٤ / ٥٤٨ ) .

(٨) سورة التحريم ٦٦ ، آية ١ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) هكذا هي في " ج " و في غيرها [ حكم ] و الأول هو موافق لما في الكشاف .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٥٥١ ) .

ج ٢٥٦ **قال أحمد** : افترى على رسول الله (ﷺ) ؛ فتحريم ما أحلَّ الله باعتقاد حله / لا يصدر من مؤمن ، و أمَّا مجرد الامتناع من الحلال و قد يكون مؤكداً باليمين فليس من ذلك في شيء ]

و لا هو زلة [ (١) ، و لو أنكر ذلك لاستحالت حقيقة المباح ، و غايته (٢) أنه حلف لا يقرب مارية فنزلت كفارة اليمين ، و معاذ الله و حاش لله مما نسب الزمخشريُّ رسول الله (ﷺ) إليه ، و هذه جرأة منه عليه (ﷺ) .

ز ١٣٩ ظ **قال محمود** : و أخليت صفات النسوة من العاطف و دخلت في ﴿وَأَبْكَارًا﴾ (٣) لأنهما / صفتان متعاقبتان لا يمكن اجتماعهما . (٤)

**قال أحمد** : و ذكر الشيخ أبو عمرو بن الحاجب أنَّ القاضي الفاضل الكاتب عبد الرحيم البيساني (٥) كان يعتقد أنَّ الواو في الآية أو الثمانية ، و كان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة : أحدها في التوبة ﴿الَّتَيْبُونَ الْعَبْدُونَ﴾ (٦) و الأخرى في الكهف ﴿وَتَأْمُرُهُمْ كَلِمَةً﴾ (٧) و الثالثة في الزمر (٨) ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (٩) ، قال : فذكر الفاضل ذلك يوماً مستحسناً له بحضرة أبي الجود النحوي (١٠) المقرئ ، فبين له أنه واهم في عدّها

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و سياق " ج " إلى ما قبل هذا النقل جاء بالمعنى .

(٢) في " ج " [ غاية القصة ] .

(٣) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٥ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٥٥٤ ، ٥٥٥ ) .

(٥) القاضي الفاضل : هو أبو علي عبد الرحيم بن علي بن محمد اللخمي العسقلاني المولد ، كان كثير العبادة ديناً خيراً ، من أهل البلاغة و الكتابة و الشعر ، كان وزير السلطان صلاح الدين و صاحب مشورته ، توفي سنة ٥٩٦ هـ . يراجع : وفيات الأعيان ( ٣ / ١٥٨ ) ، الوافي بالوفيات ( ١٨ / ٢٠١ ) ، النجوم الزاهرة ( ١٣٩ / ٦ ) .

(٦) سورة التوبة ٩ ، آية ١١٢ .

(٧) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٢ ، هذا الموضع سقط من " أ " .

(٨) هذه عبارة " ج " لأنها أفضل من بقية النسخ لأنها ذكرت اسم السورة و في غيرها [ و الأخرى في قوله ]

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧٣ .

(١٠) أبو الجود النحوي : هو غياث بن فارس بن مكي اللخمي المنذري المصري ، أخذ عن الشريف الخطيب أبي الفتوح الزبيدي ، و قرأ عليه خلق منهم العلم السخاوي و أبو عمرو بن الحاجب ، و تصدر بالمسجد العتيق ، توفي سنة ٦٠٥ هـ . يراجع : معرفة القراء الكبار ( ٣ / ١١٤٦ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٢١ / ٤٧٣ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢٤١ ) .

من هذا القسم <sup>(١)</sup> و ذكر له نحو ما ذكره الزمخشري من دعاء الضرورة إليها و استحالة المعنى بعدمها ، و واو الثمانية لا تَرِدُ إلا حيث لا حاجة إليها إلا الإشعار بتمام عدد السبعة ، فقال له الفاضل : أرشدتنا يا أبا الجود .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ <sup>(٣)</sup> قريء ( و أهلوكم ) <sup>(٤)</sup> و جاز العطف لفصل المضمرة . <sup>(٥)</sup> ثم قال : قال في البقرة : ﴿ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فما وجه تهديد المؤمنين بهذه النار الموصوفة بتلك الصفة ؟ قال : الفساق و إن كانت دركاتهم فوق دركات <sup>(٧)</sup> الكافرين إلا إنهم مساكنون الكفار في دار واحدة ، فقيل للمؤمنين : قوا أنفسكم الفسوق و مساكنة الذين أعدت لهم هذه النار ، و يجوز أن يكون خطاباً للمؤمنين بألسنتهم لا بقلوبهم . <sup>(٨)</sup>

---

<sup>(١)</sup> قد سبق من ابن المنير في سورة الكهف تخريج المواضع التي عدّها بعضهم دليلاً على واو الثمانية و ترجيح أنّها لا تدل على ذلك ، و كلامه هنا قد يُشعر بأنّ المواضع الثلاثة متفق عليها ، و الحقيقة خلاف هذا ؛ فلم يذكر أبو القاسم الزجاجي هذا المعنى للواو في كتابه و قال المرادي : " ذهب قومٌ إلى إثبات هذه الواو منهم ابن خالويه و الحريري و جماعة من ضعفة النحويين ... و ذهب المحققون إلى أنّ الواو في ذلك إمّا عاطفة و إمّا واو الحال ، و لم يُثبتوا واو الثمانية . و أنكر الفارسي واو الثمانية لمّا ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة " ثم شرع في توجيه الآيات الثابتة أعلاه على غير ما ذكر أحمد ، و تابعه على ذلك ابن هشام ، و قال السيوطي : " و الصواب عدم ثبوتها و أنّها في الجميع للعطف " . يراجع : حروف المعاني للزجاجي ( ص ٣٦ ) ، مختصر الانتصاف ( ص ٤٠٣ ) و الجنى الداني ( ص ١٥٣ ) ، و مغني اللبيب ( ص ٣٤٥ ) و مـ\_\_\_\_\_بـ\_\_\_\_\_دها ، و الاقتان ( ٢ / ٢٥٧ ) .

<sup>(٢)</sup> ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

<sup>(٣)</sup> سورة التحريم ٦٦ ، آية ٦ .

<sup>(٤)</sup> لم يذكرها ابن جني و لا ابن خالويه في الشواذ و ذكرها أبو حيان في البحر تبعاً للزمخشري و لم ينسبها أيضاً و جاء في تفسير الماوردي : " و فيه ثلاثة أوجه : أحدها : معناه قوا أنفسكم ، و أهلوكم فليقوا أنفسهم ناراً ، قاله الضحاك " فعند الماوردي تفسير عن الضحاك لا قراءة و كذلك ذكر القرطبي ، و الله أعلم . يراجع : مختصر شواذ القرآن ( ص ١٥٩ ) ، المحتسب ( ٢ / ٣٩٢ ) ، و النكت و العيون ( ٦ / ٤٤ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٦٩١٩ ) ، البحر المحيط ( ٨ / ٢٨٧ ) ، معجم القراءات ( ٩ / ٥٢٥ ) .

<sup>(٥)</sup> الكشاف ( ٤ / ٥٥٥ ) .

<sup>(٦)</sup> سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤ .

<sup>(٧)</sup> هكذا هما في " ب ، ز " و هو موافق لما في الكشاف ، و في " أ ، ج " [ درجات ] .

<sup>(٨)</sup> الكشاف ( ٤ / ٥٥٦ ) .

قال أحمد : جوابه الأول بناءً على اعتقاده الفاسد في خلود الفساق ، أورد السؤال لتتفيس عمًا في نفسه من هذا الباطل الذي لا يطيق كتمانها ، و لا يمتنع أن يُحذّر المؤمنَ من عذاب الكافر تنبيهاً له على الإيمان <sup>(١)</sup> ؛ كقوله تعالى [ في سورة آل عمران ] : ﴿وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾ <sup>(٣)</sup> قال محمود : يجوز أن يراد بكلماته

الصحف <sup>(٤)</sup> التي أنزلها على إدريس و غيره سمّاها كلمات لقصرها ، / و بـ ﴿كُتِبَ عَلَيْهَا﴾ الكتب ج ٢٥٧ الأربعة ، و [ يجوز ] أن يراد جميع ما كَلَّمَ الله ملائكته به و غيرهم <sup>(٥)</sup> و جميع ما كُتِبَ في اللوح المحفوظ . <sup>(٦)</sup>

قال أحمد : هو يجحد الكلام القديم فلا جرم كلامه يُشعر بأنّ كلمات الله تعالى / متناهية ؛ ز ١٤٠ و لأنه في الأول جمعها جمع قلة [ و ] <sup>(٧)</sup> قال : لقصرها ، و في الثاني حصرها بقوله : جميع ، و أين هو من قوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ <sup>(٨)</sup> و قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ

---

(١) هذه العبارة أصلها علم الدين ؛ فعبارة ابن المنير في الانتصاف منكرة تخالف قوله تعالى : ﴿أَفَنَجْعَلُ السَّمَايْنَ كَالْجَرِيمِينَ﴾ (سورة القلم ، آية ٣٥) و غيره من الأدلة التي تدل على أنّ المؤمن لا يعذب عذاب الكافر ، و هذه من زلات المتكلمين أنّهم يجوزون عقلا ما دلت الأدلة على نفيه ، ثم هم يمنعون عقلا ما دلت الأدلة على ثبوته . ثبتنا الله على صراطه المستقيم ، و علمنا الصواب بنور وحيه المبين .

(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٣١ .

(٣) سورة التحريم ٦٦ ، آية ١٢ .

(٤) هكذا هي في " ج " و في غيرها [ الكتب ] و الأول موافق لما في الكشاف و الانتصاف .

(٥) في " ج " [ أنبيائه و رسله ] و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٥٦٠ ) .

(٧) سقطت من " أ " .

(٨) سورة الكهف ١٨ ، آية ١٠٩ .

بَعْدِهِ سَبْعَةٌ أَنْحَرُوا مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﷻ (١) ؟ و ما هذا منه [ إيمان ] (٢) بكلمات الله ، و كلام  
الله صفةٌ أزليةٌ أبديةٌ غير متناهية . (٣)

---

(١) سورة لقمان ٣١ ، آية ٢٧ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) سبق الحديث عن صفة الكلام - حاشية التحقيق ( ص ٢٥٠ ) - ، و المراد بالكلمات هنا جعله علماء  
السلف معنىً خاصاً و هو عيسى كلمة الله ، كما فسروا الكتب بالتوراة و الإنجيل ، و قد فسره ابن كثير بالقدر  
و هو عام ؛ فجعل الكلمات و الكتب قدرَ الله و شرعَه ، و لا خلاف بينهما . و الله أعلم . يراجع : جامع  
البيان ( ٢٣ / ١١٧ ) ، و الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٦٩٢٩ ) ، و تفسير ابن كثير ( ٨ / ١١١ ) .

## و من سورة الملك

[ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾<sup>(١)</sup> قال محمود : الحياة ما توجب كون الشيء حياً أو ما يصحُّ بوجوده الإحساس ، و الموت عدم ذلك ، فعنى بخلق الموت و الحياة إيجاد ذلك المصحح و إعدامه .<sup>(٢)</sup>

قال أحمد : مذهب القدرية أنَّ الموت عدمٌ ، و اعتقاد [ أهل ] السنة أنه أمرٌ وجودي يضاعف الحياة ، و كيف يكون عدماً و قد وُصِفَ بكونه مخلوقاً ، و عدمُ الحوادث أزلِّي فلو كان العدم مخلوقاً لزم وقوع الحوادث أزلاً ، و هو ظاهر البطلان .

قال محمود : [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ لم تتعلق البلوى / لأنها ليست من أفعال<sup>(٤)</sup> القلوب لتقدُّم أحد مفعوليها و هو الضمير ، إنما التعلق أن يأتي بما يسدُّ عن المفعولين جميعاً ، ألا ترى أنه لا فضل بعد سبق [ أحد ]<sup>(٥)</sup> المفعولين بين دخول الاسم التفهام و بين عدمه ، و لو كان تعليقا لافترقت الحالتان ، كقولك : [ علمت ]<sup>(٦)</sup> أزيد منطلق ، و علمت زيدا منطلقاً .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف ، و الأصح هو الذي اختاره ، و هذا النحو<sup>(٨)</sup> عشه فيه يدرج ، و يدري كيف يدخل و يخرج .<sup>(٩)</sup>

(١) سورة الملك ٦٧ ، آية ٢ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٥٦٢ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " أ " [ أعمال ] و هو غلط لأن اصطلاح النحاة ما أثبتته ، و قد نص الزمخشري في الكشاف على أنه تضمن معنى ( علم ) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من الكشاف لإصلاح المعنى .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من الكشاف لإصلاح المعنى .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٥٦٣ ) .

(٨) في " ج " [ العلم ] .

(٩) مقام الزمخشري بين النحاة و أهل اللغة معلوم ، و لكن كلامه في هذه المسألة تعقبه إمامان : فقال أبو حيان في البحر : " و أصحابنا يسمون ما منعه الزمخشري تعليقا " و علله بأنه لا فرق بين تعليق المفعولين و تعليق أحدهما ، و قدّم القول بالجواز ابن هشام في المغني ، ثم قال : " و اضطرب في ذلك كلام الزمخشري " ؛ لأنَّ الزمخشري في مثلها من سورة هود - الآية ( ٧ ) - سماه تعليقا . يراجع : الكشاف ( ٢ / ٣٦٦ ) ، البحر المحيط ( ٨ / ٢٩٢ ) ، مغني اللبيب ( ص ٣٩٤ ) .

**قال محمود :** ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ﴾ <sup>(٢)</sup> معنى التثنية هاهنا التكثر ، نحو : ليك و سعديك ، أمره أن لا يقنع بنظرة واحدة بل يعاود نظره حتى لا يفوته شيء و الخسوء كناية عن الخيبة . <sup>(٣)</sup>

**قال أحمد :** و قوله : ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ﴾ من وضع الظاهر موضع المضمرة ، أي أن الأبصار التي تدرك بها كل موجود ترجع خاسئة ، و مثله قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي / خَلْقِ الرَّحْمَنِ﴾ و أصله ( في خلقه ) [ ذكره ] تنبيهًا على أن خلقها من آثار الرحمة .

**قوله تعالى :** ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا / بِرَبِّهِمْ﴾ <sup>(٤)</sup> [ أي ] لكل كافرٍ من الشياطين \* و غيرهم عذاب جهنم . <sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** و هو من / الاستطراد ، ذكر وعيد الشياطين \* <sup>(٦)</sup> و استطراد بوعيد الكافرين ز ١٤٠ ظ

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ ﴾ <sup>(٧)</sup> الإنذار سماع طلب الحق ﴿أَوْ نَعْقِلُ﴾ عقل من تأمل ، أو [ و يجوز أن يكون ] <sup>(٨)</sup> ذكرهما لأن مدار التكليف على العقل و السمع . <sup>(٩)</sup>

**قال أحمد :** إن أراد أن الأحكام التكليفية تستفاد من [ السمع و من ] العقل فهو من العقائد الفاسدة [ بناء على التحسين و التقبيح ] <sup>(١٠)</sup> ، و إن عنى أن العقل يرشد <sup>(١)</sup> إلى العقائد

(١) سورة الملك ٦٧ ، آية ٣ .

(٢) سورة الملك ٦٧ ، آية ٤ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٥٦٤ ) .

(٤) سورة الملك ٦٧ ، آية ٦ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٥٦٥ ) .

(٦) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٧) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٠ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٥٦٦ ) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

الصحيحة و السمع يخص الأحكام الشرعية فهو حق<sup>(٢)</sup> .  
قال [ محمود ]<sup>(٣)</sup> : و من بدع التفاسير : لو كنا على مذهب أصحاب الحديث أو مذهب أصحاب الرأي .

[ قال أحمد : و هذه الآية دالة على فضيلة<sup>(٤)</sup> السمع على البصر .  
قوله تعالى : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾<sup>(٥)</sup> ( مَنْ ) منصوبةً بـ﴿يَعْلَمُ﴾ . قال محمود : و لا يكون ( مَنْ ) فاعلاً لأنك لو قلتَ : ألا يكون عالماً مَنْ هو خالق و هو اللطيف الخبير - لم يصح ؛ إذ لا يصحُّ ألا يعلم و هو عالمٌ ، و لكن ألا يعلم كذا و هو عالمٌ بكلِّ شيء .<sup>(٦)</sup>  
قال أحمد : هذه الآية ردُّ عليه<sup>(٧)</sup> ؛ فـ [ أهل السنة يقولون ] : إنَّ العبد لا يخلق أفعال نفسه لأنه لا يعلمها ، و هو استدلالٌ بنفي اللزم ، و استدلالٌ [ سبحانه و تعالى ] بثبوت الخلق له تعالى على ثبوت العلم ، فالوجه في الآية أنَّ ( مَنْ ) فاعلٌ ، و مفعول العلم المحذوف إشارةً إلى السرِّ و الجهر ، و ضميرُ ( خلق ) محذوفٌ عائداً إليه تقديره : ألا يعلم السرُّ و الجهر مَنْ خلقهما ؛ [ فهذا هو الوجه ]<sup>(٨)</sup> و غيرُ هذا الوجه تكلفٌ . فإن قلتَ : ألا يعلم المـ

و الجاهرين لم يُطابق لأنه لم يقصد ذوات الفاعلين .<sup>(٩)</sup>

قال محمود : و ذكر ﴿صَفَّتْ﴾<sup>(١٠)</sup> و لم يقل و قابضات ؛ لأنَّ صفَّ الأجنحة هو الأصل في الطيران كالسباحة في الماء ، و القبضُ طارئٌ عليه استظهاراً على التحرك ،

---

(١) في " أ " [ يريد ] و هو تحريف .  
(٢) الأصل في إثبات العقائد و الأحكام الشرعية هو السمع ، و العقل تابع في ذلك للنقل ؛ لأنَّ العقل الراشد السالم من الأهواء لا يخالف النقل . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١٠٢٤ ) ، حاشية التحقيق ( ص ١١٣ ، ٦٠٨ ) .  
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قد سقط [ قال ] أيضاً من " ب " .  
(٤) في " ج " [ تفضيل ] .  
(٥) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٤ ، و ما بين المعكوفين سقط من " أ " .  
(٦) الكشاف ( ٤ / ٥٦٧ ، ٥٦٨ ) .  
(٧) في " ج " [ على التقديرية ] .  
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .  
(٩) أجاز ابن كثير إعرابي محمود و أحمد ، و رجح إعراب أحمد دون تعليل ، و قد ذكر ابن المنير هنا وجه ترجيحه . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٨ / ١١٥ ) .  
(١٠) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٩ .



فجاء بالطاريء على لفظ الفعل أي هن صفات و يكون منهم القبض كما يكون من السابح .  
(١)

قال أحمد : و يلاحظه (٢) قوله تعالى : ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ ﴾ (٣) و قوله :  
﴿ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً ﴾ (٤) فلم يقل مسبحات فتأمله .

## و من سورة ن وَالْقَلَمِ (٥)

قال محمود : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ (٦) غير مقطوع ، أو غير ممنون به عليك  
لأنه ثوابٌ يستوجبه عملك ، و ليس بثوابٍ (٧) ابتداءً و إنما يُمنُّ بالفواضل لا الأجر على  
العمل . (٨)

قال أحمد : ما يُرضي رسولَ الله (ﷺ) هذا التفسير حيث قال : ( لن يدخل / أحدُ الجنةِ  
بعمله ، [ قيل : و لا أنتَ يا رسولَ الله ] (٩) قال : و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه

(١) الكشاف ( ٤ / ٥٦٨ ، ٥٦٩ ) .

(٢) هكذا هي في نسخ المختصر و كأنَّ في العبارة سقطاً و في الانتصاف [ يلاحظ هذا المعنى في قوله ] .

(٣) سورة ص ٣٨ ، آية ١٨ .

(٤) سورة ص ٣٨ ، آية ١٩ .

(٥) هكذا هي في النسخ ما عدا " ج " و هو موافق لتسمية البخاري لها في كتاب التفسير و عزاه ابن عاشور  
إلى معظم التفاسير ، و في " ج " [ ن ] فقط و هو مطابق لتسميتها عند الترمذي في سننه في كتاب تفسير  
القرآن و كذلك ابن جرير في تفسيره و أبي جعفر النحاس في إعراب القرآن و كذلك الألويسي ، و المشهور  
تسميتها ( القلم ) كما في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : التحرير و النوير ( ٢٩ / ٥٧ ) .

(٦) سورة القلم ٦٨ ، آية ٣ .

(٧) في الكشاف [ بفضل ] .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٥٧٣ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

و فضل ( <sup>(١)</sup> ) . و هذا من سوء الأدب يوجب الأدب ( <sup>(٢)</sup> ) ؛ إذ اعتقد [ أنه ] ( <sup>(٣)</sup> ) ليس لله تعالى ( <sup>(٤)</sup> ) على أحد منة في إدخاله الجنة .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ زَنِيمٌ ﴾ ( <sup>(٥)</sup> ) [ أي ] ( <sup>(٦)</sup> ) مستلحق و جعل ذلك مع كونه عننا أشد

ج ٢٥٩

معايبه ؛ لأنه إذا جفا قسا قلبه و تجرأ على المعاصي ، و خبث النطفة يوجب / خبث الناشيء . ( <sup>(٧)</sup> )

قال أحمد : أخذ كونها أشد معايبه ( <sup>(٨)</sup> ) من قوله : ﴿ بَعَدَ ذَلِكَ ﴾ فإنها تعطي تراخي

المرتبة و هي كقوله في الخير : ﴿ وَالْمَلَيْكَةَ بَعَدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ( <sup>(٩)</sup> ) ، و من ثم استعملت ( ثم

في تراخي المراتب و إن كانت عكس الترتيب الوجودي .

[ قوله تعالى ] : ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطومِ ﴾ ( <sup>(١٠)</sup> ) [ قال محمود : أي ] على أنفه لأنه

ب ١٠٧ و

أشرف ما في الوجه ، و قيل : سنده على الخمر و الخرطوم من أسمائها / و هو تعسف . ( <sup>(١١)</sup> )

قال أحمد : و صدق و أيضا فإن الوليد ( <sup>(١٢)</sup> ) قتله النبي ( ﷺ ) مباشرة في [ وقعة ] ( <sup>(١٣)</sup> )

بدر فلم يدرك زمن تحريم الخمر ، و وعد الله حق . ( <sup>(١٤)</sup> )

قال محمود : ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِبُونَ ﴾ ( <sup>(١)</sup> ) أي هلاك . ( <sup>(٢)</sup> )

(١) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٣٣٤ ) .

(٢) في " ج " [ التأديب ] و هو أوضح .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " أ " هنا زيادة [ عنده ] و المعنى واضح بدونها .

(٥) سورة القلم ٦٨ ، آية ١٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٥٧٥ ) .

(٨) في " ج " [ معاتبة ] و المثبت موافق لما في الكشاف و الانتصاف .

(٩) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٤ .

(١٠) سورة القلم ٦٨ ، آية ١٦ .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٥٧٦ ، ٥٧٧ ) .

(١٢) يعني الوليد بن المغيرة المخزومي هكذا ذكره الزمخشري في تسمية من نزلت فيه هذه الآيات .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٤) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع ، و في " ب " في هامش المخطوط بخط الناسخ :

" قلت : أمَّا الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فإن قاتله علي بن أبي طالب ( ﷺ ) ، و لم ينقل أصحاب

السير من قتلى المشركين ببدر من اسمه الوليد غيره ، و لم يختلفوا في قاتله " .

قال أحمد : و تنكيره للتعظيم . (٣)

قال محمود : ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾<sup>(٤)</sup> كالليل سوادًا ، و قيل : كالنهار فارغة ، يقال : بيّض الإناء فرّغه .

قال أحمد : و منه البياض من الأرض : الخالي من الشجر<sup>(٥)</sup> ، يذكره الفقهاء في المساقاة<sup>(٦)</sup> .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾<sup>(٧)</sup> إِنَّ لَكُمْ فِيهِ ﴿كُسْرٍ﴾<sup>(٨)</sup> ( إِنَّ ) لأجل اللام أو حكاية للمدروس .<sup>(٩)</sup>  
قال أحمد : و لأنّ الدرس فيه معنى القول .

## و من سورة الحاقة

قوله تعالى : ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَّعِيَةٌ﴾<sup>(٩)</sup> [ قال محمود ]<sup>(١٠)</sup> : جاءت [ الأذن ]<sup>(١١)</sup> على التوحيد و التتكير إيذانًا بأنّ الوعاة قليلٌ ؛ و لتوبيخ الناس على قلة الواعي ؛ لأنّ الأذن الواحدة إذا وعت هي السواد الأعظم و لا يبالي بما سواها .<sup>(١٢)</sup>  
قال أحمد : هو كقوله : ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾<sup>(١٣)</sup> . (١)

(١) سورة القلم ٦٨ ، آية ١٩ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٥٧٨ ) .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٥٧٧ ) و جاء تعليق أحمد قبل كلام محمود المراد .

(٤) سورة القلم ٦٨ ، آية ٢٠ .

(٥) في " ج " [ للأرض التي بين الشجر ] .

(٦) يراجع : الموطأ للإمام مالك ( ٢ / ٧٠٤ ) .

(٧) سورة القلم ٦٨ ، آية ٣٧ ، ٣٨ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٥٨٠ ) .

(٩) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٢ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ٥٨٨ ) .

(١٣) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٨ .

[ قال محمود : إِنَّمَا قَالَ : ﴿ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> و هما نفختان ؛ لأنها لا تُنتَى بغيرها في

وقتها .

قال أحمد : و للإشعار بعظمتها و أن الذي دكَّ الجبال و الأرض نفخة واحدة / لا  
غير . [ <sup>(٣)</sup>

قال محمود : ﴿ وَالْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> إِنَّمَا عدل عن ( الملائكة ) إلى ( الملك ) لأنه

أعمُّ ألا ترى أن قولك : ما من ملكٍ / إلا و هو ساجد أعمُّ من قولك : ما من ملائكة . <sup>(٥)</sup>  
قال أحمد : كلاهما معرف تعريف الجنس فالواحد و الجمع سواء .

١٤١ - قلتُ : و استشهاد محمود بقوله : " ما من ملك " أنه أعمُّ - [ ضعيفٌ ؛ فإنه ] <sup>(٦)</sup>  
ما حصل العموم إلا من النفي ، و قوله : هي أعمُّ من الملائكة لأنَّ الأول ينفي كلَّ واحد ،  
و الثاني ينفي عن كلِّ جماعة لا عن كلِّ واحد .

قال محمود : ﴿ مَالِيَّةٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> و ﴿ سُلْطَنِيَّةٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> أثبتت وصلًا و وقفًا اتباعًا للمصحف .

قال أحمد : تعليل القراءة باتباع المصحف غلطٌ ، [ و إنما اتباع المصحف سنةٌ في الكتابة  
[ <sup>(٩)</sup> ، و أمَّا القراءة معتمدها النقل المتواتر .

قال أحمد : في قوله : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> النقول افتعال <sup>(١١)</sup> القول ،  
و سُمِّي الأقوال أقاويل ت قليلاً لها كالأعاجيب و الأضاحيك \* كأنها جمع أضحوكة و أعجوبة

ج ٢٦٠

(١) تمثيل أحمد لكلام محمود بهذه الآية ليس بصحيح للفارق بين الآيتين ، فأية الحشر نكرة عامة في سياق  
الطلب ، و ( أذن ) نكرة مخصوصة بالصفة لذلك كلام محمود هنا بأنَّها تدلُّ على القلة محتمل بخلاف آية  
الحشر ، فراجع الكلام عليها إن شئت .

(٢) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٣ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٧ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٥٨٩ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في " ج " [ لا يصحُّ ] .

(٧) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٢٨ .

(٨) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٢٩ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٠) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤٤ .

(١١) في " ج " [ تفعل ] .

\* (١) . (٢) و أفعولة من القول و هو معتلٌ غريب (٣) عن قياس التصريف ، و يحتمل أن يكون الأقاويل جمع جمع كالأنعام جمع أقوال و أنعام ، / و الله أعلم .

## من سورة المعارج

**قال محمود :** جمع الضمير في [ قوله ] : ﴿يُبَصَّرُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> لأنَّ المعنى على العموم لكلِّ جهة لا لاثنتين خاصة . (٥)

**قال أحمد :** فيه دليلٌ على أنَّ الفاعل و المفعول الواقعين في سياق النفي [ يعم ]<sup>(٦)</sup> ، كما التزم في قوله : و الله لا أشرب ماء من إداوة ، أنه يعمُّ في المياه و الإداوات ، خلافاً لبعضهم في الإداوة . (٧)

**قال محمود :** [ في قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿خُلِقَ هَلُوعًا﴾<sup>(٨)</sup> جعل لإيثاره الهلع و الجزع و المنع و رسوخهما فيه كالمجبول عليهما ، و الله تعالى لا يذمُّ فعله . (٩)

**قال أحمد :** يُشرك باطناً و ينزّه<sup>(١٠)</sup> ظاهراً ، ينزه الله عن خلق الهلع ، و أنت إذا قلت : بريتُ القلمَ رقيقاً ، فقد نسبتَ إليك البري و الرقةَ معاً [ فكذلك الآية ]<sup>(١١)</sup> ، و قوله : الله لا يذمُّ فعله ، المذمومُ<sup>(١٢)</sup> العبدُ بحجة أنه جعل فيه الاختيار و لله الحجة البالغة . (١٣)

(١) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٥٩٤ ) إلى هنا انتهى كلام الزمخشري و يليه تعليق أحمد .

(٣) في الانتصاف المطبوع [ غيب ] و لعل ما في نسخ المختصر أولى .

(٤) سورة المعارج ٧٠ ، آية ١١ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٥٩٨ ) .

(٦) في " ز " [ منفيان ] ، و قد سقطت من بقية النسخ و المثبت من الانتصاف .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٥٩٧ ) .

(٨) سورة المعارج ٧٠ ، آية ١٩ .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٦٠٠ ) .

(١٠) في " ج " [ يسبح ] .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) في " ج " هنا زيادة [ إنما هو ] .

(١٣) الزمخشري يريد أن أفعال العباد غير مخلوقة لله ، و ابن المنير يجعل الإنسان كالقلم في يد صاحبه لا فعل حقيقي له كمذهب الجبرية ، و الآيات تردُّ عليهما ، فإنَّ الله وصف الإنسان بما خلقه عليه من الأخلاق الدنيئة

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ / تُحَافِظُونَ﴾<sup>(١)</sup> قال محمود : يراعون شروطها ز ١٤٢ و يكملون فروضها و يحفظونها من الإحباط باقتراف السيئات .  
قال أحمد : لا تحبط السيئات عملاً إنما يحبطه الموت على الكفر و قد تقدّم منه أمثالها . (٢)

### سورة نوح ( عليه السلام )

[ قوله تعالى ] : ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾<sup>(٣)</sup> [ قال محمود ] : أي لا / تكونون ب ١٠٧ ظ على حال فيها تعظيم لله ، ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾<sup>(٤)</sup> تراباً ثم نطفاً ثم علقاً . (٥)  
قال أحمد : و يبقى الرجاء على حاله ، \* و قيل : بمعنى الخوف (٦) : لا يخافون لله عظمة \* (١) .

---

و لم يذمه عليها ؛ إنما ذمه على فعله الذي هو العمل بمقتضى جبلته على خلاف ما شرعه الله ؛ و لذلك خصّ ابن جرير تبعاً لابن عباس و غيره من السلف هذا الذمّ بالكافر ؛ فذمه على الجزع و المنع و هذا من فعله ؛ و كذلك استثنى الله من الذم هؤلاء الذين انتفعوا بالوحي فأقبلوا على طاعة ربهم حيثما وجدت مخالفة للهوى و شهوات النفس ، و ذكر الله تعالى هذه الطاعات التي تحمل على مخالفة الهوى و الأخلاق المرديّة ، و أولها الصلاة دائمين عليها خاشعين فيها على قولي السلف في تفسيرها ؛ فظهر أنّ الآيات لا حجة فيها لقدري و لا جبري . يراجع : جامع البيان ( ٢٣ / ٢٦٦ ) ، تفسير ابن كثير ( ٨ / ١٤٥ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١٠٣١ ) .

(١) سورة المعارج ٧٠ ، آية ٣٤ .

(٢) سبق أن نقلت عن القرطبي قول بعض السلف أنّ المعاصي قد تحبط بقدرها من حسنات المؤمن بما يؤيد ذلك من نصوص . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٦١٤ ) .

(٣) سورة نوح ٧١ ، آية ١٣ .

(٤) سورة نوح ٧١ ، آية ١٤ .

(٥) الكشف ( ٤ / ٦٠٥ ) .

(٦) نقل الطبري عن مجاهد قال : " لا تبالون لله عظمة " و عنه بسند فيه محمد بن حميد أن الرجاء الطمع و المخافة ، و رجح الطبري أنّ معناه هنا الخوف في سياق الجحد ، و قال الأزهرى في قول الليث : " الرجوّ المبالاة " : " منكر ؛ إنّما يُستعمل الرجاء بمعنى الخوف إذا كان معه حرف نفي " يراجع : جامع البيان ( ٢٣ / ٢٩٥ : ٢٩٧ ) ، و تهذيب اللغة ( ١١ / ١٨٢ ) ، مادة ( رجا ) .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ (٢) قال محمود : و هو و إن كان في سماء الدنيا وحدها فهو كما يقال : فلان في المدينة و هو في بعض نواحيها . (٣)  
قال أحمد : كقوله تعالى : ﴿ سَخَّرْجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤَ وَالْمَرْجَانُ ﴾ (٤) [ و إنما يخرج من أحدهما و قد سبق بيانه ] (٥) .  
قال محمود : في قوله : ﴿ وَلَا تَرِدِ الظَّاهِرِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ (٦) لم يُردِ الضلال بل أراد منع الألفاظ . (٧)

قال أحمد : هذا من قاعدته التي عُرف فسادها [ و تكرر منه اعتبارها ] .  
قال محمود : ﴿ مِمَّا حَطِئَتْهُمْ أَوْغَرُفُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا ﴾ (٨) لم يكن إغراقهم عقوبة بل موتًا بأجالهم ، و كان ذلك زيادةً في عذاب آبائهم و أمهاتهم إذ رأوا الأطفال يُعذَّبون ، و في الحديث : ( يهلك الناس مهلكًا واحدًا و يصدرون مصادر شتى ) (٩) . (١٠)

---

(١) سقط ما بين العلامتين \* \* من الانتصاف المطبوع ، و لعله ساقط من بعض نسخ الانتصاف لأن الألو سي ينقل عن ابن المنير كثيرًا ، أما في هذا الموضع فنقل عن الخفاجي عن الانتصاف أن الوقار بمعنى العظمة و أنه وارد في صفاته تعالى ابتداءً ، و هذا يدلُّ على أن لابن المنير هنا كلامًا سقط من الأصل ، و نقل علم الدين مختصر معناه ، و هذه تعدُّ من فوائد المختصر ، و قد صاغ ابن المنير في نظمه لغريب القرآن هذا المعنى قائلاً :

يرجـو : يخاف ، لغـةٌ مُسَلِّمـه وقـاراً أي جلالـةً و عظـمـه  
يراجع : روح المعاني ( ٢٩ / ٧٣ ) ، التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير ( ص ٢٠١ ) .

(٢) سورة نوح ٧١ ، آية ١٦ .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٦٠٦ ) .

(٤) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قد اقتصر في الانتصاف على الآية فقط ، و جاء في " ب " زيادة [ و قد تقدم ] .

(٦) سورة نوح ٧١ ، آية ٢٤ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٦٠٧ ، ٦٠٨ ) .

(٨) سورة نوح ٧١ ، آية ٢٥ ، و بعد الآية في " ز " زيادة [ قال ] و لا يحتاجها المعنى .

(٩) أخرجه مسلم عن أم المؤمنين عائشة بنت الصديق (رضي الله عنها) ( ك الفتن و أشرط الساعة - ب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت ، ح ٢٨٨٤ ) .

(١٠) و هذه الإجابة لسؤال هو : " فإن قيل : ما فعل صبيانهم حين أغرقوا ؟ قلت : غرقوا معهم ... " فالكلام في الذرية . يراجع : الكشاف ( ٤ / ٦٠٩ ) .

**قال أحمد :** لَمَّا عَلَّ أَحْكَامَ اللَّهِ بِالْمَصَالِحِ وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ أَطْفَالَ قَوْمِ نُوحٍ [ وَكَذَلِكَ أَطْفَالَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَّمِ الْمَهْلِكِينَ ] لَمْ يَعْمَلُوا مَا يَقْتَضِي الْعُقُوبَةَ ، فَاجْتَرَأَ عَلَى إِنْكَارِ عُقُوبَةِ الطُّوفَانِ (١) [ وَ أَنَّهُ كَانَ مَوْتًا بِالْأَجَالِ ] (٢) ، وَ أَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ فَقَائِلُونَ : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (٣) .

ج ٢٦١

## / وَ مِنْ سُورَةِ الْجِنِّ

**قال محمود :** وَصَفَ الْجِنَّ عَقَائِدَهُمْ [ الصَّحِيحَةَ وَ أَنَّهُمْ مَقْسَمُونَ ] ، وَ أَنَّ مِنْهُمْ أَحْيَارًا وَ أَشْرَارًا وَ مُقْتَصِدِينَ ، وَ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَزِيزٌ قَادِرٌ لَا يَفُوتُهُ مَطْلَبٌ وَ لَا يُنْجِي مِنْهُ مَهْرَبٌ . (٤)

**قال أحمد :** وَ [ ذَكَرُوا ] مِنْ عَقَائِدِهِمْ أَنَّ الْهُدَى وَ الضَّلَالَةَ جَمِيعًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ [ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِمْ ] : ﴿وَإِنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ (٥) وَ تَأَدَّبُوا مَعَ اللَّهِ بِنِسْبَةِ الرِّشَادِ إِلَيْهِ وَ جَعَلُوا الشَّرَّ مُضْمَرَ الْفَاعِلِ ، فَجَمَعُوا بَيْنَ حَسَنِ الْإِعْتِقَادِ وَ الْأَدَبِ [ مَعَ اللَّهِ ] . (٦)

**قوله تعالى :** / ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ (٧) **قال محمود :** [ أي ] لا ز ١٤٢ ظ  
أَسْتَطِيعُ أَنْ أُنْفَعَكُمْ أَوْ أَضُرَّكُمْ ، أَوْ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَفْسِدَ لَكُمْ عَلَى الرِّشْدِ وَ الْغِي . (٨)  
**قال أحمد :** الْآيَةُ (٩) لَمَّا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ لِعِبَادِهِ الرِّشْدَ وَ الضَّرَّ ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَلِبَهُمَا (١) عَنْ نَفْسِهِ لِيَمْحُضَ إِضَافَتَهُمَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، أَعْمَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ الْحِيلَةَ

(١) هذا المعنى لم يقله أحمد في الانتصاف ، فالزَّمْخَشَرِيُّ نفى العقاب عن الذرية فقط على قاعدته ، و أضاف العقوبة بموت الذرية لأبائهم لأنهم يألمون لألم أولادهم ، و هذا واضح من كلام الزَّمْخَشَرِيِّ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٤) عند قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ آية ١٢ . يراجع : الكشاف ( ٤ / ٦١٥ ) .

(٥) سورة الجن ٧٢ ، آية ١٠ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٦١٣ ) و هو قبل كلام محمود كما هو واضح .

(٧) سورة الجن ٧٢ ، آية ٢١ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٦١٨ ) .

(٩) في " أ " [ لأنه ] و هو تحريف ، و في " ج " [ لما أن دلت الآية ] .



فتارة يحمل الرشد على النفع وتارة ينظر إلى خصوصية الرشد فيضيف إليه قيد الإكراه [ و  
الق

و مع هذا فالجنُّ أَسَدٌ (٢) منه (٣) نظرًا لما سبق من [ شرح ] (٤) اعتقادهم الحق .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ﴿ (٥) قال محمود

: فيه إبطال الكرامات / لأنه حصره في المرتضى من الرسل . (٦)

ظ ١٢٦١

قال أحمد : ادعى عامًا و استدللَّ بخاص ، فالدعوى امتناع الكرامات كلها ، فيجوز  
إعطائه الكرامات كلها إلا الإطلاع على الغيب ، و لعل شبهة القدرية في إبطالها أن الله لا  
يتخذ منهم وليًا أبدًا ؛ لأنَّ في ثبوت الإيمان لهم خلافًا (٧) .

## من سورة المزمل

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ ﴾ (٨) [ (٩) قال محمود : نودي بما تهجن الحالة التي كان

عليها من التزمل بالقطيفة و الاستعداد للنوم كما يفعل من لا يهمله أمرٌ كما قال :

وَمِنْ نَائِمٍ عَنِ لَيْلِهَا مُتَزَمِّلٍ (١٠)

و قوله :

أُورِدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ مَا هَكَذَا تُورِدُ يَا سَعْدُ الْإِبِلُ (١١)

(١) في " ز " [ سالمهما ] و هو تحريف .

(٢) هكذا هي في " ب " و هو الموافق للانتصاف ، و في " أ ، ز " [ أشد ] و في " ج " [ أسر ] .

(٣) هكذا هي في " ج " و هو الموافق للسياق ، و في غيرها [ منهم ] و هو محتمل فيريد بها فرقته القدرية .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الجن ٧٢ ، آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٦١٩ ، ٦٢٠ ) .

(٧) مسألة تكفير القدرية سبق الكلام عليها . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٤٢ ) .

(٨) سورة المزمل ٧٣ ، آية ١ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) عجز بيت لذي الرمة ، صدره : و كائِنَ تَخَطَّتْ نَاقَتِي من مفازة ، كائِنَ بمعنى ( كم ) الخبرية ، و

المتزمل هو المتلطف في ثيابه عند كثرة النوم . يراجع : ديوان ذي الرمة ( ص ٥١٤ ) ، مشاهد الإنصاف

بحاشية الكشاف .

فدَمَّه بالاشتغال كنايةً عن إهماله ، لا جرم أن النبي (ﷺ) و الصحابة (رضي الله عنهم) شمروا و أحيوا الليل حتى تورمت أقدامهم فخفف عنهم . (٢)

**قال أحمد :** هذا القول و الاستشهاد سوء أدب ، و العلماء جعلوا نداءه بـ (المتزمل ) و غير ذلك من صفاته تشريفاً له ؛ إذ لم يُناده باسمه ، و استشهاده على ذلك بأبيات قيلت ذمّاً في جفاة العرب ، أبرأ إلى الله و أبرأاً (٣) يرسل الله منه ، و لقد أذكرني استشهاده ما قاله ابن خروف النحوي في ذم ما اعتمده الزمخشري (٤) مجحفاً بالاختصار // في تصنيف المفصل ، و أنشد :

ب ١٠٨ و

ج ٢٦٢

أوردَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ مَا هَكَذَا تَوْرَدُ يَا سَعْدُ الْإِبِلِ .

**قال محمود :** و روي أنه (ﷺ) كان في مرط لعائشة . (٥)

**قال أحمد :** [ هذا وهم فإن ] (٦) هذه السورة / مكية و البناء (٧) على عائشة كان بالمدينة ز ١٤٣ و

**قال محمود (٨) :** [ قوله تعالى ] : ﴿ نَصَفَهُ ﴾ (٩) بدلاً من الليل و الاستثناء من النصف ، أي قم أقل من النصف ، و الهاء في ﴿ مِنْهُ ﴾ و ﴿ عَلَيْهِ ﴾ (١٠) للنصف ، أو يكون ﴿ نَصَفَهُ ﴾ بدلاً من ﴿ قَلِيلاً ﴾ ، فيكون تخبيراً بين ثلاث : النصف أو الناقص عنه أو الزائد عليه ، و يطابقه : ﴿ إِنْ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ وَنَصَفَهُ وَثُلثَهُ ﴾ (١١) على قراءة النصب

(١) البيت لمالك بن زيد مناة يخاطب أخاه سعداً ، و قد عهد إليه برعاية إبله ، فلم يحسن سعد القيام بأمرها ، فقال مالك هذا البيت الذي صار مثلاً لمن قصر في الأمر . يراجع : مجمع الأمثال ( ٢ / ٣٦٤ ) ، مشاهد الإنصاف .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٢١ : ٦٢٣ ) .

(٣) في " ز " [ أبريء ] .

(٤) في " ج " تطويل للعبارة [ في مفصله من إيراد مقاصد سيويه و اختصاره / و إجحافه في تضيق ألفاظ عن إسقاط المعاني و أنشد : ] .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٦٢٣ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) في " ج " [ بناء النبي عليه السلام ] .

(٨) سقط من " ج " .

(٩) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٣ .

(١٠) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٤ .

(١١) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٢٠ .

في المعطوف <sup>(١)</sup> ، و يجوز إذا أبدلت **﴿نَصَفَهُ﴾** من **﴿قَلِيلاً﴾** أن تجعل **﴿قَلِيلاً﴾** الثاني بمعنى النصف و هو الربع ، و تجعل المزيد على هذا النصف نصف الربع ، و يجوز أن تجعل الزيادة لكونها مطلقة تنمة الثلث . <sup>(٢)</sup>

**قال أحمد** : يطابقه **﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنَصَفَهُ وَثُلُثُهُ﴾** على قراءة الجر في المعطوف <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

**قال محمود** : **﴿تَاشَعَةَ اللَّيْلِ﴾** <sup>(٥)</sup> هي النفس القائمة بالليل ، تنشأ من <sup>(٦)</sup> مضجعتها [ أي ] <sup>(٧)</sup> تنهض منه ، و منه نشأت سحابة ، و قيل : مصدرٌ كالعافية ، و قيل : ساعات الليل ، و قوله : **﴿وَوَطَأَ﴾** مواطأة القلب للسان .

**قال أحمد** : إن جعلت الناشئة النفسَ فالمواطأة فيها حقيقة ، و إن جعلتها الساعات أو المصدر فمجاز .

## و من سورة المدثر

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : **﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾** <sup>(٩)</sup> **قال محمود** : لم يجعل افتتان الذين كفروا سبباً في الاستيقان للذين أوتوا الكتاب ، بل عدتهم هي سبب الاستيقان ،

---

(١) هذه قراءة الجماعة و هي المتواترة ، و جاءت قراءة شاذة برفع الفاء من ( نصفه ) . يراجع : معجم القراءات ( ١٠ / ١٤٠ ) .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٢٤ ) .

(٣) ( نصفه و ثلثه ) قرأ المدنيان و البصريان و الشامي بخفض الفاء و الناء مع كسر الهاء فيهما ، و قرأ الباقر بنصب الفاء و الناء و يلزم منه ضم الهاء فيهما . يراجع : البدر الزاهرة ( ص ٣٣٨ ) .

(٤) قول أحمد غير موجود في الانتصاف .

(٥) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٦ .

(٦) هكذا في " ز " و في الكشاف ، و في الانتصاف و بقية النسخ [ عن ] .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٣١ .

فجعل قوله : ﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾ عوضاً عن قوله : ﴿تَسْعَةَ عَشَرَ﴾<sup>(١)</sup> لأنَّ حال هذه العدة مع نقصها من العشرين واحداً أن يُفتتن بها .<sup>(٢)</sup>

قال أحمد : السؤال أنَّ الفتنة التي هي في تقدير<sup>(٣)</sup> الصفة ، إذ معنى الكلام أي<sup>(٤)</sup> ذات فتنة ؛ جُعِلَتْ سبباً فيما بعدها ، و المجيب جعل العدة التي عرضت لها هذه الصفة سبباً لا باعتبار عروض الصفة ، و يجوز أن يرجع قوله : ﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾ إلى ما قبل الاستثناء ، أي جعلنا عدتهم سبباً لفتنة الكافرين و تيقن المؤمنين و هو أقرب<sup>(٥)</sup> ، و ما ألجأ الزمخشري إلى خلافه إلا اعتقاد أنَّ الله تعالى / ما فتنهم ، و بنست القاعدة له .

ز ١٤٣ ظ

قال محمود : إن قيل : كيف يصحُّ أن فتنة الذين كفروا و المنافقين<sup>(٦)</sup> غرضاً لله ؟ و أجاب أنه ليس بغرض ، تقول : خرجت من البلد مخافة الشر ، فالمخافة علة لا غرض ، و ليس كلُّ غرضٍ علة .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : لا يطلق الغرض على الإرادة من الله ، و أصل / السؤال على قاعدته فأرح فكرك من سؤاله فالله يضل من يشاء \* و يهدي من يشاء \*<sup>(٨)</sup> .

ج ٢٦٣

قال محمود : ﴿رَهِيْنَةً﴾<sup>(٩)</sup> ليس بتأنيث ( رهين ) ، [ بل هو ]<sup>(١٠)</sup> كشتَم و شتيمة .<sup>(١١)</sup>

قال أحمد : لأنَّه فعيل بمعنى مفعول يستوي مذكره و مؤنثه كقتيل و جديد<sup>(١٢)</sup> .

(١) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٣٠ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٣٨ ، ٦٣٩ ) ، و قد ترك علم الدين تعليقاً صغيراً لأحمد على قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ كَانَ لِأَيَّتِنَا عَيْدًا﴾ آية ١٦ ، أنكر على محمود القول بتعليل أفعال الله . يراجع : الكشاف ( ٤ / ٦٣٥ ) .

(٣) في " ج " [ معنى ] .

(٤) هكذا هي في " ج ، ز ، " ، و في " أ ، ب " [ أن ] .

(٥) قال القرطبي : " أي بلية " و قال ابن كثير : " إنَّما ذكرنا عدتهم أنَّهم تسعة عشر اختباراً منا للناس " . يراجع : الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٧١١٧ ) ، و تفسير ابن كثير ( ٨ / ١٧١ ) .

(٦) في " ز " [ المنافقون ] و المثبت من بقية النسخ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٦٣٩ ) .

(٨) سقط ما بين العلامتين \* من " ج " ، و في الانتصاف ذكر العبارة الأخيرة على أنها تنمة الآية .

(٩) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٣٨ .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٦٤١ ) .

(١٢) في " ج " [ جريح ] و المثبت من بقية النسخ ، و هو من جَدَّ الشيءَ يَجْدُّ جَدًّا و جِدَادًا : قطعته ، فهو مجدود و جديد ، يراجع : المعجم الوسيط مادة ( جدد ) .

**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿ نَكَ لَمْ مِنْ رَبِّكَ أَلَمْ صَلَّيْنَ وَلَمْ نَكَ نُطَعِمُ الْمَسْكِينِ ﴾ (١) [ هل ] يقتضي دخولهم النار بكل واحدة منها ؟ و قال : يحتمل أن يكون [ دخول ] كل واحد منهم بكل واحد من الأمور الأربعة ، و يحتمل أن يكون بعضهم بهذه و بعضهم بهذه . (٢)

**قال أحمد :** هذا تحيُّل منه على أن تارك الصلاة مخلدٌ في النار (٣) ، و الصحيح في [ هذه ] الآية أنها [ نزلت ] (٤) في الكفار أي لم نك من أهل الصلاة و كذلك إلى آخرها ؛ إذ لا يصحُّ منهم هذه الطاعات ، و إنما يتأسفون على فوات ما ينفع .

## سورة القيامة

[ قوله تعالى ] (٥) : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿١١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (٦) **قال محمود :**

الوجوه كنايةٌ / عن الجملة ، أي لا تنتظر إلا إليه و لا ترجو خيراً إلا من جهته ، و لا يمكن أن يراد الأبصار لأنَّ المؤمنين / آمنون يوم القيامة فلا يمنعهم من نظر الله شيء لو كان منظوراً إليه . (٧)

**قال أحمد :** ما أقصر لسانه في هذه الآية ، و قوله : لو كان المراد الرؤية لما انحصرت رؤيتهم إلى الله عزَّ و جلَّ ؛ لأنَّ رؤية مَنْ ليس كمثل شيء حقيقٌ بها أن يقتصر عليها و لا

(١) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٤٣ ، ٤٤ ، و الآية الثانية زادتها ج ، ز .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٤٢ ) .

(٣) كلام ابن المنير قد يفهم منه أن الحكم بتكفير تارك الصلاة هو قول المعتزلة ، و هذا غير صحيح ، بل هو قول أهل الحديث و عدد من كبار أهل العلم من أهل السنة ، بل نقل ابن القيم إجماع الصحابة على كفره ، و قد أفرد الإمام محمد بن نصر المروزي بالتصنيف تعظيم قدر الصلاة ، و بوب فيه : " ذكر إكفار تارك الصلاة " ؛ فالذي قال من أهل السنة بكفر تارك الصلاة قاله اتباعاً للنصوص ، و هذا بخلاف مذهب الزمخشري من الوعيدية ، الذي يضاده مذهب ابن المنير في إرجائه في معنى الإيمان ، و هذا واضح من كلامهما . يراجع : تعظيم قدر الصلاة ( ٢ / ٨٧٣ ) ، صحيح مسلم بشرح النووي ( ١ / ٣٤٨ ) ، كتاب الصلاة و حكم تاركها لابن قيم الجوزية ( ص ٢٨ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة القيامة ٧٥ ، آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٦٤٩ ) .

يطرف البصر<sup>(١)</sup> عنها ، فعشاق الدنيا إذا ظفر واحدٌ بمحبوبه لم يطرف بصره عنه ، فكيف بالمحبيب إذا أنعم برؤية وجهه الكريم<sup>(٢)</sup> ؟ ! نسأل الله أن لا يصرف عنا وجهه برحمته .

## سورة الإنسان

/ [ قوله تعالى ] : ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(٣)</sup> [ قال محمود ]<sup>(٤)</sup> : هما حالان من ز ١٤٤ و الهاء في ﴿هَدَيْنَهُ﴾ أي مكنأه و أقدناه في حاله .<sup>(٥)</sup>

قال أحمد : هذا من تحريفه و الآية على ظاهرها .<sup>(٦)</sup>

ثم قال محمود : و قريء<sup>(٧)</sup> أمّا شاكراً و أمّا كفوراً بالفتح و هي قراءة حسنة ، أي أمّا شاكراً فبتوفيقنا و أمّا كفوراً فبسوء اختياره .

قال أحمد : اختياره هذه القراءة لأجل التقسيم لا يفيد ، فيجوز أن يكون المراد أمّا شاكراً فمثاب و أمّا كفوراً فمعاقب .

قال محمود : [ من قرأ ] ﴿سَلْسِلًا﴾<sup>(٨)</sup> منون تتوين عوض من ألف الإطلاق ، أو يكون صاحب هذه القراءة<sup>(٩)</sup> ضري برواية الشعر و مرن لسانه على صرف ما لا ينصرف .<sup>(١٠)</sup>

(١) في " ز " [ النظر ] .

(٢) ما أجمل ذكر حديث صهيب في تفسير هاتين الآيتين ! ؛ فقد أخرج مسلم عن صهيب (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) قال : ( إذا دخل أهل الجنة الجنة قال يقول الله تبارك و تعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة و تنجنا من النار ، قال : فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز و جل ) . يراجع : صحيح مسلم ( ك الإيمان - ب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه و تعالى ، ح ١٨١ ) .

(٣) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٣ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٦٥٤ ) .

(٦) يعني هداية البيان كما قال تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ ( سورة البلد ، آية ١٠ ) أي بينا له طريق الخير و طريق الشر ، هكذا فسرهما ابن كثير . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٨ / ١٨٢ ) ، حاشية التحقيق ( ص ٢٧ ) .

(٧) هي قراءة أبي السّمّال و قد ذكره في الكشاف ، و قد سبق قول الذهبي فيه أنه لا يوثق بنقله ، يراجع : مختصر في شواذ القرآن ( ص ١٦٦ ) .

(٨) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٤ .

قال أحمد : هو يرى أنَّ القراءات المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر ، و جعل [ هذا ] (٣) التواتر (٤) من جملة غلط اللسان ، و الحقُّ إنها متواترة عن النبي (ﷺ) ، و هي لغة من يصرف في منشور الكلام جميع ما لا ينصرف إلا ( أفعل ) ، و القراءات تشتمل على اللغات المختلفة . و أمَّا / ﴿قَوَارِيرًا﴾ ﴿قَوَارِيرًا﴾ (٥) فقريء بتتوين الأول خاصة بدلًا (٦) من ألف الإطلاق لأنها فاصلة ، و تتوين الثانية اتباعًا للأولى ، و لم يقرأ أحدٌ بتتوين الثانية وحدها لأنه عكس المقصود (٧) .

ج ٢٦٤

قوله تعالى : ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (٨) قال محمود : الكافور عينٌ في الجنة ، و قيل : الخمر يمزج بالكافور و يختم بالمسك و ليس [ هو ] (٩) بعين ، و قيل : يخلق في الخمر رائحة الكافور و برده ، و ﴿عَيْنًا﴾ على هذين القولين بدلٌ من محل ﴿كَأْسٍ﴾ (١٠) إذا نُصِبَ على الاختصاص و على الأول بدلٌ من ﴿كَافُورًا﴾ (١١) . قال : و جعل الكأس مجرورًا بـ﴿من﴾ لابتداء الغاية لابتداء شربهم منها ، و لم يدخل بها في العين لأنها ليست كذلك ، لكن بها يمزجون شرابهم . (١٢)

قال أحمد : هذا على القولين الأولين ، أمَّا على أنَّ العين بدلٌ من كأسٍ إمَّا لاشتغالها على أوصافه ، أو هو الكافور المعهود فلا يتم الجواب بذلك ، بل الجواب أنه لمَّا ذكر الشرب أولًا

---

(١) هذه القراءة متواترة قرأ بها نافع و أبو جعفر و هشام و شعبة و الكسائي بالتتوين وصلًا و بإبداله ألفًا وقفًا ، و الباقرن بحذف التتوين وصلًا و اختلفوا في الوقف : فمنهم من وقف بالألف و منهم من وقف بغير ألف ،

و لحفص الوجهان . يراجع : البدر الزاهرة ( ص ٣٤٠ ) ، و شرح طيبة النشر ( ص ٣٢٣ ) .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٥٤ ، ٦٥٥ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ز " [ التتوين ] و هو محتمل .

(٥) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ١٥ ، ١٦ .

(٦) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في بقية النسخ [ بدل ] و هو جائز و تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي هي بدل .

(٧) في " ج " [ التعليل ] .

(٨) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٥ .

(١١) هكذا هي في " ج " على الحكاية و في غيرها جاء بها دون ألف و كأنها جرها بمن .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ٦٥٥ ) .

باعتبار الوقوع في الوجود و ذكره ثانياً مضمناً للاستدامة كأنه قال يشربون منها فيلتنون بها ، هكذا قاله أبو عبيد (١) .

**قال محمود : قريء ﴿ ﷻ ﴾** (٢) ساكنة الياء على أنه مبتدأ خبره ﴿ ثِيَابٌ ﴾ (٣) ، و قريء بالنصب حالاً من الضمير في ﴿ يَطُوفُ ﴾ ، و إمّا على ﴿ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا ﴾ (٤) / ﴿ ثِيَابٌ ﴾ . (٥)

ز ١٤٤ ظ

**قال أحمد :** في الأخير نظر لأنه جعله داخلاً في الحسبان ، و كيف هذا وهم لا يسون السندس حقيقة [ لا مجازاً ] (٦) بخلاف كونهم لؤلؤاً ، فإنه تشبيهة و تمثيل .

**قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾** (٧) **قال محمود :** و ما تشاؤون الطاعة إلا أن يشاء قسرهم عليها و محل ﴿ أَنْ يَشَاءَ ﴾ ظرف ، أي إلا وقت مشيئة الله . (٨)

**قال أحمد :** حرف النص ، و الآية حاصرة بالنفي (٩) و الإثبات ككلمة ( لا إله إلا الله ) ، و ما ذكره مضاداً للآية بزعمه ؛ فالمعنى عنده أن مشيئة العبد الفعل لا تكون إلا إذا قسره الله

---

(١) في " ج " [ أبو عبيدة ] و كذلك جاءت في الانتصاف و قد سبقت ترجمته ( ص ٣٢٢ ) و لم أجد هذا الكلام في مجازه ، و قد بحثت عنه أيضاً في الغريبين لأبي عبيد الهروي - كما جاء في بقية نسخ المختصر - في كل المواد المتاحة في الآية فلم أعثر عليه ، و قد سبقت ترجمة أبي عبيد ( ص ٢٤٤ ) . يراجع : مجاز القرآن لأبي عبيدة ( ٢ / ٢٧٩ ) .

(٢) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٢١ .

(٣) هذه قراءة نافع و أبي جعفر و حمزة و يلزمها كسر الهاء ، و الأخرى قراءة الباقيين و يلزمها ضم الهاء . يراجع : طيبة النشر ( ص ٣٢٤ ) ، البذور الزاهرة ( ص ٣٤١ ) .

(٤) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ١٩ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٦٦٠ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٣٠ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٦٦٣ ) .

(٩) في " ج " [ بين النفي ] .



عليه ، و القسر ينافي المشيئة ، فحاصله أنّ مشيئة العبد لا توجد إلا إذا انتفت ، فأراد أن يُثبت المشيئة مطلقاً فنفاها رأساً . (١)

## و سورة المرسلات

لم يزد فيها أحمد على استحسان ما أورده محمود .

---

(١) من الواضح أنّ القدري لا بد له من تحريف قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ لأنه يُوقف مشيئة العباد على مشيئة ربهم ، و الجبري ينسى ما قبلها و هو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ اخْتَدِ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ ( آية ٢٩ ) لأنه يُثبت للعبد مشيئة و فعلا . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١٠٦٩ ) .

## سورة النبأ (١)

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٢) قال محمود : استفهام للتفخيم كقولك : زيد ما زيد ؟ ! كأنه لعظمة شأنه قد خفي جنسه . (٣)  
قال أحمد : قد أكثرت أم زرع من هذا المعنى : ( أبو زرع ما أبو زرع ! ) (٤) إلى آخر حديثها (٥) .

ب ١٠٩ و / قال محمود : و وجه اتصال قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ (٦) [ بما قبله ]  
ج ٢٦٥ أنهم لما سألوا (٧) / سؤال منكبين للبعث أتبعه بما يدلُّ على القدرة عليه بالقدرة على هذه المخلوقات العجيبة ، أو قيل لهم : فاعل هذه الأفعال المتقنة حكيمٌ لا يفعل عبثًا و عدم البعث يلزم منه العبث . (٨)  
قال أحمد : جوابه الثاني فاسدٌ مبنيٌّ على رعاية الصلاح (٩) و وجوب الجزاء [ على الله تعالى ] (١٠) و قد أبطلناه .

---

(١) في " ج " [ سورة عم ] ، فهذان اسمان لها و قد اكتفى بهما الفيروزآبادي ، و ذكر ابن عاشور لها خمسة أسماء . يراجع : بصائر ذوي التمييز ( ١ / ٤٩٧ ) ، التحرير و التوير ( ٥ / ٣٠ ) .  
(٢) سورة النبأ ٧٨ ، آية ١ .  
(٣) الكشاف ( ٤ / ٦٧٠ ، ٦٧١ ) .  
(٤) أخرجه الشيخان من حديث عائشة (رضي الله عنها) ، فأخرجه البخاري ( ك النكاح - ب حسن معاشره الأهل ، ح ٥١٨٩ ) ، مسلم ( ك فضائل الصحابة - ب ذكر حديث أم زرع ، ح ٢٤٤٨ ) .  
(٥) في " ج " أظن في الكلام فذكر أيضًا ابنة أبي زرع و جارية أبي زرع و لم يذكرهما في الانتصاف .  
(٦) سورة النبأ ٧٨ ، آية ٦ .  
(٧) في " ج " هنا زيادة [ رسول الله (ﷺ) ] و ليست في الكشاف .  
(٨) الكشاف ( ٤ / ٦٧١ ، ٦٧٢ ) .  
(٩) قاعدة رعاية الأصلاح المعتزلية باطلة ، لكن الحجة التي ذكرها الزمخشري هنا مقبولة لأنها حجة قرآنية ، قال تعالى : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (سورة المؤمنون ، آية ١١٥) فأنكر الله قولهم بعد البعث ؛ لأنه تعالى منزه عن الباطل ، و دل القرآن على أنه خلقهم ليختبرهم فينظر أيهم أحسن عملا . يراجع : جامع البيان ( ١٧ / ١٣٢ ) .  
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

أ ١٢٧ ظ

**قال محمود :** ﴿إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾<sup>(١)</sup> وقف الشفاعة على شرطين أن يكون المتكلم مأذوناً له ، و الثاني / أن يقول صواباً .<sup>(٢)</sup>  
**قال أحمد :** هو تعريضٌ أنَّ الشفاعة لا تكون لأرباب الكبائر و تلقى ذلك من قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾<sup>(٣)</sup> ،<sup>(٤)</sup> و المؤمنون عندنا مرتضون لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فجعل الشكر [ في الآية ] بمعنى الإيمان المقابل للكفر [ في قوله : ﴿إِنْ تَكْفُرُوا﴾ ]<sup>(٦)</sup> .

## و من سورة النازعات

ز ١٤٥ و

**[ قال محمود :** قوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾<sup>(٧)</sup> أي /  
صيحة واحدة فإذا هم على وجه الأرض ] .<sup>(٨)</sup>  
**قال أحمد :** ما أحسن تسهيل أمر الإعادة بقوله : ﴿زَجْرَةٌ﴾ ! فهي أخفُّ من صيحة ،  
و بقوله : ﴿وَاحِدَةٌ﴾ أي غير محتاجة إلى مثوية .  
**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾<sup>(٩)</sup> لَمَّا رأى الثعبان فرَّ هارباً ، أو تولى  
عن موسى ساعياً في مكائده ، أو أدبر عوضاً عن أقبل كي لا يوصف بالإقبال .<sup>(١٠)</sup>  
**قال أحمد :** و هو وجبة حسن و يكون على هذا من أفعال المقاربة .

(١) سورة النبأ ٧٨ ، آية ٣٨ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٧٧ ) .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٨ ، و التمثيل بالآية من علم الدين فليست في الانتصاف .

(٤) في " ج " هنا زيادة [ هذا لا دليل ] فلعل الصواب [ و لا دليل فيها ] فتكون تعقيباً على الآية السابقة .

(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة النازعات ٧٩ ، آية ١٣ ، ١٤ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٦٨١ ) . قول محمود هذا سقط من " أ " .

(٩) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٢ .

(١٠) الكشاف ( ٤ / ٦٨٢ ) .

**قال محمود :** ﴿نَكَالَ الْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾<sup>(١)</sup> أي الإغراق في الدنيا و الإحراق في الآخرة ،  
و قيل : نكال كلمته الأولى ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾<sup>(٢)</sup> و الأخرى ﴿أَنَا رَبُّكُمْ  
الْأَعْلَىٰ﴾<sup>(٣)</sup> . (٤)

**قال أحمد :** فعلى الأول يكون قريباً من إضافة الموصوف إلى الصفة و على الثاني ناء<sup>(٥)</sup>  
عن ذلك .

**قال محمود :** [ قوله عزّ و جلّ ] : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَلَهَا﴾<sup>(٦)</sup> أَخْرَجَ مِنْهَا<sup>(٦)</sup> و  
لم يُدْخِلْ حرف العطف على أخرج<sup>(٧)</sup> إمّا لأنّ دحاها معناه بسطها و مدّها ، و فسّر التمهيد  
بما لا بدّ في بقاء مَنْ مُهِّدٌ له منه ، و إمّا أن يكون حالاً . (٨)

**قال أحمد :** الأول أحسن و يُناسب قوله عزّ و جلّ : ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾<sup>(٩)</sup> رَفَعَ سَمَكَهَا  
﴿<sup>(٩)</sup>﴾ .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿وَبُرُزَّتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَىٰ﴾<sup>(١٠)</sup> أَظْهَرَتْ إِظْهَارًا مَكشُوفًا  
يراه الكل كقولهم : قد بَيَّنَّ<sup>(١١)</sup> الصبحُ لذي عينين . (١٢)

**قال أحمد :** أي هو أمرٌ ظاهر لا يتوقف إلا على وجود الحاسة لا غير ، و لا مانع من  
الرؤية / و لا حاجب عنها .

ج ٢٦٦

(١) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٥ .

(٢) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

(٣) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٤ .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٦٨٢ ، ٦٨٣ ) .

(٥) في " ب " [ نائياً ] على اسم الفاعل و لعله عَطِفَ على ( قريباً ) ، و المثبت من بقية النسخ .

(٦) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٣٠ ، ٣١ .

(٧) في " ز " [ و لم يقل دحاها و أخرج ] .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٦٨٣ ) .

(٩) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٧ ، ٢٨ .

(١٠) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٣٦ .

(١١) في " ج " [ تبين ] و ما أثبتّه من بقية النسخ ، و قال الميداني : " بيّن بمعنى تبين " يراجع : التمثيل  
و المحاضرة للثعالبي ( ص ١٥ ) ، و مجمع الأمثال ( ٢ / ٩٩ ) .

(١٢) الكشاف ( ٤ / ٦٨٤ ) .

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ] <sup>(١)</sup> : ﴿أَيَّانَ مُرْسِنَهَا﴾ <sup>(٢)</sup> : <sup>(٣)</sup> مستقرها ، <sup>(٤)</sup> من مرسى السفينة و هو مستقرها . <sup>(٥)</sup>

**[ قال أحمد ]** <sup>(٦)</sup> : و فيه إشعارٌ بنقل اليوم كقوله تعالى : ﴿وَيَذَرُونَ وِرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ <sup>(٧)</sup> فلم يُطلق الإرساء إلا على ما فيه نَقْلُ كالجبال و السفن .

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ <sup>(٩)</sup> أي فيمَ أنتَ من أن تذكر وقتها ، قالت عائشة : و لم يزل النبي ﷺ يسأل عن الساعة حتى نزلت <sup>(١٠)</sup> ، و هو تعجبٌ من كثرة ذكره ، أي في أي شيء أنت من الاهتمام <sup>(١١)</sup> بها و السؤال عنها ، أي لكثرة ما يسألونك لا تزال تذكرها و تسأل عنها .

**قال أحمد :** و فيه ضعف <sup>(١٢)</sup> لأنَّ قوله : ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ <sup>(١٣)</sup> يرُدُّه ، أي لا يحتفي بالسؤال / عنها و لا يهتم ، و هم يسألونك كما يسأل الحفي الكثير السؤال عن الشيء .

ز ١٤٥ ظ

**قال محمود :** و قيل : ( فيمَ ) ؟ ! إنكارٌ لسؤالهم ، ثم قيل : أنتَ من / ذكراها ، أي من علاماتها ، لأنَّك <sup>(١٤)</sup> من أشراط الساعة و خاتم النبيين .

ب ١٠٩ ظ

**قال أحمد :** فعلى هذا يوقف على قوله : ﴿فِيمَ﴾ <sup>(١٥)</sup> لتفصل بين الكلامين .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٤٢ ، جاء في " أ " بعد الآية [ قال أحمد ] و هو وهم ثم حذفه عند قوله .

(٣) في " ج " زيادة [ أين ] و يبدو أنه تحريف لكلمة [ أي ] ليذكر التفسير بعدها فاكتفيت بوضع النقطتين .

(٤) جاء في " ج " زيادة [ قال محمود ] و لا حاجة إليه .

(٥) الكشف ( ٦٨٥ / ٤ ) .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٧) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٢٧ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٤٣ .

(١٠) أخرجه الطبري و الحاكم عن عائشة (رضي الله عنها) ، و قال الحاكم : " حديث صحيح على شرط الشيخين و لم

يخرجاه فإن ابن عيينة كان يرسله بآخره " . يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ٩٩ ) ، المستدرک على الصحيحين

( ك التفسير ( سورة النازعات ، ح ٣٠٥٣ ) ، و الكافي الشاف بحاشية الكشف .

(١١) ما بعدها مثبتٌ بالهامش و هنا علامة إلحاق لموضعها و هي ثابتة في " ج " أيضًا .

(١٢) في " ج " [ نظر ] .

(١٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٧ .

(١٤) في " ز " [ كأنك ] و لا توافق المعنى .

(١٥) في " ج " زيادة [ تبديء : أنت من ذكراها ] و المعنى مفهوم بدونها .

## و من سورة محبس

**قال محمود :** بعد ذكر قصة ابن أم مكتوم في الإخبار عما فرط منه ، ثم الإقبال عليه بالخطاب دليل على زيادة الإنكار ، كما تشكو إلى الناس جانباً ثم تقبل عليه إذا حميت في الشكاية مواجهاً [ له ] <sup>(١)</sup> بالتوبيخ ، و في ذكر الأعمى تعريضاً بأنه كان يجب لعماه أن يزيده لطفاً و تقريباً <sup>(٢)</sup> . و قوله : ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾ <sup>(٤)</sup> أي مثلك خصوصاً لا ينبغي أن يتصدى لغني و يتلهى عن فقير . <sup>(٥)</sup>

**قال أحمد :** أخذ هذا الاختصاص من تقديم الاسم ، و غلط في الآية و ما كان له أن يبلغ ذلك . <sup>(٦)</sup>

**قال محمود :** ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴾ <sup>(٧)</sup> أسند [ الله سبحانه ] <sup>(٨)</sup> الشق إلى نفسه مجازاً إسناد الفعل إلى السبب . <sup>(٩)</sup>

**قال أحمد :** ما رأيت كالיום عبداً يُنازع ربه عزّ و جلّ بقوله : ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ﴾ حقيقةً يجعله <sup>(١٠)</sup> مجازاً و يضيفها إلى الحراث حقيقةً . <sup>(١١)</sup>

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٦٨٨ ) .

(٣) سورة عبس ٨٠ ، آية ٦ .

(٤) سورة عبس ٨٠ ، آية ١٠ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٦٨٩ ) .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٦٨٧ ) واضح أن تعليق أحمد قبل كلام محمود .

(٧) سورة عبس ٨٠ ، آية ٢٦ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشاف ( ٤ / ٦٩٠ ) .

(١٠) في " ج " [ فيجعل هذه الإضافة إلى الله ] .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٦٨٩ ) .

## من سورة التكويد

قال الله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴿٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴿٦﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ﴿٧﴾ ﴾  
وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴿٨﴾ <sup>(١)</sup> قال أحمد : لم يذكر محمود العامل في ( إذا ) الثانية ، و هو معضل لأنك إذا جعلت الواو الثانية عاطفة عطفت على عاملين ؛ لأنك تنصب بها و تجرُّ ، مثل :  
مررت أمس بزید و اليوم عمرو [ و قد منع منه سيبويه ] <sup>(٢)</sup> ، و إن جعلتها قسماً وقعت فيما  
اتفق الخليل و سيبويه [ و الزمخشري ] <sup>(٣)</sup> على استكراهه ، و أجاد الزمخشري في قوله  
تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿٩﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ﴿١٠﴾ ﴾ و اختار ثم <sup>(٥)</sup> / أنها عاطفة و خلص  
ج ٢٦٧  
من العطف على عاملين . و قال : إن الواو لها في القسم شأن ليس للباء ؛ إذ يطرح فعل  
القسم معها / إطرأ لو نطق به لخرج عن حد الكلام ، و أمَّا الباء فأبرز الفعل معها و أضمر  
أ ١٢٨١  
، فكانت الواو قائمة مقام الفعل و الباء جميعاً ، و الواوات العواطف نوابغ عن هذه الواو  
فنصبت / و جرت لقيامها مقام ضرب في قولك : ضرب زيدٌ عمرًا و بكرًا خالدًا و هو جائز  
ز ١٤٦ و  
بالإتفاق . قال أحمد : لا يستمر هذا الجواب لظهور الباء هاهنا ، و أجاز الشيخ أبو عمرو <sup>(٦)</sup>  
بن الحاجب العطف على عاملين ، و جعل هذه الآية حجة في مخالفة سيبويه و ردَّ جواب  
الزمخشري في ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ بأنه <sup>(٧)</sup> لا يستمر في التكويد ، و كان يستحسن من نفسه  
هذا الاستنباط ، و يمكن أن يقال : إن الواو في قوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ﴾ هذه الواو واو  
قسم ، و الواو في ﴿ وَالصُّبْحِ ﴾ عاطفة فيطرد ما قال الزمخشري ، فإن قيل : خالفتم سيبويه  
فإنه لا يرى الواو المنعقدة للقسم ابتداء قسم بل عاطفة ، و قد جعلتم الواو الأولى المنعقدة لباء  
القسم قسماً ، قلنا إنما تكلم سيبويه في واو تعقبت قسماً بالواو ، فأما إذا جاءت الواو بعد الباء  
فلم يذكره ، فهذان قسمان [ ] <sup>(٨)</sup> ؛ فإن الذي ذكره سيبويه فيه تكرار الواو في معنى واحد و

(١) سورة التكويد ٨١ ، آية ١٥ : ١٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) سورة الشمس ٩١ ، آية ١ ، ٢ .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) في " ج " [ أبو عمر ] .

(٧) في " ز " [ لأنه ] .

(٨) هنا كلمة كأنها [ مؤتفان ] و الائتاف هو الاستئناف ، و في الائتاف [ قسمين مستقلين ] .

هو مستكره بخلاف هذا ، ألا ترى أنه لو صُدِّرَ القسم بالواو ثم تلاه قسم بالباء لتحتّم كونهما قسمين ، و أيضاً فكان المانع لسببويه من جعل الواو الثانية قسماً مستقلاً - مجيء الجواب واحداً و احتياج الواو الأولى إلى محذوف ، فالعطف يُغني عن تقدير محذوف فلا يلزم إطراده في الباء التي هي أصل للقسم ، لا سيما مع التصريح بفعل القسم و تأكيده بزيادة ( لا ) ، ففي مجموع ذلك ما يُغني عن إفراده بجواب ، و لا كذلك الواو فإنها ضعيفة / المكنة في القسم بالنسبة إلى الباء ، فلا يلزم من حذف جواب تمكنت<sup>(١)</sup> الدلالة عليه حذف جواب دونه في الوضوح ، فهنا نكتة خصت إيراد السؤال بالواو الثانية في قوله : ﴿وَأَلِيلَ إِذَا عَسَسَ﴾ دون الثالثة لأنه لا يلزم فيها العطف على عاملين ؛ لأنك تجعلها نائبة عن الباء و تجعل ( إذا ) فيها منصوبة بالفعل مباشرة ؛ إذ لم يتقدّم في جملة الفعل ظرفٌ تعطف عليه ( إذا ) ، فهو كقولك : مررتُ بزید و عمرو اليوم ، فالיום منصوب بالفعل مباشرة ، فمرورك بزید مطلق غير مقيد بظرف ، / فالمقيد به عمرو خاصة ، فالظرف و إن عمل فيه الفعل مباشرة فهو مقيد / للقسم بالليل<sup>(٢)</sup> لا للقسم بالخنس .<sup>(٣)</sup>

ب ١١٠ و

ز ١٤٦ ظ

ج ٢٦٨

**قوله تعالى :** ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> **قال محمود :** هو جبريل ، ﴿مَكِينٍ﴾<sup>(٥)</sup> ذو مكانة ، ﴿ثَمَّ﴾<sup>(٦)</sup> أي عند ذي العرش ، و قريء ( ثَمَّ ) بضم التاء<sup>(٧)</sup> تعظيماً للأمانة ، و ما صاحبكم محمد بمجنون كما زعمتم ، و ناهيك بهذ الآية دليلاً على شرف جبريل و مباينته لأفضل الإنس إذا وازنت بين صفاته و بين : ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾<sup>(٨)</sup> .<sup>(٩)</sup>

(١) في " أ " [ تمكنه ] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق للانتصاف .

(٢) ذكر الألويسي عن التفتازاني أن ( إذا ) بدل من الليل إذ ليس المراد تقييد القسم بذلك الوقت ، يراجع : روح المعاني ( ٣٠ / ٥٩ ) .

(٣) الكشف ( ٤ / ٦٩٦ ) و قد نقل محيي الدين درويش هذا النص بتمامه ، يراجع : إعراب القرآن و بيانه ( ٨ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ) .

(٤) سورة التكوير ٨١ ، آية ١٩ .

(٥) سورة التكوير ٨١ ، آية ٢٠ .

(٦) سورة التكوير ٨١ ، آية ٢١ .

(٧) نسبها ابن خالويه إلى أبي حيوة ، و زاد أبو حيان أبا جعفر و ابن مقسم و أبي بن كعب و ابن مسعود ، فهي قراءة غير متواترة ، يراجع : مختصر شواذ القرآن ( ص ١٦٩ ) ، و البحر المحيط ( ٨ / ٤٢٦ ) ، البذور الزاهرة ( ص ٣٤٦ ) و معجم القراءات ( ١٠ / ٣٢٨ ) .

(٨) سورة التكوير ٨١ ، آية ٢٢ .

(٩) الكشف ( ٤ / ٦٩٧ : ٦٩٩ ) .



قال أحمد : ما يرضى له جبريل ( عليه السلام ) بهذا التفسير المقتضي لتتقيص البشير النذير ، فقد قيل : الرسول الكريم محمدٌ (ﷺ) ، و لو كان جبريل - و قيل بتفضيل الملائكة - فاتفقوا على أنه لا يجوز تنقص أحدٍ منهم بتعيين من يفضل عليه بعينه ، و في معناه : ( لا تفضلوني على يونس بن متى ) (١) ، فلو قلت : زيدٌ أفضل أهل عصره ، لَمَا شقَّ على [ الناس ] (٢) ، و لو قلت : هو أفضل منك أيها المخاطب لشقَّ عليه ، و هذه الصفات إذا سُلِمَ أنَّها لجبريل (٣) فقد جاءت في حقِّ نبيِّنا ( عليه السلام ) ، قال تعالى في آخر الحاقة : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (٤) و إن قيل ثمَّ : إنه جبريل ، [ و قد قيل ] (٥) - رُدَّ بقوله : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ (٦) و الزمخشري وافق هناك ، و قوله : ﴿ ذِي قُوَّةٍ ﴾ لا نزاع أنَّ جبريل أقوى (٧) ،

و قوله : ﴿ مُطَاعٍ ﴾ فطاعة الملائكة لنبيِّنا ( عليه السلام ) ظاهرة ، [ فقد ] (٨) قال ملك الجبال له ( عليه السلام ) : ( إنَّ الله أمرني أن أطيعك ؛ فإن أمرتني أن أطبق عليهم الأخشبين ففعلت ) (٩) ، و له ( عليه السلام ) الشفاعة [ العظمى ] (١٠) العامة و الخاصة (١١) ، و أمَّا [

---

(١) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأنبياء - ب قول الله تعالى : و إن يونس لمن المرسلين ، ح ٣٤١٥) ، مسلم (ك الفضائل - ب في ذكر يونس عليه السلام ، ح ٢٣٧٦) .  
(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ز " [ على أحد ] ، و في " ج " [ على السامع ] .  
(٣) هذه عبارة " ج " و في بقية النسخ [ سلمت لجبريل ] و الأول أوضح .  
(٤) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤٠ .

(٥) هذا القول قدمه الإمام القرطبي ، و القول الأول هو اختيار ابن جرير و قدّمه مكي بن أبي طالب و السياق يرجحه يراجع : جامع البيان ( ٢٣ / ٢٤٢ ) ، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ( ١٢ / ٧٦٨٩ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٧٠٠١ ) .  
(٦) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤١ .  
(٧) في " ج " هنا زيادة [ من محمد ( عليه السلام ) ] .  
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) أخرجه الشيخان من حديث عائشة (رضي الله عنها) بمعناه ، فأخرجه البخاري (ك بدء الخلق - ب إذا قال أحدكم أمين و الملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه ، ح ٣٢٣١) ، مسلم (ك الجهاد و السير - ب ما لقي النبي (ﷺ) من أذى المشركين و المنافقين ، ح ١٧٩٥) .  
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١١) يراجع : الشريعة للأجري ( ص ٤٠٠ ) ، شرح العقيدة الطحاوية ( ص ٢٢٩ ) ، معارج القبول ( ٢ / ١٨٥ ) .

قوله [ (١) ﴿أَمِينٌ﴾ فقال ( عليه السلام ) : ( و الله إني أمين في السماء أمين في الأرض )  
(٢) .

## سورة الانفطار

[ قوله تعالى ] : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ (٣) قال محمود : لا يغتر  
العبد بعد النعمة عليه بالخلق [ و الإيجاد ؛ فيطمع ] أن يُنعم عليه بطرح العذاب اغتراراً  
بالتفضل الأول فإنه لا يليق بالحكمة . [ و قد ] قال ( عليه السلام ) [ عند ذكر هذه الآية ] : ( غرّه جهله ) (٤) ، و ما روي عن / الفضيل أنه قال : إذا قيل لي : ما غرّك ؟ / قلتُ : [ غرني ] ستورك المرخاة (٥) ، فهو على وجه الاعتراف لا الاعتذار (٦) كما يظنّه قصاص  
الحشوية ، حتى قال أئمتهم : إنّما (٧) ذكر صفة الكرم ليلقنه الجواب . (٨)

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) لم أجد بهذا اللفظ ، لكن في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) مرفوعاً : ( ألا تأمنونني  
و أنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحاً و مساءً ) ، و هذا أخرجه البخاري ( ك المغازي -  
ب بعث علي ابن أبي طالب عليه السلام و خالد بن الوليد (رضي الله عنه) ، ح ٤٣٥١ ) و مسلم ( ك الزكاة - ب  
ذكر الخوارج و صفاتهم ، ح ١٠٦٤ ) .

(٣) سورة الانفطار ٨٢ ، آية ٦ .

(٤) قال ابن حجر : " أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن " و كذلك أخرجه الثعلبي في تفسيره ، قال الشيخ أبو  
إسحاق الحويني - الموسوعة الحديثية على موقعه الإلكتروني - في هذين الطريقتين : " هذا سند ضعيف  
لإعضاله " و ذكره ابن كثير من روايتين موقوفتين لابن أبي حاتم بسنده إلى عمر و ابن عمر (رضي الله عنهما) .  
يراجع : فضائل القرآن لأبي عبيد ( ص ١٥١ ) ، تفسير ابن كثير ( ٨ / ٢١٥ ) ، الكافي الشاف بحاشية  
الكشاف .

(٥) يراجع : معالم التنزيل للبعوي ( ٨ / ٣٥٦ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٧٢٨٢ ) ، تفسير ابن كثير  
( ٨ / ٢١٥ ) .

(٦) في " ز " [ الاغترار ] .

(٧) في " ز " زيادة [ قال و ] .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٧٠٢ ) .

**قال أحمد :** هذه جعجة فارغة فالآية في الكفار لقوله تعالى : ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾<sup>(١)</sup> و تخليدهم حق لكن ليس واجباً على الله ، و يجوز عقلاً أن لا يُخلد الكافر و أن يدخل الجنة لولا ورود السمع<sup>(٢)</sup> ، فـ [ إن ]<sup>(٣)</sup> الله تعالى يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد .

## سورة المطففين

**قال محمود :** الضمير في [ قوله تعالى ] : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> راجع

ج ٢٦٩

إلى الناس منصوب ، و لا يجوز أن يرجع إلى المطففين<sup>(٥)</sup> / لفساد النظم ؛ لأنَّ المعنى على أنَّهم إذا اکتالوا على الناس يستوفون ، و إذا كالوا الناس أو وزنوا الناس أخسروا ، و على ما ذكرتُ يكون إذا اکتالوا يستوفون ، و إذا تولوا هم الكيل يُخسرون ، و ليس الكلام في الفاعل بل في الفعل .<sup>(٦)</sup>

**قال أحمد :** لا تتأفر فيه و لا يجعل هذا القائل<sup>(٧)</sup> الضمير دالاً على مباشرة ، بل المعنى إذا كان الكيل من جهة غيرهم استوفوه ، و إذا كان من جهتهم خاصة أخسروه سواء بأشروه أم لا ، و يدلُّ على أنَّ الضمير لا يُعطي المباشرة أنك تقول : الأمراء هم الذين يُقيمون الحدود لا السوقة ، و إن كانوا لا يباشرونه بل يأمرون به .

(١) سورة الانفطار ٨٢ ، آية ١٠ .

(٢) كان يكفي ورود السمع ببطلان كلامه ليرجع عن طريق المتكلمين البيضة ، و ليقف عند كلام الله الذي حكم بعدم المغفرة للمشركين ، و السورة لترهيب و وعيد الكفار ؛ فقد فسر ابن جرير ( الإنسان ) بالكافر ، و قد غلط ابن كثير هذا القائل بتلقين الجواب لأنَّ سياق الآيات للتهديد . يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ١٧٨ ) ، تفسير ابن كثير ( ٨ / ٢١٥ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة المطففين ٨٣ ، آية ٣ .

(٥) يعني قراءة عيسى بن عمر - و نسبها الزمخشري و القرطبي لحمزة أيضاً - يقف على ( كالوا ) و ( وزنوا ) فيجعل ( هم ) لتأكيد الفاعل ، و قد ضعفها الطبري لأنها لا توافق خط المصحف ، يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ١٨٧ ) ، إعراب القراءات الشواند للعكبري ( ٢ / ٦٨٩ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٧٢٨٨ ) .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٧٠٦ ، ٧٠٧ ) .

(٧) في " أ " [ العامل ] و بعدها في الهامش زيادة [ في ] و هو راجع للكلمة المحرفة قبلها .

قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبُونَ﴾ (١) قال محمود : [ هو ] (٢) تمثيلٌ

للاستخفاف بهم و الاستهانة ؛ فإنه يؤذن عند الملوك للوجهاء و يُبعد الأذنياء . (٣)

ب ١١٠ ظ / قال أحمد : عند أهل السنة على حقيقتها ، و هي من أدلة الرؤية (٤) ، لَمَّا خصَّ الله سبحانه الكفار بالحجاب دلَّ على أنه مرفوعٌ عن الأبرار (٥) ، و لا معنى لرفع الحجاب إلا الإدراك ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ ! .

## من سورة الانشقاق

[ قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَأَذِنتَ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (٦) ] (٧) قال محمود : ﴿أَذِنتَ﴾ : استمعت

كفعل المطواع ، ﴿وَحُقَّتْ﴾ أي هي حقيقةٌ بأن تنقاد ؛ فإنَّ القادر بالذات يجب أن يُطيعه كلُّ مقذور . (٨)

قال أحمد : ما باله يقول : القادر بالذات ؟ و لا يقول : الذي عمَّت قدرته الكائنات ، فثبتت لله صفة الكمال ؟ إنما ذلك ميلٌ إلى البدعة و الاعتزال .

## سورة البروج

ز ١٤٧ ظ

قال محمود : [ قوله عزَّ و جلَّ ] : ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ (٩) لأنَّ ما يريد و يفعل في غاية /

الكثرة فكان فعلاً . (١)

(١) سورة المطففين ٨٣ ، آية ١٥ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٧٠٨ ، ٧٠٩ ) .

(٤) في " ج " [ رؤية الله تعالى ] .

(٥) هذا المعنى رواه البيهقي عن الشافعي . يراجع : الاعتقاد و الهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي ( ص ١٤٤ ) .

(٦) سورة الانشقاق ٨٤ ، آية ٢ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٧١٣ ) .

(٩) سورة البروج ٨٥ ، آية ١٦ .

قال أحمد : لا فاعل إلا هو و بهذا تنتظم الآية (٢) ؛ فإن أكثر ما أَرادَه اللهُ عند المعتزلة لم يكن ، تعالى اللهُ عن ذلك ، و هب أننا أَعرضنا عن أدلتنا أليس قوله تعالى : ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ يقتضي عموم فعله لكل ما يُريده سبحانه و تعالى .

و لم يزد أحمد [ على ما قال محمود ] (٣) في سورة الطارق [ شيئاً ] (٤) .

## سورة الأعلى

[ قوله عزَّ و جلَّ ] (٥) : ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ (٦) قال [ محمود ] (٧) : الأشقى : الكافر لأنه يصلى النار الكبرى ؛ لأنه أشقى من الفاسق . (٨)  
قال أحمد : يُشير إلى خلود الفاسق مع الكافر (٩) [ و قد مرَّ منه أمثال ذلك ] و قد علم فساده .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٠) قال محمود : ﴿تَزَكَّى﴾ : تصدَّق بصدقة الفطر ، ﴿فَصَلَّى﴾ صلاة العيد ، أي كَبَّر تكبيرة الافتتاح ، و به يُحتجُّ على وجوب تكبيرة الافتتاح ، و على أنها ليست من الصلاة ؛ لأنه عطف الصلاة عليها ، و على أن الافتتاح جائزٌ بكل اسم من أسمائه (١١) / عزَّ و جلَّ . (١)

ج ٢٧٠

(١) الكشاف ( ٤ / ٧٢٠ ) .

(٢) هذه العبارة من أحمد يريد بها نفي أفعال العباد التي أسندها اللهُ إليهم ؛ لأنَّ فعلهم لها مجاز عنده ، كما أنَّ الزمخشري ربما أراد بكلامه أن يخرج أفعال العباد عن كونها مخلوقة لله . يراجع : المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١٠٩٢ ) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١١ .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٧٢٧ ) .

(٩) في " أ " ذكر الكافر أولاً ، و ما أثبتته من بقية النسخ و هو أولى .

(١٠) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١٤ ، ١٥ .

(١١) في " ج " [ أسماء الله ] .

قال أحمد : العطف و إن اقتضى المغايرة <sup>(٢)</sup> فنقول به ، و إن كانت التكبيرة من الصلاة فهي جزء ، و الجزء مغاير للكل ، و قوله : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ ﴾ مضافٌ و تعريف الإضافة [ عند المحققين تعريف ] <sup>(٣)</sup> عهدي ، فإذا قلت : جاءني غلامٌ زيدٌ و لزيد غلامان ، فإنه نفهم من قوله معينا <sup>(٤)</sup> منهما بسابق عهد ، و المعهود في افتتاح الصلاة ما استمر عليه النبي ﷺ (

قولاً و فعلاً <sup>(٥)</sup> ، و لو تنزلنا عن هذا فـ [ قوله ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ ﴾ مطلقٌ ، و الحصر في قوله ( عليه السلام ) : ( تحريمها التكبير ) <sup>(٧)</sup> قيدٌ <sup>(٨)</sup> إطلاقه .

## سورة الغاشية

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ قال محمود ] <sup>(١٠)</sup> : قيل : قالت كفار قريش : إنَّ الضريع تسمن عليه إبلنا ، فنزلت <sup>(١١)</sup> . فإمَّا أن يكذبوا فيكون قوله : ﴿ لَا

(١) الكشاف ( ٤ / ٧٢٧ ، ٧٢٨ ) .

(٢) في " ج " [ أن يتغاير المعطوف و المعطوف عليه ] .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) هكذا هي " أ ، ب " ، و في " ز " على البناء للمجهول فرفع [ معين ] و في " ج " بالمعنى .

(٥) و من أقوى الأدلة على فرض التكبير في افتتاح الصلاة حديثُ المسيء صلاته ، و هذا الحديث أخرجه البخاري ( ك الاستئذان - ب من ردِّ فقال : عليك السلام ، ح ٦٢٥١ ) ، و مسلم ( ك الصلاة - ب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، ح ٣٩٧ ) ، قال النووي : " و ليعلم أولاً أنه محمول على بيان الواجبات دون السنن " . يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي ( ٢ / ٣٤٣ ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٣٨٢ ) .

(٨) هكذا هي " أ ، ب " ، و في " ز " [ يفيد ] و في " ج " [ يقيد ] .

(٩) سورة الغاشية ٨٨ ، آية ٧ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) لم يذكره السيوطي في لبابه و لا الواحدي في كتابه ، و قد ذكره البغوي و القرطبي . يراجع : معالم التنزيل ( ٨ / ٤٠٩ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ١٠ / ٧٣٦٩ ) .

يُسْمِنُ ﴿ تَكْذِيبًا لَهُمْ ، وَ إِمَّا أَنْ يَصْدُقُوا فَالْمَعْنَى إِنَّ طَعَامَهُمْ مِنْ ضَرِيْعٍ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ ضَرِيْعِكُمْ (١) . (٢)

قال أحمد : فعلى الأول يكون صفةً لا زمة شارحة لحقيقة الضريع ، و على الثاني صفةً مخصصةة .

[ قوله تعالى ] : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿ (٣) و معنى تقديم الظرفين [ على ما قاله محمود ] (٤) التشديدُ في الوعيد . (٥)

قال أحمد : و ﴿ ثُمَّ ﴾ للدلالة على أن الحساب أشدُّ من الإياب ، لأنَّه موجب العذاب / ز ١٤٨ و و بدوّه .

قال محمود : و معنى الوجوب وجوب الحكمة .

قال أحمد : أخطأ على عادته في قاعدته ، و لا يجب على الله شيءٌ ، و قد تقدّم فيه ما يُغني عن إعادته .

## و من سورة الفجر

قال محمود : إن قلتَ : كيف اتصل قوله : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ ﴾ (٦) بما قبله ؟ فأجاب بأنَّ المعنى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ ﴾ (٧) أي لا يريد إلا الطاعة و السعي للعاقبة و هو ضد العقوبة للعاصي ، فأما الإنسان فلا يريد ذلك و لا يحب إلا العاجلة و ما يستلذه . (٨)

(١) في " ز " [ ضرايعكم ] .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٧٣٠ ) .

(٣) سورة الغاشية ٨٨ ، آية ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٧٣٢ ) .

(٦) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٥ .

(٧) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٤ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٧٣٧ ) .

قال أحمد : قوله : لا يريد إلا الطاعة من فاسد العقائد<sup>(١)</sup> ، و [ يجب أن ] يُغَيَّرُ بَأَن يُقَال : لا يطلب أو لا يأمر عباده إلا بالطاعة .

قال محمود : و كيف و ازن قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ ﴾ قوله : ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ؟

قال أحمد : يريد أنه صدرَ الجملة الأولى بمبتدأ و الثانية بظرف ، و أجاب بأن التقدير بعد الثانية اسم واقع مبتدأ ، خبره قوله : ﴿ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنَ ﴾<sup>(٣)</sup> حتى يوازن الأول .

أ ١٢٩١ و

ب ١١١ و

ج ٢٧١

قال [ محمود ]<sup>(٤)</sup> : فإن قلت : هلا / قيل : فأهانته ، و قدر عليه رزقه كما قال : أكرمه و نعمه ، / و أجاب بأن البسط إكرام من غير سابقة .

قال أحمد : " من غير سابقة " يُشير به إلى أصله الفاسد ، و الحقُّ أن كلَّ نعمة / من الله سبحانه<sup>(٥)</sup> كذلك .

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾ صحح إكرامه بقوله : ﴿ فَأَكْرَمَهُ ﴾ ثم أنكر عليه قوله : ﴿ أَكْرَمَنِ ﴾ ، و هو إما لأن المذموم اعتقاد كونه يستحق الإكرام على الله سبحانه كما قال : ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَيَّ عِلْمٍ عِنْدِي ﴾<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

قال أحمد : [ هو و إخوانه من ]<sup>(٨)</sup> القدرية يرون<sup>(٩)</sup> أن النعيم الأعظم في الآخرة حقٌّ مستحق [ يجب على الله أن يوصله إلى العبد ] .

(١) هذا الاختلاف بينهما لأن كل واحد منهما يؤمن بجانب من الحقيقة و ينكر ما يراه الآخر ، فالزمخشري لا يرى إلا الإرادة الشرعية ، و ابن المنير لا يرى إلا الإرادة الكونية و هي المشيئة . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٢٦ ) .

(٢) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٦ .

(٣) في " ز " جاءت ﴿ رَبِّي أَهْنَنَ ﴾ فقط ، و هو وهم فجملة ( يقول ) هي الخبر ، و الصواب من غيرها .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) في " ج " زيادة [ و هي ] .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٧٨ .

(٧) الكشاف ( ٤ / ٧٣٨ ) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في غيرها [ و إخوانهم ] و عبارة " ج " أفضل .

(٩) في " ز " [ يزعمون ]



**قال محمود :** و إمَّا لِأَنَّهُ سَاقِ الْإِنكَارِ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنَ ﴾ فِي الْخَيْرِ يَعْتَرِفُ بِفَضْلِ اللَّهِ ، وَ إِذَا لَمْ يَتَفَضَّلْ عَلَيْهِ سَمَّى تَرْكَ التَّفَضُّلِ هَوَانًا .

**قال أحمد :** فعلى هذا يكون قوله : ﴿ فَأَكْرَمَهُ ﴾ توطئةً لذكر القسم الثاني .

**قال محمود :** معنى قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ كَلَّا ﴾ <sup>(١)</sup> : اضرب بمعنى إنَّ هنا ما هو شرُّ من الأول ، [ و هو أنَّ الله تعالى ] <sup>(٢)</sup> يكرمهم الله بكثرة المال فلا يؤدون ما يلزمهم فيه من إكرام اليتيم بالنفقة ، و حضَّ أهله على طعام المسكين ، / و يحبونه \* حبًّا شديدًا \* <sup>(٣)</sup> و يأكلونه أكل الأنعام .

**قال أحمد :** و في هذه الآية إشعارٌ بإبطال الجواب الثاني من جوابي الزمخشري فإنَّه جعل ( أكرمني ) غير مضمومة ، و دلَّت هذه الآية على أنَّ للغني المكرم ببسط الرزق حالتين : إحداهما اعتقاده أنَّ إكرام الله تعالى له عن استحقاق ، و الثانية و هي أشدُّ أن يعترف بالإكرام أصلًا فيكون جاحدًا لا يؤدي حقَّ الله فيها .

## سورة البلد

لم يزد فيها [ أحمد ] <sup>(٤)</sup> على ما ذكره محمود [ شيئًا ] <sup>(٥)</sup> .

## و من سورة و الشمس و ضحاها <sup>(٦)</sup>

(١) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٧ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) هكذا هي في " ج " و هو يوافق تسمية البخاري لها على الحكاية للآية الأولى في صحيحه كما جاء في كتاب التفسير ، و جاءت في بقية النسخ " و الشمس " و هو يوافق تسميتها في الخبر الذي يذكر فضل السورة ، و الذي رواه الواحدي في الوسيط لكنه خبر موضوع عند المحدثين ، قال ابن عاشور : " سميت هذه السورة في المصاحف و في معظم كتب التفسير سورة الشمس بدون واو " ، يراجع : الوسيط للواحدي ( ٤ / ٤٩٤ ) ، فتح الباري لابن حجر ( ٨ / ٦١٤ ) ، التحرير و التنوير ( ٣٠ / ٣٦٥ ) .

[ قوله تعالى : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ] <sup>(٢)</sup> [ قال محمود ] <sup>(٣)</sup> : معنى ﴿ فَأَلْهَمَهَا ﴾ : أفهمها أن هذا حسن و هذا قبيح ، و مكنه من اختيار ما شاء منهما بدليل أنه جعله فاعل التزكية بقوله : ﴿ زَكَّيْنَهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> و فاعل التدسية بقوله : ﴿ دَسَّنَهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، و قال ابن عباس <sup>(٦)</sup> في تفسيرها : ﴿ قَدْ أَلْفَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ <sup>(٧)</sup> ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، و أمَّا قول من زعم <sup>(٩)</sup> أن الضمير في ( زكَّى ) و ( دسَّى ) لله عزَّ و جلَّ ، و أن تأنيث الراجع إلى ( مَنْ ) لا إلى الله لأنَّ ( مَنْ ) [ في ] <sup>(١٠)</sup> معنى النفس - فمن تعكيس القدرية الذين يوركون

(١) سورة الشمس ٩١ ، آية ٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٤) سورة الشمس ٩١ ، آية ٩ .

(٥) سورة الشمس ٩١ ، آية ١٠ .

(٦) الذي رواه ابن جرير عنه قوله : " بيِّن الخير و الشر " كذلك روى ابن جرير عن ابن زيد قوله : " جعل فيها فجورها و تقواها " و لا منافاة بين القولين ؛ لأننا نؤمن أن للهداية مراتب و كلُّ مرتبة منها لله الفضل علينا بالهداية إليها ، و يتحقق لكلِّ عبد منها بقدر قبوله لهدى الله و العمل به ، و يفسر هذا حديث النبي ( ﷺ ) ( - عند مسلم في كتاب القدر ، ح ٢٦٥٠ - : " عن أبي الأسود الدبلي ، قال : قال لي عمران بن حصين : رأيت ما يعمل الناس فيه و يتكادحون فيه شيء قضى عليهم و مضى عليهم من قدرٍ قد سبق ، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم ، و ثبتت الحجة عليهم ؟ فقلت : بل شيء قضى عليهم و مضى عليهم ، قال : فهل يكون ذلك ظلماً ؟ قال : ففزعته منه فزعاً شديداً ، و قلت : كلُّ شيء خلق الله و ملك يده ، فلا يسألُ عمَّا يفعلُ وَهْمٌ يُسألُونَ فقال لي : يرحمك الله إني لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك ؛ إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ( ﷺ ) فقالا : يا رسول الله رأيت ما يعمل الناس اليوم و يكدحون فيه ، شيء قضى عليهم و مضى فيهم من قدر قد سبق ؟ أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم ، و ثبتت الحجة عليهم ؟ فقال : لا بل شيء قضى عليهم و مضى فيهم و تصديق ذلك في كتاب الله عز و جل ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ ، و كذلك حديث عمران بن حصين الآخر مرفوعاً أيضاً : " كل ميسر لما خلق له " - صحيح مسلم ح ٢٦٤٩ - . يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ٤٤١ ) ، الدر المنثور ( ١٥ / ٤٥٥ ) ، حاشية التحقيق ( ص ١٠٨ ) .

(٧) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١٤ .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ١١١ .

(٩) في " ج " [ من وهم ] و المثبت هو الذي في الكشف .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

على الله قدرًا هو منه بريءٌ و متعالٍ عنه ، و يُحيون لياليهم في تحملٍ فاحشةٍ ينسبونها إليه .  
(١)

**قال أحمد :** دسّى في هذا [ الكلام ] (٢) نوعين من الباطل (٣) : أحدهما تفسيره ﴿ أَهْمَهَا ﴾ بقوله : أفهمها ، و أنّ أحدهما حسن و الآخر قبيح ، و ظنّ الحسن و القبح مدركين للأحكام و أخذ ذلك من لفظ الإفهام . و جوابه أنا و إن منعنا كون الحسن و القبح مدركين للأحكام ، / إلا أنا لا ننكر أنّ العقل يدرك الأحكام الشرعية ، بل لا بدّ في كلّ حكم شرعي من مقدمة عقلية موصلة إلى العقيدة ، و سمعية دالة على خصوص الحكم . الثاني (٤) : و هي التي كشف القناع فيها ، و هي أنّ التزكية و التدسية ليسا مخلوقين لله سبحانه ، و [ الذي ] ذكره فيها مجرد دعوى مقرونة بسفاهة ، فنقول : لا شكّ في أنّ الضمير يمكن عوده إلى الله و إلى ذي النفس ، لكن عوده إلى الله عزّ و جلّ أولى لوجهين : أحدهما أنّ الجمل سيقت سياقة (٥) واحدة من قوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَنَاهَا ﴾ (٦) [ و ما بعدها ] و ضمائرهما كلها تعود إلى الله سبحانه بالاتفاق و لم يجر لغير الله تعالى ذكرٌ ، و من ادعى عود الضمير إلى ذي النفس فإنما يتمحلّه (٧) من حيث المعنى ، و عود الضمير إلى ما جرى نطقًا / أولى ، الثاني أنّ الفعل في الآية التي استشهد بها و هو قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ مطوع ( زكّى ) فهذا أولى أن يدلّ لنا لأنّ المعنى [ حينئذ ] : قد أفلح من زكاه الله فتزكى ، و عنده الفاعل في الاثنين واحد أضاف إليه الفعلين المختلفين و يحتاج في تصحيحه إلى تعدد اعتبار و نحن عنه في غنى ، و نحن لا ننكر أن تضاف التزكية و التدسية إلى العبد لأنّه فاعلها كما تضاف إليه طاعته و معصيته ؛ لأنّ له عندنا قدرة مقارنة [ للفعل ] ، بل ننفي أن تكون / قدرة العبد مؤثرة [ في الإيجاد ] (٨) خالفة . فهذا جواب شناعته ، و هو لم يذكر دليلًا فنجيب (١) عنه . (٢)

(١) الكشاف ( ٤ / ٧٤٧ ، ٧٤٨ ) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٣) في " ج " [ نزغتين من الاعتزال ] .

(٤) في " ج " [ النزغة الثانية ] .

(٥) في " ز " [ سياقًا واحدًا ] و هو مصدر آخر لـ " ساق يسوق سوقًا " و منه ساق الحديث : سرده . يراجع

المعجم الوسيط مادة ( سوق ) .

(٦) سورة الشمس ٩١ ، آية ٥ .

(٧) في " ج " [ مستحيلة ] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

## و من سورة و الليل (٣)

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٦﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُدٍ لِلْيَسْرَىٰ ﴿٦﴾

(٤) قال محمود : تيسير الله لليسرى خلق الألفاظ ، و تيسير العسرى منعها . (٥)

قال أحمد : هلاً أطال لسانه هاهنا ، لكن قصره الحق فتراه يتأول الكلام بل يعطله ، و يحمله (٦) على ما لا يحتمله .

قال محمود : إن قلت : كيف قال : ﴿ لَا يَصْلِيهَا إِلَّا الْأَشْقَىٰ ﴿٧﴾ ﴾ \* و كلُّ شقي يصلها ؟

[ و قال ] (٨) ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ و كلُّ تقي يتجنبها ؟ فإن زعمت أنه خصَّ ناراً منكراً

معظمة لا يصلها إلا الأشقى \* (١٠) فما تصنع بقوله : ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَىٰ ﴾ و قد علم أن

أفسق المسلمين يتجنب تلك النار ؟ و أجاب بأن الآية وردت في الموازنة بين عظيم من المشركين و عظيم من المؤمنين ، فأريد أن يبالغ في وصفيهما المتناقضين ، فقيل : ( الأشقى ) و جعل مختصاً بالصلى كأن النار لم تُخلق إلا له ، و قيل : ( الأتقى ) و جعل مختصاً

ج ٢٧٣

(١) في " ز " [ فيجاب ] ، و في " ج " [ فيبحث عنه ] .

(٢) قد سبق التعليق على مثل قول ابن المنير هذا . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٩٠ ، ١١٨ ) .

(٣) هكذا هي في النسخ كلها ، قال ابن عاشور : " سميت هذه السورة في معظم المصاحف و بعض كتب التفسير " الليل " بدون واو ، وسميت في معظم كتب التفسير " و الليل " بإثبات الواو " و جاء اسمها عند البخاري و الطبري في تفسيره على حكاية الآية الأولى منها ، يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ٤٥٥ ) ، فتح الباري لابن حجر ( ٨ / ٦١٦ ) ، التحرير و التنوير ( ٣٠ / ٣٧٧ ) .

(٤) سورة الليل ٩٢ ، آية ٥ : ٧ .

(٥) الكشاف ( ٤ / ٧٥٠ ، ٧٥١ ) .

(٦) في " ج " [ يحمل اللفظ ] .

(٧) سورة الليل ٩٢ ، آية ١٥ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة الليل ٩٢ ، آية ١٧ .

(١٠) سقط ما بين العلامتين \* من " ز " .

بالنجاة كأنَّ الجنة / لم تُخَلَقْ إلا له ، قيل : هما أبو جهل أو أمية بن خلف و أبو بكر (١) . (٢)  
**قال أحمد :** بنى على مفهوم الآية لورود صيغة [ الحصر و ] التخصيص ، و (٣)  
حاصل جوابه أنَّ التخصيص له فائدة سوى النفي عمَّا عدا المخصَّص و هي المقابلة ، و بهذا  
يلاحظ ما لحظه الشافعي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ  
يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً ﴾ الآية (٤) فإنه لم يقل بمفهوم حصرها ، بل جعل فائدته المقابلة  
بالردِّ لأحكام الجاهلية لا لنفي ما عدا المحصور ، و الزمخشري خاصة ضاق خناقه في هذه  
الآية حذرًا على قاعدته الفاسدة أن تنتقض ، و يأبى الله إلا (٥) نقضها ، فنقول : الصلي في  
اللغة أن يحفروا حفيرًا / و يجمعوا فيه جمرًا كثيرًا ، ثم يعمدوا إلى شاة فيدسوها بين أطباقه ،  
أمَّا ما سُويَّ على الجمر أو على / المقلَى أو على التنور فليس (٦) بمُصَلَّى ، و هذا بعينه قد  
نقله (٧) الزمخشري في تفسير سورة الغاشية (٨) ، فالتصلية أشدُّ أنواع التعذيب ، و الناس عندنا  
ثلاثة أنواع : مؤمن فائز و مؤمن عاصٍ و كافر ، فـ [ أمَّا المؤمن ] الفائز فيطفيء نوره لهب  
النار ، و [ أمَّا ] العاصي [ فإنه ] يُعذَّب في الطبقة الأولى حتى إنَّ منهم من تبلغ النار إلى  
كعبه ، و أشدهم من تصل إلى موضع سجوده ، و لا يُعذَّب أحدٌ من المؤمنين بين أطباقها ،  
فلا يصلها بين أطباقها إلا الكافر (٩) ، و سيجنبها الأتقى بالكلية لا يسمع حسيسها [ و لا  
تجرها ] (١٠) ، فالعاصي ليس بأتقى و لا أشقى فلا يصلها و لا يُجنبها ، بل يُعذَّب [ بها لا ]  
(١١) بالصلي .

ظ ١٢٩ ا

ظ ١٢٩ ا

ظ ١٤٩ ز

(١) يراجع : تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ( ١٠ / ٣٤٤٠ ، ح ١٩٣٥٩ ) .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٧٥٢ ) .

(٣) في " ج " هنا زيادة [ جاء ] .

(٤) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٥ .

(٥) في " ج " زيادة [ أن يتم نوره و ] وليست في الانتصاف .

(٦) في " ج " [ فلا يقال له ] .

(٧) في " ج " [ قاله ] .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٧٣٠ ) .

(٩) في " ز " [ الكفار ] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في " ب " زيادة [ لا ] فقط .

## و من سورة و الضحى (١)

**قال محمود :** وجه اتصال [ قوله تعالى ] : ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ (٢) بما قبله أنه سبحانه لَمَّا نفى عنه التوديع و القلي (٣) بأنَّ الله تعالى مواصلة بالوحي ، و هو أعظم النعم . قال تعالى : و حالك في الآخرة أعظم بسبق جميع الأنبياء ، و أعلى درجة على درجاتهم (٤) ،

و أعلى درجات المؤمنين [ في الجنة ] بشفاعته (٥) . (٦)

**قال أحمد :** و أخرج العصاة من النار بشفاعته .

**قال محمود :** و [ قوله تعالى ] (٧) : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (٨) و عدُّ شامل

لخير الدارين .

## و من سورة ألم نشرح (٩)

(١) هكذا هي بالواو في النسخ إلا " ز " ، و هو موافق لما في صحيح البخاري و تفسير الطبري ، و بدون الواو كما في " ز " هو اسمها في أكثر المصاحف ، يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ٤٨١ ) ، فتح الباري ( ٨ / ٦٢٠ ) ، التحرير و التنوير ( ٣٠ / ٣٩٣ ) .

(٢) سورة الضحى ٩٣ ، آية ٤ .

(٣) مصدر قلى يقلى قلى قلاء و مقليّة : أبغضه و هجره . يراجع : لسان العرب و المعجم الوسيط مادة ( قلى ) .

(٤) في " ز " [ درجاتهم ] .

(٥) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [ بالشفاعة ] .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٧٥٥ ) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة الضحى ٩٣ ، آية ٥ .

(٩) هكذا اسمها في النسخ ، و هو اسمها في معظم التفاسير ، قاله ابن عاشور ، يراجع : التحرير و التنوير ( ٣٠ / ٤٠٧ ) .

تكلّم محمود في معنى ( لك ) (١) من قوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (٢) و مرّ الكلام فيه في طه في [ قوله تعالى ] : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ (٣) ، و لم / يزد [ أحمد ] (٤) على ما قال محمود شيئاً آخر ، و لا في سورة التين و القدر و لم يكن (٥) . (٦)

ج ٢٧٤

## و من سورة الزلزلة (٧)

**قال محمود :** حسنات الكافر محبطة بالكفر ، و سيئات المتقي مكفرة باجتئاب الكبائر ، فما معنى قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٨) و من يعمل مثقال ذرة شراً يره (٩) و أجاب بأنّ المعنى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً [ يره ] من فريق السعداء ، و من يعمل مثقال ذرة شراً [ يره ] (٩) من فريق الأشقياء ؛ لأنّه جاء بعد قوله : ﴿ يَوْمَ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا ﴾ (١٠) . (١١)

**قال أحمد :** السؤال مبنيّ على قاعدتين : أحدهما أنّ حسنات الكافر محبطة بالكفر و فيها نظراً ، فإن أريد أنّه لا يثاب و لا يُنعم فصحيحٌ ، و أمّا تخفيف العذاب فغير مسلم ؛ فقد وردت فيه أحاديث (١٢) أنّ حاتماً / يُخفف عنه لكرمه (١) ، و في حقّ أبي طالب [ عم النبي ] عليه

ب ١١٢ و

ز ١٥٠ و

(١) في " ج " [ في معنى اللام من لك ] و المثبت يوافق ما في الكشاف .

(٢) سورة الشرح ٩٤ ، آية ١ .

(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ٢٥ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) هكذا اسمها على الحكاية لأول كلمة منها ، و هكذا سميت في معظم كتب التفسير و السنة ، قاله ابن عاشور و ذكر لها ستة أسماء ، و المشهور في مصحف الأزهر الشريف تسميتها بالبينة ، يراجع : التحرير و التنوير ( ٤٦٧ / ٣٠ ) .

(٦) الكشاف ( ٧٦٠ / ٤ ) .

(٧) هكذا اسمها في النسخ غير " ج " فسميت فيها " زلزلت " و الأول هو المشهور في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : التحرير و التنوير ( ٤٨٩ / ٣٠ ) .

(٨) سورة الزلزلة ٩٩ ، آية ٧ ، ٨ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة الزلزلة ٩٩ ، آية ٦ .

(١١) الكشاف ( ٧٧٧ / ٤ ) .

(١٢) في " ج " هنا زيادة [ صحيحة ] و ليست في غيرها من النسخ و لا توافق الانتصاف .

(السلام) [ و غيره ، فلها أثرٌ في تخفيف العذاب ، فيجوز أن يكون المرئي (٢) / هو ذلك الأثر . و أمّا القاعدة الثانية و هي أنّ اجتناب الكبائر يوجب تكفير الصغائر فهي (٣) خلاف مذهب أهل السنة (٤) ؛ فتكفير الصغائر بأحد أمرين إمّا بالتوبة و إمّا بمشيئة الله المغفرة ، فهذا السؤال ساقطٌ عنّا .

## و من سورة و العاديات (٥)

(١) قال صاحب المسائل الاعتزالية : " أمّا أبو طالب فإنّ الذي نفعه شفاعة النبي (ﷺ) فيه و ليس عمله ، و حاتم طيء لم يثبت في انتفاعه بأعماله حديث و المعروف من ذلك حديث عدي بن حاتم قال : قلتُ يارسول الله إنّ أبي كان يصل الرحم و يفعل كذا و كذا ، فقال : ( إنّ أباك أراد أمراً فأدرکه يعني الذكر ) " . قال أبو جعفر الطحاوي : " و إذا كانت الأعمال في الإسلام لا تنفع عاملها إلا بنيتهم بها الله عز و جل ؛ فيكونون بها مريدين له و قاصدين إليه فيثيبهم عليها ما يثيبهم عليها ، و إذا عملوها لما سوى ذلك من أمور دنياهم لم يكونوا كذلك ، و لم يكن لهم في ذلك من شيء - كان ما عملوه في الجاهلية من الخير الذي ليس معهم من الإسلام

و لا النيات التي يريدون بأعمالهم فيها الله عز و جل أخرى أن لا يثابوا عليها و أن لا يؤتوا بها إلا ما قصدوا بها إليه في دنياهم من أسباب دنياهم " فقصر الطحاوي انتفاع الكفار بأعمالهم على ما يحصل لهم من ثواب الدنيا من رفعة الذكر و حفظ الذرية و غيرها . يراجع : شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي ( ١١ / ١٥٧ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١١١١ ) .

(٢) في " ج " [ المراد ] ، و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .  
(٣) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [ فهو ] و المثبت أولى ، و إن كان ما في بقية النسخ موافق لما في الانتصاف لكن لما حذف القول في المختصر يصبح الضمير العائد عليه مشكل ، فالأولى هنا أن يعود على القاعدة .

(٤) يراجع : حاشية التحقيق ( ص ٢٧ ) .

(٥) هكذا اسمها في النسخ غير " ج " فسميت فيها " العاديات " دون واو ، و على الأول جاءت في تفسير الطبري ، و الثاني هو المشهور في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : جامع البيان ( ٢٤ / ٥٧٠ ) ، التحرير و التنوير ( ٣٠ / ٤٩٧ ) .



**قال أحمد :** و لم يذكر محموداً حكمة<sup>(١)</sup> عطف الفعل في قوله تعالى : ﴿فَأَثَرُنَا بِهِ وَنَقَعًا  
فَوْسَطُنَا﴾<sup>(٢)</sup> على الاسم في قوله : ﴿وَالْعَدِيدَاتُ﴾<sup>(٣)</sup> و ما بعدها<sup>(٤)</sup> ، و الحكمة في مجيئه  
فعلًا تصويرًا هذه الأفعال في النفس ؛ فإنَّ التصوير يحصل بإيراد الفعل بعد الاسم لما بينهما  
من التخالف ، و هو أبلغ من التصوير بالأسماء المتباينة ، و كذلك التصوير بالمضارع بعد  
الماضي ، و قد تقدّمت له شواهد ، أقربها قولُ ابنِ معدِي كِرب<sup>(٥)</sup> :  
فإِنِّي لَقِيْتُ<sup>(٦)</sup> الغولَ تَعْدُو<sup>(٧)</sup> و بسَهْبٍ كالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ  
فَأَخَذَهُ فَأَضْرَبَهُ فَخَرَّتْ صَرِيحًا لِلْيَدِينِ و لِلْجِرَانِ<sup>(٨)</sup>

## سورة القارعة

**قال محمود :** [ قوله عزَّ و جلَّ ]<sup>(٩)</sup> : ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾<sup>(١٠)</sup> إذا دعوا بالهلاك على  
الرجل قالوا : هوت أمُّه ؛ لأنَّه إذا هلك فقد هلكت أمُّه حزناً عليه و تكلُّماً ، و قيل : أمُّ رأسه  
هاوية في قعر جهنم ؛ لأنَّه يُدلى إليها منكوساً .<sup>(١١)</sup>  
**قال أحمد :** و الأول أظهر لأنَّه المثل المشهور بين العرب .  
و أمَّا التكاثر و العصر فلم يذكر [ أحمد ]<sup>(١٢)</sup> فيها شيئاً [ زائداً ]<sup>(١٣)</sup> .

(١) هكذا هي في " ز [ حكم ] و في " ج [ الحكمة ] و المثبت من " أ ، ب " .

(٢) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ٤ ، ٥ .

(٣) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ١ .

(٤) هذا سياق " ج " لأنَّه أوضح .

(٥) الصحيح أنَّهما لتأبط شراً و قد سبق تخريجهما . يراجع : حاشية التحقيق ( ص ١٤١ ) .

(٦) في " ج " [ بأني قد رأيت ] .

(٧) في " ب " تهوي .

(٨) يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف ( ٤ / ٧٧٨ ) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة القارعة ١٠١ ، آية ٩ .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٧٨٣ ) .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

## و من سورة الممزة

[ قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ <sup>(١)</sup> ] <sup>(٢)</sup> قال محمود : الهمزة : المكثّر من

الطعن على الناس و القدح / فيهم ، و بناء ( فُعْلَةٌ ) يدلُّ على أنّ ذلك عادة منه قد ضَرِي [ بها ج ٢٧٥ ] <sup>(٣)</sup> و نحوهما اللعنة و الضحكة . <sup>(٤)</sup>

قال أحمد : و ما أحسن مقابلة الهمزة و اللمزة بالحطمة ، لَمَّا وسمه بهذه السمة بما يدلُّ على الرسوخ و التمكن تُوعِدُّ بنار فيها هذه الصفة على ذلك الوزن ليحصل التعادل بين الفعل و الجزاء . و الله أعلم .

و لم يذكر في سورة الفيل و لا في قريش شيئاً زائداً .

## و من سورة الكوثر

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ <sup>(٥)</sup> [ معناه ] : إنّ مبغضك

من قومك هو الأبتّر لا أنت . <sup>(٦)</sup>

قال أحمد : يحقُّ للزمخشري إذا اعتقد <sup>(٧)</sup> توسط الضمير للجزعين مفيداً للحصر فإنّ إفادته هاهنا بيّنة مكشوفة [ ظاهرة ] <sup>(٨)</sup> .

## و من سورة الكافرون <sup>(١)</sup>

---

(١) سورة الهمزة ١٠٤ ، آية ١ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) الكشاف ( ٧٨٨ / ٤ ) .

(٥) سورة الكوثر ١٠٨ ، آية ٣ .

(٦) الكشاف ( ٨٠٢ / ٤ ) .

(٧) إلى هنا عبارة " ج " لأنها أوضح و المثبت بعد من بقية النسخ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : إن / قيل : لم لم يقل : و لا أنتم عابدون ما عبدت كما قيل : ﴿عَبَدْتُمْ﴾ (٢) ز ١٥٠ ظ  
؟ و أجاب بأنهم كانوا قبل المبعث (٣) على عبادة الأصنام ، و النبي (ﷺ) لم يكن يعبد الله  
قبل المبعث . (٤)

قال أحمد : هذا القول خطأ أصلاً و فرعاً ، أمّا أصله القدرى فإنه و إن كان مقتضاه أن  
النبي (ﷺ) لم يكن قبل البعث على دين نبي قبله لاعتقاده أن ذلك غمزة في حقه و منفرد عن  
اتباعه ، إلا أنهم يعتقدون أن الناس كلهم متعبدون بمقتضى العقل بوجوب النظر في آيات الله  
و أدلة توحيده و معرفته ، و أن وجوب النظر بالعقل لا بالسمع ، فتلك عبادة قبل المبعث يجب  
أن لا يظنوا به ( عليه السلام ) الإخلال بها ، فأصلهم حينئذ يقتضي أنه كان قبل المبعث يعبد  
الله عزاً و جل ، حافظ الزمخشري على أصله في عدم اتباعه لنبي سابق ؛ فأخل بالتنقيح على  
/ أصله الآخر في وجوب العبادة بالعقل ، و الحق أنه (ﷺ) كان متعبداً قبل الوحي و يتحنث  
في غار حراء ، فإن كان مجيء قوله : ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ (٥) لأن الماضي لم تحصل فيه هذه  
العبادة المرادة في الآية ، فيحمل الأمر فيها على مجموع العبادات الحاصلة التي لم تعلم إلا  
بالشرع ، لا على مجرد توحيد الله و معرفته ؛ فإن ذلك لم يزل / ثابتاً له ( عليه السلام ) قبل  
البعث ، أو يكون مجيئه مضارعاً لتصوير عبادته في نفس السامع و تمكينا كقوله : ﴿أَلَمْ تَرَ  
أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (٦) و الأصل ( أصبحت ) عدل عنه  
للمعنى المذكور .

أ ١٣٠ و

ب ١١٢ ظ

## و من سورة النصر

(١) هكذا اسمها في " ز " ، و في غيرها [ الكافرين ] و لم يذكره الفيروزآبادي في بصائره ، و الأول هو  
المشهور في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : بصائر ذوي التمييز ( ١ / ٥٤٨ ) ، التحرير و التنوير )  
/ ٣٠  
( ٥٧٩ ) .

(٢) سورة الكافرون ١٠٩ ، آية ٤ .

(٣) هكذا جاءت في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [ البعث ] و المثبت أولى .

(٤) الكشاف ( ٤ / ٨٠٤ ) .

(٥) سورة الكافرون ١٠٩ ، آية ٢ .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٣ .

[ قوله عزّ و جلّ ] : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ <sup>(١)</sup> قال محمود : فتعجب من تيسير الله لك ما

لم يكن في حسابك [ و لا حساب غيرك ] <sup>(٢)</sup> من نصرتك على أهل الحرم / و احمده على صنعته ، أو و اذكره مسبحاً حامداً مستغفراً . <sup>(٣)</sup>

قال أحمد : فعلى الثاني هي أمر و على الأول بمعنى الخبر ؛ لأنّ الأمر في صيغة التعجب ليس خبراً بل المراد أنّ هذه القصة من شأنها أن يتعجب منها . <sup>(٤)</sup>

### و من سورة تبت <sup>(٥)</sup>

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ وَتَبَّ ﴾ <sup>(٦)</sup> تحقيق لوقوع ما دعا به [ أي و قد فعل الله ذلك ]

<sup>(٧)</sup> كقول الشاعر :

جزى ربّه <sup>(٨)</sup> عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات و قد فعل <sup>(٩)</sup>

---

(١) سورة النصر ١١٠ ، آية ٣ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٨٠٦ ) .

(٤) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٥) هذا اسمها في أكثر المصاحف و أكثر كتب التفسير ، و هي معروفة في مصحف الأزهر الشريف باسم (

المسد ) . يراجع : التحرير و التنوير ( ٣٠ / ٥٩٩ ) .

(٦) سورة المسد ١١١ ، آية ١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) في " ز " [ جزى به ] ، و في " ج " [ جزى الله ] و المثبت من " أ ، ب " .

(٩) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، و قيل غير ذلك حتى قال الشيخ محمد محيي الدين : " و لعله روي لكل واحد

من هؤلاء جميعاً فإنه قد روي بروايات مختلفة ؛ مما يجوز معه أنه قد وقع في شعر أكثر من واحد " ، و

البيت يجعله بعض النحاة شاهداً على جواز عود الضمير على متأخر لفظاً و رتبة ، و الجمهور يرونه

ضرورة ، و قد استأنس به الزمخشري لمعنى بلاغي هو تحقيق الدعاء . يراجع : ديوان أبي الأسود الدؤلي (

ص ٤٠١ ) ، شرح الرضى على الكافية ( ١ / ١٨٨ ) ، شرح شنور الذهب لابن هشام ( ص ١٧٠ ) .

و إنما كنى أبا / لهب و الكنية إكرام لا يليق به لثلاثة أوجه : أحدها لشهرته بالكنية دون الاسم ز ١٥١ [ لئلا ] <sup>(١)</sup> يشتبه ، و يؤيده قراءة مَنْ قرأ : ( تبت يدا أبو لهب ) <sup>(٢)</sup> كما قيل : علي بن أبو طالب ، و معاوية بن أبو سفيان لئلا يُغَيَّرَ منه شيءٌ فيشكل على السامع . <sup>(٣)</sup>

**قال أحمد :** و فيه دليلٌ على أنَّ الرفعُ أُسْبِقُ وجوه الإعراب ، ألا تراهم حافظوا على صورته و صيغته فاشتهر الاسم بها .

**قال [ محمود ]** <sup>(٤)</sup> : و الثاني أنَّ اسمه عبد العزى فعدل إلى الكنية كراهة [ في اسمه ] <sup>(٥)</sup> . و الثالث : أنَّ مآله إلى نار ذات لهب فكان اسمه موافقاً لمآله .

## و من سورة الإخلاص

**قال محمود :** إن قلت : الكلام الفصيح [ العربي ] <sup>(٦)</sup> أن يؤخر الظرف في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> و قد نصَّ سيبويه على ذلك . <sup>(٨)</sup>

**قال أحمد :** نقل سيبويه أنه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ : ( و لم يكن أحدٌ كفوًا له ) <sup>(٩)</sup> ، و جرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الظرف و الخبر على الاسم ؛ و ذلك أن الغرض الذي سيقَّتْ له الآية نفيُ المكافأة و المساواة عن ذات الله سبحانه ؛ فكان تقديم المكافأة المقصودة بأن تسلب عنه أولى ، ثمَّ لَمَّا قُدِّمَتْ لَتُسَلَبَ دُكِرَ معها الظرف لِيُبَيِّنَ الذات المقدسة بسلب <sup>(١٠)</sup> المكافأة .

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) قال ابن خالويه : " حكاه أبو معاذ " . يراجع : مختصر في شواذ القرآن ( ص ١٨٢ ) ، معجم القراءات ( ١٠ / ٦٢٧ ) .

(٣) الكشاف ( ٤ / ٨٠٨ ، ٨٠٩ ) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و المثبت من " ب ، ج " ، و في " ز " [ كراهية لاسمه ] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الإخلاص ١١٢ ، آية ٤ .

(٨) الكشاف ( ٤ / ٨١٣ ) .

(٩) يراجع : الكتاب ( ١ / ٥٦ ) .

(١٠) في " ج " [ بنفي ] .

## و من سورة الفلق

**قال محمود :** [ قوله تعالى ] : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ <sup>(١)</sup> أي من شرِّ ما يفعله المكلفون من المعاصي و المآثم و مضارة بعضهم بعضاً من الظلم و البغي ، و من شرِّ ما يفعله غيرُ المكلفين كالهوام من اللسع و العضُّ ، و الافتراس كالسباع ، و ما وضعه الله في الموات كالإحراق للنار و القتل للسم و نحوه . <sup>(٢)</sup>

**قال أحمد :** لا يسعه على قاعدته الفاسدة التي تدخل تحت هذه الاستعاذة إلا صرف الشرِّ لما يعتقد خالقاً لأفعاله ، أو ما هو غير فاعل البتة كالموات ، أمّا ما يفعله الله من المحن ز ١٥٢ و البلايا و غير ذلك / فلا <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه يعتقد أن الله \* لا يخلق \* <sup>(٤)</sup> / أفعال الحيوانات لأنها شرٌّ ج ٢٧٧

(١) سورة الفلق ١١٣ ، آية ٢ .

(٢) الكشاف ( ٤ / ٨١٥ ، ٨١٦ ) .

(٣) رحم الله ابن المنير يخاصم الزمخشري في إنكاره خلق الله للشر ، فشغله ذلك عن مراعاة أدب القرآن أن الشر لم ينسبه الله لنفسه إلا بدخوله في العموم كالنص على أنه خالق كل شيء كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ فلما أفرد الشر في التي تليها قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ (سورة النساء ، آية ٧٨ ، ٧٩) فالحسنة من فضل الله ، و السيئة من قبل الإنسان أو كما قال قتادة : عقوبة لك يا ابن آدم بذنبك ، كما أضاف الله عزَّ و جلَّ في هذه السورة الشر إلى المخلوقات ، و أمر بالاستعاذة به من شرها ؛ و ذلك لأن أفعال المخلوقات - و إن كانت مخلوقة أيضاً لله تعالى - فما كان منها شرّاً فهو بسبب العبد فأضافه إليه القرآن ، و لا يكون شرّاً من جهة خلق الله تعالى له ؛ لأن صفاته سبحانه هي صفات الجلال و الجمال و العظمة ، كذلك لا يقال في أفعاله إنَّ فيها شرّاً ، بل كما قال (ﷺ) : ( الخير كله في يدك و الشر ليس إليك ) - رواه الترمذي و قال حديث حسن صحيح من حديث علي (ﷺ) ح ٣٤٢٢ - ، فسبحانه له الحمد في الأولى و الآخرة ، و له تعالى المنة على خلقه في جميع أحوالهم ، و من ضاق فهمه عن هذا ؛ فقد أثبت الله لعباده المؤمنين الخير في كل أحوالهم ، و ما ذلك إلا لخيرية المال و حسن العاقبة ، قال (ﷺ) : ( عجباً لأمر المؤمن إنَّ أمره كله له خير ... ) - الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزهد من حديث صهيب (ﷺ) ح ٢٩٩٩ - فله المثل الأعلى فهو اللطيف لما يشاء و هو العليم الحكيم . يراجع : تفسير ابن كثير ( ٢ / ٢١٩ ) ، المسائل الاعتزالية ( ٢ / ١١٢٢ ) .

(٤) سقط ما بين العلامتين \* \* من " ج " مكانها بياض .

كلُّها تفرِّعاً على قاعدة الصلاح \* و الأصلح التي \* (١) وضح فسادها ، حتى حرّف بعضُ  
القدرية فقال : ( من شرّاً ما خلق ) \* و جعل / ( ما ) نافية \* (٢) .

١٣١ أ

**قال محمود :** قوله : ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ (٣) اللاتي ينفثن (٤) في العقد  
و يعقدن على الخيوط ، و لا تأثير لذلك إلا إطعام شيءٍ ضارٍّ (٥) أو إشمامه أو سقيه ، لكنّ الله  
سبحانه قد يفعل عند ذلك فعلاً على سبيل الامتحان . (٦)

نهاية ب

**قال أحمد :** القدرية ينكرون السحر ، و الكتاب و السنة و اردان بوقوعه ، و الأمر بالتعوذ  
منه \* دليلٌ عليه \* (٧) و قد سحر رسول الله (ﷺ) في مشط و مُشاقّة (٨) و جف طلعة ذكر .  
و الحديث مشهور (٩) . / (١٠)

**قال محمود :** و معنى الاستعاذة منهن : الاستعاذة من إثمهن أو فتنتهن للناس ، أو أريد  
النساء الكيِّادات شبّه كيدهنّ بالسحر . (١١)

(١) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ج " مكانها بياض .

(٢) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ج " مكانها بياض .

(٣) سورة الفلق ١١٣ ، آية ٤ .

(٤) بياض في " ج " .

(٥) بياض في " ج " .

(٦) الكشاف ( ٤ / ٨١٦ ) .

(٧) سقط ما بين العلامتين \*\* من " ج " .

(٨) هكذا هي في " أ ، ج " ، و في " ب ، ز " [ مشاطة ] و هو الذي في الانتصاف ، و كلاهما صحيحٌ  
رواية ، الأولى رواية البخاري ، و الثانية رواية مسلم ، قال النووي : " أما المشاطة فيضم الميم و هي  
الشعر الذي يسقط من الرأس أو اللحية عند تسريحه .... جب بالجيم و بالباء الموحدة و في بعضها جف  
ب\_\_\_\_\_ الجيم و الف

و هما بمعنى و هو وعاء طلع النخل و هو الغشاء الذي يكون عليه ، و يطلق على الذكر و الأنثى فلهذا قيده  
... و وقع في البخاري من رواية ابن عيينة و مشاققة بالقاف بدل مشاطة و هي المشاطة أيضاً و قيل مشاققة  
الكتان . قال ابن حجر : " و القاف تبدل من الطاء لقرب المخرج " . يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي  
( ٧ / ٤٣٢ ، ٤٣٣ ) ، فتح الباري ( ١٠ / ٢٦٣ ) .

(٩) أخرجه البخاري من حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (ك الطب - ب السحر ، ح ٥٧٦٣) و مسلم (ك  
السلام - ب السحر ، ح ٢١٨٩) .

(١٠) إلى هنا انتهت نسخة برلين " ب " .

(١١) الكشاف ( ٤ / ٨١٦ ، ٨١٧ ) .

قال أحمد : [ هذا من الطراز الأول ] لو فسّر شخصٌ (١) غيرُه [ السحرَ

بـ ] (٢) هذا لعدّه من بدع التفاسير .

## و من سورة الناس

قال محمود : [ قوله تعالى ] : ﴿ رَبِّ النَّاسِ ﴾ (٣) الله سبحانه (٤) ربُّ كلِّ شيء ، و إنّما

قال (٥) : ﴿ رَبِّ النَّاسِ ﴾ ؛ لأنّ الاستعاذة وقعت من شرِّ الموسوس إليه ، كأنّه قال : أعوذ من شرِّ الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك أمرهم ، و هو إلههم و معبودهم ، كما يستعيذ المولى إذا اعتراه خطبٌ بسيدِه . (٦)

قال أحمد : و في التخصيص جرى على عادة الاستعطاف فإنّه معه أتمُّ . و الله سبحانه أعلم .

### تمّ الكتاب (٧)

طالع فيه متمتعاً بما يحويه فقير عفو ربّه  
المرجي لغفران ذنبه ، المفتقر إلى الملك

(١) سقطت من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الناس ١١٤ ، آية ١ .

(٤) هكذا عبارة " ج " ، و في غيرها [ هو ] فقط .

(٥) في " ج " [ إنّما خص الناس من بين المربوبين بالذكر ] .

(٦) الكشف ( ٤ / ٨١٨ ) .

(٧) في " ج " [ كمل و الحمد لله حقّ حمده ، و صلى الله على سيدنا محمد و آله عدد ما ذكره الذاكرون و

غفل عن ذكره الغافلون ، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم ]

و في " ز " [ هذا آخر مختصر الانتصاف من الكشف . و حسبنا الله و نعم الوكيل ، و صلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين و على آله و صحبه أجمعين . علقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد القرشي الشافعي بمركز السادة العدول بين القصرين أمام المدارس الصالحية النجمية ( عمرها الله ) بدأه في مدة سبعة عشر يوماً حامداً لله مصلياً على نبيه محمد و آله أجمعين . و كان الفراغ منه بتاريخ رابع عشر جمادي الأول سنة ثمانٍ و عشرين و سبعمائة . قوبل بالأصل المنقول منه بحسب الإمكان ، و الله المستعان المنان ] .



المعبود . محمد فتح الله بن محمود البيلوني الشافعي

و له بديهة عفا عنه

إلهي إن تعذبني بذنبي و إن تغفوك ربّ أولى

و قد طال الجفاء فهل رضاء يعود لمذنب يرجوك أو لا . (١)

---

(١) الحمد لله تمت مقابلة الكتاب و تصحيحه و خدمة نصوصه بقدر الاستطاعة في يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة لسنة ١٤٣٢ من الهجرة المشرفة ، الموافق الثالث من أكتوبر لسنة ٢٠١١ من الميلاد ، أسأل الله عزّ و جلّ أنّ ينفع به كاتبه و مطالعه ، و لست بشاعر و لكن أقول بقول الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي - في خاتمة سلم الوصول - :

و تم ما جمعه عنيت	ثم إلى هنا قد انتهيت
كما حمدت الله في ابتدائي	و الحمد لله على انتهائي
جميعها و استرّ للعيوب	أسأله مغفرة الذنوب
تغشى الرسول المصطفى محمداً	ثم الصلاة و السلام أبداً
السادة الأئمة الأبدال	ثم جميع صحبه و آل
ما جرت الأقلام بالمداد .	تدوم سرمدًا بلا نفاذ

# الختام

الحمد لله رب العالمين على الانتهاء من خدمة أحد الكتب التي عُنيَتْ بتفسير كتاب الله عزَّ و جلَّ و هو كتاب مختصر الانتصاف من الكشاف لعلم الدين العراقي .

و هو يعتمد على كتابين هامين في علم التفسير ، هما كتاب الكشاف للزمخشري و كتاب الانتصاف لابن المنير المالكي ؛ و قد قدَّمت هذه الدراسة تعريفًا موجزًا لهذين الكتابين و لمصنفيهما ، و هذه هي الدراسة الوحيدة - فيما أعلم - التي قدَّمت حياة علم الدين العراقي بشيء من التفصيل ، فذكرت مولده و أسرته و رحلته و شيوخه و حياته العلمية و تلاميذه و مؤلفاته و ثناء العلماء عليه .

كذلك قدَّم هذا البحث دراسةً شاملةً لكتاب العلم العراقي وفق المنهج العلمي لتحقيق التراث ، فأثبت نسبة الكتاب للعلم العراقي ، و كذلك نبَّه على ما وقع من أوهام في بعض المصنفات ، مما يتعلق بهذا الموضوع ، و أيضًا قدَّم تحقيقًا لعنوان الكتاب على ما سيأتي في نتائج البحث ،

و أيضًا ذكَّر في البحث موضوع الكتاب و منهج المؤلف فيه و وصف نسخ الكتاب المخطوطة و منهج التحقيق ، مع تحقيق نصوص الكتاب و التعليق عليه عند الحاجة . و لعل الخلافات المذهبية - سواء الفقهية أو العقائدية - بين العلماء الذين جاءت أقوالهم مسطورة بين دفتيه أضافت للكتاب عمقًا في أبحاثه ، و صار الكتاب بها أكثر إثارة و جاذبية لقرائه .

و في ختام هذا البحث قد يستخلص القارئ هذه النتائج :

١. ظهور شيءٍ من حياة علم الدين العراقي ، و بيان شيءٍ من ملامح شخصيته كأحد

أكابر علماء مصر في أواخر القرن السابع الهجري .

٢. التنبية على أقوال علم الدين العراقي التي نُسبت لغيره على سبيل الخطأ أو بسبب التحريف في كتب نقلت عنه .

٣. بيان أنَّ عنوان الكتاب جاء مختصرًا في النسخ التي بين يدي المحقق على قولين

و في الكتب التي نقلت عنه ، و كذلك من ترجموا للعلم العراقي لم يضبطوا اسم كتابه رغم شهرة موضوعه عندهم ؛ و العنوان الصحيح يجمع ما ذكرته نسخ الكتاب المخطوطة و هو " الإِنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " .

٤. و بهذا يظهر الإِنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف لعلم الدين العراقي لأول

مرة محققًا على أربع نسخ مخطوطة ؛ ليعود إلى مكانته كحاشية من أهم حواشي تفسير الكشاف .

٥. يتضح في هذا الكتاب أهمية الرجوع إلى كتب الاعتقاد المسندة التي رواها علمائنا

بالأسانيد الصحيحة ؛ فهذه هي العقيدة التي تجمع الأمة و توحدهم على كلمة سواء ؛

لأنَّ هذا الكتاب ظهر فيه بوضوح خطورة الاعتماد على أقوال المتكلمين في أصول

- الدين ، فافتقرت الأمة إلى معتزلة بفرقها و أشاعرة منقذين ثم أشاعرة متأخرين و غير ذلك ؛ و هذا الاختلاف نشأ من اعتمادهم على النظر و إن خالف الأثر .
- هذا ما ظهر لي من نتائج هذا البحث ، و قد يرشد البحث إلى أمرين هما :
- ١ - أهمية تحقيق ما بقي من تفسير علم الدين العراقي و هو جزء موجود بدار الكتب المصرية برقم ( ٣٢٩ ) تفسير تيمور ، و هو يصلح أن يكون رسالة علمية ؛ لأنّ العلماء ذكروا أنّ في تفسيره فوائد .
- ٢ - أهمية تحقيق حاشية الحافظ ولي الدين العراقي على تفسير الكشاف ، و هو من الكتب التي نقلت عن كتاب الإنصاف لعلم الدين العراقي .
- و أخيراً لا أجد إلا أن أقول كما قال السابق<sup>(١)</sup> :
- و لا أبرئها من العيوب      مع أنني بالغت في التنقيب  
و الذهن خوان فلا تُؤنّب      و من يعب أخاه يوماً يُعب<sup>(٢)</sup>

---

(١) هو الشيخ عبد الله الكردي البيتوشي ( ت : ١٢١١ هـ ) .

(٢) كفاية المعاني في حروف المعاني ، لعبد الله بن محمد بن إسماعيل البيتوشي ، تح شفيح برهاني ، دار اقرأ - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م ( ص ٣٠١ ) .

# أولاً : فهرس الآثار

الصفحة

الحديث

حرف ( أ )

- أبو زرع ما أبو زرع ! ..... ٧٢٧
- أتدري من تخاطب منذ ثلاث ذلك شيطان ..... ٣٣٣
- إذا كفى أحدكم خادمه طعامه ..... ٦٦٩
- اشتكت النار إلى ربها ..... ٥١٠ ، ٦٦٧
- أشكو إلى الله ضعف الأمين و خيانة القوي عن عمر موقوفاً ..... ٥٣١
- أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ..... ٥٥٠
- أعطيت تسعاً عن عائشة موقوفاً ..... ٥٠٤
- أفلح إن صدق ..... ٤٣٩
- أفضاكم عليّ ..... ٣٩١
- اكفتوا صبيانكم أول العشاء ..... ١٨١
- أن الرجل يعجبه أن يكون شرك نعله أحسن عن علي موقوفاً .... ٥٣٨
- أن رسول الله (ﷺ) صلى بالطائفة الثانية ركعة ثم سلم ..... ٢٤٢
- أن عماراً تقتله الفئة الباغية ..... ٤٤٠
- إن الله أمرني أن أطيعك ؛ فإن أمرتني أن أطبق عليهم ..... ٧٣٤
- إن الله لا مكره له ..... ٥٢٨
- إن الله يستحي من العبد ..... ١٢٨
- إن الله يمسك السموات على إصبع ..... ٥٩٧
- إن جدالاً في القرآن كفر ..... ٥٩٨
- إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر ..... ٥٩٥
- إنني جربت بني إسرائيل ..... ٢٦٣
- أنه يكشف الحجاب لأهل الجنة ..... ٣٨٠
- أيما امرأو نكحت ..... ١٢٩ ، ٤٣٧

حرف ( ب )

- بشر المشائين في ظلم الليل ..... ٣٨٥ ، ١٥١

حرف ( ت )

- تأكلون ما قتلتموه عن ابن عباس موقوفاً ..... ٣١٨
- تحتاج الجنة و النار ..... ٦٦٧

تحریمها التکبیر ..... ٧٣٩ ، ٣٨٢

تقتله الفئة الباغية ..... ٣٨٥

### حرف ( ح )

حم لا ينصرون ..... ١٠٤

### حرف ( خ )

خشي أن تدركه رحمةُ الله ..... ٣٨٤

### حرف ( ذ )

ذكر الله على قلب كل مؤمن ..... ٣١٩

### حرف ( ر )

رحم الله المحلقين فالمقصرين ..... ٥٦٨

رحمان الدنيا و الآخرة و رحيم الدنيا ..... ٩١

رفع القلم عن ثلاثة ..... ٢٣٩

رفع عن أمتي الخطأ و النسيان ..... ١٨٦

رهن (ﷺ) درعه عند يهودي ..... ١٨٣

### حرف ( س )

سابقنا سابق ، ومقتصدنا ناج ، وظالمنا مغفور له ..... ٥٦٠

سؤال الرحم ..... ٣٩٢

سلم الحجر على النبي (ﷺ) ..... ٦٦٧

### حرف ( ش - ف )

شارب الخمر كعابد وثن ..... ٢٨٤

الشفعة فيما لم يُقسم ..... ٥٧٤

صلى على آل أبي أوفى ..... ٦٢٩

ظنوا حين غلبوا أنهم أخلفوا عن ابن عباس موقوفاً ..... ٣٥٦

العفريت الذي تفلت بشعلة ..... ٣٣٢

غره جهله ..... ٧٣٥

فصفوان خير منك و عائشة خير مني موقوفاً على أم الدرداء ..... ٥٠٢

فيأتون إبراهيم فيذكر كذباته الثلاث ..... ٣١٢

في ضحضاح من نار يغلي رأسه من قدميه ..... ٤٩٤

### حرف ( ق )

القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ..... ١٣٨

- ١٨٦ ..... قد فعلت
- ٣١٣ ..... قد كره (ﷺ) نسبة المؤمن إلى الكسل
- ٦١٧ ..... القدرية مجوس هذه الأمة

### حرف ( ك )

- كانوا يظنون أنه لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ عن أبي العالية مقطوعاً ٦١٥
- كلُّ أمرٍ ذى بال لا يبدأ فيه باسم الله ..... ٨٧ ، ٨٨
- كلتا يديه يمين ..... ٢٧٦ ، ٤٧٠
- كما تدين تدان ..... ٢٥٩
- كنّا نظنُّ جميع الحسنات مقبولة حتى نزلت عن ابن عمر موقوفاً .. ٦٥٣

### حرف ( ل - ي )

- لا أملك لكم من الله شيئاً ..... ٣٩٢
- لا تتبعوا الذهب بالذهب ..... ٣٦٧
- لا تقضوني على يونس بن متى ..... ٧٣٤
- لا يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله ..... ٣٣٤ ، ٥٩٤ ، ٧١١
- لا يُضحى بعوراء و لا عمياء و لا عجفاء ..... ٥٢٥
- لا يهلك على الله إلا هالك ..... ٦٦٨
- لأزیدنَّ على السبعين ..... ٣٧٣
- اللهم اجعلها رياحاً و لا تجعلها ريحاً ..... ٦٢٣
- اللهم أحصهم عدداً عن خبيب موقوفاً ..... ٤٠١
- اللهم والٍ من والاه و عادٍ من عاداه ..... ٤٤٠
- لو لبثتُ في السجن ..... ٤٠٥
- ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن ..... ٤٢٩
- ما ازددتُ فيك إلا بصيرة أنت الدجال ..... ٥١٦
- ما أعددتُ لها ..... ٢٧١
- ما أنا من دد و لا الدد مني ..... ٢٢٥
- ما من مولود يولد إلا يمسه الشيطان ..... ١٨١ ، ١٩٤
- من تواضع لله رفعه ..... ٦٨٦
- من حام حول الحمى يوشك ..... ١٥٧
- من صام رمضان و أتبعه بست ..... ١٦٨



- مَنْ غَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا ..... ٥٠٥
- مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ ..... ٢٧٦ ، ٥٣٩
- مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ..... ١٢٤ ، ٤١٩
- مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحِجْ فَلَيْمَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا ..... ٢٠١
- مَنْ وَجَدَ نِكَاحًا وَ لَمْ يَنْكِحْ فَلَيْسَ مِنَّا ..... ٥٠٥
- الْمُؤْمِنُ مَفْتَنُ تَوَابٍ ..... ٢٤٤
- نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ..... ١٧٩
- نَعْمَ الْعَبْدُ صَهِيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ عَنْ عَمْرٍ مَوْقُوفًا ... ٥٣٧ ، ٦٦٧
- وَ إِذَا نَزَلَتْ بِحَصْنٍ فَطَلَبُوا النُّزُولَ عَلَى حَكْمِ اللَّهِ ..... ٣٦٣
- وَ اللَّهُ إِنِّي أَمِينٌ فِي السَّمَاءِ أَمِينٌ فِي الْأَرْضِ ..... ٧٣٤
- وَ أُمًّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ فَرَجُلٌ رِبْطُهَا تَغْنِيًّا وَ تَعْفًا ..... ٤٢٩
- وَ إِنَّكُمْ آلَ الْمَغِيرَةِ ذُرَى النَّارِ عَنْ عَمْرٍ مَوْقُوفًا ..... ٥٣٣
- وَ قَدْ سُحِرَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) فِي مَشْطٍ وَ مُشَاقَّةٍ ..... ٧٢٨
- وَ قَدْ كَرِهَ (ﷺ) نَسْبَةَ الْمُؤْمِنِ إِلَى الْكَسَلِ ..... ٣٧٢
- وَ كَلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٍ ..... ٤٧٠
- وَ لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ (ﷺ) يَسْأَلُ عَنْ السَّاعَةِ حَتَّى نَزَلَتْ ..... ٧٣٠
- وَ مَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا ..... ٥٠٥
- يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَ رَحِيمَ الْآخِرَةِ ..... ٩٥
- يَارَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرُؤُ؟ قَالَ : أُمَّكَ ..... ٥٤٧
- يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ ..... ٥١٩
- يُقَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَيْنَ الظُّلْمَةُ وَ أَعْوَانُ الظُّلْمَةِ ؟ ..... ٥٣٠
- يَقُولُونَ : أَنْتَ أَدَمُ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَ أَسْجَدَ لَهُ مَلَائِكَتُهُ ..... ٥٨٤
- يَلْهَمُونَ التَّسْبِيْحَ كَمَا يَلْهَمُونَ النَّفْسَ ..... ٥٥٧
- يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ..... ٤٧٧
- يَهْلِكُ النَّاسُ مَهْلَكًا وَاحِدًا وَ يَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى ..... ٧١٧

## ثانيًا : فهرس الأشعار

- رموز في فهرس الأشعار :
- ... بعد هذه النقط كلمة القافية .
  - // يعني الشاعر السابق نفسه .
  - \_\_\_ يعني البيت قائله مجهول .

الشاهد	الشاعر	الصفحة
	<b>قافية الهمزة</b>	
و لجدتَ حتى كدتَ ... بكاءُ	المنتبى	٤٢٥ ، ٣٢١
فَمَنْ يهجو رسولَ ... سواءُ	حسان بن ثابت	٦٤٥ ، ٤١٣
أتهجوه و لستَ ... الفداءُ	//	٥٥٨
	<b>قافية الباء</b>	
قال لها كَلابُها ... طلبًا	أوس بن حجر	١٧٧
املاً ركابي فضة و ذهبًا	خوَلِي بن يزيد	٢٤٩
إِنِّي قتلْتُ الملكَ المحجبا	//	٢٤٩
قتلتُ خيرَ الناسِ أمًّا و أبًا	//	٢٤٩
كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ	ساعدة بن جُوَيَّة	٣٦٤
يُرَجِّي المرءُ ما ... الخطوبُ	جابر بن رَالان	٦٥٠
فالخبز و اللحم ... ساكبُ	—	١٨٥
مَنْ عَنزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ	زياد الأعجم	٢٤٠
و لا ناعب ... غرابها	الأخوص الرياحي	٢٣٥
و لا عيب فيهم ... الكتائبِ	النابغة الذبياني	٤٦٤ ، ٢٢٤
أذاعَ به في الناسِ ... بتقوبِ	أبو الأسود الدؤلي	٢٣٦
يا ويح زيابة ... فالآيبِ	لابن زيابة التيمي	٥٦٨
و ما بَقِيَتْ مِنْ ... الشرابِ	أبو محمد الفياضي	٥٧٠
يَرَى أَنْ ما ما ... لعائبِ	المنتبى	٦٤٩
هو ابن رسول ... التجارب	//	٦٤٩
أسنمة الآبال في سحابه	—	٥٨٦
	<b>قافية التاء</b>	
أسيئي بنا أو ... إن تقلتِ	كثير عزة	٣٧٣
	<b>قافية الجيم</b>	
يَفْرُكُنْ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنافِجِ	جندل بن المثنى	٣٢٣
بالقاعِ فَرَكَ القُطنَ المُحالِجِ	//	٣٢٣
	<b>قافية الحاء</b>	
متقلداً سيفاً و رمحاً	عبد الله بن الزبعرى	٢٦٠
و ألحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا	المغيرة بن حَبْناء	٦٢٤ ، ٢٤٠

### قافية الدال

٣٩١	لابن دريد	و كلُّ قَرْنٍ نَاجِمٍ ... بَدَا
٦٣٦	زائدة بن صعصعة	إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لِمِ تَلَدْنِي ... بُدَا
٥٩٠	الزَمْخَشَرِي	و لَا تَكُنْ مِثْلَ عَيْرٍ قَيْدِ فَانْقَادَا
٣٢١	_____	زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
١٠٣	_____	فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ
٤٦٧	أبو العتاهية	و فِي كُلِّ شَيْءٍ ... الْوَاحِدُ
٢٦٩	المتنبي	شَمْسٌ ضَاحَا ... زَبْرَجْدُهَا
٣٥٩	الزَمْخَشَرِي	يَهَابُ النُّومِ أَنْ ... شَرُودُ
١٩٥	ابن الرومي	لَمَّا تَوَدَّنُ الدُّنْيَا ... يَوْلُدُ
٩٩	امرئ القيس بن حجر	تَطَاوَلَ لَيْلُكَ ... لَمْ تَرْقِدِ
٩٩	//	و بَاتَ وَ بَاتَتْ ... الْأَرْمَدِ
٩٩	//	و ذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ ... أَبِي الْأَسْوَدِ
٦٩٤ ، ٦٨٩ ، ٤٢٥ ، ٣٠٢ ، ١٤٩	عبيد بن الأبرص	قَدْ أَتْرَكَ الْقَرْنَ ... بِفِرْصَادِ
١٧٠	عبد الرحمن بن الحكم	لَقَدْ أَسْمَعْتُ لَوْ ... تَتَنَادِي
٢٦٩	حسان بن ثابت	لِإِنْ مَدَحْتُ مُحَمَّدًا ... بِمُحَمَّدِ
٤٤٢	أبو نواس	و لَيْسَ عَلَى اللَّهِ ... وَاحِدِ
٤٦٥	الفرزدق	فَسَيْفُ بَنِي عَبَسٍ ... خَالِدِ
٥٠٣	حميد الأرقط	قَدْنِي مِنْ نَصْرٍ ... الْمَلْحِدِ
٥٦٩	طرفة بن العبد	أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي ... مَخْلَدِي

### قافية الراء

٣٨٨	ليبيد بن ربيعة	ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ ... اعْتَذِرْ
٤٥٥ ، ٢٠٦	عمرو بن أحمر	و لَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ
٢٣٢	امرئ القيس بن حجر	فَلَا وَ أَبِيكَ يَا ابْنَةَ ... أَفْرُ
٥٨٠	//	فَتَوَرُّ الْقِيَامِ قَطِيعُ ... خَصِرُ
١٣٧	عدي بن زيد	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ ... الْفَقِيرَا
٢٠٧ ، ٢٤٤ ، ٣٣٤ ، ٤٠٤ ، ٥٠٨ ،	امرئ القيس بن حجر	عَلَى لِاحِبٍ لَا ... جَرَجِرَا
		. ٦٠٤ ، ٥٤٦

٢٨٨	_____	وَ كَاتِرٌ بِسَعْدٍ إِنَّ ... نَصْرًا
٣٣٦	علي بن أبي طالب	أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةَ

- و إِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمْ ... نَارُ  
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ  
يرون الموت قَدَامًا ... اضطرارُ  
بهاليلُ منهم جعفرُ ... المتخيرُ  
لئنْ كَانَ يُهْدَى ... لفقيرُ  
إِنَّ الكِرَامَ كَثِيرٌ فِي البلادِ ... كثروا  
لَا يَدْهَمَنَّكَ مِنْ دَهْمَائِهِمْ ... بقرُ  
وَمَا مِثْلُهُ مِمَّنْ يُجَاوِدُ ... زاخره  
يرى غمرات الموت ثم يزورها  
وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ ... صدري  
أنا أبو النجم و شعري شعري أبو النجم العجلي  
٦٤٦ ، ٦٧٩ .  
يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدٌ ... بكرُ  
لِي الشُّطْرُ الَّذِي مَلَكْتُ ... بشطُرِ  
مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقْلٌ ... الساري  
العرنديس الكلابي  
قافية السين  
و حَلَقَ المَازِيَّ و القَوَانِسِ  
عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ  
فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ  
و أَضْرَبَ مَنْأً بِالسِّيُوفِ القَوَانِسِ العَبَاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ  
قافية الصاد  
كلوا في بعض بطنكم ... خميص

٢٠٠ ، ٢٢١

- قافية الضاد  
و ثَنَائِكَ إِنَّهَا ... وميضُ  
أبو تمام  
قافية العين  
.... مَعَى جِيَاعَا  
القطامي  
وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبُعَا  
الكَلْحَبَةُ اليربوعي  
تَلَفَّتْ نَحْوَ الحَيِّ ... أَخْدَعَا  
الصمة بن عبد الله  
أنا ابن التارك البكري ... وقوعًا  
المرار الفقعسي  
يا أقرع بن حابس ... تصرعُ  
جرير بن عبد الله

أردتَ لكيما أن تطيرَ ... بلقع ٣١٠

قافية الفاء

كأنتَ هيَ الوَسطَ المَحْمِيَّ ... طرفاً ١٤٨ أبو تمام

لجماعةٍ سَمُوا هَواهُمُ ... موكفه ٣٥٢ الزمخشري

قَدْ شَبَّهُهُ بِخَلْقِهِ ... بالبلكفه ٣٥٢ //

و جماعةٌ كَفَرُوا ... لن نخلفه ٣٥٢ ابن المنير

و تلقبوا عدليةً ... فحسبهم سفه ٣٥٢ //

و تتعتتوا الناجين ... فعلى شفهِ ٣٥٣ //

فحالفُ فلا و الله تهبط ... عارفُ ٢٣٢

قافية القاف

فيها خطوط من ... البهقُ ٢١٦ رؤبة بن العجاج

إلى ضوءِ نارٍ في يَفَاعٍ تُحَرِّقُ الأَعشى ميمون بن قيس ٥٧٧

و إلا فاعلموا أنا ... شقاقٍ ٢٧٨ بشر بن أبي خازم

قافية الكاف

فلا تمدحهما و احمد هماماً ... عناكا ٣٩٠ المتنبى

قافية اللام

فأصبحوا مثل كعصفٍ مأكولٍ ٦٢٠ رؤبة بن العجاج

عجل لنا هذا و ألحقنا بذأ ال ٣٥٦ غيلان ذو الرمة

الشحم إننا قد مللناه بجلٍ ٣٥٦ //

أوردَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ ... الإبلُ ٧٢٠ ، ٧١٩ مالك بن زيد مناة

جزى ربُّه عني ... و قد فعل أبو الأسود الدؤلي ٧٥٢

ضعيف النكاية أعداءه ... الأجلُ ٣٩٧

إذا رأى غيرَ شيءٍ ظنَّه رجلاً ٧٠٠ ، ٤٦٣ المتنبى

ما زلتَ تحسبُ كلَّ شيءٍ ... رجالاً جرير ٧٠٠

محمد تقد نفسك كل نفس... تبالاً أبو طالب الهاشمي ٦٩٦

أفرح أن أُرزأ الكرامَ ... نبلاً ٦٥٢ حضرمي بن عامر

حتى ماء دجلة أشكلُ ٢١٩ جرير بن عطية

و السيف يشقى كما ... آجالُ ٣٤٣ المتنبى

هل إلى نجدٍ ... نزول ٦٠١

أرسلها العراك ... الدخال ٩٦ ليبيد بن ربيعة

- ٣٥٦ يا خليلي اربعا و ... الحلال عبيد بن الأبرص  
٣٥٦ مثل سحق البُرد عفى ... الشمال //  
٤٤١ غمزُ الرداءِ إذا تبسّم ... المال كثير عزة  
٤٧٨ كأنّي لم أركب جوادًا ... خلخال امرئ القيس  
٤٧٩ و لم أسبأ الزقّ الروي ... إجمال //  
١٠٥ و لا ركبت بها إلا ... أمل المتنبّي  
٥٣١ ليس التكلُّ في العينين كالكلِّ //  
٧١٩ ومن نائمٍ عن ليلها متزملٍ ذو الرمة  
٦٤٧ يجرحُ في عراقيبها نصليّ ذو الرمة  
٢٣٢ فلا بك ما أبالي غويّة بن سلمى
- قافية الميم**
- ٢٣٢ رأى برقًا فأوضع ... و لا أغاما عمرو بن يربوع  
١٦٦ يقول لا غائبٌ مالي ... حرّم زهير بن أبي سلمى  
٣٣٧ أنا الذي نظر الأعمى ... صمّم المتنبّي  
٤٧٩ وقفت و ما في الموت ... نائم //  
٤٧٩ تمرُّ بك الأبطال ... باسم //  
٤٥١ قليل بها الأصوات إلا بغامها ذو الرمة  
١٠٤ يناشدني حم ... التقدّم شريح بن أبي أوفى  
٤٤٢ ، ١٢٠ إذا الشيطانُ قصّع ... التوام أوس بن حجر  
١٣٠ و كم من عائبٍ ... السقيم المتنبّي  
٢٠١ كما نهلت صدرُ القنّاة من الدّم الأعشى الكبير  
٣٤٣ طوال الرُدَيْنِيّات يقصفها ... لحمي المتنبّي  
٥٦٦ فإن أسلم فما أبقى ... الحمام //  
٣٨٣ أنتِ أم أمّ سالمٍ ذو الرمة  
٤٨٤ و ما بالعهد من قدمٍ الأحوص الأنصاري  
٤٩٦ ينباع من ذفري غضوب ... المكدّم عنتره  
٥٧٩ يا شاة ما قنص لمن ... لم تحرم //  
٦٩٢ إذا ما اتقى الله الفتى ... جرّم زياد الأعجم  
٦٩٢ إن كنت كاذبةً الذي ... هشام حسان بن ثابت  
٦٩٢ ترك الأحبة أن يُقاتل ... لجام //

### قافية النون

١٣١	و واحدٌ كالألف إن أمرٌ عنا	أبو بكر بن دريد
٧٤٩ ، ١٤١	و أني قد لقيتُ الغولَ ... صحصحانِ	تأبط شراً
٧٤٩ ، ٢٨٠ ، ١٤١	فأخذه فأضربه فخرت ... للجرانِ	//
٤١٢	نكن مثلَ مَنْ يا ذئبِ يصطحبانِ	الفرزدق
٤٢٨	قد قتل الله زيادًا عني	//
٣٤٢	قد صرح السير ... الذقنِ	لابن مقبل
٦٢٠	و صالياتٍ كَمَا يُوثِقِينَ	خطام بن نصر المجاشعي
٥٦٤	و لقد أمر على اللئيم ... يعنيني	شمر بن عمرو

### قافية الهاء

٢٦١	و علفتها تبنًا و ماءً ... عيناها	ذو الرمة
٦٤٥	فما رجعت بخائبة ... مبتغاها	القحيف العقبلي

### قافية الياء

١٥٢	هم يفرشون اللبد ... المغاليا	المعدل بن عبد الله
٢٦٧	و قائلة خولان فانكح ... كما هيا	_____
٢١٧	و لا سابق شيئاً ... جائيا	زهير بن أبي سلمى
٣٤٧	مهما لي الليلة ... سرباليه	_____



ثالثًا : فهرس الأعلام المترجم  
لهم في الحاشية

العلم	الصفحة
ابن الرومي علي بن العباس	. ١٩٥
ابن القاسم	. ٦٨٥
ابن المسيب	. ١٥٥
ابن بابشاذ طاهر بن أحمد	. ٣٤٦
ابن خروف علي بن محمد	. ٣٤٦
ابن خطل	. ٥٥٤
ابن طاهر الخدبّ النحوي	. ٣٤٦
ابن عامر القاريء	. ٣٢١
ابن كثير القارئ	. ١٩٨
أبو الأسود الدؤلي	. ١٦٧
أبو الجود النحوي غياث بن فارس	. ٧٠٥
أبو الحسن الأشعري	. ١٦٦
أبو العالية	. ٣٦١
أبو الفتح عثمان بن جني	. ١٦١
أبو النجم العجلي	. ٢٧٧
أبو الهذيل محمد بن هذيل	. ٣٥٠
أبو بكر الدقاق	. ٦٢٢
أبو تمام	. ٦٢٧
أبو عبيدة معمر بن المثنى	. ٣٢٢
أبو علي الجبائي	. ٣٥٠
أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد	. ١٨٤
أبو عمرو بن الحاجب	. ٦٧٣
أبو عمرو بن العلاء	. ٤٥٢
أبو هاشم المعتزلي	. ٢٨١
الأبياري علي بن إسماعيل	. ٦٣٤
الأجل اللغوي	. ٤٩٦

- الأخفش سعيد بن مسعدة ..... ٣٤٦ .  
أشعب ..... ٤٩٨ .  
أشهب ..... ٣١٩ .  
الأعشى ميمون بن قيس ..... ٥٧٧ .  
الأعمش ..... ٤٩٨ .  
إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ..... ٩٧ .  
امرؤ القيس الكندي ..... ٩٨ .  
البخاري ..... ٢٤٢ .  
البعوي ..... ١٠١ .  
جد ابن المنير ( أحمد بن فارس ) ..... ١٧٥ .  
الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن ..... ٤٢٣ .  
حاتم الطائي ..... ٢٥٢ .  
الحارث بن حلزة ..... ٣٨٦ .  
حسان بن ثابت ..... ٣٥٢ .  
الحسن البصري ..... ١٧٤ .  
الخطيب جروم بن أوس ..... ١٧٢ .  
الحليمي ..... ٢٥٢ .  
الخليل ..... ١٠٣ .  
الخنساء ..... ١٢١ .  
داود الظاهري ..... ٦٨٤ .  
رؤبة بن العجاج ..... ١٢٩ .  
الزجاج ..... ١٥٩ .  
زهير بن أبي سلمى ..... ١٠٣ .  
سحنون ..... ٥٧٧ .  
سعيد بن جبير ..... ٦٣٨ .  
سيبويه ..... ٩١ .  
سيف الدولة ..... ٤٧٩ .  
صفوان بن المعطل ..... ٥٠١ .  
طاووس ..... ٣٣١ .  
عبد الحميد الكاتب ..... ٢٧٣ .

- عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر الصباغ ..... ٦٩٨ .  
عبد الله بن سعيد بن كلاب ..... ١٦٦ .  
عَبِيد بن الأبرص ..... ٣٥٦ .  
عروة ..... ١٥٨ .  
عضد الدولة فناخسرو ..... ٣٩٠ .  
عكرمة أبو عبد الله المدني ..... ٢٦٥ .  
عمر بن عبد العزيز ..... ٥٣٨ .  
عمرو بن عبيد ..... ٣٥٠ .  
عمرو بن معدي كرب ..... ١٤١ .  
عيسى بن عمر ..... ٢٦٦ .  
الغزالي ..... ٢٧٢ .  
الغزنوي محمد بن طيفور ..... ٢٩٩ .  
فخر الدين الرازي ..... ١٣٢ .  
الفراء يحيى بن زياد ..... ٦٩٥ .  
الفضيل بن عياض ..... ٥٣٨ .  
القاضي أبو بكر الباقلائي ..... ١٤٢ .  
القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي ..... ٧٠٥ .  
قتادة ..... ١٥٥ .  
القلانسي أحمد بن عبد الرحمن ..... ١٦٦ .  
كثير عزة ..... ٣٧٢ .  
الكندي زيد بن الحسن بن زيد ..... ٦٣٥ .  
مالك بن دينار ..... ٣٣٠ .  
الميرد ..... ٩٨ .  
المتنبي أبو الطيب ..... ١٠٥ .  
مجاهد ..... ١٠٥ .  
محمد بن الحسن ..... ٣٥٥ .  
المرسي محمد بن عبد الله ..... ١٧٥ .  
المنصور ..... ٥٤٠ .  
المهدي ..... ١٤٥ .  
النايعة زياد بن معاوية ..... ١٧٣ .

- . ٤٩٦ ..... الناصر لدين الله
- . ١٩٠ ..... نافع القارئ
- . ٢٦٥ ..... نافع بن الأزرق
- . ٣٥٠ ..... النظام إبراهيم بن سيار
- . ٢٤٤ ..... الهروي أبو عبيد أحمد بن محمد
- . ٣٥٠ ..... واصل بن عطاء
- . ٥٥١ ..... الوليد بن عقبة بن أبي معيط

رابعًا : فهرس أقوال العلم  
العراقي

الموضوع	الصفحة
١ - تقدير العامل في البسمة-	٨٧
٢ - لا علاقة بين الخصوص و المبالغة	٩٢
٣ - علاقة زيادة المبنى بالمبالغة	٩٢
٤- نفي المعتزلة لصفات الذات	٩٤
٥ - سبب تقديم الرحمن على الرحيم	٩٥
٦ - المفرد المعرف لا يفيد الاستغراق	٩٨
٧ - الالتفات في " تطاول ليلى "	٩٩
٨ - قدرة العبد و تقديم الاستعانة	١٠٠
٩ - كثرة صفات الحروف و تداول أنواعها	١٠٦
١٠ - تمثيل	١٠٨
١١ - اعتراض	١٠٨
١٢ - الربا في الحيوان المأكول بعد ذبحه	١١٩
١٣ - البلاغة في قوله : ﴿ تَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيِّءِ أَدَانِهِمْ ﴾	١٢٢
١٤ - اعتراض	١٢٣
١٥ - الشيء هو الموجود	١٢٤
١٦ - اعتذار عن الزمخشري	١٢٥
١٧ - استدراك على أحمد	١٢٦
١٨ - اعتذار عن الزمخشري	١٢٧
١٩ - استدراك على أحمد	١٢٨
٢٠ - اعتراض	١٣٠
٢١ - اعترض	١٣١
٢٢ - الأصل في الأشياء الإباحة	١٣٢
٢٣ - عود الضمير في قوله ( عنها ) من ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾	١٣٣
٢٤ - ﴿ لَأَ تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ عام يراد به الخصوص	١٣٥
٢٥ - العصا آلة التفريق	١٣٦

- ٢٦ - معنى ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ----- ١٣٦
- ٢٧ - رؤية الله تعالى في الدنيا ممكنة ----- ١٣٦
- ٢٨ - جمود أحمد على ألفاظ أهل البلاغة ----- ١٣٧
- ٢٩ - ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ خبر معناه الأمر ----- ١٣٨
- ٣٠ - اعتراض على تمثيل أحمد ----- ١٣٩
- ٣١ - اعتراض على تمثيل أحمد ----- ١٤٠
- ٣٢ - علة من كفر القدرية ----- ١٤٢
- ٣٣ - معنى جمع ( الأمانى ) ----- ١٤٥
- ٣٤ - العام عند الأصوليين ----- ١٤٧
- ٣٥ - اعتراض على تمثيل أحمد ----- ١٥٠
- ٣٦ - الفرق بين الأولاد و البنين لغة ----- ١٥٠
- ٣٧ - علاقة فرض الزكاة بـ ( نقص من الأموال ) ----- ١٥١
- ٣٨ - بيان ----- ١٥٢
- ٣٩ - تأييد للزمخشري ----- ١٥٣
- ٤٠ - تفسير لآية القصاص ----- ١٥٥
- ٤١ - استشهاده بقول شاذ عن نية الصوم ----- ١٥٦
- ٤٢ - سد الذرائع تجاوز لحدود الله ----- ١٥٧
- ٤٣ - تمثيل ----- ١٥٩
- ٤٤ - استدراك أصولي ----- ١٦٠
- ٤٥ - اختصاص كل حاسة بما تدركه عادة عند الأشاعرة ----- ١٦٦
- ٤٦ - الاختلاف عن الشافعي في الذي بيده عقدة النكاح ----- ١٦٨
- ٤٧ - ترجيح أنه الزوج ----- ١٧٠
- ٤٨ - اعتراض ----- ١٧١
- ٤٩ - عود الاستثناء إلى الأخيرة أو إلى الجملة ----- ١٧٢
- ٥٠ - اعتراض على تمثيل أحمد ----- ١٧٣
- ٥١ - ترجيح الصدق مع انتفاء الغرض ----- ١٧٨
- ٥٢ - النكرة في الإثبات لا تعم ----- ١٨١
- ٥٣ - التأقيت بزمان الحصاد غرر عند الشافعية ----- ١٨٣
- ٥٤ - ليس الرهن بدلا للشهادة ----- ١٨٤
- ٥٥ - الفرق بين ( أنزل ) و ( نزل ) ----- ١٨٧



- ١٨٨ - ٥٦ - اعتراض على تمثيل أحمد -----
- ١٩٢ - ٥٧ - حمل الزمخشري الآية على الثناء على مذهبه -----
- ١٩٤ - ٥٨ - استدراك -----
- ٢٠٢ - ٥٩ - حمل التنكير على التعظيم -----
- ٢٠٣ - ٦٠ - اعتراض على تمثيل أحمد -----
- ٢٠٥ - ٦١ - اعتراض على جواب أحمد -----
- ٢٠٨ - ٦٢ - صيغة ( ما كان ) ترد للامتناع العقلي -----
- ٢١٠ - ٦٣ - اعتذار عن أحمد -----
- ٢١٣ - ٦٤ - استدراك بأن الحرام رزق -----
- ٢١٥ - ٦٥ - حمل الكلام على التأسيس أولى -----
- ٢١٦ - ٦٦ - إجبار الجد لليتيمة على الزواج -----
- ٢١٧ - ٦٧ - تقوية قول محمود -----
- ٢١٨ - ٦٨ - الغاية البلوغ و إيناس الرشد شرط لإعطاء المال -----
- ٢١٨ - ٦٩ - فائدة تنكير ( رشدًا ) -----
- ٢١٩ - ٧٠ - سبق الكلام عليه -----
- ٢٢١ - ٧١ - ظهور البغضاء بالنطق -----
- ٢٢٢ - ٧٢ - اعتراض -----
- ٢٣٦ - ٧٣ - تمثيل لـ ( ذاع به و أذاع به ) -----
- ٢٤١ - ٧٤ - إظهار تناقض أحمد -----
- ٢٤٢ - ٧٥ - صفة صلاة الخوف -----
- ٢٥٤ - ٧٦ - قوله : ﴿وَلَا الْمَلٰٓئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ لا يدل على ترقٍّ -----
- ٢٦٢ - ٧٧ - اعتراض على محمود -----
- ٢٦٩ - ٧٨ - تمثيل -----
- ٢٨٣ - ٧٩ - إعراب قوله : ﴿أَوْ كَسَوُۥهُمْ﴾ -----
- ٢٨٤ - ٨٠ - يمين الناسي عند الشافعية -----
- ٢٨٧ - ٨١ - اعتراض حول تفسير القلائد -----
- ٢٨٩ - ٨٢ - إعراب ﴿يَوْمَ تَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ -----
- ٢٨٩ - ٨٣ - تمثيل -----
- ٢٩٠ - ٨٤ - المضمرات لا توصف -----

- ٢٩٣ ----- ٨٥ - تأييد لمحمود
- ٢٩٧ ----- ٨٦ - اعتراض
- ٣٠١ ----- ٨٧ - اعتراض
- ٣٠٦ ----- ٨٨ - الطمع في الملكية ليس من المستحيل
- ٣١٤ ----- ٨٩ - تمثيل
- ٣٣٠ ----- ٩٠ - واو الحال تشارك حرف العطف في المعنى
- ٣٣٢ ----- ٩١ - تمثيل
- ٣٣٣ ----- ٩٢ - رؤية أبي هريرة للشيطان
- ٣٥٤ ----- ٩٣ - تأييد لقول الزمخشري
- ٣٥٩ ----- ٩٤ - الاستعارة البعيدة لا توجد في القرآن
- ٣٦٦ ----- ٩٥ - اعتراض
- ٣٦٩ ----- ٩٦ - وجوب استيعاب الزكاة للأصناف الثمانية عند الشافعية
- ٣٧٠ ----- ٩٧ - لا يتعين اتحاد العامل في الأصناف الثمانية
- ٣٩١ ----- ٩٨ - منع التسمي بأقضى القضاة
- ٣٩٨ ----- ٩٩ - قيد لفظي
- ٣٩٨ ----- ١٠٠ - جواز قولك : المنطوق و نحوه
- ٤٠٣ ----- ١٠١ - الجمال ليس دليلا على التفضيل
- ٤٠٤ ----- ١٠٢ - توضيح
- ٤٠٦ ----- ١٠٣ - تبرئة يوسف ( عليه السلام )
- ٤٢٢ ----- ١٠٤ - المصدر لا يعمل فيما قبله
- ٤٢٣ ----- ١٠٥ - البلاغة في تقديم أحد المفعولين على الآخر
- ٤٢٨ ----- ١٠٦ - التضمنين يأتي بما يقتضيه أحد الفعلين
- ٤٣٣ ----- ١٠٧ - لا تعلق للآية ( النحل ، ١٤ ) بالحجر
- ٤٤١ ----- ١٠٨ - قد يكون التنكير للتعظيم
- ٤٤٤ ----- ١٠٩ - تمثيل
- ٤٥٦ ----- ١١٠ - التقدير إنما يصر إليه للضرورة
- ٤٥٩ ----- ١١١ - خبر أصحاب الكهف
- ٤٦٤ ----- ١١٢ - اعتراض نحوي
- ٤٦٧ ----- ١١٣ - دلالة المخلوقات على الخالق لا على الوحدانية
- ٤٩٧ ----- ١١٤ - استكانوا قد تكون للمبالغة

- ١١٥ - إظهار المعجزة على يد مدعي النبوة جائز ----- ٥١٦
- ١١٦ - اعتراض ----- ٥١٧
- ١١٧ - أشراف الساعة ليست كلها مكروهة أو محرمة ----- ٥١٩
- ١١٨ - كلام أخت موسى ( عليه السلام ) لم يكن بالعربية ----- ٥٣٠
- ١١٩ - العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ----- ٥٥٢
- ١٢٠ - ضمير الفاعل للجمع ينزل منزلة تكرار الفعل ----- ٥٥٦
- ١٢١ - المعرف الجنسي قريب من النكرة فيوصف بالجمل ----- ٥٦٤
- ١٢٢ - احتجاج بالفداء على النسخ قبل الفعل ----- ٥٧٣
- ١٢٣ - تأكيد السابق ----- ٥٧٣
- ١٢٤ - اعتراض ----- ٥٧٧
- ١٢٥ - اعتراض ----- ٥٧٩
- ١٢٦ - لا تزداد اللام مع الاسم الصريح ----- ٥٨٩
- ١٢٧ - استعمال اسم الفاعل فيما مضى و في الاستقبال مجاز ----- ٥٩٣
- ١٢٨ - الإيمان بالآيات المشاهدة إيمان بصدق النبي ----- ٥٩٩
- ١٢٩ - اعتراض على مثال ابن المنير ----- ٦٠١
- ١٣٠ - مفهوم اللقب لا تبني عليه حجة ----- ٦٢١
- ١٣١ - الريح قد تستعمل في الخير ----- ٦٢٤
- ١٣٢ - اعتراض لغوي لا اصطلاحى ----- ٦٣٢
- ١٣٣ - لا يقال أولى و أخرى إلا لما يشتركان في شيء ----- ٦٤١
- ١٣٤ - ترغيب الكافر ليسلم مقام بسط لا قبض ----- ٦٥١
- ١٣٥ - ( ما ) الزائدة تؤكد ما قبلها ----- ٦٦٩
- ١٣٦ - معنى ﴿ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ ----- ٦٧٢
- ١٣٧ - معنى أخرى تأنيث آخر ----- ٦٧٣
- ١٣٨ - تمثيل ----- ٦٨١
- ١٣٩ - تداخل الحال ----- ٦٩٤
- ١٤٠ - الدعاء للسلطين الظلمة ----- ٦٩٨
- ١٤١ - حصول عموم النكرة من النفي ----- ٧١٤

**خامساً : فهرس مباحث العقيدة  
الواردة في حاشية التحقيق**

الموضوع	الصفحة
الاسم هو المسمى ؟	٩٠
هل للعبد قدرة ؟	٩٠
لا يجوز تأويل صفة الرحمة و غيرها من الصفات	٩٤
الأعمال سبب لحصول الثواب	١٠٠
مراتب الهداية	١٠٨
اجتناب الكبائر يكفر الصغائر قطعاً ؟	١٠٩
دخول الأعمال في مسمى الإيمان	١٠٩
الرزق ما ينتفع به	١١٠
معنى الظلم	١١٢
حقيقة الطبع و الختم	١١٣
الحسن و القبح العقلي	١١٣ ، ١١٤
صفة العلم	١١٦
الكسب	١١٨
الشيء لغة	١٢٣
تعليق أحكام الله تعالى	١٢٥
الإرادة الكونية و الإرادة الشرعية	١٢٦
صفة الحياء	١٢٨
ذم قولهم ليس بجسم و لا عرض	١٢٨
الإضلال فعل الله عقوبة للعبد	١٣٢
تكفير القدرية	١٤٢
التزيين للدنيا	١٦٣
سمع الله	١٦٥
كلام الله بصوت	١٦٥
الاكتفاء بالثابت عن الله شرعاً في النفي و الإثبات	١٨٨ ، ١٨٩
هل تتبعض التوبة ؟	٢١٤
إثبات العلو و الفوقية	٣١٦
صفة الكلام	٢٥٠
تفضيل الأنبياء و صالحى البشر على الملائكة	٢٥٥
وصف الأنبياء بالإسلام	٢٧٠

- ٢٧٠ ----- محبة الله لعباده المؤمنين
- ٢٧١ ----- الطريقة النبوية أم الطريقة الصوفية
- ٢٧٥ ----- لله تعالى يدان بلا كيف
- ٢٨١ ----- ذم الجدل و الافتراق
- ٣٥٣ ----- رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة
- ٤٠٥ ----- الأنبياء معصومون من الإقرار على الذنوب
- ٤٣٩ ----- تكليف ما لا يطاق
- ٤٤٩ ----- بين المنهج العقلي و مَنْ أبطل الأسباب
- ٤٥٣ ----- القرآن كلام الله
- ٤٧٦ ----- صفة النزول و صفة الغضب
- ٤٧١ ----- لله عيان بلا كيف
- ٤٧٠ ----- صحة حديث عبد الله بن أنيس في إثبات الصوت
- ٤٨٢ ----- فائدة القيد في قوله تعالى ﴿إِلَهَةٌ مِّنَ الْأَرْضِ﴾
- ٤٩٢ ----- المعنى الشرعي للإيمان
- ٤٩٣ ----- إسناد أفعال العباد إليهم حقيقة
- ٤٩٩ ----- الشفاعة
- ٥١٠ ----- تحريف النصوص بحجة دلالة العقل القطعية
- ٥١٥ ----- آيات الأنبياء
- ٥١٦ ----- المرجئة عند أهل الحديث و السنة
- ٥٣٩ ----- الخوف و الرجاء و أثرهما في العقيدة
- ٥٥٢ ----- فسق أكبر و فسق أصغر
- ٥٧١ ----- ( ما ) مصدرية أو موصولة في قوله : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ؟
- ٥٧٣ ----- التكليف للامتثال و الابتلاء
- ٥٩٦ ----- وجه الله
- ٥٩٦ ----- تفسير جنب الله
- ٥٩٥ ----- قدم الله
- ٥٨٧ ----- الله يرضى لا كأحد من الورى
- ٦٠٨ ----- موافقة العقل للنقل الصحيح
- ٦١٣ ----- كلام السموات و الأرض في القرآن على حقيقته

- ٦١٥ ----- العقيدة تقوم على النصوص الشرعية بفهم الصحابة و التابعين
- ٦١٥ ----- اسم الله القوي
- ٦١٧ ----- مراتب الهداية ليس منها ما هو مجاز
- ٦٥٣ ----- حبوط الحسنات بالمعاصي
- ٦٦١ ----- المدح بالرشد من نعم الله
- ٧٢٣ ----- حكم تارك الصلاة
- ٧٥٤ ----- إسناد خلق الشر إلى الله
- ٧٤٨ ----- ثواب الكافر على عمله إن كان خيراً

ساحدسًا : هراجبع

البرجث



## مراجع البحث

- ١ - إيطال التاويلات لأخبار الصفات ، لأبي يعلى الفراء ، تح محمد بن حمد الحمود ، دار إيلاف الدولية - الكويت.
- ٢ - الاتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة .
- ٣ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة و الجهمية ، لشمس الدين بن قيم الجوزية ، تح بشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان - دمشق ، ط ٣ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٤ - أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص ، تح محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٥ - أحكام القرآن ، لأبي بكر بن العربي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ٦ - أحكام القرآن للإمام الشافعي ، جمعه أبو بكر البيهقي ، قدم له محمد زاهد الكوثري ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٧ - إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، تقديم د . بدوي أحمد طبانة ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٨ - أدب الكاتب ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تح محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م .
- ٩ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تح سامي بن العربي ، دار الفضيلة - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
- ١٠ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، إشراف محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١١ - أساس البلاغة ، للزمخشري ، تح محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

- ١٢ - أساس التقديس ، لفخر الدين الرازي ، تح د . أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٣ - أسباب نزول القرآن ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تح كمال بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- ١٤ - الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار و علماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار و شرح ذلك كله بالإيجاز و الاختصار ، لابن عبد البر يوسف ابن عبدالله النمري ، تح د . عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١٥ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر بن عبد البر ، تح عادل مرشد ، دار الأعلام - عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .
- ١٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير علي بن محمد الجزري ، تح علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٧ - أسماء الله الحسنى آثارها و أسرارها ، للدكتور محمد بكر إسماعيل ، دار المنار - القاهرة .
- ١٨ - الأسماء و الصفات ، لأبي بكر البيهقي ، تح ناصر بن النجار الدمياطي ، دار ابن رجب - المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ١٩ - الأشباه و النظائر ، لابن نجيم زين الدين بن إبراهيم الحنفي ، تح محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر - دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٢٠ - الأشباه و النظائر في قواعد و فروع فقه الشافعية ، لجلال الدين السيوطي ، تح خالد عبد الفتاح شبل ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ .
- ٢١ - الأصمعيات لعبد الملك بن قريب الأصمعي ، دار صادر - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م ، تح د . محمد نبيل طريقي .
- ٢٢ - الأصول الخمسة المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدآبادي ، تح د . فيصل بدير عون ، جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٢٣ - أصول الفقه ، للشيخ محمد الخضري ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ٢٤ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشيخ محمد الأمين بن محمد الشنقيطي ، بتتمة الشيخ عطية محمد سالم ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م .
- ٢٥ - الاعتقاد و الهداية إلى سبيل الرشاد ، لأبي بكر البيهقي ، تح أحمد بن إبراهيم أبو العينين ، دار الفضيلة - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

- ٢٦ - إجاز القرآن ، لأبي بكر الباقلاني ، تح السيد أحمد صقر ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٢٧ - إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تح محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢٨ - إعراب القرآن الكريم و بيانه ، لمحبي الدين الدرويش ، دار ابن كثير - دمشق ، ط ٩ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .
- ٢٩ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس ، تح خالد العلي ، دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
- ٣٠ - إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ، تح رائد بن صبري ، دار طيبة - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
- ٣١ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١٥ ، ٢٠٠٥ م .
- ٣٢ - أعيان العصر و أعوان النصر ، لصالح الدين الصفدي ، تح د . علي أبو زيد و آخرين ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٣٣ - إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان ، لابن القيم ، تح محمد سيد كيلاني ، النور الإسلامية - بيروت .
- ٣٤ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، صححه الشيخ أحمد الشنقيطي ، مطبعة التقدم - القاهرة .
- ٣٥ - الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف و المختلف في الأسماء و الكنى و الأنساب ، للأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماکولا ، تح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ٣٦ - الألباز النحوية ، للإمام السيوطي ، تح طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة ، طبعة ٢٠٠٣ م .
- ٣٧ - الأم ، للإمام الشافعي ، تح د . رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء - المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٣٨ - أمالي المرزوقي ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تح د . يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
- ٣٩ - الانتصار للقرآن ، لأبي بكر الباقلاني ، تح د . محمد عصام القضاة ، دار الفتح - عمان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

- ٤٠ - الانتصاف من الكشاف ، لناصر الدين بن المنير المالكي ، مطبوع مع تفسير الكشاف ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٥ ، ٢٠٠٩ م .
- ٤١ - الأنساب ، لعبد الكريم بن محمد السمعاني ، تح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٤٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين و البصريين ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٥ م .
- ٤٣ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به ، للفاضي أبي بكر الباقلائي ، تح محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٤٤ - أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء ، اعتنى به لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ، ١٨٩٦ م .
- ٤٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٤ م .
- ٤٦ - إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق ، للشيخ أحمد الدمهوري ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .
- ٤٧ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، عن طبعة استنبول ١٩٥١ م .
- ٤٨ - الإيضاح في أصول الدين ، لأبي الحسن علي بن عبيد الله بن الزاغوني ، تح عصام السيد محمود ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية - الرياض ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ٤٩ - الإيضاح في علوم البلاغة ، لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٠ - البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين الزركشي ، تح عبد القادر عبد الله ، د . عمر سليمان الأشقر ، وزارة الأوقاف - الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٥١ - البداية و النهاية ، لابن كثير ، تح د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر - المهندسين ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .
- ٥٢ - بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، تح علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد عن طبعة مجمع الفقه الإسلامي - جدة .

- ٥٣ - البدر المنير في تخريج الأحاديث و الآثار الواقعة في الشرح الكبير ، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ، تح مصطفى أبو الغيط عبد الحي و آخرين ، دار الهجرة - الرياض ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٥٤ - البدر لزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية و الدرى ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، تح أحمد عناية ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٥٥ - البرهان في أصول الفقه ، لأبي المعالي الجويني ، تح د . عبد العظيم السديب ، دولة قطر ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٥٦ - البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٥٧ - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للفيروزآبادي ، تح محمد علي النجار ، المكتبة العلمية - بيروت .
- ٥٨ - البصائر و الذخائر ، لأبي حيان علي بن محمد التوحيدي ، تح د . و داد القاضي ، دار صادر - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٥٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٦٠ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية ، للدكتور محمد أبو موسى ، دار الفكر العربي - القاهرة .
- ٦١ - البناية في شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، دار الفكر - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٦٢ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، مجمع الملك فهد - السعودية ، ١٤٢٦ هـ ، محقق في رسائل علمية .
- ٦٣ - بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط ، لتقي الدين السبكي ، تحقيق الباحثة نورة أمين يوسف ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .
- ٦٤ - البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تح د طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٦٥ - البيان و التبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٦٦ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج و آخرين ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .

- ٦٧ - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، تعريب د . عبد الحليم النجار ، دار المعارف - مصر ، ط ٥ .
- ٦٨ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام ، لشمس الدين الذهبي ، تح د . عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٦٩ - تاريخ الطبري تاريخ الرسل و الملوك ، لأبي جعفر بن جرير الطبري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة .
- ٧٠ - تاريخ مدينة السلام و أخبار محدثيها و ذكر قطانها العلماء من غير أهلها و واريها ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تح د . بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٧١ - تاريخ مدينة دمشق ، لأبي القاسم ابن عساكر علي بن الحسن ، تح عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة و النشر - بيروت ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٧٢ - تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة الدينوري ، تح الأستاذ إسماعيل الأسعدي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٧٣ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، لابن عساكر علي ابن الحسن ، القدسي - دمشق الشام ، ١٣٤٧ هـ .
- ٧٤ - التحرير شرح التحرير في أصول الفقه ، لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي ، تح د . عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين و آخرين ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٧٥ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، لأبي الحجاج المزي ، تح عبد الصمد شرف الدين ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧٦ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، للحافظ ابن كثير ، تح عبد الغني بن حميد الكبيسي ، دار حراء - مكة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٧٧ - تحقيق النصوص و نشرها ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٧٨ - ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض ابن موسى بن عياض السبتي ، تح محمد بن تاويت الطنجي ، وزارة الأوقاف - المملكة المغربية ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧٩ - تعظيم قدر الصلاة ، لمحمد بن نصر المروزي ، تح عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، مكتبة الدار - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

- ٨٠ - التعليق الثمين على شرح الشيخ ابن عثيمين لحلية طالب العلم ، عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة عباد الرحمن - مصر ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٨١ - التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تح د . عوض بن حمد القوزي ، سلسلة من نوادر المخطوطات ، جامعة الملك سعود - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .
- ٨٢ - تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .
- ٨٣ - تفسير البغوي ( معالم التنزيل ) ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، دار طيبة - الرياض ، ١٤٠٩ هـ ، تح محمود عبد الله النمر و عثمان جمعة ضميرية ، و سليمان مسلم الحرش .
- ٨٤ - تفسير التحرير و التنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر - تونس ، ١٩٨٤ م .
- ٨٥ - تفسير سورة سبح اسم ربك إلى آخر القرآن إملاء الشيخ علم الدين العراقي ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ( ٣٢٩ ) تفسير تيمور .
- ٨٦ - تفسير الفخر الرازي ، لأبي عبد الله محمد بن عمر ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
- ٨٧ - تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير ، تح محمود بن الجميل و آخرين ، مكتبة الصفا - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .
- ٨٨ - تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله (ﷺ) و الصحابة و التابعين ، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، تح أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- ٨٩ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني ، تح حسن عباس قطب ، مؤسسة قرطبة - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٩٠ - التمثيل و المحاضرة ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ، تح د . عبد الفتاح محمد الحلو ، الدار العربية للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- ٩١ - التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني ، مخطوط بدار الكتب المصرية ( ٤٠ تفسير م ) .
- ٩٢ - تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر ، تح إبراهيم الزبيق ، عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .

- ٩٣ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج المزي ، تح د . بشار عواد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٩٤ - تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تح عبد السلام محمد هارون و آخرين ، دار المصرية للتأليف و الترجمة .
- ٩٥ - تيسير الرحمن في تجويد القرآن ، د . سعاد عبد الحميد ، دار التقوى - شبرا الخيمة ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م .
- ٩٦ - التيسير العجيب في تفسير الغريب ، لناصر الدين بن المنير المالكي ، تح د . سليمان ملا إبراهيم أوغلو ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .
- ٩٧ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تح سعد بن فواز الصميل ، دار ابن الجوزي .
- ٩٨ - الثقات ، لأبي حاتم بن حبان البستي ، تح السيد شرف الدين أحمد ، مؤسسة الكتاب الثقافية عن طبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٩٩ - ثمار القلوب في المضاف و المنسوب ، لأبي منصور الثعالبي ، تح إبراهيم صالح ، دار البشائر - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ١٠٠ - الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، للشيخ صالح عبد السميع الأبي ، مكتبة الصفا - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م .
- ١٠١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري ، دار هجر - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .
- ١٠٢ - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لعثمان بن سعيد الداني ، تح محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- ١٠٣ - جامع العلوم و الحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، للحافظ ابن رجب الحنبلي ، تح الشيخ طارق بن عوض الله ، دار ابن الجوزي - الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- ١٠٤ - الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، دار الغد العربي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨ م .
- ١٠٥ - الجامع لشعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تح د . عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ١٠٦ - الجنى الداني في حروف المعاني ، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ، تح د . فخر الدين قباوه و أ . محمد نديم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .



- ١٠٧ - جوامع السيرة و خمس رسائل أخرى ، لأبي محمد بن حزم الأندلسي ، تح د .  
إحسان عباس و د . ناصر الدين الأسد ، دار المعارف - بمصر .
- ١٠٨ - جواهر الأدب في أدبيات و إنشاء لغة العرب ، السيد أحمد الهاشمي ، مؤسسة  
المعارف - بيروت .
- ١٠٩ - جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك إمام دار  
التنزيل ، للشيخ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى ، المكتبة الثقافية - بيروت .
- ١١٠ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، لمحبي الدين عبد القادر بن محمد القرشي ،  
تح د . عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر - الجيزة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١١١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، للشيخ محمد عرفة الدسوقي ، دار إحياء  
الكتب العربية - القاهرة .
- ١١٢ - الحاوي الكبير ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، تح علي محمد معوض  
و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ /  
١٩٩٤ م .
- ١١٣ - الحاوي للفتاوي ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٣  
هـ / ١٩٨٣ م .
- ١١٤ - الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح بدر الدين  
قهوجي ، بشير جويجاني ، دار المأمون للتراث - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ١١٥ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة ، لجلال الدين السيوطي ، تح محمد  
أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١١٦ - خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، مكتبة  
الخانجي - القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .
- ١١٧ - الخصائص ، لأبي الفتح بن جني ، تح محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .
- ١١٨ - خلق أفعال و الرد على الجهمية و أصحاب التعطيل ، للإمام البخاري ، مؤسسة  
الرسالة ، ط ٣ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ١١٩ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي ، تح د  
. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .
- ١٢٠ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين السيوطي ، تح د . عبد الله عبد  
المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث و الدراسات الإسلامية - الجيزة ، ط ١ ، ١٤٢٤  
هـ / ٢٠٠٣ م .

- ١٢١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل - بيروت ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١٢٢ - الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، للشيخ زكريا الأنصاري ، قطاع المعاهد الأزهرية ، ١٤٢٥ هـ / ١٤٢٦ هـ .
- ١٢٣ - دلائل النبوة ، لأبي نعيم الأصبهاني ، تح د . محمد رواس قلعه جي و عبد البر عباس ، دار النفائس - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٢٤ - دلائل النبوة و معرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر البيهقي ، تح د . عبد المعطي قلعي ، دار الريان للتراث - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ١٢٥ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، للقاضي إبراهيم بن فرحون ، تح مأمون بن محيي الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- ١٢٦ - ديوان ابن الرومي ، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
- ١٢٧ - ديوان ابن مقبل ، تح د . عزة حسن ، دار الشرق العربي - بيروت ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- ١٢٨ - ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، تح محمد حسن آل ياسين ، دار و مكتبة الهلال - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ١٢٩ - ديوان أبي العتاهية ، تقديم كرم البستاني ، دار بيروت - بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٣٠ - ديوان أبي النجم العجلي ، جمعه و شرحه د . محمد أديب عبد الواحد ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
- ١٣١ - ديوان أبي تمام ، تح المعلم شاهين عطية ، المكتبة الوطنية - بيروت ، ١٨٨٩ م .
- ١٣٢ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تح محمد عبده عزام ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٥ .
- ١٣٣ - ديوان أبي نواس ، مطبعة جمعية الفنون ، ط ٢ ، ١٣٠١ هـ / ١٨٨٤ .
- ١٣٤ - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، تح د . محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب - مصر ، ١٩٥٠ م .
- ١٣٥ - ديوان الخنساء بشرح ثعلب ، تح د . أنور أبو سويلم ، دار عمار - الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

- ١٣٦ - ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ١٣٧ - ديوان عبيد بن الأبرص ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ .
- ١٣٨ - ديوان القطامي ، تح د . إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، دار الثقافة - بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٠ م .
- ١٣٩ - ديوان الكميث بن زيد الأسدي ، جمع د . محمد نبيل طريقي ، دار صادر - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- ١٤٠ - ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، تح د . كرنكو ، مكتبة القدسي - القاهرة ، ١٣٥٢ هـ .
- ١٤١ - ديوان النابغة الذبياني ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ .
- ١٤٢ - ديوان امرئ القيس ، عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .
- ١٤٣ - ديوان أوس بن حجر ، تح د . محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٤٤ - ديوان بشر بن أبي خازم ، تح د . عزة حسن ، وزارة الثقافة السورية - دمشق ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ١٤٥ - ديوان تأبط شرًا وأخباره ، جمع و تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ١٤٦ - ديوان حسان بن ثابت ، تح د . وليد عرفات ، دار صادر - بيروت ، ٢٠٠٦ م .
- ١٤٧ - ديوان زهير بن أبي سلمى ، تح حمدو طماس ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .
- ١٤٨ - ديوان شعر ذي الرمة ، تصحيح كارليل هنري هيس مكارنتي ، كلية كمبريج ، ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م .
- ١٤٩ - ديوان طرفة بن العبد ، تح عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ١٥٠ - ديوان عبد الله بن الدُمينة ، شرحه و ضبطه السيد محمد الهاشمي البغدادي ، مطبعة المنار - مصر ، ط ١ ، ١٣٣٧ هـ / ١٩١٨ م .

- ١٥١ - ديوان عمرو بن كلثوم ، جمعه د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- ١٥٢ - ديوان عنتر ، مطبعة الآداب - بيروت ، ١٨٩٣ م .
- ١٥٣ - ديوان كثير عزة ، جمعه د . إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ١٥٤ - ديوان ليبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر - بيروت .
- ١٥٥ - الذخيرة ، لشهاب الدين القرافي ، تح د . محمد حجي و آخرين ، دار الغرب الإسلامي - تونس ، ط ٣ ، ٢٠٠٨ م .
- ١٥٦ - زم التأويل ، لموفق الدين بن قدامة المقدسي ، تح بدر بن عبد الله البدر ، دار الفتح - الشارقة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ١٥٧ - ذيل تاريخ الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، تح مازن سالم باوزير ، دار المغني للنشر و التوزيع .
- ١٥٨ - ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ١٥٩ - ذبول العبر في خبر من غبر ، لشمس الدين الذهبي ، تح محمد السعيد بسيوني ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ١٦٠ - رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ، تح محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، عن ط ١ ، ١٣٥٨ هـ .
- ١٦١ - الرسالة للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي ، تح الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٦٢ - رفع الإصر عن قضاة مصر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تح د . علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ١٦٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني ، لمحمود شكري الألوسي ، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة ، ١٣٥٣ هـ .
- ١٦٤ - الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، لأبي القاسم السهيلي ، تح عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١٦٥ - روضة الطالبين ، ليحيى بن شرف النووي ، تح عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، دار عالم الكتب - الرياض ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ١٦٦ - زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- ١٦٧ - زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن القيم ، تح شعيب و عبد القادر الأرئوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢٧ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- ١٦٨ - سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ، رسالة ماجستير ، لمحمد هشام البرهاني ، دار الفكر - دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٥ م .
- ١٦٩ - سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني م ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١٧٠ - سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقهها و فوائدها ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ .
- ١٧١ - سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيء على الأمة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ١٧٢ - السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأبي العباس أحمد بن علي المقرئ ، تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨ م / ١٩٩٧ م .
- ١٧٣ - سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ، تح عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م .
- ١٧٤ - السنة ، لأبي بكر بن أبي عاصم ، تح د . باسم فيصل الجوايرة ، دار الصمعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- ١٧٥ - سنن أبي داود ( و معه تعليقات الألباني عليه ) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٤ هـ .
- ١٧٦ - سنن ابن ماجة ( و معه تعليقات الألباني عليه ) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٧٧ - سنن الترمذي ( و معه تعليقات الألباني عليه ) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .
- ١٧٨ - السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي ، مطبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، ط ١ ، ١٣٥٦ هـ .
- ١٧٩ - سنن النسائي ( و معه تعليقات الألباني عليه ) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٨٠ - سنن سعيد بن منصور ، تح د . سعيد بن عبد الله آل حميد ، دار الصمعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١٨١ - سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي ، تحقيق د . بشار عواد و آخرين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .

- ١٨٢ - السيرة النبوية ، لعبد الملك بن هشام المعافري ، دار التقوى - شبرا الخيمة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .
- ١٨٣ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، للشيخ محمد بن محمد مخلوف ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٨٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تح محمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ١٨٥ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .
- ١٨٦ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة ، لأبي القاسم بن الحسن اللالكائي ، تح د . أحمد بن سعد الغامدي ، دار طيبة - الرياض ، ط ٤ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- ١٨٧ - شرح التسهيل ، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي ، تح د عبد الرحمن السيد ، د محمد بدوي المختون ، دار هجر - الجيزة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- ١٨٨ - شرح الرضى على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي ، تح د . يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس - بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .
- ١٨٩ - شرح الشواهد ، للعيني ، تح طه عبد الرؤوف سعد ، مع حاشية الصبان ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- ١٩٠ - شرح العقيدة السفارينية ، للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع ، تح أشرف بن عبد المقصود ، أضواء السلف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- ١٩١ - شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي ، تح زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٣٩١ هـ .
- ١٩٢ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تح علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .
- ١٩٣ - شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الزوزني ، دار الجيل - بيروت .
- ١٩٤ - شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة .
- ١٩٥ - شرح المقاصد ، لمسعود بن عمر النقتازاني ، تح د . عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- ١٩٦ - شرح بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، لابن رشد الحفيد محمد بن أحمد ، تح د . عبد الله العبادي ، دار السلام - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .

- ١٩٧ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، لشهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي ، تح د . ناجي السويد ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م .
- ١٩٨ - شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تحقيق أحمد أمين ، و عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة - القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
- ١٩٩ - شرح ديوان الفرزدق ، إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ٢٠٠ - شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٣ هـ .
- ٢٠١ - شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٤ م .
- ٢٠٢ - شرح صحيح البخاري لابن بطلال علي بن خلف بن عبد الملك المالكي ، تح أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد - الرياض .
- ٢٠٣ - شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .
- ٢٠٤ - شرح عقود الجمان في علم المعاني و البيان ، لجلال الدين السيوطي ، تصحيح الشيخ أحمد مصطفى علي ، دار الفكر - بيروت .
- ٢٠٥ - شرح قطر و بل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٤ م .
- ٢٠٦ - شرح مشكل الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، تح شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٢٠٧ - شرح ملحمة الإعراب ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تح د. فائز فارس ، دار الأمل - الأردن ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٢٠٨ - الشريعة ، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرى ، تح فريد عبد العزيز الجندي ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- ٢٠٩ - شعر الأحوص الأنصاري ، تح عادل جمال سليمان ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٢١٠ - شعر زياد الأعجم ، جمع د . يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- ٢١١ - شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، د .حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ٢١٢ - شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، مطاع الطرابيشي ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٢١٣ - الشعر و الشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، تح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٢١٤ - شفاء العليل في مسائل القضاء و القدر و الحكمة و التعليل ، لابن قيم الجوزية ، تح الحساني حسن عبد الله ، مكتبة دار التراث - القاهرة .
- ٢١٥ - الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز توثيق و تحليل و نقد ، د . نجاح أحمد الظهار ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢١٦ - الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٤ ، ١٩٩٠ م .
- ٢١٧ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تح شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م .
- ٢١٨ - صحيح الترغيب و الترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٢١٩ - الصحيح المسند من أسباب النزول ، مقبل بن هادي الوادعي ، دار الآثار - صنعاء ، ط ٧ ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م .
- ٢٢٠ - صحيح مسلم بشرح النووي ، تح عصام الصبابطي و آخرين ، دار الحديث - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٢٢١ - صحيح وضعيف الأدب المفرد ، للألباني ، دار الدليل الأثرية - السعودية ، ط ٣ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
- ٢٢٢ - صريح السنة ، لابن جرير الطبري ، تح بدر بن يوسف المعتوق ، مكتبة أهل الأثر - الكويت ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- ٢٢٣ - صفة الصفوة ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تح محمود فاخوري ، محمد رؤاس قلعه جي ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٢٢٤ - صيد الخاطر لابن الجوزي ، تح حامد أحمد الطاهر ، دار الفجر للتراث - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .



- ٢٢٥ - طبقات الحنابلة ، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء ، تح د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الأمانة العامة - السعودية ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٢٢٦ - طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن قاضي شهبة الدمشقي ، تح د . الحافظ عبد العليم خان ، دائرة المعارف العثمانية - الهند ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٢٢٧ - طبقات الشافعية ، لعبد الرحيم الإسنوي ، تح كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٢٢٨ - طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، تح محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- ٢٢٩ - طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي ، تح د . إحسان عباس ، دار الرائد العربي - بيروت .
- ٢٣٠ - طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير تح د . أحمد عمر هاشم ، د . محمد زينهم ، مكتبة الثقافة الدينية - ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٣١ - طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، تح سوسنة ديفلد ، جمعية المستشرقين الألمانية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٢٣٢ - طبقات المفسرين ، لأحمد بن محمد الأندروي ، تح سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم و الحكم - المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- ٢٣٣ - طبقات المفسرين ، للسيوطي ، تح علي محمد عمر ، مكتبة وهبة - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ٢٣٤ - طبقات النحويين و اللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبُيدي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٢٣٥ - طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تح محمود محمد شاكر ، دار المدني - جدة .
- ٢٣٦ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني ، تقديم د . إبراهيم الخولي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة ، ٢٠٠٩ م .
- ٢٣٧ - طرح التثريب في شرح التثريب ، للحافظ زين الدين العراقي و ابنه ولي الدين ، إشراف الشيخ محمود حسن ربيع ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٢٣٨ - العبر في خبر من غير ، لشمس الدين الذهبي ، تح محمد السعيد بن بسيوني ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- ٢٣٩ - عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان عصر سلاطين المماليك ، ليدر الدين محمود العيني ، تح د . محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٢٤٠ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، لأبي المعالي الجويني ، تح محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٢٤١ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، تح إرشاد الحق الأثري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٤٢ - العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، لأبي الحسن بن رشيق القيرواني ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ٢٤٣ - العنوان الصحيح للكتاب ، للشريف حاتم بن عارف العوني ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٤٤ - العواصم من القواصم ، لأبي بكر بن العربي المالكي ، مكتبة الأنصار - مصر ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
- ٢٤٥ - عون المعبود شرح سنن أبي داود ، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي ، خرّج أحاديثه عصام الصبايطي ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٢٤٦ - عيار الشعر ، لمحمد بن أحمد بن طباطبا ، تح عباس عبد الساتر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٢٤٧ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد بن الجزري ، تح ج . براجستراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
- ٢٤٨ - غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، تح د . حسين شرف ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٢٤٩ - الغريبين في القرآن و الحديث ، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ، تح أحمد فريد المزدي ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٢٥٠ - الفاضل للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ م .
- ٢٥١ - فتاوي ابن الصلاح في التفسير و الحديث و الأصول و الفقه ، لأبي عمرو بن الصلاح ، تح سعيد محمد السناري ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

- ٢٥٢ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار النقوى - شبرا الخيمة ، ٢٠٠٠ م .
- ٢٥٣ - الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي ، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي ، تح أحمد محبي بن نذير ، دار العاصمة - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٥٤ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي ، نشره محمد علي عثمان ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- ٢٥٥ - فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد ، للشيخ عبد الرحمن بن حسن الحنبلي ، تح أحمد بن شعبان ، و عليه تعليقات الفقى و ابن باز ، مكتبة الصفا - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ٢٥٦ - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، لشرف الدين الطيبي ، مجموعة رسائل علمية من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، و هذا ترقيم الرسائل لأنني في حاشية التحقيق عزوت إليها على الترقيم الآتي : ١ - من أول الكتاب إلى آية ١١٧ من سورة البقرة ، رسالة دكتوراه ١٤١٣ هـ ، ل د . صالح عبد الرحمن الفايز . ٢ - من آية ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ، رسالة ماجستير ١٤١٤ هـ ، ل علي بن حميد بن مسلم . ٣ - سورة آل عمران ، رسالة ماجستير ، ل حسن بن أحمد بلغيث العمري . ٤ - سورتي المائدة و النساء ، رسالة دكتوراه ١٤١٥ هـ ، ل صالح بن ناصر الناصر . ٥ - سورة الأنعام ، رسالة ماجستير ، ل أمجد علي شاه . ٦ - من سورة الحجر إلى نهاية سورة طه ، رسالة دكتوراه ١٤١٥ / ١٤١٦ هـ ، ل د . محمد الأمين بن الحسين الشنقيطي . ٧ - من سورة الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء ، رسالة ماجستير ١٤١٦ هـ ، ل عبد القدوس راجي محمد موسى .
- ٢٥٧ - الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاع الديلمي ، تح السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٢٥٨ - الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ، تح مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- ٢٥٩ - الفصل في الملل و الأهواء و النحل ، لابن حزم الظاهري ، تح د . محمد إبراهيم نصر ، د . عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢٦٠ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، مع المستصفي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- ٢٦١ - فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لعبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٢٦٢ - القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، إشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٨ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- ٢٦٣ - قانون التأويل لأبي بكر بن العربي ، تح د . محمد السليمان ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .
- ٢٦٤ - القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، تح أحمد عناية ، مطبوع مع البذور الزاهرة ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٢٦٥ - قرّة العينين على تفسير الجلالين ، للقاضي محمد أحمد كنعان ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ٤ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- ٢٦٦ - قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية ، للدكتور حسين بن علي الحربي ، دار القاسم - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢٦٧ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، لشمس الدين الذهبي ، تح محمد عوامة ، أحمد محمد نمر ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٢٦٩ - الكافي في فقه أهل المدينة ، لأبي عمر بن عبد البر المالكي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٢٧٠ - الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي ، تح د . سهيل زكّار ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٢٧١ - الكامل لأبي العباس المبرد ، تح د . محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٢٧٢ - كتاب الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تح د . كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢٧٣ - كتاب الإيمان ، لأبي بكر بن أبي شيبة ، تح محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٧٤ - كتاب التعريفات الاعتقادية ، لسعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف ، دار الوطن للنشر .

- ٢٧٥ - كتاب التوحيد ، للحافظ أبي عبد الله بن منده ، تح د . محمد بن عبد الله الوهبي ،  
د . موسى بن عبد العزيز الغصن ، دار الهدى النبوي - المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ /  
٢٠٠٧ م .
- ٢٧٦ - كتاب التوحيد و إثبات صفات الرب عزَّ و جلَّ ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن  
خزيمة ، تح د . عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، مكتبة الرشيد - الرياض ، ط ٥ ،  
١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٢٧٧ - كتاب الصلاة و حكم تاركها ، لابن قيم الجوزية ، تح عبد الله المنشاوي ، مكتبة  
الإيمان - المنصورة .
- ٢٧٨ - كتاب الطبقات الكبير ، لمحمد بن سعد الزهري ، تح د . علي محمد عمر ،  
مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٢٧٩ - كتاب الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق ، لأحمد بن إدريس القرافي ، تح د  
محمد أحمد سراج ، د . علي جمعة ، دار السلام - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٣١ هـ /  
٢٠١٠ م .
- ٢٨٠ - كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد  
الفيومي ، صححه الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية - القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٢٢ م .
- ٢٨١ - كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قتيبة الدينوري ، تح عبد الرحمن  
ابن يحيى اليماني ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٢٨٢ - كتاب المنهاج في شعب الإيمان ، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي ، تح  
حلمي محمد فوده ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٨٣ - كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تح د .  
نور الدين شكري بن علي ، أضواء السلف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- ٢٨٤ - كتاب تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين الذهبي ، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى  
المعلمي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، عن نسخة وزارة المعارف للحكومة العالية  
الهندية .
- ٢٨٥ - كتاب دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تح الشيخ محمود  
محمد شاكر ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٢٨٦ - كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد  
هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .
- ٢٨٧ - كتاب فضائل القرآن ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تح مروان العطية و آخرين ،  
دار ابن كثير - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

- ٢٨٨ - الكشف عن حقائق غوامض التزليل و عيون الأفاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٥ ، ٢٠٠٩ م .
- ٢٨٩ - الكشف عن حقائق غوامض التزليل و عيون الأفاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٢٩٠ - كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لحاجي خليفة ، تح محمد شرف الدين ، رفعت بيلكه ، دار الفكر إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٢٩١ - كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار ، لتقى الدين الحصني الشافعي ، تحقيق هاني الحاج ، المكتبة التوفيقية .
- ٢٩٢ - كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لعلي بن خلف المنوفي ، تح أحمد حمدي إمام ، مطبعة المدني - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٢٩٣ - كفاية المعاني في حروف المعاني ، لعبد الله بن محمد بن إسماعيل البيهوشي ، تح شفيق برهاني ، دار اقرأ - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- ٢٩٤ - كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال ، لعلي بن حسام الدين الهندي ، تح الشيخ بكر حياني ، الشيخ صفوة السقا ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٩٥ - لباب النقول في أسباب النزول بحاشية تفسير الجلالين ، لجلال الدين السيوطي ، مكتبة الصفا - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .
- ٢٩٦ - اللباب في علوم الكتاب ، عمر بن علي بن عادل الحنبلي ، تح عادل أحمد عبد الموجود و آخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .
- ٢٩٧ - لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ ، لتقي الدين محمد بن فهد المكي ، تصحيح محمد زاهد الكوثري ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٩٨ - لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور الأنصاري ، تح عبد الله علي الكبير و آخرين ، دار المعارف - القاهرة .
- ٢٩٩ - لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، تح عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
- ٣٠٠ - اللمع في الرد على أهل الزيغ و البدع ، لأبي الحسن الأشعري ، تح د . حموده غرابه ، مطبعة مصر ١٩٥٥ م .

- ٣٠١ - لوامع الأنوار و سواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، للشيخ محمد بن أحمد السفاريني ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- ٣٠٢ - المتنبّي ، لمحمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٣٠٣ - المتواري على تراجم أبواب البخاري لناصر الدين بن المنير ، تح صلاح الدين مقبول ، طبع بمكتبة المعلا - الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٣٠٤ - المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ، لأبي الفتح بن الأثير ، تح د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة ، دار نهضة مصر - القاهرة ، ط ٢ .
- ٣٠٥ - مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م ، تح د . فؤاد سزكين .
- ٣٠٦ - مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٣٠٧ - مجمع الزوائد و منبع الفوائد ، لنور الدين الهيثمي ، تح عبد الله الدرويش و سماه بغية الرائد ، دار الفكر - بيروت ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٣٠٨ - مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة - الكويت .
- ٣٠٩ - المجموع شرح المذهب للنووي ، تحقيق و إكمال الشيخ محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد - جدة ، السعودية .
- ٣١٠ - مجموعة الفتاوى ، لتقي الدين بن تيمية ، تح عامر الجزار و أنور الباز ، مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٣١١ - محاسن التأويل ، لمحمد جمال الدين القاسمي ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، ١٣٧٦ هـ ، ١٩٥٧ م .
- ٣١٢ - محاضرات في المنطق ، د مختار محمود عطا الله ، دار الثقافة العربية - القاهرة .
- ٣١٣ - المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، لأبي الفتح بن جني ، تح على النجدي ناصف و آخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- ٣١٤ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م ، تح عبد السلام عبد الشافي محمد .
- ٣١٥ - المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، تح د . طه جابر فياض العلواني .
- ٣١٦ - المحكم و المحيط الأعظم لأبي الحسن بن سيده ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م ، تح د . عبد الحميد هندراوي .
- ٣١٧ - مختصر الصواعق المرسله على الجهمية و المعطلة لابن القيم ، اختصره محمد بن الموصلي ، دار الحديث - القاهرة ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م ، تح سيد إبراهيم .
- ٣١٨ - مختصر العلو للعلي الغفار ، لشمس الدين الذهبي ، المكتب الإسلامي - دمشق ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، تح محمد ناصر الدين الألباني .
- ٣١٩ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه الحسين بن أحمد ، مكتبة المنتبي - القاهرة ، تح برجستراسر و أثر جفري .
- ٣٢٠ - مدارج السالكين بين إياك نعبد و إياك نستعين ، لابن قيم الجوزية ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ضبطه لجنة من العلماء .
- ٣٢١ - المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون ، مطبعة السعادة - مصر ، ١٣٢٣ هـ .
- ٣٢٢ - مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد اليافعي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م ، تح خليل المنصور .
- ٣٢٣ - المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير ( ٦٢٠ : ٦٨٣ هـ ) عرض و نقد ، للأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي ، دار الأندلس للنشر - حائل ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٣٢٤ - المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ، لعبد الإله بن سلمان بن سالم ، دار طيبة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
- ٣٢٥ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم ، و بذيله تتبع الأوهام لمقبل الوداعي ، دار الحرمين - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .
- ٣٢٦ - المستصفي في علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .



- ٣٢٧ - المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تح أحمد محمد شاكر ، دار الحديث - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٣٢٨ - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف ، للشيخ محمد عليان المرزوقي ، مطبوع مع تفسير الكشف ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٥ ، ٢٠٠٩ م .
- ٣٢٩ - المصنف ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تح حبيب الرحمن الأعظمي ، المجلس العلمي - كراتشي ، باكستان ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .
- ٣٣٠ - المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة ، تحقيق : محمد عوامة ، دار القبلة - جدة ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
- ٣٣١ - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد ، الشيخ حافظ بن أحمد حكيمي ، تح محمد بن عيادي بن عبد الحلیم ، مكتبة الصفا - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٣٣٢ - المعارف ، لابن قتيبة الدينوري ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٤ ، تح د . ثروت عكاشة .
- ٣٣٣ - معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي ، تح د . أحمد حجازي السقا ، مكتبة الإيمان - المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٣٣٤ - معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تح محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٣٣٥ - معاني القرآن و إعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، تح د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٣٣٦ - معجز أحمد " شرح ديوان أبي الطيب المتنبي " ، لأبي العلاء المعري ، تح د . عبد المجيد دياب ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٣٣٧ - معجم اصطلاحات أصول الفقه ، لعبد المنان الراسخ ، دار ابن حزم - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ٣٣٨ - معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي الرومي ، تح د إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ٣٣٩ - معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت الحموي ، دار صادر - بيروت - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- ٣٤٠ - معجم الشعراء ، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تح د . كرنكو ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- ٣٤١ - معجم ألفاظ العقيدة ، لعامر عبد الله فالح ، مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- ٣٤٢ - معجم ألقاب الشعراء ، د سامي مكي العاني ، مكتبة الفلاح - دبي ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٣٤٣ - معجم القراءات ، د . عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .
- ٣٤٤ - المعجم الكبير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تح حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، ط ٢ .
- ٣٤٥ - معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ، لمشهور بن حسن بن سلمان و رائد بن صبري ، دار الهجرة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
- ٣٤٦ - المعجم المفصل في علوم البلاغة ، د . إنعام فوال عكاوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٣٤٧ - المعجم المفهرس للقرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٣٦٤ هـ .
- ٣٤٨ - معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- ٣٤٩ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .
- ٣٥٠ - معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٣٥١ - معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار ، لشمس الدين الذهبي ، تح د . طيار آتلي قولاج ، سلسلة عيون التراث الإسلامي - استانبول ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٣٥٢ - معيد النعم و مبيد النقم ، لتاج الدين السبكي ، تح محمد علي النجار و آخرين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- ٣٥٣ - المعين في طبقات المحدثين ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قيمان الذهبي ، تح محمد السعيد بن بسيوني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٣٥٤ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د . مازن المبارك و آخرين ، دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٥ م .
- ٣٥٥ - مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- ٣٥٦ - مفتاح العلوم ، ليوسف بن محمد بن علي السكاكي ، تح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٣٥٧ - مفتاح دار السعادة و منشور ولاية أهل العلم و الإرادة ، لابن قيم الجوزية ، تح علي بن حسن بن علي الحلبي ، دار ابن عفان - الخبر ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٣٥٨ - المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل - بيروت ، ط ٢ ، ١٣٢٣ هـ .
- ٣٥٩ - المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي ، تح أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٦ .
- ٣٦٠ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ، تح محيي الدين مستو و آخرين ، دار ابن كثير - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .
- ٣٦١ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تح عبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٣٦٢ - مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٣٦٣ - المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى ، لأبي حامد الغزالي ، تح د . فضله شماده ، دار المشرق - بيروت ، ١٩٧١ م .
- ٣٦٤ - المقفى الكبير ، للمقريزي ، تح محمد اليعلاوي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- ٣٦٥ - الملل و النحل ، لمحمد عبد الكريم الشهرستاني ، تح أبي عبد الرحمن المكي ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- ٣٦٦ - مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تح حلمي بن محمد بن إسماعيل ، دار ابن خلدون - اسكندرية ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٣٦٧ - المنتظم في تاريخ الأمم و الملوك ، لابن الجوزي ، تح محمد عبد القادر عطا و آخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٣٦٨ - المنتور في القواعد ، لبدر الدين الزركشي ، تح د . تيسير فائق أحمد ، وزارة الأوقاف - الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- ٣٦٩ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة ، تح د . محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٣٧٠ - منهج الزمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه ، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني ، دار المعارف - مصر ، ط ٢ .
- ٣٧١ - المنهل الصافي و المستوفى بعد الوافي لجمال الدين بن تغربردى ، تح د محمد محمد أمين ، د . سعيد عبد الفتاح ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٤ م .
- ٣٧٢ - المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار ، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، تح د . محمد زينهم ، مديحة لشرقاوي ، مكتبة مدبولي - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٣٧٣ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، للحطاب الرعيني ، تح الشيخ زكريا عميرات ، دار عالم الكتب .
- ٣٧٤ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشيخ خالد الأزهرى ، تح د البدر اوي زهران ، الشركة المصرية العالمية للنشر - الجيزة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٣٧٥ - الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٣٧٦ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لشمس الدين الذهبي ، تح علي محمد معوض و آخر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٣٧٧ - النبوات ، لتقي الدين بن تیمیة ، تح د . عبد العزيز بن صالح الطويان ، مكتبة أضواء السلف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٣٧٨ - نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تح عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٣٧٩ - نثر الورود على مراقي السعود ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، تح هيثم خليفة طعيمة ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٣٨٠ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، ليوسف بن تغري بردي ، تح محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٣٨١ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تح د . إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار - الأردن ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٣٨٢ - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، للدكتور علي سامي النشار ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٩ .

- ٣٨٣ - النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن محمد بن الجزري تح محمد بن محفوظ الشنقيطي ، رسالة ماجستير بكلية الدعوة ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٣٨٤ - نصره الإغريض في نصره القريض ، المظفر بن الفضل العلوي ، تح د . نهى عارف الحسن ، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ٣٨٥ - نفائس الأصول في شرح المحصول ، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٣٨٦ - نكت الهميان في نكت العميان ، لصالح الدين الصفدي ، تح أحمد زكي بك ، المطبعة الجمالية - القاهرة ، ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م .
- ٣٨٧ - النكت و العيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، علق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٣٨٨ - نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، لعبد الرحيم بن الحسن الإسني ، و معه تحقيقات للشيخ محمد بخيت المطيعي ، عالم الكتب .
- ٣٨٩ - النوادر ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ( ٢١٥ هـ ) ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
- ٣٩٠ - النوادر و الزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني ، تح د . عبد الفتاح الحلو ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
- ٣٩١ - نواهد الأباكار و شوارد الأفكار ، لجلال الدين السيوطي ، رسالتان من جامعة أم القرى في كلية الدعوة و أصول الدين ، و هما : ١ - من أول الكتاب إلى الآية ( ٢٠ ) من سورة البقرة ، رسالة دكتوراه لـ د . أحمد حاج محمد عثمان . ٢ - من آية ( ٢١ ) من سورة البقرة إلى آية ( ١١٢ ) من سورة آل عمران ، رسالة دكتوراه لـ د . محمد كمال علي .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة ، كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- ٣٩٢ - نيل السائرين في طبقات المفسرين ، للشيخ محمد بن طاهر ، إشراف محمد طيب الطاهري ، مكتبة اليمان - الباكستان ، ط ٣ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٣٩٣ - الهداية إلى بلوغ النهاية ، لمكي بن أبي طالب ، جامعة الشارقة - الإمارات ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م ، مجموعة رسائل علمية .

- ٣٩٤ - هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، عن وكالة المعارف الجليلة - استنابول ١٩٥٥ م .
- ٣٩٥ - الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .
- ٣٩٦ - الوجيز في أصول الفقه ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٣٩٧ - الوسيط في المذهب للغزالي ، تح أحمد محمود إبراهيم ، دار السلام - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- ٣٩٨ - الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و آخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٣٩٩ - وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس بن خلكان ، تح د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٩٩٤ م .

# فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٤	مقدمة .
٩	القسم الأول : دراسة الكتاب .
١٠	فصل تمهيدي .
١١	المبحث الأول : التعريف بالزمخشري و كتابه .
١٨	المبحث الثاني : التعريف بابن المنير و كتابه .
٢٣	الفصل الثاني : التعريف بالعلم العراقي .
٢٤	المبحث الأول : عصر علم الدين العراقي .
٢٩	المبحث الثاني : ترجمة علم الدين العراقي .
٤٢	الفصل الثالث : دراسة مختصر الانتصاف .
٤٣	المبحث الأول : تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي .
٤٨	المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب .
٥٣	المبحث الثالث : موضوع الكتاب و فوائده .
٦٠	المبحث الرابع : منهج المؤلف .
٦٦	المبحث الخامس : نسخ الكتاب و منهج التحقيق .
٨٤	القسم الثاني : تقديم نصّ الكتاب المحقق .
٨٥	مقدمة الكتاب
٨٦	سورة الفاتحة
١٠٢	سورة البقرة
١٨٧	سورة آل عمران
٢١١	سورة النساء
٢٥٧	سورة المائدة
٢٩٥	سورة الأنعام
٣٢٨	سورة الأعراف
٣٥٨	سورة الأنفال
٣٦٣	سورة التوبة
٣٧٨	سورة يونس
٣٨٦	سورة هود
٤٠٠	سورة يوسف
٤١٢	سورة الرعد



٤١٨	سورة إبراهيم
٤٢٥	سورة الحجر
٤٣١	سورة النحل
٤٤٤	سورة الإسراء
٤٥٥	سورة الكهف
٤٦٣	سورة مريم
٤٦٩	سورة طه
٤٨٠	سورة الأنبياء
٤٨٨	سورة الحج
٤٩٢	سورة المؤمنون
٥٠٠	سورة النور
٥١٠	سورة الفرقان
٥١٤	سورة الشعراء
٥٢٣	سورة النمل
٥٣٠	سورة القصص
٥٤٠	سورة العنكبوت
٥٤٣	سورة الروم
٥٤٦	سورة لقمان
٥٤٨	سورة السجدة
٥٥٤	سورة الأحزاب
٥٥٧	سورة سبأ
٥٥٩	سورة فاطر
٥٦٢	سورة يس
٥٦٧	سورة الصافات
٥٧٤	سورة ص
٥٨٥	سورة الزمر
٥٩٧	سورة غافر
٦١٠	سورة فصلت
٦١٩	سورة الشورى
٦٢٧	سورة الزخرف

٦٤٠	سورة الدخان
٦٤٣	سورة الأحقاف
٦٥١	سورة محمد
٦٥٤	سورة الفتح
٦٥٧	سورة الحجرات
٦٦٤	سورة ق
٦٦٨	سورة الذاريات
٦٧١	سورة النجم
٦٧٥	سورة القمر
٦٧٧	سورة الرحمن
٦٧٩	سورة الواقعة
٦٨١	سورة الحديد
٦٨٣	سورة المجادلة
٦٨٦	سورة الحشر
٦٩١	سورة الممتحنة
٦٩٣	سورة الصف
٦٩٧	سورة الجمعة
٦٩٨	سورة المنافقون
٧٠٠	سورة التغابن
٧٠٢	سورة الطلاق
٧٠٤	سورة التحريم
٧٠٨	سورة الملك
٧١١	سورة القلم
٧١٣	سورة الحاقة
٧١٥	سورة المعارج
٧١٦	سورة نوح
٧١٨	سورة الجن
٧١٩	سورة المزمل
٧٢١	سورة المدثر
٧٢٣	سورة القيامة

٧٢٤	سورة الإنسان
٧٢٧	سورة النبأ
٧٢٨	سورة النازعات
٧٣١	سورة عبس
٧٣٢	سورة التكويد
٧٣٥	سورة الانفطار
٧٣٦	سورة المطففين
٧٣٧	سورة الانشقاق
٧٣٧	سورة البروج
٧٣٨	سورة الأعلى
٧٣٩	سورة الغاشية
٧٤٠	سورة الفجر
٧٤٢	سورة الشمس
٧٤٤	سورة الليل
٧٤٦	سورة الضحى
٧٤٧	سورة الشرح
٧٤٧	سورة الزلزلة
٧٤٩	سورة العاديات
٧٤٩	سورة القارعة
٧٥٠	سورة الهمزة
٧٥٠	سورة الكوثر
٧٥١	سورة الكافرون
٧٥٢	سورة النصر
٧٥٢	سورة المسد
٧٥٣	سورة الإخلاص
٧٥٤	سورة الفلق
٧٥٦	سورة الناس
٧٥٩	ذكر الخاتمة .
٧٦٢	فهرس الآثار المرفوعة و الموقوفة .
٧٦٧	فهرس الأشعار .

- ٧٧٤ فهرس الأعلام المترجم لهم .  
فهرس أقوال علم الدين العراقي .  
٧٧٨
- ٧٨٤ فهرس مباحث العقيدة .  
٧٨٨ ثبت مراجع البحث .  
٨١٨ فهرس الموضوعات .

# المخلص

## المخلص

تناولت هذه الدراسة حياة علم الدين العراقي و عمله الوحيد الذي بقي بصورة كاملة ، و هو كتابه " مختصر الانتصاف من الكشاف " .

و قد جاءت هذه الدراسة مشتملة على قسمين : تناول القسم الأول دراسة الكتاب من خلال فصول ثلاثة : فصل تمهيدي للتعريف بكتاب الكشاف و صاحبه محمود بن عمر الزمخشري ، ثم التعريف بكتاب الانتصاف و صاحبه الحافظ ناصر الدين بن المنير المالكي ؛ فيظهر بهذا الشجرة التي يتفرع منها كتاب العلم العراقي .

و جاء الفصل الثاني لبيان عصر علم الدين العراقي سياسياً و اجتماعياً و أثر ذلك على الحياة العلمية في عصره ؛ و هذا لتظهر بجلاء شخصية العلم العراقي ، ثم تعرضت لترجمته ببيان اسمه ، و مولده و أسرته ، و رحلته و شيوخه ، و مذهبه ، و حياته العلمية ، و تلاميذه ، و مؤلفاته ، و ثناء العلماء عليه ، ثم ذكر وفاته ( رحمه الله ) .

و جاء الفصل الثالث لدراسة الكتاب بتحقيق نسبته للعلم العراقي ، و هو أمرٌ لا شك فيه ، لكن حدثت أو هام و تحريفات في بعض المصنفات ؛ فتسبب ذلك في نسبة أقوال علم الدين لغيره ، و هذا أمر نبّهت عليه هذه الدراسة ، كذلك ظهر في هذه الدراسة العنوان الصحيح لكتاب العلم العراقي الذي اعتاد العلماء على اختصاره ، و كذلك اختصرته نسخ الكتاب المخطوطة على قولين ، و العنوان الصحيح يجمع بين هذين القولين ، و العنوان الصحيح هو " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " .

و قد جاء في دراسة الكتاب بيان موضوع الكتاب ، فهو يعدُّ حاشية من حواشي تفسير الكشاف ، و كذلك ظهر مقصوده ببيان اعتزال الزمخشري في كشافه ، و قد أظهرت الدراسة أيضاً فوائد الكتاب .

و أظهرت دراسة الكتاب أيضاً منهج علم الدين العراقي في الكتاب ، و بيان تكوينه العلمي الموسوعي ، و جمعه للعلوم التي يحتاجها المفسر ؛ و هذا ما جعله من أهم العلماء في عصره ، و ظهر هذا بوضوح من خلال تعليقاته في الكتاب ، و كذلك ظهر فيها شيء من موارد العلم العراقي في كتابه .

### من نتائج الدراسة :

١. التذكير بمكانة علم الدين العراقي ( رحمه الله ) ؛ لأنَّ هذه الدراسة اعترافٌ بأثره في الحياة العلمية بمصر في ذلك العصر ، فهو من أهم علماء مصر

في عصره أخذ عن علماء عظام مثل العز بن عبد السلام و الحافظ المنذري

، و كذلك تخرج به أعلام مثل أبو حيان الأندلسي و تقي الدين السبكي .

٢. ظهور " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " لعلم الدين العراقي

محققاً على أربع نسخ خطية ، ليعود لمكانته بين حواشي الكشاف بعد أن

كاد يُنسى و تضاف نصوصه إلى كتب أخرى .

٣. تتضح أهمية التحقيق العلمي لكتاب الانتصاف لابن المنير من خلال ما

ظهر من تحريف و تصحيف في الانتصاف المطبوع حيث ذكر المختصر

الصواب ، و هو كتاب جدير بأن يكون موضوعاً لرسائل علمية لأهميته في

علم التفسير .

٤. ظهر بوضوح في هذا الكتاب تطور مذاهب المتكلمين في مسائل العقيدة ،

و هو الأمر الذي حذر منه السلف الصالح لما له من أثر على افتراق الأمة

و الابتداع في الدين ؛ لأنَّ أمر العقيدة من ثوابت الدين التي لا تقبل التطور

؛ و هذا يوضِّح أهمية الرجوع إلى الأصول المسندة الصحيحة التي حفظ بها

علماء السنة عقائد الإسلام من التبديل و التحريف .

و من خلال هذا الدراسة يوصي الباحث بـ :

١ - أهمية تحقيق الجزء المتبقي من تفسير علم الدين العراقي ، و هو موجود بدار الكتب

المصرية .

٢ - تحقيق حاشية الحافظ ولي الدين العراقي قاضي مصر على تفسير الكشاف ، و هي

حاشية نقلت أيضاً عن علم الدين العراقي .

## المستخلص

هذا البحث هو دراسة و تحقيق لحاشية مهمة على تفسير الكشاف للزمخشري ، عنوان البحث " مختصر الانتصاف من الكشاف لعلم الدين العراقي ( ت : ٧٠٤ هـ ) دراسة و تحقيق " ، و أشرف عليه أ . د محمد محمد عثمان ، أستاذ و رئيس قسم الدراسات الإسلامية ، أ . د خالد عبد الحليم السيوطي ، أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بكلية الآداب بسوهاج .

و قد جاء هذا البحث مشتملاً على قسمين : تناول القسم الأول دراسة الكتاب من خلال فصول ثلاثة : فصل تمهيدي للتعريف بكتاب الكشاف و صاحبه محمود بن عمر الزمخشري ، ثم التعريف بكتاب الانتصاف و صاحبه الحافظ ناصر الدين بن المنير المالكي . و جاء الفصل الثاني لبيان عصر علم الدين العراقي سياسياً و اجتماعياً و أثر ذلك على الحياة العلمية في عصره ، ثم تعرضت لترجمته بشيء من التفصيل . و جاء الفصل الثالث لدراسة الكتاب بتحقيق نسبه للعلم العراقي ، و تحقيق العنوان الصحيح لكتاب العلم العراقي الذي اعتاد العلماء على اختصاره ، و هو " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " ، ثم بيان موضوع الكتاب و فوائده ، و بيان منهج المؤلف ، ثم وصف النسخ المخطوطة للكتاب مع بيان منهج التحقيق .

### و من نتائج الدراسة :

٥ . التذكير بمكانة علم الدين العراقي ( رحمه الله ) ؛ لأنَّ هذه الدراسة اعترافٌ بأثره في الحياة العلمية بمصر في ذلك العصر .

٦ . ظهور " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " لعلم الدين العراقي محققاً على أربع نسخ خطية .

### و من خلال هذا الدراسة يوصي الباحث بـ :

١ - أهمية تحقيق الجزء المتبقي من تفسير علم الدين العراقي ، و هو موجود بدار الكتب المصرية .

٢ - تحقيق حاشية الحافظ ولي الدين العراقي قاضي مصر على تفسير الكشاف ، و هي حاشية نقلت أيضاً عن علم الدين العراقي .



